

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق - كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

دور المحاسبة في خصخصة المنشآت العامة حالة تطبيقية - لبنان

The Role Of Accounting In Privatizing The Public Enterprises Case Study - Lebanon

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة

إء-داد

حسن يوسف الموسوي

إشراف

الأستاذ الدكتور خالد الخطيب

1430 هـ - 2009 م



﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

صدق | العظيم

سورة النساء (من الآية 113)

**جامعة دمشق -
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة**

لجنة المناقشة والحكم

شركات لجنة المناقشة والحكم من السادة:

السيد الأستاذ الدكتور / خالد الخطيب عضواً ومشرفاً
الأستاذ في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة دمشق

السيد الأستاذ الدكتور / خالد المهاني عضواً
الأستاذ في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة دمشق

السيدة الدكتورة / مهي الرهاوي عضواً
الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة دمشق

السيد الدكتور / حسن حياني عضواً
الأستاذ في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة حاب

السيد الدكتور / حسن شرف الدين عضواً
الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة بكلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال – الجامعة اللبنانية

الإهداء

إلى:

روح والدي إجلالاً وإكباراً

الإنسانة التي طالما شعرت بخفقات قلبها، والتي إن وفقتُ في حياتي

فمن بعض فضلها ودعائها والدتي العزيزة حباً وحناناً

كل إنسان له مكانة في قلبي تقديراً واحتراماً

أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

أسجد شكراً تبارك وتعالى الذي من علي بالصحة وأمدني بالعون وألهمني الصبر فله الحمد من قبل ومن بعد.

وأقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الفاضل الدكتور خالد الخطيب الذي له الفضل -بعدي- سبحانه وتعالى- في هذه الدراسة، وهو فضل لا يرقى إليه شكر ولا يحيط به ثناء؛ فقد رعى الدراسة في جميع مراحلها، وتحمل مشاق قراءتها وتنقيحها، فكانت توجيهاته -سديدة ومفيدة- أغنت الدراسة وأقامت بناءها وأوصلت حقائقها.

كما يطيب لي أن أتوجه بخالص شكري وعظيم امتناني للأستاذ الفاضل -ال-دكتور محمد فرحات - المشرف الخارجي على الرسالة- لما قدمه من توجيه ومساعدة ومشورة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور مصطفى الكفري عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، والأستاذ الدكتور حسين حدوح رئيس قسم المحاسبة بالكلية.

وأتوجه بخالص شكري واعترافي بالجميل للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة -والحكماء- الذين تفصلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة لتقويمها وتقديم الآراء السديدة لإثرائها.

كما أنني مدين بالشكر لكل من الدكتور فريد الجاعوني، والدكتورة رانيا زهير، على تقديمهما لي كل ضرور العون وإمدادي بالتوجيهات القيمة.

ويقتضي واجب العرفان أن أتوجه بوافر الشكر لكل من الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة في لبنان الدكتور زياد حايك ولنائب رئيس مجلس شورى الاتصالات لجنوب آسيا والشهيد الأوسط وشمال أفريقيا ورئيس فريق الخاص للاتحاد العالمي للاتصالات في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، عضو هيئة الأمم المتحدة الدكتور رياض بحسون لجهوده المبذولة في توفير المعلومات اللازمة لغرض البحث.

وأسجل خالص شكري للعاملين في مكتبات: جامعة دمشق والجامعة اللبنانية والجامعة الأميركية في بيروت لما أبدوه من تعاون أثناء إعداد الدراسة.

الباحث

المحتويات

الموضوع - وع	الصفحة
المحتويات	أ
قائمة الجداول	ج
قائمة الأشكال	ح
قائمة الملاحق	ط
قائمة الاختصارات	ي
الملخص	ك
المقدمة	
تمهيد	1
مشكلة الدراسة	2
أهمية الدراسة	3
أهداف الدراسة	4
الدراسات السابقة	4
فرضيات الدراسة	20
منهجية الدراسة	20
الباب الأول	
الإطار النظري للدراسة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للخصخصة	23
- مفهوم الخصخصة وطبيعتها	26
- أهداف الخصخصة	32
- أساليب الخصخصة	37
- المتطلبات الأساسية لنجاح الخصخصة	49
الفصل الثاني: تجارب دولية في الخصخصة	59
- التجربة الانكليزية	59
- التجربة النيوزلندية	76
- التجربة المكسيكية	85
- الخصخصة في دول أوروبا الشرقية (التجربة الروسية)	93

96	- مقارنة مع الوضع في لبنان
98	الفصل الثالث: التقييم والإفصاح المحاسبي في ظل الخصخصة
99	- الإطار المفاهيمي للتقييم
118	- طرق تقييم المنشآت العامة في ظل الخصخصة
143	- دور الإفصاح المحاسبي في عملية الخصخصة

الباب الثاني

الجانب الميداني للدراسة

161	الفصل الأول : سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في لبنان
161	- الأداء الاقتصادي للقطاع العام قبل الحرب
165	- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب الأهلية على لبنان
167	- سياسة النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار
180	- سياسة الخصخصة في لبنان
192	- التوقعات للبنان من خلال تخصيص قطاع الاتصالات
196	الفصل الثاني تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات
196	- المجتمع الأصلي للدراسة
197	- عينة الدراسة
198	- خصائص عينة الدراسة
204	- الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات
204	- عرض وتحليل نتائج الدراسة
246	- اختبار الفرضيات
253	الاستنتاجات
257	التوصيات
260	فائمة المصادر والمراجع

ملحق (1): استثمار الاستبانة

ملحق (2): التوزيعات التكرارية

ملحق (3): التوزيعات التفاضلية واختبار كاي التربيعي

ملحق (4): قانون رقم 228 (قانون الخصخصة اللبناني)

ملحق (5): قانون رقم 431 (قانون تنظيم قطاع خدمات الاتصال على الأراضي

اللبنانية)

الملخص باللغة الانكليزية

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	استحقاقات مبالغ أصل الديون خلال الأعوام 2007-2010	179
2	نموذج مقترح (السيناريو الأول) لخصخصة قطاع الاتصالات بم-ا يش-مل شركة MTC (دون شركة ALFA)	195
3	العينة المستهدفة ودرجة الاستجابة الفعلية	197
4	توزع عينة الدراسة حسب آخر مؤهل علمي حاصل عليه	198
5	توزع العينة حسب فئة المستجيبين (المهنة)	199
6	توزع المستجيبين حسب التخصص	200
7	توزع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	201
8	ترميز وصف الإجابات	203
9	نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كانت أفضل طريقة لتقييم موج-ودات المنشأة في حال الخصخصة هي التي تؤدي إلى تصفية المنشأة.	205
10	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول الطريقة الأفضل لتقييم أص-ول المنشأة التي تؤدي إلى تصفيتها.	206
11	نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كان الاتجاه الأمثل لتقييم المنشأة ف-ي حال الخصخصة هي التي تراعي قدرات النمو.	207
12	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول الطريقة الأفضل لتقي-يم الش-ركة التي تراعي قدرات النمو.	208
13	نتائج تحليل آراء أفراد العينة ح-ول اختيار الطريقة المناسبة لتقي-يم المشروعات حسب طبيعة نشاط المشروع المراد خصخصته.	209
14	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول تماشي الإج-راءات المحاسبية المتبعة لأغراض أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية	210
15	نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كان إتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس القوائم المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة لها.	210
16	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول وجوب تقييم الموجودات المعنوية استناداً إلى ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية	211
17	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول وجوب تقييم موجودات المنشأة العامة بالأسعار العالمية في حال خصخصتها.	212

213	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول وجوب تطبيق نسب التحليل المالي لتقييم السياسات والتفكير التي تستخدمها الشركة لقياس عوامل النجاح والمخاطر	18
214	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول تأثير وجود أسواق مالية متطوّرة - ورة في التقييم العادل للشركات المراد خصصتها	19
214	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول تأثير وجود أسواق مالية في تقليل الوقت اللازم لتقييم الشركات المراد خصصتها	20
215	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول إمكانية الخبير الواحد بالقيام بخدمات تقييم المشروع أو مساعدة العميل في مفاوضات البيع / الشراء وليس الاثنين معاً.	21
216	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول مسؤولية خبير التقييم - الذي يقوم بتقييم المشروعات - في إعادة التدقيق للبيانات المالية.	22
217	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول تأثير عملية التقييم بالبيانات المحاسبية المتوفرة عند المؤسسات المراد خصصتها	23
218	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول اختيار الأسلوب الأنسب لتخصيص المؤسسات العامة.	24
219	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول اختيار المؤسسات التي تقوم بعملية تقييم المنشآت المراد خصصتها في لبنان	25
219	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول تقييم قطاع الاتصالات في لبنان.	26
220	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول مساهمة خصخصة قطاع الاتصالات في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى البعيد.	27
221	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول مساهمة خصخصة قطاع الاتصالات في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى القصير.	28
221	نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كانت خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية.	29
222	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول ارتفاع الأسعار في حال خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان.	30
223	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول انخفاض أسعار بعض الخدمات بسبب المنافسة عند خصخصة منشآت القطاع العام في لبنان.	31
224	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول سيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد الوطني عند خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان.	32
225	نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كانت خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان ستؤدي إلى احتكار.	33

225	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول وجود عقبة أمام تحويل بعض المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص بسبب ارتفاع تكاليف إعادة هيكلتها	34
226	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول وجود عقبة أمام تحويل بعض المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص بسبب الخسائر المحققة لها.	35
227	نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كانت الخلافات السياسية بين الفـوى الحاكمة والمعارضة تشكل عقبة لتنفيذ عملية الخصخصة.	36
228	نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كان عدم توفر معلومات ملائمة وشفافة عن برنامج الخصخصة لجمهور المستثمرين في لبنان يشـكل عقبة أمام تحويل المنشآت العامة للقطاع الخاص.	37
228	نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كانت الامتيازات المتبقية لمؤسسات أخرى تشكل عقبة أمام الخصخصة.	38
229	نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كانت الخصخصة في لبنان ستؤدي إلى زيادة البطالة.	39
230	نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كان الإصلاح الإداري شرطاً أساسياً لنجاح الخصخصة في لبنان	40
231	توزع القيمة الفعلية Count والقيمة المتوقعة Expected Count لآراء المستجيبين فيما إذا كانت أفضل طريقة لخصخصة المنشأة هي تصنيفها.	41
231	Chi-Square Tests	42
232	توزع القيمة الفعلية Count والقيمة المتوقعة Expected Count لآراء المستجيبين فيما إذا كان الاتجاه الأمثل لتقييم المنشأة في حال الخصخصة هي الطرق التي تراعي قدرات نمو المنشأة.	43
232	Chi-Square Tests	44
233	توزع القيمة الفعلية Count والقيمة المتوقعة Expected Count لآراء المستجيبين حسب الفئة التي ينتمون إليها فيما إذا كان اختيار الطريقة المناسبة لتقييم المشروعات تتم حسب طبيعة المشروع المراد خصخصته.	45
233	Chi-Square Tests	46
234	توزع القيمة الفعلية Count والقيمة المتوقعة Expected Count لآراء المستجيبين حسب الفئة التي ينتمون إليها فيما إذا كانت الإجراءات المحاسبية المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية	47
234	Chi-Square Test	48

235	توزع القيمة الفعلية Count والقيم المتوقعة Expected Count لآراء أفراد العينة فيما إذا كان إتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس الفوائد المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة لها.	49
235	Chi-Square Tests	50
236	توزع القيمة الفعلية Count والقيم المتوقعة Expected Count لآراء المستجيبين حول وجوب تقييم الموجودات استناداً إلى ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة.	51
236	Chi-Square Tests	52
237	توزع القيمة الفعلية Count والقيم المتوقعة Expected Count لآراء المستجيبين حول ضرورة تقييم الموجودات بالأسعار العالمية عند خصخصة المنشآت العامة.	53
237	Chi-Square Tests	54
238	دراسة مدى استقلالية الفئة التي ينتمي إليها المستجيب مع المحور الأول	55
238	دراسة مدى استقلالية الفئة التي ينتمي إليها المستجيب مع المحور الثاني	56
239	دراسة مدى استقلالية الفئة التي ينتمي إليها المستجيب مع المحور الثالث	57
239	دراسة مدى استقلالية الفئة التي ينتمي إليها المستجيب مع المحور الرابع	58
240	دراسة مدى استقلالية الفئة التي ينتمي إليها المستجيب مع المحور الخامس	59
241	دراسة مدى استقلالية تخصص المستجيب مع المحور الأول	60
241	دراسة مدى استقلالية تخصص المستجيب مع المحور الثاني	61
242	دراسة مدى استقلالية تخصص المستجيب مع المحور الثالث	62
242	دراسة مدى استقلالية تخصص المستجيب مع المحور الرابع	63
243	دراسة مدى استقلالية تخصص المستجيب مع المحور الخامس	64
244	دراسة مدى استقلالية عدد سنوات خبرة المستجيب مع المحور الأول	65
244	دراسة مدى استقلالية عدد سنوات خبرة المستجيب مع المحور الثاني	66
245	دراسة مدى استقلالية عدد سنوات خبرة المستجيب مع المحور الثالث	67
245	دراسة مدى استقلالية عدد سنوات خبرة المستجيب مع المحور الرابع	68
246	دراسة مدى استقلالية عدد سنوات خبرة المستجيب مع المحور الخامس	69
247	الإحصاءات الوصفية للفرضية الأولى	70
247	نتائج اختبار الفرضية الأولى	71

248	الإحصاءات الوصفية للفرضية الثانية	72
248	نتائج اختبار الفرضية الثانية	73
249	الإحصاءات الوصفية للفرضية الثالثة	74
250	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	75
250	الإحصاءات الوصفية للفرضية الرابعة	76
251	نتائج اختبار الفرضية الرابعة	77
251	الإحصاءات الوصفية للفرضية الخامسة	78
252	نتائج اختبار الفرضية الخامسة	79
252	ملخص نتائج اختبار الفرضيات	80

قائمة الاختصارات المستخدمة في الدراسة

الاختصار	مضمونه باللغة الإنكليزية	مضمونه باللغة العربية
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأميركية
AICPA	American Institute Of Certified Public Accountants	المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFAC	International Federation of Accountants	الإتحاد الدولي للمحاسبين
IAS	International Accounting Standard	المعيار المحاسبي الدولي
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية للتقارير المالية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية الأميركية
G.A.A.P	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المتعارف عليها
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (الغات)
W.O.T	World Trading Organization	منظمة التجارة الدولية
G.D.P	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
INTOSAI	International Organization Of supreme Audit Institutions	المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية
IPO	Initial Public Offering	العرض العام الإبتدائي (البورصة).
MIC1	Mobile Intermediary Company1	الشركة الانتقالية للخلوي (الجوال).
MIC2	Mobile Intermediary Company2	الشركة الانتقالية للخلوي (الجوال).

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
1	استمارة الإستبانة	1
8	التوزيعات التكرارية	2
19	التوزيعات التقاطعية واختبار كاي التربيعي	3
52	الفانون 228	4
57	الفانون 431	5

المخلص

دور المسبة خصخصة المنشآت العامة

حالة تطبيقية - لبنان

إعداد الباحث: حسن يوسف الموسوي إشراف الأستاذ الدكتور: خالد الخطيب

The Role of Accounting in Privatizing the Public Enterprises Case Study - Lebanon

تواجه عملية الخصخصة في لبنان عدداً كبيراً من المشـاكل والصـعوبات يـأتي فـي مقدماتها مشكلة تقييم المنشآت المراد خصخصتها. ونظراً لتعدد طرق التقييم المتعارف عليها فقد هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الطرق المتعددة المستخدمة لتقييم المنشآت الاقتصادية وتحديد أثر كل من عاملي النشاط ونوع الأصل على اختيار طريقة التقييم المناسبة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد طريقة التقييم الملائمة للمنشآت المراد خصخصتها ما يعكس القيمة العادلة لها. ومن هنا يتبين لنا دور المحاسبة في الخصخصة لما يـوفره مـن معلومات محاسبية لازمة للعمل في مرحلة التحضير والإعداد للمنشآت العامة المرشحة للخصخصة، إضافة إلى القيام بتصحيح وتعديل القوائم المالية لهذه المنشآت العامة قبل تحويلها إلى القطاع الخاص. ومن ثم دراسة مداخل التقييم والاختيار بينها وهذا يسـاعد على اتخـاذ القرار بخصوص القيمة العادلة للمنشآت موضوع الخصخصة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة كون الخصخصة في لبنان هي موضوع الساعة، وهي ضد من برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي تقوم به الحكومة اللبنانية حالياً.

وتقوم الدراسة على العديد من الفرضيات تتمثل في:

- 1- لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء الأكاديميين والمحاسبين القانونيين حول طرق تقييم المؤسسات العامة يهدف خصخصتها في لبنان.
- 2- لا يؤثر وجود أسواق مالية متطورة على نجاح عملية الخصخصة في لبنان.
- 3- إن اتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس عناصر القوائم المالية يعكس القيمة العادلة لها.
- 4- لا ينعكس خصخصة الاتصالات إيجاباً على الاقتصاد الوطني في لبنان.
- 5- لا يوجد عوائق تواجه الخصخصة في لبنان.

وفي ضوء أهمية وأهداف الدراسة وفرضياتها اتبع الباحث في إعدادها منهجين تمثّل أولهما في المنهج الاستنباطي؛ والذي وجه لعرض الجانب النظري للدراسة من خلال الأدبيات ذات الصلة بموضوعها، وتمثّل ثانيهما في المنهج الاستقرائي؛ الذي تمّ تنفيذه من خلال استخدام أداة الاستبيان الذي وزع على عينة تتألف من فئتين الأولى من الأكاديميين (أساتذة المحاسبة والإدارة المالية في الجامعة اللبنانية والجامعة الأميركية وبعض الجامعات الخاصة في لبنان)، والثانية من المحاسبين القانونيين. وقد هدفت من الدراسة إلى تعزيز الجانب النظري للدراسة.

وقد تمّ تنفيذ الدراسة في مقدمة وبابين، عرضت المقدمة مشكلة وأهمية وأهداف الدراسة والدراسات السابقة وفرضيات الدراسة ومنهجها، وتناول الباب الأول الذي قسم إلى ثلاث فصول، الإطار المفاهيمي للخصخصة في الفصل الأول، ثم تطرق في الفصل الثاني إلى تجارب بعض الدول الناجحة والفاشلة في الخصخصة، أما الفصل الثالث من الباب الأول فتناول مسألة التقييم والإفصاح المحاسبي في الخصخصة.

وخصص الباب الثاني للجانب الميداني من الدراسة الذي قسم إلى فصلين؛ الفصل الأول بحث الفصل الأول بعرض لسياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في لبنان، وفي الفصل الثاني تمّ وصف مجتمع وعينة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات، واختتمت الدراسة بعرض الاستنتاجات والتي من أبرزها:

- 1- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الأكاديميين والمحاسبين حول طرق تقييم المؤسسات بهدف خصخصتها في لبنان.
- 2- يؤثر وجود أسواق مالية متطورة على نجاح عملية الخصخصة في لبنان.
- 3- يعكس إتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس عناصر القوائم المالية القيمة العادلة له.
- 4- ينعكس خصخصة الاتصالات إيجاباً على الاقتصاد الوطني في لبنان.
- 5- يوجد عوائق تواجه الخصخصة في لبنان.

كما اختتمت الدراسة بالتوصيات التالية:

- 1- ضرورة إلزام المنشآت العامة في لبنان المتوقع خصخصتها بإعداد قوائمها المالية السنوية لتتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً بجانب ما تعدّه أصلاً من قوائم مالية تقليدية تتماشى مع قواعد المحاسبة الحكومية.

- 2- الحرص على أن تصاحب عمليات الخصخصة الشفافية والوضوح في كل مراحلها، إذ تعتبر الشفافية من أهم عناصر نجاح عملية الخصخصة لأنها تعطي مصداقية أكبر. وبالتالي تولد ثقة لدى كل الأطراف المعنية.
- 3- ضرورة استخدام طريقة معينة للتقييم تتسق مع طبيعة الأصل وطبيعة نشاط المنشأة المراد خصخصتها. ويمكن استخدام أكثر من طريقة وذلك للوصول إلى القيمة العادلة.
- 4- ضرورة توفير أسواق مالية نشطة وتصويب نشاطها بما يتناسب مع أسواق رأس المال المتعلقة بالكيفية والأداء لتصبح جاهزة لاستقبال المنشآت المعروضة للخصخصة، وبيع أسهمها للمستثمرين بطريقة تؤدي إلى انتقال الملكية بسهولة وشفافية.
- 5- الإسراع في خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان وفقاً لما ينص عليه القانون 431 على أن تستخدم عوائد الخصخصة في الإنفاق الاستثماري، ورفع كفاءة رأس المال البشري، والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية والبنية الأساسية للمجتمع. وهذا من شأنه أن يحفز الاستثمارات في لبنان ويزيد من الإيرادات العامة التي يجب أن تستخدم في سداد الدين والعجز في الموازنة العامة.
- 6- العمل للوصول إلى اتفاقية مع البنك الدولي وبعض المؤسسات الدولية والمصارف المحلية إلى إجراء تسوية لتجميد الدين العام لمدة سبع سنوات على أن تسدد الفائدة الدين خلال هذه الفترة وبمعدل الفائدة السائدة عالمياً (اليوم) أي بحدود 3%.

المقدمة

- تمهيد -
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- الدراسات السابقة
- فرضيات الدراسة
- منهج الدراسة

المقدمة

Introduction

1- تمهيد

برزت الخصخصة في ضوء التغيرات والضغوط التي تعرضت لها اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية في العالم في عقد الثمانينيات، والناتجة عن أزمة الديون العائدة إلى زيادة الإنفاق الحكومي العام، والتي أعقبها إنخفاض كبير في التمويل الخارجي.

ويهدف التخفيض من الاختلال على المستوى المالي الناجم عن ازدياد عجز الموازنات، اضطرت هذه الدول إلى تطبيق برامج تصحيح هيكلي -تحت ضغط صندوق النقد الدولي- أدت إلى تغيير السياسات المالية والاقتصادية المطبقة.

وهكذا، أصبح الهم الأول هو كيفية تحويل الاقتصاديات الخاضعة لهيمنة القطاع العام إلى اقتصاديات موجهة بالسوق، فلجأت الدول إلى صياغة برامج لتخصيص منشآتها كي تتماشى مع الظروف والخصائص التي تمر بها والأهداف المنوي تحقيقها، ساعية بذلك إلى تطبيق سياسات مالية انكماشية تتمثل في التخفيض من النفقات العامة، والزيادة في الإيرادات العامة.

وعليه، فإن الخصخصة قد تخفف من هذه الآثار الصارة إضافة إلى أنها تحقق موارد إضافية بدلاً من لجوء الدولة إلى الاستدانة الداخلية أو الخارجية أو زيادة الضرائب. وهي أداة أيسر من الناحيتين الفنية والسياسية لخفض مستوى النفقات العامة بعدما أظهرت الأدوات الأخرى عجزها.

وفي لبنان كانت مسألة الخصخصة تطرح بشكل واسع منذ أكثر من ثلاث عشرة سنة. وإذا كان طرح التخصيص يعود إلى مرحلة السبعينيات إلا أن الأسباب التي تدعو إلى الإقدام عليه في المرحلة الراهنة تختلف جذرياً عن الأسباب التي دعت إليه في السابق.

إن الحرب التي عاشها لبنان على مدى 15 عاماً لم تدمر فقط البنى التحتية للاقتصاد اللبناني -كهرباء، مياه، اتصالات، مرافئ، وغيرها- بل وبسبب العجز الكبير والمتنامي للموازنة العامة والدين العام أخذت تثار الشكوك حول أهلية ومقدرة القطاع العام على إعادة بناء هذه البنية التحتية بشكل حديث ومتطور يؤمن حاجات النمو اللازمة لمواجهة المرحلة المستقبلية للبنان.

إن أحد الأسباب الذي يدفع باتجاه الإقدام على التخصيص هو أن المساعدات التي كان قد وعد بها لبنان بعد انتهاء الحرب لم يأت منها إلا القليل والقليل جداً، مما جعل حاجات الدولة المالية لسد العجز في الموازنة العامة تتعاظم وتكبر كثيراً.

لقد أقدم لبنان على التخصيص الكلي في حالات محدودة جداً، كالهاتف الخليوي - حالياً أعيدت ملكيته إلى الدولة - والبريد. وأصبحت الخصخصة في مقدمة السياسات التي ستعتمدها الحكومة، بدافع تخفيض العجز في الموازنة العامة باعتبار أن الخصخصة ستوفر موارد مالية للدولة من جهة، ومن جهة أخرى ستخفض النفقات العامة عن كاهل الدولة.

وتواجه عملية الخصخصة عدداً من المشاكل والصعوبات يأتي في مقدمتها مشكلة تقييم الأصول؛ ذلك لأنه في حال قيام الدولة بتحويل هيئات القطاع العام إلى شركات تتبع القطاع الخاص، فإن الأمر يتطلب القيام بعملية تقييم الأصول المملوكة لتلك المشروعات. ونظراً لتعدد طرق التقييم المتعارف عليها فإنه ينتج عن ذلك صعوبة في تحديد واختيار الطريقة الملائمة لتقييم أصول المنشآت المراد خصخصتها. وتهدف عملية تقييم الأصول إلى التعرف على قيمتها العادلة، مما يحقق فائدة كبيرة للدولة كبائع لهذه المشروعات بحصولها على القيمة العادلة للأصول وللمشتري أيضاً حيث سيضمن استمرارية نشاطه، وزيادة استثماراته مستقبلاً مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة معدلات التنمية في المجتمع.

ونظراً لأن الخصخصة في لبنان أخذت في التطبيق العملي في منشآت كانت عامة وأصبحت خاصة، فإن للمحاسبة دوراً هاماً في تحديد التقييم العادل للمنشآت المراد خصخصتها، وهذا ما سنقوم بدراسته وتعميقه في تبيان أهمية دور المحاسبة في ظل الخصخصة.

2. مشكلة الدراسة

إن عدم ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد بسبب التضخم تنشأ عنها مشكلة كيفية التوصل إلى التقييم الدقيق لتحديد قيمة عادلة للمنشأة إذ لا بد أن يكون التقييم مقبولاً لدى الحكومة والمستثمرين. إن عملية التقييم تمثل القيمة الإقتصادية العادلة لجميع الأطراف؛ فهي لا تمثل وجهة نظر بائع يريد الوصول لأعلى قيمة أو مشتر يرغب في أدنى قيمة لإقتناء المؤسسة. لذلك يجب إجراء التقييم بأسلوب علمي سليم ودقيق. لكن هناك العديد من المشاكل والتساؤلات التي تثيرها عملية التقييم منها:

- ما هي الطريقة الأجدى لتقييم أصول المؤسسة العامة المراد خصخصتها؟
- هل وجود سوق رأس مال متطور يؤثر على إنجاح الخصخصة؟

- هل يتم استخدام المعلومات المحاسبية لتنفيذ مراحل الخصخصة المختلفة، ومرحلة التحضير والإعداد للوحدات الإقتصادية المرشحة للخصخصة على وجه الخصوص؟
- هل هناك معايير يتم الأخذ والاسترشاد بها عند تحديد النماذج أو نموذج التقييم المعتمد؟
- هل توجد صعوبات تكتنف عملية التقييم لأغراض الخصخصة بصفة عامة، وتصاحب تطبيق نماذج التقييم بصفة خاصة في لبنان؟
- هل تتوفر القوائم والتقارير المالية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية اللبنانية المرشحة للخصخصة بوضعها الحالي المعلومات المفيدة لأغراض اتخاذ القرارات، ومنها القرارات ذات العلاقة بعملية الخصخصة؟
- هل الإنصاح المحاسبي بأشكاله المختلفة مطلوب في القوائم المالية للمؤسسة العامة المراد طرحها لأي عملية خصخصة؟

3- أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أن تحديد طريقة التقييم الملائمة للمنشآت المراد تخصيصها سوف تعكس بدرجة كبيرة القيمة الحقيقية والعادلة لها، مما يساهم في التعرف على رأس المال الحقيقي لتلك المشروعات. ويؤدي هذا بدوره إلى المساعدة في اتخاذ القرارات السليمة لعملية الخصخصة. ويعتبر تقييم الأصول بصورة عادلة مؤشراً قوياً على نجاح عملية الخصخصة، والعكس في حالة تقييمها بصورة غير عادلة فإن هذا قد يضر كثيراً بعملية الخصخصة وإربما أدى إلى ظهور الكثير من الآثار السلبية المؤثرة في كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

لذا فإن البعد المحاسبي ضروري لنجاح الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية لبرنامج الخصخصة ويمكن أن يشمل هذا الدور:

- 1- توفير المعلومات المحاسبية اللازمة، والبيئة المحاسبية المناسبة للعمل في مرحلة التحضير والإعداد للمنشآت العامة المرشحة للخصخصة لتشخيص حال هذه المنشآت.
- 2- دراسة مداخل التقييم والاختيار بينها وتطبيقها بسبب تعدد المداخل المحاسبية لتقييم وتسعير ملكية المؤسسات العامة محل الخصخصة، وتباين أسس وإجراء التقييم من مدخل إلى آخر. هذا الأمر يؤدي إلى التوصل إلى أكثر من قيمة محاسبية مبدئية للمؤسسة محل الخصخصة يمكن أن يسترشد متخذ القرار إلى القيمة النهائية التي تتحدد حسب ميكانيكية البيع وتقديرات الأطراف المختلفة والاعتبارات الأخرى للمصلحة العامة بأبعادها المتعددة؛ المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

3- تصحيح وتعديل القوائم المالية للمنشآت العامة موضوع الخصخصة قبل تحويلها إلى القطاع الخاص، وتحديد درجة وأسلوب الخصخصة المناسبين لظروفها المالية وخصائص نشاطها.

4- أهداف الدراسة

في ظل تعدد الطرق المستخدمة في تقييم المنشآت المراد خصخصتها، ومن ثم اختلاف دلالة وأرقام القوائم المالية تبعاً للطريقة المستخدمة في التقييم، فإن هذا البحث يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- 1- التعرف على الطرق المتعددة المستخدمة في تقييم المنشآت موضوع الخصخصة.
- 2- تحديد أثر كل من عاملي طبيعة نشاط المشروع ونوع الأصل على اختيار طريقة التقييم الملائمة.
- 3- تحديد الطريقة الملائمة لتقييم قطاع الاتصالات.
- 4- معرفة ما إذا كان هناك صعوبات تكتنف عملية التقييم لأغراض الخصخصة في لبنان
- 5- التوصل لمجموعة من النتائج والتوصيات التي تسهم في تفعيل دور المحاسبة في عملية خصخصة المنشآت الاقتصادية اللبنانية.

5- الدراسات السابقة

ومن أهم الدراسات التي أمكن الحصول عليها، وهي ذات علاقة مباشرة بالدراسة الحالية، وكان لها بالغ الأثر في تصميم منهجيتها وتحديد الإطار النظري لها، وكذلك تحديد الجوانب المختلفة التي يجب أن تتضمنها الاستبائية اللازمة لجمع البيانات المتعلقة بالجانب الميداني منها، الدراسات الآتية:

الدراسات العربية:

1. دراسة شما (2009) ⁽¹⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الإصلاح الإداري وانعكاساتها على واقع الدولة اللبنانية، وتحديد لمصير خطط التنمية الاقتصادية في لبنان. ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في هذه المرحلة من تاريخ لبنان والمنطقة لأنه يسهم في بلورة شكل مواصفات الإدارة العامة التي يحتاج إليها لبنان لقيام دولة ووطن حقيقيين لجميع المواطنين. ولتحقيق ذلك، فقد

(1) شما، شادي (2009)، الإدارة العامة والخصخصة في لبنان - تحديات الموازنة بـ بين ضغوطات ترشيح الدولة وموجبات التزاماتها - رسالة أعدت لنيل الماجستير في جامعة الجنان - كلية إدارة الأعمال - طرابلس - لبنان.

استعرضت الدراسة موضوع الإدارة العامة ومقابقتها مع الإدارة الخاصة، ثم تناولت موضوع الإدارة اللبنانية وتطورها التاريخي، وتطوّرت إلى دور الأجهزة الإدارية وعلاقتها بالإصلاح الإداري، ومن ثمّ عرضت موضوع الخصخصة وانعكاساتها الاقتصادية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها:

- أ- ضرورة عدم صرف مدخرات المجتمع على عناصر غير منتقاة على أساس المباراة ووفقاً لمبادئ الجدارة والاستحقاق والتخصص المهني لأن هؤلاء سيعمدون إلى تعويض النقص في كفاءتهم عبر الارتهان للمرجعية السياسية التي تدعمهم.
- ب- الحاجة إلى ضبط الإنفاق وتخفيض العجز وتقليص دور القطاع العام قياساً إلى حجم الاقتصاد الوطني، وإخراج الإدارة من دوامة المحاصصة والكف عن التعامل معها كمركز وحيد لامتصاص البطالة.
- ج- ضرورة اتخاذ قرار جدي وحاسم تعبر عنه السلطان التشريعية والتنفيذية بدعم مشاريع الإصلاح بما يكفل نجاحها.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي نقوم بها أنها لم تتطرق إلى النواحي المحاسبية والمالية في ظل الخصخصة بل اكتفت بالدعوة إلى الخصخصة كونها جزءاً من سياسة الإصلاح الاقتصادي في لبنان.

2. دراسة علي (2009)⁽¹⁾:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى فائدة المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية الحالية للوحدات المعنية بالخصخصة لغرض اتخاذ القرارات ومنها القرارات ذات العلاقة بتنفيذ خطوات ومراحل الخصخصة. إضافة إلى التعرف على المعلومات (المؤشرات) المحاسبية المستخدمة لتنفيذ خطوات ومراحل خصخصة الوحدات الاقتصادية اليمنية. ولتحقيق ذلك استعرضت الدراسة طبيعة المحاسبة والخلفية النظرية للخصخصة، ومن ثم دور المحاسبة في عملية الخصخصة. وقد استعرضت الدراسة دور المحاسبة في عملية التقييم وتطوّرت إلى تجربة الجمهورية اليمنية في الخصخصة. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها:

- أ- إن طبيعة المحاسبة لا تخرج عن كونها عمليات خاصة بوظيفة القياس وما تتطلبه من إجراءات فنية وعلمية تبين ما يجب أن يكون عليه أداء هذه الوظيفة بما في ذلك الاختيار بين بدائل القياس.

(1) علي، خالد عبد الرحمن (2009)، دور المحاسبة في عملية تحويل وحدات القطاع العام إلى قطاع الخاص - دراسة ميدانية للجمهورية اليمنية - أطروحة دكتوراه في المحاسبة - جامعة دمشق - كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة.

- ب- إن الدور الرئيس للمحاسبة يتمثل في توفير نظام فعال للمعلومات، أو بالأحرى نظام فعال للقياس، والإفصاح هدفه الرئيس توفير المعلومات الاقتصادية للفئات التي تستخدم تلك المعلومات في صنع واتخاذ القرار.
- ج- إن عملية مرحلة التقييم من مراحل عملية خصخصة الوحدات الاقتصادية، وتعد بمثابة القاب لكل الأطراف المعنية للخصخصة كونها المعنية لتحديد القيمة لتلك الوحدات التي يتقرر نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص والتي يجب أن تكون عادلة ومرضية لجميع الأطراف.
- د- يجب عدم الاعتماد على معلومات القوائم والتقارير المالية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية اليمينية بوضعها الحالي لأغراض تنفيذ خطوات ومراحل الخصخصة المختلفة خصوصاً في مرحلة التحضير والإعداد، وإن قائمة المركز المالي بعد إعادة صيغتها من قبل مرجع مستقل وفقاً لما هو متعارف عليه في نظام السوق هي القائمة المعتمدة لاتخاذ القرارات المتعلقة بمرحلة التقييم وتنفيذ عملية الخصخصة.

3. دراسة ضبة (2007)⁽¹⁾:

تكمن أهمية الدراسة كونها تدرس عملية الخصخصة باعتبارها إحدى الوسائل الفعالة في عملية الإصلاح الاقتصادي من خلال مساهمتها في تحسين أداء بعض المؤسسات الحكومية الخاسرة، وتحديد قيم أصولها بشكل عادل وموضوعي مع الأخذ بالاعتبار المحافظة على المال العام ورفع معدلات الإنتاج؛ وذلك بالتركيز على دور المحاسبة الواضح والمتوازن في تحديد قيم الأصول الثابتة، من خلال دراسة طرق التقييم المحاسبي المختلفة للأصول في المؤسسات العامة المراد طرحها لأي عملية خصخصة كاملة أو جزئية. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أبرزها:

أ- إن عملية الخصخصة لا يمكن أن تنجح إلا في بيئة تتسم بالحرية وتوفر آليات السوق، بالإضافة إلى الارتقاء بفعالية أنظمة الحوافز والضوابط المعمول بها سواء أكانت إدارية أم قانونية.

ب- يعتبر من أهم دوافع عملية الخصخصة الدافع الاقتصادي والدافع المالي والسياسي والقانوني والدافع الاجتماعي.

ج- للمحاسبة دور أساس في عملية الخصخصة لأن المحاسبة تهتم بتوفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الإدارية والتي إذا تم توفيرها على هذا النحو سوف تحقق مزيداً من الرفاهية الاجتماعية.

(1) ضبة، ابتسام (2007) الإجراءات المحاسبية لتقييم الأصول عند الخصخصة - رسالة ماجستير في المحاسبة - جامعة حلب.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي نقوم بها إذ إنها لم تميز طرق التقييم التي تؤدي إلى تصفية المنشأة من طرق التقييم التي تؤدي إلى الاستمرارية المنشأة وتراعي قدرات النمو. كما أنها لم تتطرق إلى معايير التقييم وقواعد وإجراءات التقييم.

4. دراسة رودريغس وفاليرا (2007)⁽¹⁾:

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه المحاسبة من خلال ما تقدمه من أسس حديثة للقياس والإفصاح مثل محاسبة القيمة العادلة بدلاً من محاسبة التكلفة التاريخية في الوفاء بالمتطلبات الجديدة من المعلومات في ظل إصلاح وحدات القطاع العام وتطبيق نماذج الإدارة العامة الحديثة فيها، وانطلاقاً من أن المعايير المحاسبية الدولية تشكل عاملاً أساسياً لضبط الجودة في نظم المحاسبة المتبعة في القطاع العام للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، فقد بحثت الدراسة مدى ارتباط نظام محاسبة القيمة العادلة وما ينتج من معلومات لازمة لتحديث الوحدات الاقتصادية العامة، وتطبيق نماذج الإدارة الحديثة بفعالية أكثر مما يحدث بموجب نظام محاسبة التكلفة التاريخية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ - إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية في إنتاج القوائم والتقارير المالية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية العامة سيساعد على تقدير مقدرة تلك الوحدات على الوفاء بالتزاماتها وإرضاء المواطنين كعملاء لخدمات القطاع العام وبالنتيجة اختيار أفضل نموذج لإدارة هذا القطاع، فهي ستوفر معلومات مفيدة حول تكلفة الفرصة البديلة لصيانة أصول القطاع العام مقابل بيعها، وحجم رأس المال الذي يمكن الحصول عليه عن طريق بيع الأصول إلى القطاع الخاص، ومن ثم معلومات مفيدة للقرارات المراد اتخاذها حول نموذج إدارة القطاع العام وإصلاح مؤسساته.

ب - إن محاسبة القيمة العادلة ستعزز من شفافية المعلومات، وهذه الشفافية تعتبر وسيلة ملائمة لضمان وصول المواطنين إلى المعلومات المتعلقة بتقييم كفاءة الوحدات الاقتصادية العامة في تأدية الخدمات العامة واستخدام الموارد الاقتصادية، مما يساعد على اختيار النموذج الأفضل لإدارة الوحدات الاقتصادية العامة.

ج - توفير المعلومات المتضمنة للمتغيرات البيئية، لأن تلك المعلومات ستعكس الواقع بدقة، وهو ما سيكون مفيداً في اتخاذ القرارات المتعلقة بإصلاح وتحديث إدارة الوحدات الاقتصادية العامة.

(1) رودريغس، مانويل، وفاليرا أندريه (2007)، هل يمكن أن تكون محاسبة القيمة العادلة مفيدة لمستخدمي البيانات المالية في ظل نماذج الإدارة العامة الجديدة، المجلة الدولية للعلوم الإدارية (الإصدار العربي)، م 12، ع 3، معهد التنمية الإدارية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 263-303.

د- إن محاسبة القيمة العادلة تكون ذات فائدة عندما يتم تطبيقها على الأصول المالية، نظراً للصعوبة البالغة في تقدير مقاييس محاسبة القيمة العادلة بالنسبة للأصول غير المالية.

5. دراسة الجيزان (2006)⁽¹⁾:

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على النماذج المحاسبية المختلفة التي يمكن استخدامها في تقييم الأصول الثابتة للوحدات الاقتصادية المراد خصصتها، وتحديد أثر كل من عاملي طبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية ونوع الأصل على اختيار نموذج التقييم الملائم، ولتحقيق ذلك فقد استعرضت الدراسة نماذج التقييم لأغراض الخصخصة بصفة عامة، ثم نماذج التقييم التي اتبعت في بلدان مختلفة لأغراض الخصخصة، وذلك بهدف تحديد تأثير طبيعة النشاط ونوع الأصل على نموذج تقييم الأصل الثابت بالتطبيق على شركة الاتصالات السعودية، وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها:

أ - إن نقص المعلومات والبيانات المتعلقة بالأصول الثابتة في شركات الاتصالات السعودية كان يمثل العقبة الرئيسة في عدم تمكين فريق التقييم من تقييم أصولها باستخدام نموذج التكلفة التاريخية.

ب- إن طبيعة بعض الأصول وطبيعة النشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية -محل التقييم- تؤثر على تحديد نموذج التقييم المتبع.

وقدمت الدراسة العديد من التوصيات كان أهمها: 1- ضرورة استخدام القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية لتقييم الأصول والوحدات الاقتصادية لأغراض الخصخصة ولاسيما الوحدات الاقتصادية المتوقعة استمرارها بعد الخصخصة، 2- ضرورة إلزام القطاعات المتوقعة خصخصتها بإعداد قوائم مالية سنوية تتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

6. دراسة الدبل (2006)⁽²⁾:

وقد تناولت الدراسة أهمية إجراء دراسة تحليلية تطبيقية لأهم مداخل القياس المحاسبي وتسعير ملكية الشركات المطروحة للخصخصة. ولتحقيق ذلك فقد استعرضت الدراسة الخصخصة من حيث المفهوم والوسائل والأساليب ثم تطرقت الباحثة إلى طرق تقييم الأصول الثابتة في ظل الخصخصة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

(1) الجيزان، أسامة بن فهد (2006)، أثر طبيعة النشاط ونوع الأصل في تحديد طريقة تقييم الأصول -ول الثابتة- بمنشآت الخصخصة - دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات السعودية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، ع 67، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص 747-783.

(2) الدبل، رنده ديب (2006)، تقييم الموجودات الثابتة في ظل الخصخصة - رسالة أعدت لنيل الماجستير في المحاسبة - جامعة دمشق - كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة.

- أ- إن هناك استراتيجيات متعددة لخصخصة ملكية شركات قطاع الأعمال العام، ويجب اختيار الإستراتيجية الملائمة لظروف البيئة من كافة جوانبها الاقتصادية.
- ب- إن الأدب المحاسبي زاخر بالمدخل المحاسبية لتقييم الشركات العامة لإغراض الخصخصة. وإن كل مدخل منها له استخداماته المحددة ونتائجه الخاصة ومزاياه وانتقاداته. وإن القيمة الناتجة عن التقييم في ظل أي مدخل منها ما هي إلا قيمة محاسبية تقديرية أو استرشادية.
- ج- إن هناك العديد من الطرق التي يتم بها تقييم قيمة الشركة ومنها ما يؤدي إلى تصفيتها، ومنها ما يؤدي إلى استمرارها وإن أفضل طرق التقييم تلك التي تؤدي إلى استمرار الشركة في أعمالها وبالتالي تعتبر طريقة التدفقات النقدية من أفضل طرق تقييم الشركة.

7. دراسة سرور (2005)⁽¹⁾:

تناول الباحث في دراسته الجدول الدائر فيما يتعلق بخصخصة (الريجي) أي بمعنى آخر هل خصخصة هذه المؤسسة الحل الأمثل لهذا القطاع؟

وقد أجرى الباحث تقييماً عاماً لموجودات المؤسسة، ولتقديرات حركة البيع والأرباح الحالية وأسفرت النتائج عن أن الأسلوب الأمثل لخصخصة إدارة الحصر هو في خصخصة إدارة المؤسسة أي عقود الإدارة على غرار شركات الخليوي في لبنان، وذلك لشركات متخصصة في إدارة هذا النوع من المؤسسات. وهذا من شأنه إشراك ذهنية القطاع الخاص لما يتمتع به من الكفاءة مع إبقاء ملكية المؤسسة للدولة؛ ذلك أن حجم المدفوعات السنوية التي سوف تدفعها المؤسسة لخزينة الدولة سوف تفوق ما يمكن أن تحصل عليه الدولة من خفض تكلفة خدمة الدين العام عند بيع القطاع.

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الذي نقوم به إذ إن الباحث لم يتطرق إلى مدخل التقييم وتبيان أسس وإجراء تقييم موجودات المنشآت العامة من مدخل إلى آخر، كما أنه لم يتطرق إلى النواحي المحاسبية للمؤسسات موضوع الخصخصة.

8. دراسة دوغان (2002)⁽²⁾:

تناول الباحث إمكانية خصخصة قطاع الكهرباء ومدى مساهمته لسداد مديونية الدولة.

(1) سرور، حسين (2005) خصخصة إدارة حصر التبغ والتبناك اللبنانية - دراسة أعدت لنيل الماجستير في الإدارة المالية - الجامعة الإسلامية في لبنان.

(2) دوغان، محمد (2002) خصخصة قطاع الكهرباء في لبنان بين النظرية والتطبيق - دراسة أعدت لنيل الماجستير في الإدارة المالية - الجامعة الإسلامية في لبنان.

وأُسفرت نتائج البحث عن أنه نظراً لخطورة الوضع الحالي لمؤسسة كهرباء لبنان في ظلّ تفاقم الديون يصعب استمرار هذه المؤسسة بدون إجراء عملية إعادة هيكليّة شاملة تقضي إلى تحسين كفاءتها، وذلك لأنّه لم يعد بالإمكان تحمل العبء المالي الهائل الذي تسببت به عوامل عدة منها: الأداء التقني والمالي السيء للمؤسسة، بالإضافة إلى الجهاز الإداري البيروقراطي وغير المؤهل.

وأُسفرت نتائج البحث عن ضرورة الإسراع بخصخصة قطاع التوزيع والجبابة مما يؤدي إلى تحسين طرق الفوترة والجبابة وبالتالي وقف الهدر وزيادة واردات الدولة مع التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات ضرورية منها عملية تقييم شفافة ودقيقة للبيع وذلك لتأمين الحصول على أعلى سعر ممكن أثناء البيع.

ومن توصيات هذه الدراسة أنه يجب أن يترافق مع سياسة الخصخصة بعض الإجراءات التي تساهم في سداد الديون كتعديل القوانين الضريبية، لاسيما أن بداً مثل لبنان يعتمد أساساً في موازنته على الضريبة.

9. دراسة مرشاد (2002)⁽¹⁾:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على قطاع الاتصالات -الهاتف الثابت- لناحية الإيرادات المتوقعة من خصصته لصالح الخزينة العامة ولمعالجة مشكلة الدين. حيث تطرق الباحث إلى دراسة الجدوى لخصخصة الهاتف الثابت وتحليل الإيرادات والتكاليف وفقاً لقطع حساب وزارة الاتصالات الصادر عن وزارة المالية ودراسة الإيرادات المتوقعة من الهاتف الثابت خلال الفترة المقبلة.

أُسفرت نتيجة الدراسة عن أن خصخصة قطاع الهاتف الثابت في ظل الظروف السائدة عالمياً قد لا يحقق الأهداف المرجوة لمعالجة أزمة الدين العام لأن مجموع الإيرادات المتوقع تحصيلها من خصخصة الهاتف الثابت لا تبلغ قيمتها كلفة الدين العام السنوية، وإذا كانت حصيلة البيع تحسن من وضع الخزينة على المدى القصير إلا أن ذلك سوف يؤدي إلى خسارة الدولة لملكية هذا القطاع وإيراداته السنوية.

وأكد الباحث أن خصخصة قطاع الهاتف الثابت لا تهدف إلى المساهمة في معالجة مشكلة الدين فحسب، إنما لمواكبة التطورات العالمية في تكنولوجيا الاتصالات ولتوفير

(1) مرشاد، سمير (2002) الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لخصخصة قطاع الاتصالات في لبنان – دراسة أعدت لنيل الماجستير في الإدارة المالية – الجامعة الإسلامية في لبنان.

الخدمات المتنوعة بالكلفة والجودة والسرعة المناسبة، لذلك فإن اعتماد أسلوب الخصخصة لمستثمر إستراتيجي مع الحفاظ على ملكية 51% من الأسهم كحد أدنى للدولة كفيل بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما إدارة الموارد بمزيد من الفعالية، وتمكين الموردين والزبائن من الاتصال فيما بينهم مباشرة، وتخفيض أسعار الخدمات، والتعلم عن بعد والتطبيق عن بعد، وكأفضل أسلوب للخصخصة خلال الفترة القادمة، ويمكّن الحكومة من الحفاظ على أحد أهم المرافق الحيوية والمساهمة في عملية التنمية المرجوة.

10. دراسة جاموس (2001)⁽¹⁾:

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين: عرض مفهوم الخصخصة وآلياتها وأشكالها ومبررات تطبيقها في الأردن فضلاً عن بيان الجوانب التنظيمية لها، استعراض موجز لبعض المشكلات المحاسبية المرافقة لعملية الخصخصة ومساهمة المحاسبة في حلها، وقد حصرت الدراسة تلك المشكلات في جانبين:

أ - مشكلات التغيير في الأنظمة المحاسبية وفصول الأنظمة المحاسبية المتبعة قبل الخصخصة في توفير المعلومات التي تخدم عملية الخصخصة، إذ تشير الدراسة في هذا الصدد إلى أن عدداً من الوحدات الاقتصادية الأردنية العامة تطبق قبل الخصخصة قواعد المحاسبة الحكومية (الأساس النقدي) ووفقاً لهذا الأساس فإن الحسابات الختامية لها لا تظهر قيمة الموجودات الثابتة ومعدلات إهلاكها وقيم المدينين والدائنين والنفقات المستحقة غير المقبوضة، مما يتطلب معه استكمال البيانات الناقصة وتنظيمها ووضعها في خدمة الخصخصة.

ب- تعدد الطرق المتاحة لتقييم الأصول والوحدات التي يتقرر نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص، وقد اهتمت الدراسة بدور المحاسبة في تقييم الأصول والوحدات من خلال: التقييم على أساس قيم موجودات وأصول الوحدة الاقتصادية، التقييم المستند إلى الأرباح المحققة في الوحدة الاقتصادية بطريقتي خصم التدفقات النقدية المستقبلية، رسملة الأرباح المتوقعة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المحاسبة تلعب دوراً مهماً لا غنى عنه في حل العديد من المشكلات النظرية والتطبيقية التي تصاحب عملية خصخصة الوحدات الاقتصادية.

(1) جاموس، مصطفى (2001)، الجوانب التنظيمية والمحاسبية لعملية التخصيص تجريبية الأردن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 17، العدد الأول.

11. دراسة أبو الهنا (2000)⁽¹⁾:

وقد تناولت الدراسة أهمية إعداد وتهيئة الوحدات الاقتصادية المرشحة للخصخصة ودور القوائم والتقارير المالية ولاسيما قائمة القيمة المضافة في إعداد وتهيئة تلك الوحدات تمهيداً للبدء في تنفيذ إجراءات الخصخصة المختلفة، ولتحقيق ذلك عرضت الدراسة طبيعة الخصخصة من حيث المفهوم والأهداف والوسائل ودور التحليل المالي للقوائم والتقارير المالية بالتركيز بصفة أساسية على قائمة القيمة المضافة في تهيئة وإعداد الوحدات الاقتصادية للخصخصة وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ - وجود العديد من أساليب الخصخصة، لذا يجب على الجهات المنوط بها تنفيذ عملية الخصخصة اختيار الأسلوب المناسب لظروف كل وحدة من الوحدات الاقتصادية المعنية بالخصخصة.

ب - إن إجراءات تنفيذ عملية الخصخصة عادة ما تشكل صعوبات بالغة التعقيد، لذلك يجب تهيئة الوحدات الاقتصادية المرشحة للخصخصة باتخاذ إجراءات تمهيدية أهمها الإجراءات المالية والمحاسبية والتي تساعد في حال الإلتزام بها على تسهيل تنفيذ عملية الخصخصة.

ج - ينتج عن التحليل المالي للقوائم والتقارير المالية - بما فيها قائمة القيمة المضافة - عدد من النسب والمؤشرات الهامة التي تمهد للبدء في تنفيذ عملية الخصخصة، كتحديد مستوى وأسلوب الخصخصة وتقييم الوحدة الاقتصادية محل الخصخصة.

12. دراسة عسيري (2000)⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى: استعراض الإطار الفكري لمفهوم الخصخصة كتوجه اقتصادي، وأهداف ودوافع وأساليب الخصخصة في البيئات المختلفة مع التركيز على البيئة السعودية، ودور المحاسبة في عملية الخصخصة.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

أ - إن دوافع وأهداف الخصخصة في المملكة العربية السعودية تختلف إلى حد كبير عنها في بيئات اقتصادية أخرى، كما أن الخصخصة في السعودية لم تكن وليدة ضغوط أو توجيهات من جهات خارجية، وإن الخصخصة كأي توجه اقتصادي آخر لها مزايا وعيوب يجب أخذها في الحسبان قبل اتخاذ القرار بالمضي قدماً في عملية الخصخصة.

(1) أبو الهنا، سيد فتحي عويس (2000)، استخدام التحليل المالي للقيمة المضافة لتهيئة شركات قطاعات الأعمال العام للخصخصة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، ع1، كلية التجارة - جامعة الزقازيق - فرع منها، ص 137-170.

(2) عسيري، عبد الله بن علي (2000)، الخصخصة في إطارها الفكري ودور المحاسبة في تحقيقها مع عرض التجربة السعودية: دراسة نظرية - مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م14، ع2، ص 201-227.

- ب- أن المحاسبة تلعب دوراً مهماً في تحقيق الخصخصة لأهدافها في مراحلها المختلفة وبوجه خاص عند تقييم الوحدات المقترح خصخصتها إذ إن تقييم تلك الوحدات بفيمتها العادلة يعتبر العمود الفقري لعملية الخصخصة.
- ج- إن المحاسب المؤهل يعد عنصراً ضرورياً لإنجاح عملية الخصخصة ويبرز دوره في مرحلة التقييم، واختيار أسلوب التقييم المناسب، وإنشاء التقارير، وإنتاج المعلومات المحاسبية التي تخدم جميع الأطراف في عملية الخصخصة.

13. دراسة بدوي وعثمان (2000)⁽¹⁾:

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على النماذج الملائمة لتقييم الأصول والوحدات الاقتصادية لأغراض الخصخصة، ولتحقيق ذلك فقد عرضت الدراسة الإطار العام لعملية الخصخصة من حيث مفهوميها ودوافعها وأبعادها وذلك للكشف عن المتضمنات المحاسبية لهذه العملية، ثم تناولت الدراسة بالتحليل نماذج التقييم المتاحة في الفكر المحاسبي بغية تقييمها للوصول إلى البديل الذي يكفل تحديد القيمة الملائمة للأصل أو الوحدة الاقتصادية محل التقييم والتي تعتبر نقطة ارتكاز في تحديد القيمة النهائية لها عند اتخاذ قرار الخصخصة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ- أنه وعلى الرغم من أهمية الأبعاد الاقتصادية والإدارية والقانونية التي تتضمنها عملية الخصخصة، إلا أن البعد المحاسبي يعتبر البعد الرئيس بسبب الحاجة الملحة إلى المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوقة خلال جميع مراحل عملية الخصخصة بما يكفل تحقيق أهدافها.

ب- إن نموذج التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة لا يلائم أي من أساليب الخصخصة، أما باقي النماذج فإنه يمكن الإرتكان إليها كلاً حسب أسلوب الخصخصة الذي يلائمه، وإن نموذج القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية يعد الأفضل في حال توافر متطلبات تطبيقية.

ج- إنه من المفيد استخدام أكثر من نموذج لتحديد القيمة التي يوفرها كل نموذج بصفة مستقلة لتكون متاحة للجهات المعنية بعملية الخصخصة، وذلك حتى تتمكن من خلالها استنتاج مدى -حد أدنى وحد أقصى- لقيمة الوحدة الاقتصادية محل الخصخصة بما يحقق مصالح جميع الأطراف في نطاق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى عملية الخصخصة إلى تحقيقها.

(1) بدوي، محمد عباس والأمير إبراهيم عثمان (2000)، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص 345-372.

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (2008) Salibi⁽¹⁾ :

وقد تناولت الدراسة أهمية خصخصة قطاع الهاتف الخليوي في لبنان لدعم خزانة الدولة في مواجهة أعباء العجز والمديونية العامة وكلفت الدين. وهدفت الدراسة إلى إثبات أهمية خصخصة قطاع الخليوي بالنسبة للحكومة أمام الاستحقاقات المالية الكبرى للعام 2009 وبالبلغة نحو 15 مليار دولار وهي مستحقات ديون وكلفة دين. ولتحقيق ذلك عرضت الدراسة طبيعة الخصخصة من حيث المفهوم والأهداف والأساليب وركزت على أهمية التدفقات النقدية وإمكانية تطورها في القطاع الخليوي. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- أ- إن خصخصة قطاع الخليوي ستساعد لبنان في تطوير وتنشيط السوق المالي.
 - ب- إن خصخصة قطاع الخليوي في لبنان ستساهم في تحسين الخدمات للمواطنين وسوف يشهد هذا القطاع تحسناً كبيراً في وقت قصير بعد خصخصته.
 - ت- إن الإيرادات المتأتية من خصخصة القطاع الخليوي سوف تساهم في تخفيض العجز العام شرط أن تتم عملية البيع على أساس القيمة العادلة.
- وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي نقوم بها أنها لم تتطرق إلى دور المحاسبة في الخصخصة.

2. دراسة (2007) Khoury⁽²⁾ :

تناولت هذه الدراسة الانعكاسات الايجابية والسلبية للخصخصة على الاقتصاد اللبناني. ولتحقيق ذلك، فقد استعرضت الدراسة مفهوم الخصخصة وأساليبها والأسباب المؤدية لها وإيجابيات الخصخصة وسلبياتها بشكل عام وتطوّرت الدراسة إلى تزايد مشاركة القطاع الخاص في مجال تحسين كفاءة الاقتصاد في معظم دول العالم، وإن الصعوبات التي تواجه عملية الخصخصة تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية في كل بلد.

وخلصت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أبرزها:

- أ- إن الخصخصة تؤدي إلى زيادة الرقابة على العاملين فيها وتجعل الفرد يعمل بكل طاقاته من أجل المحافظة على مركزه الوظيفي أو الترقّي مما يؤدي إلى زيادة فعالية المنشآت موضوع الخصخصة.

(1) Salibi, Malek Joseph (2008), The Privatization of Alfa & MTC Touch – Examining the Intricacies & Advantages of Change – MBA thesis, A.U.B.

(2) Khoury, Dany (2007), Effects of Privatization on the Lebanese Economic – MBA thesis, A.U.B.

ب- إن الخصخصة تساهم في زيادة إيرادات الدولة والتي -إذا استخدمت في تمويل النفقات الاستثمارية- تؤدي إلى تحفيز الاستثمارات في لبنان من خلال جذب الرساميل الأجنبية والمحلية.

ج- إن الخصخصة في لبنان قد تؤدي إلى احتكار إذا لم تتوافر شروط المنافسة والمراقبة.
د- إن نجاح عملية الخصخصة مرهون بتطوير أسواق رأس المال وهذا ما يفقده لبنان حالياً.
وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي نقوم بها أنها لم تتطرق إلى أهمية دور المحاسبة في ظل الخصخصة.

3. دراسة (Russeil and Joe(2006)⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى اختبار دور المحاسبة واستخدامها كجزء من إجراءات خصخصة السكة الحديدية الوطنية في كندا المتمثل في تقديم المفاهيم والنماذج البديلة للتقييم ونشر المعلومات لغرض مساندة الدفعة الأولى من الأسهم المطروحة من قبل الحكومة الكندية، وما قدمته تلك المعلومات المنشورة من مقترحات لتقييم وترشيد التنبؤات المتعلقة بنجاح الشركة المستقبلية، ولتحقيق ذلك فقد حاولت الدراسة إعادة صياغة بعض المفاهيم النظرية التي تساعد على فهم دور لغة المحاسبة في المتغيرات والأحداث الاجتماعية الرئيسية، وتوصلت الدراسة إلى بعض المضامين والنتائج العلمية عن التأثيرات الاجتماعية الناتجة عن الخصخصة وما تقوم به لغة المحاسبة من دور في أوساط من يتأثرون فعلاً بالخصخصة من أفراد ومجموعات ومستخدمين ومديرين وزبائن وجمهور، إلا أن الدراسة بينت أن ذلك الدور للمحاسبة كان هو دور المقنع لتلك الأطراف المتأثرة بالخصخصة وجزء من ترسانة الإعلام لإنجاز الغايات السياسية، ولم يتوقف عند تقديم إجراءات موضوعية لما يقع تحت أو ضمن الحقائق المالية.

4. دراسة (Nakhleh (2003)⁽²⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية دور الخصخصة في تحفيز استثمارات القطاع الخاص الذي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي. كما أوضحت هذه الدراسة إن الخصخصة تساهم في خلق فرص عمل لأصحاب الكفاءات من خلال زيادة الاستثمارات المحلية في لبنان. ولتحقيق

(1) Russeil, C., and Joe, A., (2006), The mobilization of accounting in preening for privatization Accounting Auditing and Accountability Journal, vol. 19, Issue. 1, <http://search.ebscohost.com/login.aspx?>

(2) Nakhleh, Elie (2003), The Role of Privatization in the Economic Growth – Case Study – Lebanon - MBA thesis, A.U.B.

ذلك فقد استعرضت الدراسة مفهوم الخصخصة وأهميتها وأساليبها والنطاقات المرشحة للخصخصة في لبنان وبعدها تطرقت إلى تجارب بعض الدول الناجحة في الخصخصة وكيفية الاستفادة منها. وخلصت الدراسة إلى استنتاجات عديدة أبرزها:

- أ- إن خصخصة المنشآت العامة يؤدي إلى زيادة تنشيط فعاليتها.
- ب- إن وجود قانون يحمي المستهلك من ارتفاع الأسعار بشكل عشوائي يحافظ على القدرة الشرائية للمستهلك. وهذا يؤدي إلى تعزيز الطلب على الاستهلاك وبالتالي تحفيز الاستثمار.
- ج- إن توفير السوق التنافسية هي أساس التقدم التكنولوجي و يؤدي إلى نجاح الخصخصة.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي نقوم بها أنها لم تتطرق إلى تقييم المنشآت العامة وإلى دور المحاسبة في عملية الخصخصة.

5. دراسة (Uddin and Trevor (2002)⁽¹⁾:

ناقشت الدراسة عدة محاور كان أهمها طبيعة المحاسبة في بنغلادش، وادعاءات البنك الدولي حول التطور الاقتصادي في بنغلادش من خلال توسيع قاعدة الملكية الخاصة في الوحدات الاقتصادية العامة وتحرير الأسواق المالية، كما ناقشت الدراسة أداء الوحدات التي شملها برنامج البنك الدولي بالخصخصة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها ما يأتي:

- أ- إن عملية الخصخصة لم تعد بالفائدة على المجتمع كونها تستند إلى المعيار الضيق والتمثل في الربحية وإهمال حالة: التوظيف، الاتحادات العمالية، الحقوق الشخصية، العائدات الاجتماعية، لذلك فإن عملية الخصخصة تستند إلى فرضيات اقتصادية واجتماعية غير واضحة.

ب- إن عدم توافر الفوائض والتقارير المحاسبية الملائمة للوحدات الاقتصادية المعنية بالخصخصة قد حالت دون حدوث عملية التقييم الحاسم والملائم للوحدات الاقتصادية التي خضعت للخصخصة، فضلاً عن أن عدم شفافية تلك التقارير قد أدى إلى صعوبة التعاملات التجارية وحدوث صفقات غير متوقعة أثرت على الأقلية من حملة الأسهم والدائنين وحصيللة الضرائب من تلك الوحدات.

(1) Uddin, S., And Trevor H., (2002), Accounting For Privatization in Bangladesh: Testing World Bank Claims, <http://Papers.Ssrn.Com/Paper.Taf?AbstractId=272605>.

ج- لم تجد الدراسة سوى وحدة واحدة ناجحة من بين تلك الوحدات التي تم خصصتها، حيث تشير الدراسة إلى أن مساهمة تلك الوحدات في الدخل ونسبة مساهمتها في القيمة المضافة قد تضاعلا، وهذا لا يتفق - على حد تعبير الباحثين - مع ما جاء في تقرير البنك الدولي من أن عملية الخصخصة في بنغلادش نجحت في معظم حالاتها.

6. دراسة (Beydoun 2001)⁽¹⁾

تناول الباحث الميادين الرئيسة المتعلقة بالخصخصة، ولاسيما المتعلقة ببرنامج الإصلاح المالي للحكومة اللبنانية. وقد تطرق الباحث إلى حالة عملية تمثالت بتكليف شركة خاصة "سوكلين" للقيام بخدمة جمع النفايات لمدينة بيروت. وتم التركيز على الخطوات الأساسية الواجب إتباعها من قبل الدولة لنجاح الخصخصة.

توصل الباحث خلال دراسته إلى وجوب الأخذ بعين الاعتبار الشروط الأساسية التالية لنجاح الخصخصة:

- أ- على الحكومة اتباع سياسة تحفيز لجذب المستثمرين.
- ب- يجب شرح أهداف الخصخصة للرأي العام تجنباً لأي انعكاسات سلبية فالشفافية أمر أساسي لنجاح الخصخصة.
- ج- على الحكومة خصخصة المنشآت العامة بشكل تدريجي، وكل مؤسسة على حدة، لاختبار مدى النجاح في خصخصة هذه المنشأة لأن النجاح في عملية الخصخصة يؤدي إلى كسب الثقة.

وأخيراً يجب التنبيه على أن الخصخصة ليست الحل الوحيد إنما هي جزء من خطة إصلاحية وليست الإصلاح بعينه. فكل عناصر خطة الإصلاح مهمة ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار للوصول إلى الأهداف المرجوة.

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الذي نقوم به إذ إن الباحث لم يتطرق إلى مداخل التقييم وتبيان أسس وإجراء تقييم موجودات المنشآت العامة من مدخل إلى آخر، كما أنه لم يتطرق إلى النواحي المحاسبية للمؤسسات موضوع الخصخصة.

(1) Baydoun, Abeer Ahmad (2001), Privatization in Lebanon Benefits and Costs – MBA thesis, A.U.B.

7. دراسة Bou Jaoude (2001)⁽¹⁾:

تناول الباحث تقييم الوضع المالي والمؤسساتي للمنشآت موضوع الخصخصة وتم التركيز على دراسة إيرادات ونفقات مؤسسة كهرباء لبنان وتحليل الميزانية الخاصة بها وقائمة الدخل التي أسفرت عن عجز يقارب \$384000000.

وتطرق الباحث إلى أنه رغم المصاعب المالية التي تعاني منها مؤسسة كهرباء لبنان إلا أنها ستكون موضع جذب المستثمرين؛ لأن مولدات الطاقة حديثة إضافة إلى أن كلفة التعرف المحددة من المؤسسة مرتفعة نسبياً وبإمكانها تغطية المصاريف الخاصة بهذه المؤسسة.

كما أكدت الدراسة على أن الثقة في النظام التشريعي والمالي والاقتصادي هو الركيزة والعامل الأساس لجذب المستثمرين، وأن الخصخصة ستساهم في خفض العجز العام لأنها ستوفر موارد مالية للدولة كما أنها ستساهم في تنشيط فعالية المنشآت العامة. لكن كلفة الخدمة ستكون مرتفعة في القطاع الخاص قياساً إلى القطاع العام.

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الذي نقوم به إذ إن الباحث لم يتطرق إلى مدخل التقييم وتبيان أسس وإجراء تقييم موجودات المنشآت العامة من مدخل إلى آخر، كما أنه لم يتطرق إلى النواحي المحاسبية للمؤسسات موضوع الخصخصة.

8. دراسة Muhieddine (2000)⁽²⁾:

تناول الباحث موضوع دراسة وتحليل قضايا الخصخصة في لبنان مركزاً على تجربة الخصخصة في قطاع البريد وعن إمكانية تعميم هذه التجربة على باقي القطاعات.

وأسفرت نتائج الدراسة عن الأمور التالية:

- حدوث تقدم كبير في خدمات البريد، وعلى المستوى المالي ساهمت الخصخصة في تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات العامة.
- ضرورة إجراء عملية تقييم للمؤسسات العامة ولاسيما موجوداتها قبل الشروع في الخصخصة.
- على الحكومة وقف الخسائر في المؤسسات العامة قبل خصخصتها لترفع من قيمتها، كما عليها تطوير أجهزة التشريعات والهيئات الرقابية لمنع الاحتكار وحماية المستهلك.

(1) Bou Jaoude, Robert Wadih (2001), Privatization Strategic, Financial and Institutional Frameworks – MBA thesis – A.U.B.

(2) Muhieddine, Mohamad Said (2000), Privatization in Lebanon: With Emphasis on the Privatization of the Postal System – MBA thesis – A.U.B.

- على الحكومة تحديد إستراتيجية الخصخصة بناء على طبيعة المنشأة المنيوي تخصيصها.
- وتختلف هذه الدراسة عن البحث الذي نقوم به إذ إن الباحث لم يتطرق إلى مدخل التقييم وتبيان أسس وإجراء تقييم موجودات المنشآت العامة من مدخل إلى آخر، كما انه لم يتطرق إلى النواحي المحاسبية للمؤسسات موضوع الخصخصة.

9. دراسة (ISAR)(1993)⁽¹⁾:

هدفت الدراسة التي قام بها فريق العمل لخبراء المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير التابع للأمم المتحدة Working Group of Experts on International Standards of Accounting and Reporting (ISAR) على سبع دول حول العالم نفذت عملية الخصخصة، إلى التعرف على طبيعة المحاسبة في تلك البلدان ومشكلات التقييم التي تظهر أثناء تنفيذ عملية الخصخصة، ولتحقيق ذلك فقد ناقشت الدراسة خمسة جوانب رئيسة هي: أهداف المحاسبة في عملية الخصخصة، مشاكل التحول، مشاكل التقييم، التضخم وأثره على القوائم والتقارير المالية، قضايا الإفصاح المحاسبي لأغراض الخصخصة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها:

أ- إن هناك اختلافاً كبيراً بين الخصخصة في البلدان ذات الاقتصاديات المفتوحة والتي عادة ما تتوفر فيها كافة متطلبات الخصخصة من أسواق مالية وأنظمة محاسبية متطورة وإطار مؤسسي وتنظيمي متكامل، وبين البلدان ذات الاقتصاديات المخططة والتي تقتصر إلى تلك المتطلبات مما ينعكس سلباً على نتائج تنفيذ عملية الخصخصة وبضائع من المشكلات المصاحبة لها، الأمر الذي يعني ضرورة العمل من قبل تلك الدول على توفير كافة المتطلبات الضرورية لنجاح عملية الخصخصة والتغلب على المشكلات المصاحبة لها.

ب- إن مشاكل التقييم التي ظهرت في بعض الدول ترجع إلى عدم قدرة الأنظمة المحاسبية المتبعة في الوحدات الاقتصادية المعنية بالخصخصة في تلك الدول على إنتاج معلومات مفيدة ونافعة لاتخاذ القرار والقيام بعملية التقييم بشكل سليم ودقيق، وهو ما دفع تلك الدول على إنتاج معلومات مفيدة ونافعة لاتخاذ القرار والقيام بعملية التقييم بشكل سليم ودقيق، وهو ما دفع بتلك الدول في أغلب الأوقات إلى التسريع بتنفيذ عملية الخصخصة كون التقييم السليم والدقيق يعتبر بالنسبة لها شبه مستحيل.

(1) Working Group of Experts on International Standards of Accounting (ISAR), (1993) Identification of Accounting problems arising during privatization and their solution, the European Accounting Review, vol. 2, Issue. 1, p 19-46. <http://www.eaa-online.org/r/default.asp?ild=JEKEJ>.

- ج - إن قرارات تنفيذ عملية الخصخصة تعتمد على قوائم وتقارير مالية عالية الجودة، ويجب تخصيص الوقت الكافي لتحليل وفصل وتلخيص الصفقات والمعاملات ذات العلاقة بالوحدات الاقتصادية المعنية بالخصخصة ونتائج الأعمال والحالة المالية لتلك الوحدات.
- د - من المهم أن تقدم القوائم والتقارير المالية لتلك الوحدات المعنية بالخصخصة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وأن تكون مصدقة من قبل مرجع مستقل وتحاط بمؤشرات كافية عن السيولة والربحية ووصف الحالة التسويقية والتنظيمية والبيئية التي تعمل في ظلها الوحدة الاقتصادية المعنية بالخصخصة.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يأتي:

- 1- من المعروف أن الأدبيات الاقتصادية قد أُنشِعت مفهوم الخصخصة بالدراسات والبحوث لكون الخصخصة أصبحت إحدى مراحل تطور النظام الرأسمالي في حقبة السبعينات، لكن الدور المحاسبي كان دوماً عنصراً ثانوياً. ولكن تبين فيما بعد أنه من الصعوبة بمكان تحويل المنشآت العامة إلى منشآت خاصة دون الاستعانة بالمبادئ والفروض والمعايير المحاسبية. من هنا كانت دراستنا هذه لإبراز الدور الجوهري للمحاسبة في عملية الخصخصة وإن سبقنا آخرون في هذا المجال ولكنها محاولات قليلة وبحسنا هذا أخذ بعداً تحليلياً معمقاً يختلف عما سبقونا في هذا المجال.
- 2- تعد الدراسة الحالية الأولى التي تناولت موضوع دور المحاسبة في خصخصة المنشآت الاقتصادية في لبنان.

6- فرضيات الدراسة

- H1: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء الأكاديميين والمحاسبين القانونيين حول طرق تقييم المؤسسات العامة بهدف خصخصتها في لبنان.
- H2: لا يؤثر وجود أسواق مالية متطورة على نجاح عملية الخصخصة في لبنان.
- H3: إن إتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس عناصر القوائم المالية يعكس القيمة العادلة لها.
- H4: لا ينعكس خصخصة قطاع الاتصالات إيجابياً على الاقتصاد الوطني في لبنان.
- H5: لا يوجد عوائق تواجه الخصخصة في لبنان.

7- منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف البحث فقد اعتمد الباحث على منهجين هما:

1- المنهج الاستنباطي:

ويقوم على فكرة الانتقال من الكل إلى الجزء، أي من الظاهرة الكلية إلى تفاصيلها إذ تم الاعتماد في هذا الجانب على المراجع والدوريات المتوفرة في المكتبات، وعلى شبكة (الإنترنت) باللغتين العربية والأجنبية وغيرها من مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة (ندوات، مؤتمرات عربية وأجنبية ورسائل جامعية).

2- المنهج الاستقرائي:

ويقوم على دراسة جزئيات الظاهرة للوصول إلى النتيجة العلمية المطلوبة. واعتمد الباحث في تنفيذ الدراسة الميدانية على استخدام إستبيان (QUESTIONNAIRE) تم تصميمه لجمع البيانات المتعلقة بالجانب الميداني للدراسة، إذ هدف الباحث من الإستبيان الموزع إلى تعزيز الجانب النظري للدراسة وقام الباحث بإعداد فقرات الإستبيان وعرضه على مجموعة من الأساتذة من ذوي الخبرة والاختصاص في كل من جامعة دمشق والجامعة اللبنانية والجامعة الأميركية في بيروت (AUB) لغرض معرفة آرائهم بشأن مدى صلاحيته ووضوح محتوياته وعلاقتها بموضوع الدراسة. وقد أبدى المحكمون آرائهم ونصحهم بإجراء بعض التعديلات والتي نفذها الباحث ليبدو الشكل النهائي للإستبيان كما في الملحق (1).

إضافة إلى ذلك اعتمد الباحث على المقابلات الشخصية كأداة مكملة لتحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها.

وقد وزعت الإستبانة على عينة الدراسة المستهدفة والمتمثلة بالأكاديميين والمحاسبين القانونيين.

وقد ركز الباحث على إعطاء صورة مختصرة عن أهمية البحث والهدف من عملية الإستبانة، وتوضيح أي غموض قد يرد في بنود الإستبانة لضمان الحصول على إجابات دقيقة لكل بند من البنود التي تضمنتها إستبانة.

وقد استخدم الباحث الأسلوب الإحصائي المعروف بمعامل ألفا كرونباخ (CAA) Cronbachs Coefficient Alpha للتأكد من موثوقية Reliability أداة الدراسة وثباتها، كما استخدم العديد من الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف عينة الدراسة، فضلاً عن مجموعة الأساليب الإحصائية المستخدمة في إختبار العناصر الإجرائية التي تضمنتها إستبانة الاستبانة لاختبار فروض الدراسة، والتي تم تحليلها إحصائياً باستخدام برنامج SPSS.

الباب الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للخصخصة

الفصل الثاني: تجارب دولية في الخصخصة

الفصل الثالث: التقييم والإفصاح المحاسبي في ظل الخصخصة

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للخصخصة

Theoretical Framework of Privatization

تعرض القطاع العام منذ نشأته وخلال مراحل تطوره التاريخي إلى مشكلات عديدة ومتنوعة تفاوتت حدتها من دولة لأخرى بحسب الدرجة من التقدم التي وصلت إليها الدولة، ورصيدها من التجربة، وموروثها الثقافي والعملي، والأطر والأسس التنظيمية والقانونية ودرجة الاستقرار الاجتماعي والسياسي والثروة. وهي من هذا المنطلق تختلف من مجتمع إلى آخر سواء أكانت الدولة غنية متقدمة أم غنية متخلفة أم متخلفة فحسب؛ وسواء أكان النظام الاقتصادي اقتصاداً موجهاً أم حراً أم بينهما (مختلط). ورغم هذا التباين في الأوجه السابقة إلا أننا نستطيع القول: إن هناك مشكلات واجهت وتواجه القطاع العام ولاسيما الدول النامية والتي كان لها انعكاسات سلبية على المستوى المالي والاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁾.

على المستوى الاقتصادي:

- **انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي:** إن أهم مشكلات الملكية العامة أو القطاع العام، تتجسد في إنتاجيتها المنخفضة وذلك يعود إلى تدخل السياسيين في شؤونها وبخاصة في مسألة التوظيف غير المجدي والفائض. وإن واقع تدخل السياسيين إلى جانب ما يحدثه من ارتفاع في نفقات المؤسسة، يشد من إنتاجيتها إلى الوراء بسبب اختصار العناصر غير المؤهلة وغير المناسبة⁽²⁾. **ويرى الباحث** إن تقليد مناصب إدارية عالية لأشخاص لا يتمتعون بالخبرة والكفاءة من شأنه أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات إدارية في مؤسسات القطاع العام تتصرف بالطابع الروتيني بعيداً عن اعتبارات الجودة والتطوير والتحسين التكنولوجي ورضاء المستهلك. وبذلك يمكن القول: إن القطاع العام قد زج في مشكلات إدارية وتنظيمية عديدة نتيجة القرارات غير المدروسة، إضافة إلى دخول عامل المحاباة وتفضيل الوظائف حسب الولاء والقرابة والانتماءات الطائفية بعيداً عن الكفاءات العلمية.

(1) أنظر: د. الربيعي، عبده محمد فاضل (2004) - الخصخصة وأثرها على التنمية في الدول النامية - مكتبة مدبولي - القاهرة، ص 41.

- Ramamurti Ravi (2001) Privatization and Control of State Owned Enterprises - The International Bank for Reconstruction and Development - The World Bank - Washington U.S.A, Page. 7.

(2) William. L. Megginson (2007) - The Financial Economics of Privatization - Oxford University Press, P. 12.

كل هذه المشكلات الإدارية والتنظيمية أدت إلى انخفاض الإنتاجية والناتج المحلي وساهمت بشكل كبير في تعثر هذا القطاع في تحقيق أهدافه التنموية والاقتصادية والخدمية⁽¹⁾.

- **عجز في ميزان المدفوعات:** إن انخفاض الإنتاجية في القطاع العام يؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الداخلية والخارجية، مما يؤدي إلى تراجع الطلب على السلع الوطنية في الأسواق الخارجية، فتتراجع الصادرات. كما أنه في السوق المحلي يتراجع الطلب على السلع الوطنية لصالح السلع الأجنبية فيزداد الاستيراد، فينتج عن ذلك عجز في الميزان التجاري. ومع انخفاض التحويلات من الخارج وزيادة التحويلات إلى الخارج يحدث عجز في ميزان المدفوعات⁽²⁾.

على المستوى الاجتماعي:

- 1- ظهور طبقة تتمتع بدخل مرتفع، وهي الطبقة المسيطرة على القطاع العام نتيجة النهب والعبث بأمواله فزادت ثرواتهم من يوم لآخر.
- 2- ظهور طبقة فقيرة، وهي الطبقة التي اعتمدت على الدعم والمعاشات.
- 3- ظهور البطالة المقنعة في القطاع العام المتوسع في سياسة التوظيف.
- 4- ظهور الرشوة والتلاعب بالأموال العامة (المال العام) ومخالفة الأنظمة والفوانين وعدم المبالاة.
- 5- سوء وتدني مستوى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم لتزاحم جميع فئات المجتمع⁽³⁾.

على المستوى المالي:

تتجلى هذه المشكلات بسبب توسيع الدولة لحجم وظائفها بزيادة تدخلها في الشؤون الاقتصادية وتضخم حجم قطاعها العام. بالإضافة إلى قيامها بالخدمات الأساسية وبناء البنية التحتية من طرقات ومياه وكهرباء، وقيامها بالتوظيف باعتبارها الملجأ الأخير، وتقديمها للسلع والخدمات بصورة مجانية أو بثمان زهيد عن طريق الدعم بالنسبة للسلع الضرورية⁽⁴⁾.

كل هذا أدى إلى تزايد الإنفاق العام بصورة مطردة من سنة لأخرى مما أدى إلى حدوث عجز في الموازنة العامة. وأمام هذا الحالات لجأت معظم الدول النامية إلى الفروض الداخلية والخارجية لمواجهة العجز والنفقات الجارية المتزايدة. لقد أصبح القطاع العام مكبلاً

(1) د. مارون إبراهيم (2008) - التنمية والسياسات الاقتصادية - المركز التربوي للبحوث والإنماء - بيروت، ص 73.

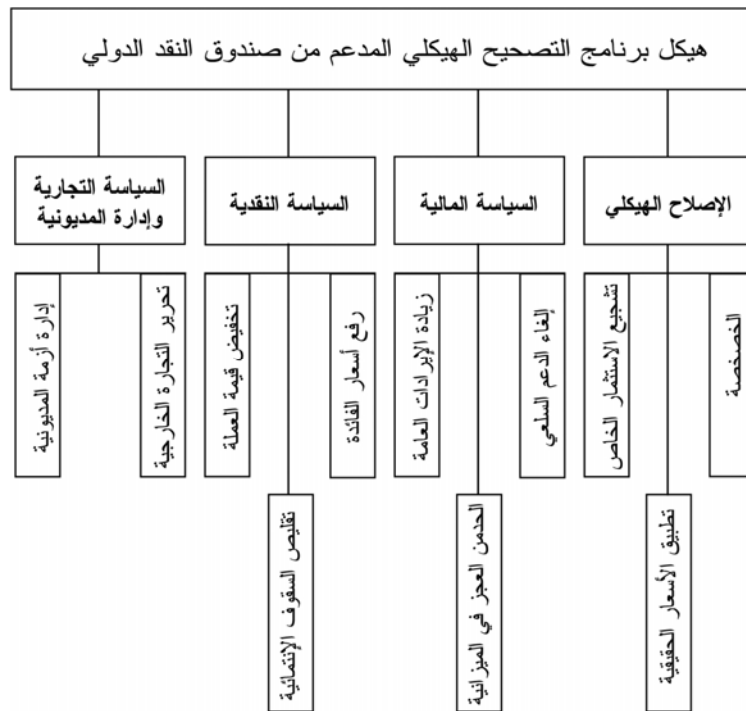
(2) الموسوي، حسن يوسف (2009) - المرشد في الاقتصاد - المكتبة العلمية - بيروت، ص 151.

(3) الربيع، عبده محمد فاضل (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(4) Megginson, William. L. (2007) - The Financial Economics of Privatization - Oxford University Press, P. 12.

بالديون وعدم القدرة على النهوض بالاستثمارات الجديدة، وكثير من منشآت تتكبد خسائر مستمرة مما جعل الغالبية من حكومات البلاد النامية أمام مشكلات مالية ضخمة لم تستطع التغلب عليها رغم الاتجاهات والسياسات التي اتخذت لإنقاذ الاقتصاد الوطني من أزمة ولاسيما ما ظهر من ترشيد للإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة⁽¹⁾. وهكذا تغيرت النظرة إلى القطاع العام، الذي كان يعتبر العامل الأساس في النمو الاقتصادي. وبدأت الشكوك تتربص حول مقدرة الحكومات لمواجهة العجز المالي وتكييفها مع الصدمات التي أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي. لذلك بدأت عملية إعادة تقييم لدور وحجم تدخل الدولة في الاقتصاد ونطاقها ذات التدخل⁽²⁾. وقد تجسد ذلك في وضع برنامج التصحيح الهيكلي على صعيد الاقتصاد الوطني من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (أنظر شكل رقم 1)، والتي تقضي برفع الدعم عن السلع الاستهلاكية وتحرير أسعارها، من أجل تخفيض عجز الموازنة والدين العام. كما تدعو هذه البرامج إلى تقليص تدخل الدولة بالشأن الاقتصادي، وإلى تحرير سعر صرف العملة الوطنية، وإعادة الاعتبار إلى قواعد السوق.

شكل (1): السياسات الاقتصادية للتكيف الهيكلي⁽³⁾



(1) د. الربيعي، عبده محمد فاضل (2004) - الخصخصة وأثرها على التنمية في الدول النامية - مكتبة م. دبولي - القاهرة، ص 41.

(2) Peirre Guislain, (1997), The Privatization Challenge, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, Washington, page 7.

(3) د. فرحات محمد (2002) - الخصخصة في مقارنة للواقع اللبناني - تقرير غير منشور - الجامعة اللبنانية - كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال - بيروت، ص 4.

وعلى هذا الأساس حدثت تحولات مهمة في الموقف السياسي في السنوات العشر الأخيرة تصب جميعها في اتجاه تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وإلغاء التأمين. وهكذا برزت مسألة التخصيص Privatization؛ أي تحويل منشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص كأحد أهم الحلول المطروحة لدفع عجلة الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة وتسريعها، وللخلاص من سيئات التدخل الحكومي الواسع وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية.⁽¹⁾

ويشير الباحث أنه في ظل الأزمة المالية العالمية تتعالى اليوم الأصوات بالمطالبة بالانتقال إلى التأمين لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها معظم البلاد لاسيما التي اعتمدت الخصخصة بشكلا واسع، فعلى سبيل المثال ذلك رت ص حيفة " The Independent" إن الأزمة المالية الحالية تضرب جميع القطاعات التي تمس جوانب حياة البريطانيين من الغذاء إلى السكن إلى الصناعة إلى الرياضة⁽²⁾. وذكر وزير الخزانة البريطاني في لندن أنه سيتم تأمين شركة التمويل العقاري البريطانية (نورذن روك) التي تعاني من المشكلات بعد أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه هي المرة الأولى منذ سبعينات القرن الماضي التي يتم فيها تأمين شركة بريطانية⁽³⁾.

على أي حال لا بد للباحث أن يقوم من خلال الباب الأول من الدراسة بشرح الإطار المفاهيمي للخصخصة، وعرض بعض التجارب الدولية الناجحة والفاشلة ومن ثم تبين أهمية ودور المحاسبة في عمليات الخصخصة.

أولاً: مفهوم الخصخصة وطبيعتها:

اختلفت المصطلحات المعتمدة للدلالة على هذه العملية في اللغة العربية، من (التخصيص) إلى (التخاصية) أو (التخصسية)، ولكن بقيت الكلمة الأكثر رواجاً - رغم اعتراض بعض اللغويين عليها - هي الخصخصة، ويقابله هذا المصطلح في اللغة الإنكليزية Privatization، أما في الفرنسية Privatisation. أصبح مصطلح "الخصخصة" متداولاً بشكل كبير في الأوساط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كافة دول العالم متقدمة كانت أم نامية أم أقل نمواً حيث ظهرت اجتهادات وتعريفات كثيرة لمعنى الخصخصة، وتوصف عملية الخصخصة اليوم بأنها ظاهرة عالمية، ويرجع تاريخ أول عملية للخصخصة في العالم، إلى

(1) د. مارون إبراهيم (2008)، مصدر سبق ذكره، ص 72.

(2) الأزمة المالية تضرب جميع القطاعات في بريطانيا - موقع إنترنت

http. www. i caws.org/site/modules.php? name= News & file = article & sid = 13311, 13/10/2008.

(3) لندن تتجه لتأمين " نورذن روك " بعد أزمة الرهن العقاري - موقع إنترنت

http.w.w.w. asharqalasat. Com/details.asp? section = 4 & article = 459052 & issue no. 10674, 18/2/2008.

قيام شركة خاصة بخدمة عامة كانت تضطلع بها مؤسسة حكومية، وهي سماح بلدية نيويورك لشركة خاصة بأن تقوم بأعمال نظافة شوارع المدينة عام 1676⁽¹⁾.

إلا أن ما أكسب الخصخصة أهميتها ولفت الأنظار إليها هو البرنامج الشامل الذي نفذته حكومة المحافظين بزعامة مارغريت تاتشر عام 1979، وتضمن تحويل مشروعات وأنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص، وقد دفع نجاح التجربة البريطانية العديد من الدول النامية إلى تطبيق برنامج الخصخصة ضمن سياسات إعادة الهيكلة والتصحيح التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إذ تجاوز عدد الدول التي تبنت برنامج الخصخصة المئة دولة بحسب تقارير البنك الدولي⁽²⁾.

قدم الأدب الاقتصادي تعاريف مختلفة لمفهوم الخصخصة لتشتمل على ما يلي:

1- تحويل حقوق معينة، مثل الملكية و/أو الإدارة و/أو عمليات التشغيل و/أو التطوير و/أو الاستثمار، من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وذلك بشكل جزئي أو كلي، وابتاع أساليب وطرق مختلفة.

2- ترك القطاع العام لبعض الحقوق الممنوحة له بموجب قانون المؤسسة العامة التي يديرها⁽³⁾ وفي هذا الصدد يجري التمييز بين نموذجين من الخصخصة:

الخصخصة التلقائية: تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص لزيادة وزنه في الاقتصاد القومي دون المساس بالقطاع العام.

الخصخصة الهيكلية: تنصرف إلى تقليص حجم القطاع العام من خلال نقل ملكية أو إدارة المرافق العامة إلى القطاع الخاص⁽⁴⁾.

واعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من خلال شرح لمفهوم الخصخصة أنها جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البلدان الاقتصادية،

(1) أنظر:

- د. بشير محمد شريف (2001) - الخصخصة - اتجاهات ودروس مستفادة - مجلة الاقتصاد والأعمال - بيروت ، ص 53.

- سرور، حسين علي (2005)، الخصخصة في لبنان "خصخصة إدارة حصر التبغ والتبناك اللبنانية" - رسالة أعادت لنيل الماجستير في الإدارة المالية - الجامعة الإسلامية في لبنان، ص 6.

- د. الجبوري، فهد (2008)، النظام القانوني للتحويل إلى القطاع الخاص - دار الحامد - الأردن، ص 18.

(2) José Antonio Gonzalo, Vicente Pina & Lourdes Torres, (2003) Objective, Techniques & Valuation of State - Owned Companies in Privatization Processes — <http://www.landF.Co.UK/Journals> Vol. 5, Issue 2, p. 178.

(3) د. فندج عدلي شحادة (2003) - التلخيص - دار مجدلاوي - الأردن - ص 21.

(4) د. فرحات محمد (2002)، الخصخصة في لبنان - تقرير غير منشور - الجامعة اللبنانية، ص 8.

وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها، مستهدفة بوجه عام رفع الكفاءة الاقتصادية⁽¹⁾.

ويشير "AKTAN"⁽²⁾ في دراسة له حول نظرية الخصخصة بأنه يقصد بها التحرر من القيود التي تتعلق بالكفاءة في منشآت القطاع العام وتحويلها إلى حوافز للقطاع الخاص. وقد يقصد بالخصخصة تغير العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص. والمعنى المتداول للخصخصة هو بيع أصول (Assets) المشروعات التابعة للقطاع العام أو أسهمها إلى الأفراد -سواء أكان البيع كلياً أم جزئياً- ويعتبر هذا المفهوم مفهوماً ضيقاً للخصخصة. والمفهوم الشامل يشير إلى قيود على دور الحكومة أو بعض سياساتها، وذلك لزيادة دور قوى السوق (Market Forces) أو تقوية اقتصاد السوق، ويتفق (Brom) مع (Aktan) في أن هذا اعتقاداً خاطئاً عن الخصخصة، وهو ما يعني نقل ملكية المشروعات إلى أيدي القطاع الخاص وأن المهم أن ندرك أن الانتقال يكون لإدارة المنشأة (Corporate Governare)، ويضيف أن الخصخصة وسيلة وليست غاية أو هدفاً، وأن الهدف العام للخصخصة هو خلق بيئة اقتصادية تنسجم مع المشروعات فيه بالكفاءة وتنتج سلعاً ذات جودة مرتفعة وخدمات عند مستوى سعري حقيقي. أولاً، وأن المستفيدين من الخصخصة الناجحة هم الأفراد في المجتمع.

وفي دراسة لـ "Read"⁽³⁾ عن ثورة الخصخصة يوضح أن المفهوم الشائع والواسع للخصخصة هو تحويل الأصول أو الخدمات من القطاع العام المدعوم ضرائبياً وسياسياً إلى القطاع الخاص ذي الأسواق التنافسية والمبادرات الخاصة بالأعمال، وإذا كانت التداخلات الدولية من خلال سرعة الانتقال والاتصال قد جعلت العالم صغيراً فإن أي مجتمع من البشر لا يمكنه المنافسة بدون التحرر من التكلفة المرتفعة للقطاع العام والتحرر من الخوف من المخاطرة، فالخصخصة تعد قوى السوق للمنافسة والمسؤولية والحوافز. فالقرارات تؤخذ بمرونة ودون تردد بدلاً من الأنواع المختلفة من البيروقراطية في ظل القطاع العام. أما "Jiyad"⁽⁴⁾ فيشير إلى أن هناك مفاهيم كثيرة قد ظهرت حول الخصخصة مثل:

-
- (1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1999)، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الأسكوا - الأمم المتحدة - نيويورك، ص 5.
- (2) Coskun Can Aktua (1995), An Introduction to the theory of privatization, Dokuz Eylul University, Turkey. The Journal of Social Political & Economic Studies, Vol. 20 Number 2, page 23.
- (3) Lawrence W. Read; (1995) The Privatization Revolution , WWW. Maosinar org / seeches / tomsk / corporate. Htm, page 24.
- (4) Jiyad, Ahmad (1995), The social balancesheet of privatization in the Arab countries, the third Nordic conference on Middle Eastern studies, Finland, p. 19-22.

- نقل الملكية والتحكم (Control) من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهو ما يعنى - بي - ع الأصول.
- نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.
- نقل أنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص
- بيع الأصول المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص.
- سياسة جديدة تعمل على إعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص.
- تقسيم جديد للعمل بين القطاعين العام والخاص.

على الرغم من تعدد مفاهيم الخصخصة بتعدد كتابها، إلا أنه يمكن في الحقيقة إجمال هذه المفاهيم في نوعين: المفهوم الضيق للخصخصة والمفهوم الواسع (أو الأكثر شمولاً). يعد المفهوم الضيق للخصخصة المفهوم الأكثر انتشاراً، ويعني بيع أصول (Assets) المشروعات العامة، أو المشروعات التابعة للقطاع العام، أو أسهمها إلى الأفراد سواء أكان البيع كلياً أم جزئياً، وسواء أتم البيع للعاملين بالمشروع أم لمستثمر رئيس أو من خلال سوق الأوراق المالية. وهكذا يتضح لنا أن المفهوم الشائع للخصخصة يقتصر على نقل ملكية المشروعات العامة إلى أيدي القطاع الخاص. ويتضمن هذا بالطبع تحويل الأصول أو الخدمات من القطاع العام أو من القطاع المدعوم ضريبياً وسياسياً إلى القطاع الخاص حيث تتوفر الأسس واثق التنافسية وحيث تنشيط المبادرات الخاصة لرجال الأعمال.

يرتبط المفهوم الضيق للخصخصة بقضية اقتصادية أساسية وهي دور الملكية - في الإصلاح الاقتصادي، حيث يعتقد وفقاً لهذا المفهوم أن الملكية الخاصة تعد مطلباً أساسياً للإصلاح وذلك لأن تجارب مختلف الدول توضح أن المؤسسات العامة لا يمكنها أن تطور نفسها نحو مزيد من الكفاءة كما هو الحال في المؤسسات الخاصة. وهكذا تبين التجارب أن تلك المؤسسات العامة تستمر في تحقيق العجز في ميزانيتها، وتسبب نتيجة لذلك زيادات هامة في ديون الدولة في كثير من الأحيان، ويزيد هذا بدوره من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للدول، ويخلق عقبات أساسية لنجاح برامج التنمية الاقتصادية. ولعل ذلك هو السبب الرئيس لتخلي كثير من الدول عن مؤسساتها العامة وتحويلها للقطاع الخاص.

أما المفهوم الواسع للخصخصة والأكثر شمولاً، فيعني زيادة فاعلية ودور قوى السوق (Market Forces) أو تقوية اقتصاديات السوق (Free Market economy)، أو بمعنى آخر تعني الخصخصة التحرر من القيود التي تتعلق بالكفاءة في منشآت القطاع العام وتحويلها

إلى حوافز للقطاع الخاص، ويعني ذلك -بالطبع- وضع القيود على دور الحكومة وعلى سياستها الاقتصادية⁽¹⁾.

وهكذا لا يتضمن المفهوم الواسع للخصخصة، بالضرورة، نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، وإنما قد يكون الانتقال فقط، مثلاً، لإدارة المنشأة من أجل تحقيق الكفاءة.

ثانياً: تطور نشأة الخصخصة:

إن الخصخصة ليست اكتشافاً حديثاً، فهي لم تبرز كخيار فعلي في صلب اقتصاديات الدول المتحضرة إلا قبل نحو ثمانية وعشرين عاماً، وصحيح أن بريطانيا كانت السبقة في هذا الإطار إذ اعتمدت الخصخصة عام 1979 على يد رئيسة وزراء الحكومة البريطانية السيدة مارجريت تاتشر، إلا أنه إذا ما نظرنا إلى تطور الفكر الاقتصادي وتمعنا في الأفكار والمحاولات التي ظهرت منذ وقت مبكر على أيدي مفكرين وفلاسفة اقتصاديين وغير اقتصاديين، والتي جاءت أفكارهم على شكل حديث عن أهمية القطاع الخاص في الإنتاج والمبادرة وأهمية التخصص وتقسيم العمل وما قد يؤديه من كفاءة اقتصادية تمكّن من عرض فكرة الخصخصة على مراحل متعددة من التطور التاريخي نحصرها في ثلاث مراحل وهي:

1 - نشأة الخصخصة في الفكر الإسلامي

يذهب الكثيرون إلى القول أن ابن خلدون المفكر الإسلامي هو الذي فكر في تطبيق سياسة الخصخصة التي تهدف إلى التحول نحو نمط الإنتاج الخاص، فقد تحدث ابن خلدون منذ العام 1377 ميلادية عن أهمية اضطلاع القطاع الخاص بالإنتاج. وهي فكرة تدل على فهم ابن خلدون⁽²⁾ وإدراكه في وقت مبكر لأهمية القطاع الخاص وسلامة أدائه وكفاءة أساليبه. بالإضافة إلى تدخل المشروع الخاص في تنفيذ بعض الأشغال العامة في العصر الأموي بدلاً من الحكومة المركزية؛ نظراً لارتفاع تكلفة قيام الحكومة بالتنفيذ أو لافتقار الحكومة إلى الخبرة الإدارية⁽³⁾.

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) (1999)، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 4، 5.

(2) يعتبر ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع، إضافة إلى ما أجمع عليه النقاد في وصفه بأنه أعظم فيلسوف، مؤرخ أنتجه الإسلام. ولقد ترك ابن خلدون كتباً عديدة في الحساب والمنطق والتاريخ وغيرها. ومن أبرز كتبه الكتاب المعروف بـ "مقدمة ابن خلدون" دار الفلم - بيروت - لبنان الطبعة الأولى 1978.

(3) د. فوزي منصور (1991)، خروج العرب من التاريخ - دار الفارابي - (بيروت)، ص 74.

2- نشأة الخصخصة في الفكر الاقتصادي الليبرالي "المدرسة الكلاسيكية":

لقد جاءت أفكار أبي الاقتصاديين "آدم سميث"⁽¹⁾ ومبادئه في كتابه الشهير "ثروة الأمم - م" والذي نشر في العام 1776م بالاعتماد على قوى السوق والمبادرات الفردية من أجل زيادة التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية. سواء على المستوى الجزئي - أي أم الكلي، وهي أفكار تشكل جوانب هامة ترتبط بصورة مباشرة بسياسة الخصخصة.

3- نشأة الخصخصة في القرن العشرين:

ظهر بالفعل عبر التاريخ الاقتصادي عمليات تحول إلى القطاع الخاص تدخل في إطار الخصخصة وفي أماكن مختلفة من العالم⁽²⁾ وذلك نتيجة إخفاق الملكية العامة والقطاع العام في تحقيق الأهداف المنشودة والطموحات المعلنة في الاتحاد السوفياتي سابقاً ودول شرق أوروبا والدول النامية، ووقوع العديد منها في فخ المديونية الخارجية وتفاقم مشكلاتها الاقتصادية منذ حقبة السبعينيات، واتجاه تلك الدول إلى دراسة أوضاعها الاقتصادية - وشعورها عندها بضرورة إصلاح اقتصادياتها، وأجبرتها تلك المشكلات ولاسيما مديونيتها الخارجية - على الإذعان لاقتراحات المؤسسات المالية والدول الغنية بوضع برامج للإصلاح ومنها - ب - برامج الخصخصة⁽³⁾.

وقد بدأت فكرة الخصخصة في كتابات عالم الإدارة السيد / بيتر دراكر في عام 1968 وتطبيقها في نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، في جمهورية تشيلي عام 1973 ثم طبقت في المملكة المتحدة على يد السيدة مارجريت تاتشر عام 1979 باعتبارها - ه - خط - وة - ج - زاءً أساسياً من سياساتها الاقتصادية في بريطانيا، ثم انتشرت فكرة الخصخصة في الدول المتقدمة - والنامية والدول التي كانت تنتهج المذهب الاشتراكي؛ أي انتشارها في جميع - ع - أصد - قاع الأرض شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً وعلى حد سواء كأحد أكثر المستجدات ثورية في التاريخ الحديث للسياسة الاقتصادية ويتسع تطبيقها عاماً بعد عام حتى أصبحت موضوع الساعة دولياً. وساعد على إنشاء هذه السياسة أيضاً، مشكلة الديون الأجنبية والتشوهات الاقتصادية في الدول المتخلفة اقتصادياً، ما جعلها في حاجة ماسة إلى مساعدات المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IB)، والذين حققا دوراً مهماً في تقديم سياسة

(1) آدم سميث - إسكتلندي، فيلسوف وباحث اقتصادي، يعد كتابه الشهير "ثروة الأمم" واحداً من أسس الليبرالية الاقتصادية المعاصرة 1776 م.

(2) كما حدث في جمهورية تشيلي بأمريكا اللاتينية عام 1973.

(3) د. عبدة محمد فاضل الربيعي (2004) - مرجع سبق ذكره، ص 126.

الخصخصة لتلك الدول كإحدى أهم سياسات الإصلاح الإقتصادي الأكثر ملائمة لها⁽¹⁾. ولعل السبب في تسارع الدول في خصخصة بعض قطاعات الإنتاج والخدمات القائمة فيها لأن م - ن شروط الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية تخلي الدولة عن التدخل فـ في الأسـ واق التجارية وفتح أبواب أسواقها التجارية أمام حرية التجارة العالمية استيراداً وتصدير⁽²⁾.

ويرى الباحث أن الخصخصة ليست بالعملية السهلة بل تكتنفها صعوبات كثيرة، فهي تأتي في إطار التحول من نظام اقتصادي إلى آخر تتفاعل فيه قوى السوق ويتسم بالحرية والديناميكية، فهي تحول في البنيان الاقتصادي وأداء الأنشطة المختلفة، وتحول سياسي يميل نحو الديمقراطية والحرية، وتحول اجتماعي في العادات والتقاليد التي كانت سائدة في النظام السابق.

ثالثاً: أهداف الخصخصة

- يحدد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أهداف الخصخصة المحتملة بما يلي:
- تشجيع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعزيز الأسواق المنافسة.
 - إعادة تحديد دور الدولة لكي تركز على التحكم والانضباط أو الإدارة.
 - تخفيف الأعباء المالية المخصصة للمشروعات العامة، وذلك من خلال محاولة الوصول إلى ضوابط مالية، واستقرار على المستوى الكلي للبنان الاقتصادي.
 - تخفيف حدة الديون العامة.
 - تحرير الموارد المالية المحدودة في الدولة، وذلك لتمويل قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة.
 - خلق الحوافز وتشجيع الاستثمارات الجديدة المحلية والأجنبية في الاقتصاد الوطني.
 - تعبئة الموارد المحلية للتنمية.
 - توسيع قاعدة الملكية⁽³⁾.

وتتشابه هذه الأهداف بين الدول المختلفة عند تطبيقها سياسات الخصخصة، ولكن الاختلافات تكون فقط في أولوية بعض هذه الأهداف بما يتناسب مع الظروف المحلية في كل منها. ولهذا يستلزم بالضرورة أن تحدد الدولة قبل بدء برنامج الخصخصة الأهداف المرجوة من تطبيق الخصخصة، لأن ذلك يؤثر في نموذج التحول وفي أساليب الخصخصة وفي

(1) د. المرسي السيد حجازي (2001) - الخصخصة - إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص - كلية التجارة - جامعة بيروت العربية - بيروت، ص 9.

(2) William. L. Megginson (2007), Same as previous P. 18.

(3) أنظر تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا (1999)، مرجع سبق ذكره، ص 6 - 7.

التوقيت والمدى الزمني للتنفيذ، وفي السياسات المتصلة بالتطبيق مثل: إزالة القيود، وإعادة الهيكلة المالية.

ومن دراسة معظم التجارب الفعلية لعملية التحول إلى القطاع الخاص في الدول النامية - ومنها الدول العربية - في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأيضاً في الدول الأوروبية - المتقدمة منها والنامية تبين أن الدول على اختلافها قد تعددت أهداف برامجها في التحول وأن أغلبها قد اشتملت على أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية يمكن أن نحددها كما يلي:

1- الأهداف المالية:

أ - **تخفيض الأعباء العامة :** تعاني كثير من الدول من الأعباء الملقاة على عاتق الموازنة العامة، وتحاول تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تخالص الدولة من الأنشطة العامة، وجعل القطاع الخاص يقوم بها، وربما تحمل تكلفتها - على متلقيها أو مستهلكيها. ولذلك فإن برامج الخصخصة تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام عن كاهل الدولة، وأيضاً التخلص من التدفق الخارج في صورة قروض ودع - م لإنقاذ الإعسار المالي للمؤسسات العامة الفاشلة. إن قيام الدولة بالخصخصة يمكن أن يخفف عنها أعباء تقديم الخدمات العامة وأعباء دعم بعض هذه الخدمات⁽¹⁾.

ب - **زيادة الإيرادات العامة :** تعتبر الخصخصة مصدراً لتمويل خزينة الدولة الذي يتم من خلال التدفقات المالية من جراء:

- أ - بيع بعض مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص.
- ب - توسيع قاعدة الضريبة بنقل مرافق عامة اقتصادية إلى القطاع الخاص حيث إن المرافق العامة الاقتصادية والاستثمارية والتي لم تدفع ضرائب حتى الآن سوف تخضع للضريبة فتزداد بذلك الإيرادات العامة من الضرائب. من جهة أخرى، سوف تؤدي عمليات الخصخصة إلى تعزيز النشاط الاقتصادي، وبالتالي سوف تسهم في توسيع قاعدة الضريبة الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة.

وهكذا مع انخفاض الأعباء العامة وزيادة الإيرادات تستطيع الدول أن تخفض العجز في

(1) أنظر:

- Kirkpatrick, Colin & Cook Paul (2005), Privatization in developing countries – Edward Elgar Publishing Limited – UK, p 143.
- El-Mousawi Hassan, (1992), Privatization in Lebanon in Theory & Practice – Monday Morning, Vol. 1873, P. 39.

الموازنة العامة الذي تعانيه⁽¹⁾ ولكن **الباحث يرى** أن تحقيق هدف الخصخصة في خفض العجز المالي للحكومة يتوقف على عاملين أساسيين هما:

- 1- حجم المديونية الخارجية ومقدار العجز العام.
- 2- حجم الشركات أو المشروعات التي سيتم بيعها ومقدار الإيراد منها على ضوء حالتها.

2- أهداف اقتصادية

أ- زيادة الكفاءة الاقتصادية:

يعتبر رفع الكفاءة الاقتصادية عن طريق خصخصة مؤسسات القطاع العام، الهدف الأساسي لبرامج الإصلاح، هذا وإن الكفاءة الاقتصادية تتكون من الكفاءة الإنتاجية وكفاءة عملية الخصخصة، وتتحقق كفاءة تخصيص الموارد عندما تعكس الأسعار النسبية للموارد قيمتها الحقيقية، أو قيمة الندرة لتلك الموارد أو قيمة الفرص البديلة لها، ويعتمد هدف الكفاءة الإنتاجية على مقدرة المؤسسات على إنتاج نفس الكمية بأدنى حد ممكن من التكاليف، أو بإنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس التكاليف. واستناداً إلى ذلك، فإن هدف رفع الكفاءة الاقتصادية يعتمد على المكتسبات المتعلقة بالكفاءة الإنتاجية. ويعتقد مؤيدو الخصخصة، أن المؤسسات العامة تتميز بعدم كفاءة أكبر في عملياتها الداخلية، إذا ما قورنت بالمؤسسات الخاصة وذلك يرجع إلى عدة أسباب، منها أن المؤسسة العامة غالباً ما تكون محمية من المنافسة، مما يؤدي إلى استخدام المدخلات بصورة لا تؤدي إلى تحقيق الحد الأعلى من الإنتاج. ويعتقد المؤيدون أيضاً أن المؤسسة العامة غالباً ما تتوصل إلى رأس المال بصورة مدعومة، مما يؤدي إلى استخدامه بصورة لا تعكس تكلفته الحقيقية. وترى مدرسة حق الملكية، أن حافز الإدارة لتعظيم الربحية وتقليل التكلفة يكون ضعيفاً في حال الملكية العامة، وذلك لأن البيروقراطية وغياب حملة الأسهم الذين يكون لديهم مصلحة في تعظيم الأرباح، يقلل الضغط على الإدارة في السعي لتحقيق كفاءة الأداء وتحقيق الحد الأعلى من الربحية.

وتقول وجهة نظر أخرى في أدبيات الخصخصة، إن عدم كفاءة القطاع العام يرجع في الحقيقة إلى عدة أسباب لا علاقة لها بالمسببات الاقتصادية. فكما هو معلوم أن للمؤسسات العامة أهدافاً اجتماعية، غالباً ما يتضارب تحقيقها مع أهداف الكفاءة الاقتصادية، فمثلاً وفي الغالب ما يتضخم هيكل المؤسسات العامة بهدف خلق فرص للعمالة. فهي تساهم -في هذه الحال- في إعادة توزيع الدخل بصورة أفضل وفي تحقيق مستوى أفضل من الرفاهية الاجتماعية، وللأسباب نفسها فإن المؤسسات العامة لا تعتمد الأسس التجارية في عملها، بل أن

(1) El-Mousawi Hassan, (1992), Same as previous, P. 39.

تقوم بتقديم الخدمة أو السلعة بأثمان لا تعكس تكاليفها الفعلية، كذلك فإن إدارة مؤسسات القطاع العام تعاني من الروتين والبيروقراطية، مما قد يكون السبب الحقيقي وراء عدم كفاءتها.

وكما تقول الأدبيات، فإن للخصخصة مدلولات هامة فيما يتعلق بالكفاءة التوزيعية للموارد، والتي يمكن تحقيقها حينما تعكس الأسعار النسبية للموارد قيمتها الحقيقية، غير أن البعض يرى أن الشرط الأساس لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد تحت ظل الخصخصة، هو حرية حركة المنشآت بحيث تخرج من القطاعات ذات العائد الضعيف إلى القطاعات الأكثر ربحية، وتجد بعض الأدبيات صعوبة في تقبل الاعتقاد السائد، بأن كفاءة توزيع الموارد سوف تتحسن بتطبيق الخصخصة، حيث تعتبر الكفاءة التوزيعية أحد مهام هيكل السوق وليس شئ كل الملكية. ويرى هؤلاء أن درجة التنافس في القطاع المهني لها واقع إيجابي أكثر من الخصخصة وبالتالي فإن زيادة درجة المنافسة بالتقليل من المؤسسات الاحتكارية، يصبح هدفاً هاماً في سبيل تحقيق مكتسبات الكفاءة الكلية، وبطريقة أكثر وضوحاً فإن تحويل المؤسسات الاحتكارية العامة إلى مؤسسات احتكارية خاصة لن يؤدي إلى تحسين في الكفاءة التوزيعية⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن تحقيق عنصر الكفاءة والتنمية، في ظل الخصخصة التي تؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية (Economic Efficiency)، وتحسين الكفاءة التخصيصية (Allocative Efficiency) لا يتحقق إلا من خلال خلق مناخ تنافسي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الدولة، وكذلك بين الوحدات الاقتصادية داخل كل قطاع وفي كافة المجالات من إنتاجية وتسويقية ومالية وبشرية. هذا الأمر ينعكس إيجابياً على زيادة كمية وجودة الإنتاج أي رفع كفاءة المشروعات وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية من خلال تفعيل قوى السوق وإزالة الاختلالات والتشوهات الاقتصادية.

ب- جذب الاستثمارات

إن جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، وإدخال تكنولوجيا جديدة وخبيرة إدارية تدعم قدرة القطاعات على المنافسة، علماً بأن الاستثمارات الجديدة التي تحركها قوى السوق تؤدي إلى ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي.

(1) د. ديوپ محمد معن (2006)، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة - مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - المجلد 28 - العدد 2، ص 101.

3- أهداف اجتماعية:

إن عملية الخصخصة بوصفها جزءاً من مجموعة تدابير مصممة لإصلاح القطاع العام مالياً وإدارياً، سوف تحرر موارد مالية تتيح تركيز جهود الدولة على الاهتمام بـ البرامج الاجتماعية وتخصيص مزيد من الاستثمارات طويلة الأجل كالعناية الصحية وتنمية المناطق المحرومة.

إن أنصار الخصخصة يقدمونها كأداة مضمونة لنشر ملكية الأسهم بين الجمهور - ور العريض وتحقيق رأسمالية الشعب (People's Capitalism)، ومن ثم تقليص الفـ وارق فـ في المدخيل والثروات بين المواطنين. فالبيانات البريطانية تُظهر على سـ بيل المثال أن نسبة العائلات الحائزة للأسهم قد ارتفعت من 10% في عام 1979، إلى نحو 40% في عام 1987 بفضل حركة الخصخصة التي نفذتها حكومة السيدة تاتشر. وفي ضوء ذلك يرى بعض الاقتصاديين أن الأخذ بالخصخصة ولاسيما إذا كانت موجهة نحو موظفي الحكومة والعـ املين في القطاع العام سيكفل قدرأ من العدالة الاجتماعية⁽¹⁾.

4- أهداف سياسية:

تتشتمل على الحد من ظاهرة الفساد الإداري واستغلال النفوذ في المال العام، بالإضافة إلى الحد من الآثار السلبية التي تحدثها الضغوط السياسية ونقابات العمال. إضافةً إلى ذلك فإن الخصخصة تدعم وضع الدولة في العلاقات الدولية التي يمر بها عالمنا المعاصر.

لقد مرت البيئة الاقتصادية العالمية بتطور عميق، فهي تختلف الآن نوعياً وكمياً عما كانت عليه قبل عقدين من الزمن. وأهم ما يميز النظام الاقتصادي العالمي في الوقت الحاضر هو ازدياد درجة الاعتماد المتبادل بين أجزاء العالم بعضه وبعض. وإزاء طبيعة العالم الـ ذي نعيش فيه اليوم، عالم الاعتماد المتبادل وعالمية السـ وق واحتـ دام المنافسة، يـ رى دعاة الخصخصة ضرورة تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد أكثر مرونة وأكثر كفاءة. فالخصخصة في ظل التطور المشار إليه تشكل ضرورة لنجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي، إذ إن توفر قدر كبير من المرونة ضروري للانتشار الإقليمي واديه القدرة على البقاء والتأقلم مع المتغيرات السياسية والاقتصادية. فالدول النامية تسعى إلى سرعة التطور الاقتصادي لمواجهة الدول المتقدمة وخاصة بعد انتشار العولمة وقرب تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية⁽²⁾.

(1) د. موسى أحمد جمال الدين (2004)، الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المترتبة على خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام - مطبعة جامعة المنصورة - مصر، ص 23.

(2) أنظر: د. موسى أحمد جمال الدين (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 27.
- V.V Ramandham (2002), Privatization and Equity - Rutledge - London, p. 37.

رابعاً: أساليب الخصخصة

لما كانت الخصخصة تعني التحول إلى اقتصاد السوق من أجل تحقيق الأهداف السابقة الإشارة إليها، فإن هذا التحول قد لا يستغرق مدى زمنياً كبيراً ويتم بسرعة (يطلق عليه نظام الصدمة أو Shock approach)، أو قد يستغرق زمناً طويلاً بعض الشيء ويتم التحول تدريجياً، ويطلق عليه التحول التدريجي إلى نظام السوق أو (gradualist approach). ولقد تم تطبيق كل من الاتجاهين السابقين في الدول المختلفة، فقد طبق الاتجاه الأول - على سبيل المثال - في ألمانيا وجمهورية البaltic وفي جمهورية التشيك وبولندا وسلوفاكيا، كما طبق الاتجاه الثاني في بلغاريا وسلوفاكيا ومصر والمغرب⁽¹⁾.

أما الاتجاه الأول (الصدمة) فيرى أهمية كبيرة في التغيير الفوري أو ما يطلق عليه أسلوب العلاج بالصدمة (shock therapy) حتى يضمن استمرار قوة الاندفاع، دون تمكين عناصر المقاومة من العمل على إجهاد التغيير والإصلاح⁽²⁾، ويرى الباحث أنه يعيب هذا الاتجاه أنه يسبب العديد من الأعباء الاجتماعية للفئات والمصالح غير المؤهلة للتغيير.

بينما يرى الاتجاه الثاني ضرورة السير التدريجي وببطء حتى يمكن استيعاب التغيير دون ردود فعل معاكسة، وبما يسمح بتوفير الوقت المناسب لكافة الأوضاع القديمة للتلاؤم والتوافق مع الظروف المستحدثة⁽³⁾.

ويرى الباحث أنه يعيب هذا الاتجاه، أنه وهو يراعي اعتبارات التهديد والتلاؤم قد يتعرض لخطر الإجهاد وفقدان الحماس مع مرور الزمن دون تغيير حقيقية. لكن هذا يمكن إنجاز الخصخصة باختيار أسلوب الخصخصة الملائم.

ويمكن إنجاز الخصخصة بعدد من الأساليب طبقاً للأهداف المرجوة منها وخصائص المنشأة التي يتضمنها برنامج الخصخصة. ويتحدد أسلوب اختيار الخصخصة بناء على معطيات عدة أهمها:

- حجم المؤسسة الخاضعة؛ كبيرة أم صغيرة.
- الوضع المالي للمؤسسة العامة؛ رابحة أم خاسرة.

(1) Khoury Dany (2007), Effects of Privatization on the Lebanese Economy – M.B.A thesis – A.U.B., p 21.

(2) تقرير صادر عن المركز الاستشاري للاستشارات والتوثيق (2004)، الخصخصة في لبنان- تقرير- غير منشور، ص 14

(3) تقرير صادر عن المركز الاستشاري للاستشارات والتوثيق (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- حجم الأموال المطلوبة لشراء أو استثمار المؤسسة.
- حجم سوق الأوراق المالية وتطوره.
- حجم القطاع الخاص المحلي ودرجة الحساسية لسيطرة القطاع الأجنبي على المؤسسات المحلية.
- القدرة الإدارية والفنية للمستثمر وخبرته⁽¹⁾.

فإذا كانت المؤسسة العامة المطروحة للخصخصة صغيرة الحجم وبسيطة في إدارتها - يصبح من الممكن بيعها بالاككتاب العام، حتى لو كان سوق الأوراق المالية - في مرحلة التأسيس أما إذا كانت المؤسسة العامة كبيرة الحجم - وأسس - واق الأوراق المالية - الإصد - دار والتداول - بدائية، وليست هناك رغبة في إشراك المستثمر الأجنبي في عملية الشراء، فإن الدولة ستجد نفسها مجبرة على بيعها إلى القطاع الخاص خارج إطار سوق الأوراق المالية⁽²⁾.

أما إذا كان الهدف من الخصخصة توفير خبرات إدارية ومعرف وتكنولوجية، فقد تكون خصخصة الإدارة من خلال عقود الإدارة هي الأكثر جاذبية⁽³⁾.

وإذا كان الوضع المالي للمؤسسة سيئاً - مؤسسة خاسرة - فقد تلجأ الدولة إلى الخصخصة من خلال بيع أصول المنشآت بشكل مباشر للتخلص من الخسائر. وقد اتبع هذا الأسلوب في إيطاليا التي باعت أكبر شركة RT وهو مصنع ألفا روميو إلى شركة فيات، ليس بنقل كل الشركة إلى شركة فيات بل باعت الأصول لكي تتمكن من التخلص من خسائرها⁽⁴⁾.

ويبقى اختيار أسلوب الخصخصة مرتبطاً في نهاية الأمر بالأهداف المرسومة، وبخيار الدولة في نقل أصول وإدارة المؤسسة العامة إلى القطاع الخاص أو حصص ر عملية النقل بالإدارة فقط مع بقاء الأصول مملوكة للدولة. وهكذا فإن أساليب الخصخصة تتنوع تبعاً للتالي:

- أ - إذا كانت الدولة ترغب في تلزيم المرفق العام إلى القطاع الخاص مؤقتاً.
- ب - إذا كانت الدولة ترغب في مشاركة القطاع الخاص.

(1) د. فرحات محمد (2002) - الخصخصة في لبنان - تقرير غير منشور - الجامعة اللبنانية - بيروت، ص 9.

(2) Dieter Bos (2001) Privatization - A Theoretical treatment - Oxford University, p. 21.

(3) Khoury, Dany (2007), same as previous, p. 30.

(4) د. الربيعي عبده (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 166.

- ج - إذا كانت الدولة تتوخى نقل إدارة المؤسسة العامة فقط مع احتفاظها بحق الملكية.
- د - إذا كانت الدولة تهدف إلى التخلي عن أصول المؤسسة العامة وإدارتها على حد س- واء إلى القطاع الخاص⁽¹⁾.

أ- تلزيم المرفق العام مؤقتاً إلى القطاع الخاص:

- هناك أسلوبان أساسيان: المناقصة ونظام الإنشاء والتشغيل والتحويل (B.O.T).
- 1- المناقصة العامة/ التعاقد (Subcontracting) أو التعاقدات الحكومية (Contracting out) ويعني قيام الدولة بالتعاقد مع القطاع الخاص لتقديم سلع أو خدمات معينة -المواصلات - الخدمات الصحية - وبناء مكاتب حكومية وغيرها...- إذ تـدعو شـركات القطاع الخاص لإنجاز أعمال محدودة وفقاً لشروط معينة. تقدم هذه الشركات عروضها وتختار الدولة العرض الذي يناسبها⁽²⁾. ويرى الباحث أن هذا الأسلوب يمتاز ببساطته وسهولة تطبيقه إلا أن من سلبياته أنه لا يعرض القطاع الخاص لقوى السوق التنافسية بالصورة المطلوبة لذا فالبعض لا يعتبر هذا الأسلوب محبباً للخصخصة.

2- نظام الإنشاء والتشغيل والتحويل (Build – Operate – Transfer, B.O.T)⁽³⁾:

يحظى هذا النظام بقبول كبير في مجال الخصخصة، بل إنه أصبح أكثر تداولاً ومألوفاً في العديد من دول العالم. وهو نظام يتسم بالبساطة ويؤدي إلى تخذله إلى جذب الاستثمارات الخارجية، ويستخدم على نطاق واسع في خصخصة مشروعات البنية الأساسية مثل: محطات المياه، ومحطات الطاقة الكهربائية، ومعالجة المياه والصرف الصحي والطرق والجسور والأنفاق والموانئ والمطارات.

وفي هذا النظام يقوم المستثمرون -محلون أو أجانب- ببناء المشروع وتشغيله لفترة زمنية محددة ثم يؤول إلى الحكومة بعد انقضاء الفترة الزمنية المتفق عليها.

ويشمل الإطار التنظيمي لهذا الأسلوب ثلاثة جوانب هي:

- جانب قانوني، وجانب فني، وجانب اقتصادي. وتظهر هذه الجوانب في العقد المبرم بين الحكومة والمستثمرين، لتوضح الإنتاج والتشغيل والأسعار والتوزيع. فمثلاً في حالة محطات الطاقة الكهربائية قد يتم الاتفاق على الإنتاج أو توليد الطاقة الكهربائية -بحسب، أما

(1) د. فرحات محمد (2002)، الخصخصة في لبنان - شروط وآفاق - مرجع سبق ذكره، ص 10.

(2) د. فرحات محمد (2002)، الخصخصة في لبنان - شروط وآفاق - مرجع سبق ذكره، ص 10.

(3) إن مبدأ (B.O.T) يضمن إعادة تحويل المنشأة العامة إلى القطاع العام بعد فترة زمنية يتعهد القطاع الخاص -زمنياً- خلالها بتحويل المؤسسة العامة إلى مؤسسة كفاءة ذات إنتاجية عالية.

التوزيع أو نقل الكهرباء - رباة فكة - ون مسؤولة الحكومة، وأن تقوم الحكومة أيضاً بشراء الطاقة الكهربائية من المشروع الذي تمت خصصته بهذا النظام ثم تقوم ببيعه إلى المستهلكين لتتحمل فروق الأسعار (خاصة إذا كانت مدعومة)⁽¹⁾.

ويتفرع عن أسلوب (B.O.T) في الخصخصة أساليب عديدة منها أسلوب (R.O.T) و(B.O.O.T) ويعني الأول إعادة التأهيل والتشغيل والتحويل للمشروع العام أو Rehabilitate - Operate - Transfer - وقد طبق في مشروعات المياه في العاصمة الأرجنتينية (بوينس آيرس) وفي مشروعات الصرف الصحي بها. أما الثاني فيعني البناء - التملك - التشغيل - التحويل (Build Own operate and Transfer) فقد استخدم في بناء محطات الطاقة الكهربائية في الصين، كوستاريكا وجمهورية الدومينيكان⁽²⁾.

ب- المشاركة بين الدولة والقطاع الخاص (Joint Venture)

وفقاً لهذا الأسلوب تلجأ الحكومة إلى إتاحة الفرصة لرأس المال الخاص للمساهمة في رأس مال المؤسسة العامة، وتتحوّل المؤسسة العامة إلى شركة مشتركة مع بقاء أسهم الحكومة الأصلية (الأسهم الأصلية للحكومة) باسمها. ويتم هذه من خلال حالتين:

- 1- إتاحة الفرصة لرأس المال الخاص للمساهمة في رأس مال المؤسسة العامة مع بقاء أسهم الحكومة فيها قائمة. وهذا يعني توسيع ورفع رأسمال الشركة إلى أكثر من رأس مالها الحكومي والزيادة تتاح لرأس المال الخاص.
- 2- أن تتيح الدول لرأس المال الخاص بالمشاركة عن طريق بيع جزء من أسهمها وبالنسبة التي تراها⁽³⁾.

إن هذا النوع من عقود المشاركة في رأس المال قد يتحقق بين طرفين اثنين أو أكثر في مجال الإنتاج وتقلص الأرباح والخسائر، هذه المشاركة قد تكون بين شركاء محلي وشركاء أجنبي.

(1) أنظر في هذا المجال:

- Coskun Can Aktan, (1995), same as previous, p. 35.
- Nakhleh, Elie (2003), The Role of Privatization in the Economic Growth, M.B.A thesis, A.U.B. p. 25.
- (2) د. المرسي السيد حجازي (2001)، الخصخصة - إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص - الدار الجامعية، ص 30.
- (3) د. الربيعي عبده محمد فاضل (2004)، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية - مكتبة م - دبولي - القاهرة، ص 167.

ويرى الباحث إن هذا الأسلوب يتناسب مع الدول النامية التي تعجز معها الحكومات في تمويل هيكل المشروعات العامة وتشغيلها لأن هذا الأسلوب يمتاز بالقدرة على تمويل رأس المال اللازم لإعادة هيكل الشركة وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

أما الهدف من هذه المشاركة فهو يتمثل أساساً بنقل التكنولوجيا والخبرة الإدارية المتقدمة من الخارج. إضافة إلى تحسين الأداء وإدارة الشركة وفقاً لأسس المشروع الخاص والأسس الاقتصادية. ومن ميزات أنه يسمح للحكومة بحق الاستفادة مع بقاء الملكية. ولضمان نجاح هذا الأسلوب يجب تقديم المعلومات الكافية والإفصاح عن المؤشرات الاقتصادية في الشركة.

يأخذ البيع الجزئي طابع المرحلة الانتقالية للخصخصة، من خلال احتفاظ الدولة بجزء من الأسهم أو بأسهم خاصة (الأسهم الذهبية) للمحافظة على إمكانية التدخل في مجالس الإدارة، وتوجيه الاستثمارات أو الرقابة على عمل المنشأة بعد خصصتها. وعادة ما تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب في القطاعات الهامة والأساسية، مثل تدخل المملكة المتحدة في توجيه الاستثمارات والعمل في قطاع الكهرباء بعد خصصته من خلال السهم الذهبي الذي احتفظت به⁽¹⁾.

ج- نقل الإدارة إلى القطاع الخاص مع احتفاظ الدولة بحق الملكية:

ينطوي هذا الأسلوب على فكرة فصل الملكية عن الإدارة والحكومة في هذا الأسلوب تتبع أسلوبين هما:

- 1- عقود الإدارة.
- 2- عقود تأجير الأصول.

1- عقود الإدارة (Management Contracts):

تتعاقد الدولة مع إحدى شركات القطاع الخاص لإدارة نشاط مرفق عام محدد وفق شروط متفق عليها بين الطرفين. وفي هذه الحالة تتحول حقوق التشغيل فحسب إلى الشركة الخاصة دون تحويل حقوق الملكية، على أن تدفع الدولة لهذه الشركة مبلغاً معيناً مقابل إدارتها المؤسسة العامة.

إن هذا الأسلوب قد يكون مناسباً لبعض البلدان النامية التي لا تتوفر لديها الكوادر الإدارية والمالية والفنية المؤهلة لتشغيل بعض مرافقها العامة، التي تتطلب خبرات متميزة.

(1) د. ديوب، محمد معن (2006) المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة - مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - المجلد 28 - العدد 2، ص 102.

وقد اعتمدت أليبدجان هذا الأسلوب في خصخصة شركات المياه في ساحل العاج ومدن أخرى. كذلك في لبنان طبقت عقود الإدارة في مشروع جمع النفايات (سوكلين)⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن هذا الأسلوب لديه ميزات أهمها:

- 1- يتيح للسلطات مراقبة سير العمل.
- 2- اكتساب العاملين في الشركة خبرات إدارية وفنية تؤهلهم للاضطلاع بالمسؤولية بعد انتهائهم من العقد، وهي خبرة تتناسب مع حرص الأفراد والرغبة في اكتسابها خلال فترة العقد.

ويتوقف نجاح الحكومة في هذا الجانب على قدرتها على انتقاء المجموعة الإدارية التي ستتولى تنفيذ العقد.

وتتناسب هذه الطريقة مع عقود الإدارة في مجال السياحة والفنادق. كما هو الحال في مصر واليمن، وفي مجال الخدمات الصحية كما هو الحال في اليمن وغيرها⁽²⁾.

2- عقود إيجار الأصول (Asset lease agreements):

التأجير هو اتفاق يقوم المستأجر (Lessee) بمقتضاه بتشغيل المنشأة لحسابه الخاص، على أن يلتزم بدفع قيمة إيجارية دورية وفقاً لما هو منصوص عليه في عقد التأجير، بصرف النظر عن نتائج الأعمال، وما إذا كانت قد انتهت بربح أو خسارة. ويمكن التمييز بين نوعين أساسيين من عقود التأجير هما:

- عقود التأجير التشغيلي
- وعقود التأجير الرأسمالي.

وبالنسبة للتأجير التشغيلي (Operating Lease) الذي يطلق عليه أحياناً التأجير الخدمي (Service Lease)، ففيه يستغل المستأجر أصول المنشأة محل الاستئجار، على أن يتولى المؤجر (Lessor) مسؤولية تقديم خدمة الصيانة، على أن تؤخذ تكلفة الصيانة في الحسبان عند تقدير قيمة دفعات الإيجار. هذا ويغطي عقد التأجير التشغيلي فترة زمنية محددة، عادة لا تمتد لنهاية العمر الافتراضي لأصول المنشأة محل التأجير⁽³⁾.

(1) أنظر في هذا المجال:

د. الربيعي، عبده (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 171.

- Shirely, M and et.al, (1994) Privatization – Lessons from market economics. The World Bank observers, Vol. 9, No. 2, p. 43.

(2) د. عبده محمد فاضل الربيعي (2004)، مرجع سابق ذكره- ص 171.

(3) Pierre Guislain (2007), same as previous, P 91.

ومن ضمن مزايا هذا النوع من التأجير:

- توفير نفقات التشغيل دون التخلي عن ملكية المرفق العام.
 - جذب مهارات تقنية وإدارية متطورة.
 - الحصول على دخل سنوي دون التعرض لمخاطر السوق.
- غير أن المشكلة الرئيسية المرتبطة بالتأجير تكمن في ضعف الحوافز لـ دى الشـ ركة المتعاودة في رفع قيمة الأصول أكثر من الحد الذي يضمن لها عائداً مناسباً على استثماراتـها خلال فترة التأجير.

أما التأجير الرأسمالي (Capital Lease)⁽¹⁾ والذي يطلق عليه أحياناً التأجير التـمـ ويلي (Financial Lease)، فيغطي فترة زمنية تمتد لنهاية العمر الافتراضـي لأصـول المنشـأة، بحيث يبدو المستأجر وكأنه قد تملك المنشأة، ومن ثم تقع على مسؤوليته صيانة أصولها.

وكما يبدو فإن هذا النوع من التأجير قد لا يكون مقبولاً في بعض الأحيان ربما لأسباب سياسية، إذ قد ينظر إليه على أنه عملية بيع خفية للمنشأة.

ومما يذكر أن بعض عقود التأجير التمويلي لمنشآت القطاع العام، قد نصت على مسؤولية المستأجر عن صيانة أصول المنشأة. وربما يرجع ذلك إلى أن الحكومة - وهي المؤجر - ليست أقدر من المستأجر على تولي تلك المسؤولية. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يصبح من المتوقع أن يؤخذ ذلك في الحسبان عند تقدير القيمة الإيجارية⁽²⁾.

د- نقل الملكية والإدارة إلى القطاع الخاص:

تطرح الدولة بعض أو كل أصول وممتلكات مرفق عام محدد للبيع إلى القطاع الخاص، وتمنحه ترخيصاً يمكنه من استغلالها لتقديم خدمة أو إنتاج وتسويق سلع معينة. تتمثل الخصخصة، من حيث المبدأ، في هذا الأسلوب دون غيره لأنه يحصل بيع حقيقي إلى القطاع الخاص. وهناك عدة نماذج لبيع أصول الدولة أهمها:

1- البيع المباشر (Direct Sale):

(1) يتيح للمستثمر إدارة واستثمار المشروع، لمدة محددة، تعود ملكيته بعد ذلك للدولة وفي العديد من الحالات يتم التعافـد على أساس التأجير لفترات زمنية طويلة نسبياً بغرض جعل فكرة نقل الملكية مقبولة.

(2) Pierre Guislain (2007), World Bank Regional & Sectoral studies- The Privatization Challenge, P 92.

تقوم الدولة بتقييم أصول مرفق عام محدد وبيعها مباشرة إلى فرد أو مجموعة منتقاة، من مستثمري القطاع الخاص دون غيرهم، وفق شروط متفق عليها.

والهدف من بيع أصول المنشأة بشكل مباشر التخلص من الخسائر ويعد ذلك نوعاً من التصفية. كما قد يكون هدف البيع التخلص من خطوط إنتاج تشتمل تشغيل غير اقتصادي على ضوء القيمة الحالية المتوقعة للمكاسب المستقبلية لو بقيت تلك الأصول ضمن العمليات، مقارنة بالقيمة التي يمكن أن تباع بها تلك الأصول للتو واللحظة، ويكـون التشـغيل غير اقتصادي عندما تكون القيمة المتوقعة للمكاسب أقل من القيمة التي يمكن أن تباع بها تلك الأصول⁽¹⁾.

2- المزاد العلني (Competitive Bidding):

تقوم الدولة بطرح أصول وممتلكات المرفق العام المعني في المزاد العلني، ويتم البيع إلى المستثمر الخاص الذي عرض السعر الأعلى لهذه الأصول. وفي أحيان كثيرة يكون البيع وفق هذه الطريقة لمستثمر « استراتيجي » ذي خبرة مميزة يتم انتقاؤه من بين مجموعة من المستثمرين المؤهلين⁽²⁾.

تتميز هذه الطريقة بالشفافية كما تضمن الحكومة الحصول على أعلى إيرادات ممكنة، وقد تقوم الدولة ببيع أصول المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص بالتفاوض مع مؤسسة أو اتحاد مؤسسات في القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي.

وفي حال توزيع الأصول على أسهم قد تقوم الجهة المعنية بالخصخصة بعرض جزء من الأسهم لبيع خاص، وهذا ما حصل لمجموعة «بوندي» عام 1987 عند شرائها لجزء من أسهم شركة الهاتف التشيلية.

ويمكن أيضاً للجهة المعنية بالخصخصة أن تطرح أسهم المرفق العام في السوق الثانوي للأوراق المالية⁽³⁾.

3- الاكتتاب العام (Public Floatation):

(1) José Antonio Gonzalo, Vicente Pina & Lourdes Torres, (2003), Objective, Techniques & Valuation of State – Owned Companies in Privatization Processes — <http://www.landF.Co.UK/Journals> Vol. 5, Issue 2, p. 184.

(2) د. فرحات، محمد (2002) - الخصخصة في لبنان - شروط وآفاق - مرجع سبق ذكره - ص 14.

(3) Nakhleh Elie, (2003), same as previous, p. 42.

تقوم الدولة بتحويل مرفق عام معين إلى شركة، وتقوم هذه الأخيرة بطرح بعض أو كل أسهمها للبيع إلى الجمهور عن طريق الاكتتاب العام.

وتقدم الدولة في هذه الحالة على عرض أسهم المؤسسة العامة للبيع في أسواق الأوراق المالية. وهذه الطريقة تحقق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

- تطوير أسواق الأوراق المالية.

- تأكيد دعم الحكومة لعملية الخصخصة.
- توسيع نطاق الملكية بين المواطنين.
- تحفيز شرائح مختلفة من المجتمع للمشاركة في عمليات الخصخصة.
- توزيع الأسهم على عدد أكبر من أفراد المجتمع⁽¹⁾.

لكن الباحث يرى أن هذه الطريقة قد لا تحقق للدولة إيرادات كبيرة مقارنة بمقارنة بـ البيع المباشر لمستثمر استراتيجي، عدا عن استغراقها لفترة زمنية أطول لتنفيذها. كما أنها تتطلب ب توفير بيانات مالية أوسع وأدق حول أداء الشركة، هذا إلى جانب وجود إنفاق مبالغ طائلة على عمليات الإعلان والترويج.

- إن نجاح هذه الطريقة يواجه عقبات عدة في البلدان النامية، وأهم هذه العقبات:
- غياب الأسواق المالية المتطورة.
- عدم وجود سجلات للتدقيق المحاسبي التفصيلي لحسابات المؤسسة العامة.
- ندرة البيانات المالية لهذه المؤسسات.
- صعوبة تقييم أسهمها.
- عدم اكتمال الإطار القانوني المتعلق بإصدار الأسهم.

ولا يعني القول أن هذا الأسلوب لا يتلاءم مع بعض الدول النامية ويجب الابتعاد عنه، وإنما قد لا يتلاءم معها في بداية الخصخصة، أما وأن الخصخصة نفسها تتطلب لتنفيذها وجود أسواق مالية فإن سعي الدول لتحقيق هذا المطلب يؤهلها لاتباع هذا الأسلوب بمجرد وجود سوق المال، ودخول المستثمرين الأجانب في العملية يعزز السيوالة. بالإضافة إلى إمكان تسويق - أي طرح - جزء من أسهم المشروعات الكبيرة - مرة في أسواق المال الخارجية.

ونؤكد أهمية وجود أسواق المال، وتطوير الأسواق القائمة حتى تتمكن الدول النامية من اتباع هذا الأسلوب. وقد أخذت دول نامية كثيرة في تطوير سوق المال فيها مثل جمهورية مصر العربية التي أصبح سوق المال فيها يعمل بصورة نشطة⁽²⁾.

(1) Dieter Bos (2001), same as previous, p. 22.

(2) The Barclays Group "Privatization world wide" P. 11.

4- صكوك الخصخصة (Privatization Vouchers) أو نظام المستندات (Vouchers system):

في ظل هذا النموذج، تقوم الدولة بعرض عدد محدد من الصكوك وبالتسوية على المواطنين في المرافق العامة.

وتهدف الدولة عند الأخذ بهذا الأسلوب إعطاء المجتمع مشـاركة أوسع في ملكية الأصول المباعة من خلال توزيع صكوك أو أسهم الشركة المباعة.

ويمتاز هذا الأسلوب بأنه يتماشى مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، والتي ينتشر في أغلبها الفقر وغلبة الفقراء.

كما أنه يلبي الرغبة لدى الحكومات في توسيع قاعدة الملكية والنهوض بمستوى الطبقات الفقيرة وعدم تركز ملكية المشروع بعد بيعه بيد قلة من الفادرين. وبهذا تقديم نوع من الدعم لغرض تحسين مستوى معيشة الطبقات ذات الدخل المنخفض⁽¹⁾.

وقد طبق هذا الأسلوب في بولندا وروسيا الاتحادية وفي تشيكوسلوفاكيا. إذ بدأ التطبيق لهذا الأسلوب في تشيكوسلوفاكيا في عام 1990 حيث وزعت ما يتراوح بين 35% إلى 40% من إجمالي الأصول على المواطنين دون مقابل⁽²⁾. كما طبق هذا الأسلوب في دول البلطيق بصورة عامة (إستونيا، لاتفيا، وليتوانيا).

5- البيع للإدارة/ والعاملين (Management / Employee Buyout):

تعتبر هذه الطريقة بمثابة خصخصة داخلية، حيث تتبع الدولة أصول المرفق العام المعني إلى العاملين -إدارة ومستخدمين- بشروط متفق عليها بين الطرفين. وعادة ما تقوم الدولة علاوة إصدار كحافز لدخول ومشاركة العاملين في ملكية الشركة الجديدة.

إن أسلوب الخصخصة من خلال تملك العاملين وأعضاء الإدارة لحصص في رأس مال المنشآت العامة، ينطوي على ثلاثة أساليب فرعية تتمثل في: اختيار السهم، وخطط مشـاركة العاملين في رأس المال، وتمويل أعضاء الإدارة لشراء أسهم المنشأة من خلال الاقتراض.

(1) د. الربيعي، عبده محمد فاضل، (2004)، مرجع سبق ذكره - ص 174.

(2) البنك المركزي المصري (1991)، "المجلة الإقتصادية" العدد الرابع - القاهرة، ص 68.

والمقصود باختيار الأسهم هو قيام المنشأة بإصدار وثيقة باسم كل عضو من أعضاء الإدارة، تعطيه الحق في شراء حصة من أسهم المنشأة في تاريخ لاحق، وبسعر يحدد في الوثيقة.⁽¹⁾

أما مشاركة العاملين في ملكية المنشأة (Employment Stock Ownership Plan) (ESOP) فتعني قيام وحدة تنظيمية مختصة نيابة عن العاملين - قد تكون النقابة العمالية - بالحصول على قرض طويل الأجل بهدف استخدامه لتمويل شراء جزء من الأسهم العادية، أو حصة في رأسمال الشركة التي يعملون فيها. ويتم سداد قيمة القرض ذاته إضافة إلى الفوائد من التوزيعات التي تتولد عن الأسهم المشتراة، كما قد يتم خدمته من مساهمة مالية إضافية تقدمها المنشأة المعنية، وتخصص قيمتها من الإيرادات قبل حساب الضريبة، وذلك في حدود 25% من إجمالي مرتبات العاملين. وفي محاولة لتفعيل خطط مشاركة العاملين في ملكية المنشأة، يقوم المشرع بتقديم تسهيلات للمؤسسة مقدمة القرض وكذلك للمنشأة المزمع مشاركة عمالها في ملكيتها.⁽²⁾

ما يجدر ذكره، أنه بالإمكان المزج بين طرق البيع المذكورة أعلاه في نفس المشروع قيد الخصخصة. فمثلاً، تستطيع الدولة أن تباع -مباشرة- جزءاً من رأس المال لشركة الجديدة - المرفوق العام السابق - إلى مستثمر أجنبي معين، على أن يطرح جزء آخر في المزاد العلني، أما الجزء الثالث فيطرح للاكتتاب العام، أخيراً يباع الجزء الرابع المتبقي إلى العاملين في المرفوق العام الخ... ولا يشترط أن تكون أسعار البيع لهذه الأطراف متساوية، بل قد تختلف تماماً من طرف إلى آخر، وذلك حسب ما تسعى الدولة إلى تحقيقه من عمليات الخصخصة.⁽³⁾

على أي حال يمكن تصنيف خيارات الخصخصة تحت عناوين ثلاثة، من الأول إلى الأكثر جذرية:

- الخيار التشغيلي، أي خصخصة طرق عمل المؤسسة نفسها (Operational Option).
- الخيار التنظيمي، أي خصخصة الإدارة (Organization Option).

(1) Myers, S. Nov. (1997), "Determinants of Corporate Borrowing". Journal of Financial Economics, No. 5, P. 151.

(3) كما هو في الولايات المتحدة أنظر في ذلك:

Telster, L. (1999), and "The Structure of Financial Markets: An Exorcism of Demons" In R. Kormendi and J. Welson (eds), Black Monday and the Future of Financial Market, III, Dow Jones- Irwin, p. 108.

(3) د. فرحات محمد (2002) - الخصخصة في لبنان - مصدر سبق ذكره، ص 16.

• الخيار المتعلق بالملكية، أي البيع (Divestiture) ⁽¹⁾.

يمكن اعتبار كل خيار مقدمة نحو الخيار التالي من جهة. ومن جهة ثانية، لا تقتصر سياسات الدولة على أحد هذه الخيارات، بل غالباً ما تتقاطع التقنيات المطبقة مع معظم الخيارات المذكورة أعلاه (Mixed Approach)، فيتم اعتماد البيع في بعض الأحيان، وفيما تخضع خدمات أو مؤسسات أخرى للطرق التشغيلية والتنظيمية للخصخصة. وغالباً ما تقوم الدولة بالحفاظ على بعض المؤسسات الأساسية (Core Enterprises) لأسباب واعتبارات عديدة - جزئياً أو كلياً - داخل القطاع العام. في هذه الحالة، تهتم الدولة بإدخال معايير الفعالية في عمل هذه المؤسسات. من هنا، تظهر أهمية عامل الوقت في قيام الدولة بتحديد الخيارات، إذ إن الخيار المتعلق بالبيع قد يأتي في مرحلة أخيرة يسبقه اللجوء إلى خيارات أخرى على المدى القصير والمتوسط ⁽²⁾.

يتوقف اعتماد أي من خيارات الخصخصة وتوقيت تنفيذها على الجوانب التالية:

- الجانب الاجتماعي للخصخصة الذي غالباً ما يحتم على الحكومات التريث في عملية نقل الملكية.
- النظام الاقتصادي - الاجتماعي الذي قد لا يسمح بنقل الملكية في المدى القصير، مما يضطر الحكومة إلى اعتماد خيارات تدريجية.
- الواجبات الدستورية الدولية التي تحتم عليها تقديم بعض الخدمات أو تخضع الخصخصة لضوابط معينة ⁽³⁾.

وي-رى الباحث أنه يندرج تحت كل واحد من الخيارات المذكورة سابقاً عدد من الطرق - الأساليب - والتقنيات ويتوقف اختيار طريقة أو تقنية معينة للخصخصة على عنصرين أساسيين هما: أهداف الخصخصة، والظروف التي تتم فيها. لذلك يجب التريث في اختيار الأسلوب المناسب، ذلك أن الرجوع عن طريقة معينة بعد البدء بتطبيقها أمر مكلف وشبه مستحيل. إذ إن كلفة تطبيق التقنيات المختلفة تشكل عنصراً من عناصر اختيار أي طريقة.

(1) نسرين غزيري وأندره أميوني عاطف مرعي، رفيف حاج علي، سهيل فرح (2004)، خيار الخصخصة في لبنان - المعنى، البيئة، التجربة، والإمكانات - تقرير صادر عن مكتب وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري ووحدة التطوير الإداري، بيروت - لبنان ص 12.

(2) نسرين غزيري وآخرون (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(3) نسرين غزيري وآخرون (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 12.

ويؤكد الباحث أنه ينبغي اختيار طريقة أو تقنية لكل حالة خصخصة وهي المفارقة المعروفة بالـ (Case By Case Approach) مما يمكن الجهة الحكومية المعنية من إعطاء الوقت الكافي للإعداد لكل حالة وللتنبه إلى مختلف جوانبها وإنعكاساتها.

خامساً : المتطلبات الأساسية لإنجاح عملية الخصخصة

يؤدي تطبيق سياسة الخصخصة إلى إثارة العديد من الصعوبات المالية والاقتصادية والاجتماعية فهي ليست سياسة مثالية مبرأة تماماً من المخاطر، فقد يترتب عليها مجموعة من الآثار السلبية والمخاطر على مستويات عديدة منها:

1- المخاطر المالية:

لكي نتفهم الآثار المالية الناجمة عن تنفيذ برنامج الخصخصة يتعين بداية أن نميز بين الآثار الوتية التي تحدث سنة بيع المنشأة للقطاع الخاص والآثار المترتبة على هذا البيع في المستقبل.

فيما يتعلق بالآثار الوتية فإن الدولة تحصل على مقابل مالي كنتيجة لتخليها عن ملكية المنشآت التي يتضمنها برنامج الخصخصة. ويؤدي ذلك - بافتراض بقاء الأوضاع الموازنة الأخرى على حالها - إلى تقليل عجز الميزانية بقدر يعادل قيمة حصيلة البيع. ولكن يتعين أن نخصم من هذه الحصيلة ما تخصصه الحكومة من مدفوعات لتغطية الديون الواقعة على المنشآت المخصصة أو لتغطية الأعباء الاجتماعية المرتبطة ببرنامج الخصخصة. كما يتعين لتحديد الأثر الإيجابي الصافي لهذه الحصيلة على ميزانية الدولة إستنزاف كافة النفقات التي تحملتها الدولة بسبب إعداد وتنفيذ برنامج الخصخصة سواء أكانت نفقات إدارية أم نفقات دعاية وإعلان⁽¹⁾.

وينبغي أن نضع في الاعتبار أيضاً - كما لوحظ في تنفيذ برنامجي الخصخصة في بريطانيا وفرنسا - أن الأصول العامة قد بيعت في أحيان كثيرة بثمن أقل من قيمتها السوقية كنتيجة لسياسة تشجيع الجمهور والعاملين على المشاركة في تلك المشروعات المخصصة، وهو ما ينعكس سلباً على دخل ميزانية الدولة من عمليات البيع. ويضاف إلى ذلك ما تنفذه الميزانية من موارد عامة بسبب ما قد يشوب عمليات البيع من تلاعب ومخالفات مالية. فلا يخفي بعض خبراء البنك الدولي أنفسهم وجود ما يشير إلى أن " صفقات قد تمت للبيع بأسعار

(1) د. موسى جمال الدين، أحمد (2004)، الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المترتبة على خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام - جامعة المنصورة، ص 28.

غير معلنة لمشتريين مربحين وأعضاء في الحزب السياسي الحاكم ومشتريين آخرين يفتتـرون إلى الخبرة التجارية. وبالإضافة إلى ذلك منحت للمؤسسات المخصصة الجديـدة مزايا خاصة مثل: (حـفـوق الاحتكار وشروط التـمـويل الميسرة والحمـاية مـن الـواردات). كذلك ينبغي أن نخصم من قيمة حصيلة البيع ما كان يتوقع أن تولده الأصول المباعة من دخل إيجابي للحكومة في سنة البيع. ولكن حتى يكون تقديرنا صحيحاً يجب أن نضيف في المقابل للآثار الإيجابية للمبالغ التي كان من المنتظر أن تتحملها الميزانية فـي ذات السـنة كإعـانات مخصصة لتمويل المنشآت التي يتضمنها برنامج الخصخصة⁽¹⁾.

وبالنسبة للآثار المالية المترتبة في المستقبل على بيع المنشآت العامة فـإن الميزانية سوف تعاني من غياب العوائد التي كانت تتولد عن المنشآت العامة قبل خصخصتها مما قد يعني زيادة في العجز الإجمالي للميزانية، وذلك بافتراض أن تلك المنشآت كانت تحقق للدولة أرباحاً صافية. ويمكن للحكومة أن تعوض هذا العجز المستقبلي إذا استخدمت حصيلة البيع سواء في شراء أصول مالية أخرى أم في سداد جزء من ديونها القائمة. وفي هذه الحالة تكون الحكومة والقطاع الخاص قد تبادلتا الأصول المالية والديون دون تأثير على الطلب الكلي للموارد الحقيقية في المجتمع سواء في وقت البيع أم في المستقبل. أما إذا استخدمت الحكومة حصيلة البيع في زيادة الإنفاق الجاري أو تخفيض الضرائب بنفس مذارها أو فـي الأمـرين معاً، فإن عجز الميزانية سوف يتزايد في المستقبل وإن لم يتأثر في سنة البيع⁽²⁾. والواقع أن التأثير السلبي لبرنامج الخصخصة على ميزانية الدولة في المستقبل كبير الاحتمال لسـببين إضافيين ينبغي الإشارة إليهما:

أ- أنه يتم في معظم برامج الخصخصة التركيز أساساً على بيع المنشآت العامة الناجحة التي تحقق معدل ربحية إيجابياً. وبالتالي فإن الدولة تحرم نفسها من إيرادات هامة ولا يتبقى لها سوى المشروعات الأولى ربحية، أو التي تحقق خسائر هامة تمول عادة من ميزانية الدولة. فمثل هذه الخسائر لم يعد يوازئها أرباح بعد خصخصة الشركات الناجحة، وإنما أصبحت عبئاً صافياً تتحمله ميزانية الدولة.

ب- إن الدولة قد تجد نفسها في المستقبل - بحكم مسؤولياتها الاقتصادية العامة بالنسبة للمجتمع ككل - ملتزمة بإعانة منشآت أو صناعات أو أنشطة بأكملها حتى ولو كانت مملوكة للقطاع الخاص إذا ما مرت بأزمة تهدد وجودها أو مستوى العمالة فيها. فالخطر

(1) Pierre Guislain (2007), World Bank Regional & Sectoral studies- The Privatization Challenge, p. 288.

(2) Pierre Guislain (2007), same as previous, p. 289.

قائم خاصة بالنسبة للمشروعات الإستراتيجية أو الكثيفة العمالة، أو تضطر الدولة للتدخل إذا واجهت صعوبات مالية بعد خصخصتها مما يفرض أعباء جديدة على الميزانية العامة. وقد حدث ذلك بالفعل في دولة تشيلي⁽¹⁾.

2- المخاطر الاقتصادية:

في ظل غياب المنافسة فإن الخصخصة تنفوذ فحسب إلى تحويل الاحتكارات العامة إلى احتكارات خاصة، وهو تحويل لا يؤدي إلى أي تحسين في الكفاءة الإنتاجية للمنشآت. وتتعدى المشكلة أكثر بشأن الاحتكارات الطبيعية مثل خطوط السكك الحديدية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتوزيع الكهرباء والغاز التي تتميز بصخامة أحجامها وكبر استثماراتها وشبكاتها الواسعة وتقاليدها المزممة في الهيمنة على السوق⁽²⁾.

3- المخاطر الاجتماعية:

في إطار تناول المخاطر الاجتماعية لسياسة الخصخصة سوف نركز على أثر هذه السياسة على توزيع المداخل والثروات في المجتمع⁽³⁾. ويمكننا تحليل هذا الأثر عن طريق بي-ان التغيرات المحتملة على مداخل وثروات فئتين متميزتين:

أ- بالنسبة للعاملين:

عادة يلجأ القطاع الخاص إلى تعزيز قدراته التنافسية فيسعى إلى تحسين النوعية وزيادة الإنتاجية وتقليل الكلفة وخصوصاً تكاليف العمل مما يدفعها إلى تسريح أعداد كبيرة من العمالة ولاسيما التي لا تتمتع بالمهارات والكفاءات المطلوبة الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم البطالة في المنشآت المملوكة في السابق للقطاع العام.

ففي سيريلانكا مثلاً أدت الخصخصة إلى الاستغناء عن أكثر من 22 ألف عامل في قطاع المواصلات، وفي ألمانيا الشرقية ظهرت بطالة مؤقتة بنسبة 30 إلى 40%⁽⁴⁾.

ب- بالنسبة للمستهلكين:

إن غلبة السلوك الاحتكاري السائد في اقتصادات عديدة وعلى الأخص في العالم الثالث يؤدي إلى الإضرار بمصالح المستهلكين.

(1) د. موسى جمال الدين، أحمد (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(2) William. L. Megginson (2007), The Financial Economics of Privatization – Oxford University Press, P 150.

(3) د. موسى جمال الدين، أحمد (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(4) William. L. Megginson (2007), same as previous, P. 159.

إذ إن الملاك الجدد للشركات المخصصة لن يضطلعوا غالباً إلا بأوجه النشاطات المربحة. فقد تؤدي الخصخصة في بعض الأحيان إلى تركيز المشاريع في العاصمة وبالتالى إهمال المناطق الواقعة خارج نطاقها مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع في هذه المناطق.

هذا بالإضافة إلى مشكلة ارتفاع الأسعار بشكل عشوائي في ظل غياب المنافسة ومردّه إلى أن المستثمرين يسعون إلى زيادة أرباحهم مما ينعكس سلباً على المستهلكين.

فعلى سبيل المثال، من غير المحتمل أن تبقى شركات النقل الجماعي والسكك الحديدية المخصصة نفس الخدمات السابقة على الخطوط التي تخدم الأماكن النائية قليلة السكان بذات الأثمان التي كان معمولاً بها في ظل الملكية العامة⁽¹⁾.

ويرى الباحث أنه لما كانت الخصخصة سياسة اقتصادية إصلاحية تتم في المجتمع فإنه لا يمكن تطبيقها بنجاح بمعزل عن السياسات الأخرى وذلك لأن سياسة الخصخصة مكملّة للسياسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية. بمعنى آخر فإن الإصلاحات الخاصة بالسياسات المالية والنقدية تعد من أهم السياسات التي يجب إنجازها قبل البدء في الخصخصة. وحتى يتم تطبيق سياسة الخصخصة بنجاح وتخطي المخاطر التي تسببها توجب عدة أسس أو متطلبات يتوجب مراعاتها. ويمكن تقسيم متطلبات الخصخصة إلى متطلبات مالية، اقتصادية، اجتماعية، إدارية، قانونية وسياسية.

وتمثل المتطلبات المالية في:

- **اعتماد تقييم الشركات وتحديد قيمة السهم بها:** هذه الخطوة من أهم خطوات تنفيذ الخصخصة لأنه يمكن أن يترتب على عدم الإفصاح والشفافية في هذه الخطوة فساد كبير - كما حدث في بعض دول التحول الاشتراكي - ويتم هذا الإجراء عن طريق المنظمات الحكومية والمكاتب الاستشارية بالتعاون مع الأجهزة الرقابية في الدولة⁽²⁾.

- **دعم وتنشيط أسواق المال:** يعد وجود سوق للمال وبورصة للأوراق المالية من الشروط الضرورية اللازمة لإنجاح عملية الخصخصة، ذلك أنه من خلال سوق الأوراق المالية هذه يتم طرح أسهم الشركات للتداول ويؤدي هذا إلى جذب المدخرات المحلية والأجنبية للاستثمار غير المباشر (Portfolio Investment) في محفظة الأوراق المالية، كما أن لسوق المال وظيفة بالغة الأهمية وهي متابعة أداء الشركات التي يتم تداول أوراقها.

(1) د. موسى جمال الدين، أحمد (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(2) د. المرسي السيد حجازي (2001)، مرجع سبق ذكره، ص 39.

المالية في البورصة، حيث تلتزم تلك الشركات قانوناً بتقديم تقارير ربع سنوية تنصح فيها عن مركزها المالي وعن أدائها خلال تلك الفترة⁽¹⁾.

وهكذا فإن بناء قطاع تمويلي من خلال تنشيط أسواق رأس المال ضرورة حيوية - لنمو الاقتصاد السوقي ولإنجاح الخصخصة - حيث يوجه المدخرات على أفضل - ل - استخداماتها، وينبغي أيضاً أن يواكب هذا الإصلاح المالي إصلاحات اقتصادية على - مستوى الاقتصاد - الوطني، وعلى مستوى المؤسسات العامة أيضاً.

ومع التقدم التقني في وسائل الاتصال، ونقل المعلومات، فقد أصبحت أسواق المال - والبورصات العالمية مرتبطة ببعضها البعض حتى أصبحت وسيلة لانتقال وتحويل رؤوس الأموال بيسر وسهولة بين الدول. والحقيقة أن ذلك التطور في وسائل الاتصال يتطلب بدوره إشرافاً دقيقاً من قبل الدولة، وضرورة وجود إطار قانوني وتنظيمي لبورصة الأسواق المالية - لحمايتها من بعض الممارسات التي يمكن أن تؤدي إلى انهيار تلك البورصات، كما حدث في جنوب شرق آسيا والمكسيك عام 1997 وترتب على ذلك حدوث خسائر اقتصادية هائلة لتلك الدول⁽²⁾.

- تطوير السياسة المالية للمساهمة في إنشاء البيئة الاقتصادية المشجعة للاستثمار والنمو، فلا بد من أن تتأكد الحكومة من اعتدال الأسعار الضريبية خاصة تلك التي تمس الأنشطة الصناعية والزراعية، ولابد من توحيد المعاملة الضريبية والقضاء على الامتيازات والإعفاءات التي تستفيد منها مجموعة من المنشآت دون سائرهما، ولابد من العمل على تحقيق عدالة ضريبية حقيقية تنسجم مع العدالة الاجتماعية بمفهومها الواسع⁽³⁾.

وتمثل المتطلبات الاقتصادية في:

- إعادة النظر في سياسات الأسعار بحيث يتم القضاء تدريجياً على التشوهات التي تحدث - دون اعتبار الأسعار السائدة مؤشرات حقيقية للنفقات وإطاب المستهلكين. فسيادة الأسعار - غير الحقيقية لا يمكن المسؤولين عن المشروعات من اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالاستثمار والإنتاج، كما أنه يحول دون التعرف بدقة على ربحية المشروعات ومن ثم - تقدير قيمتها الحقيقية⁽¹⁾.

- رفع القيود المفروضة على المنافسة يعتبر شرطاً جوهرياً لنجاح سياسة الخصخصة - في تحقيق أهدافها المتمثلة على وجه الخصوص في تحسين مستوى كفاءة الاقتصاد الوطني.

(1) د. المرسي السيد حجازي (2001)، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(2) William. L. Megginson (2007), The Financial Economics of Privatization – Oxford University Press, P. 264.

(3) William. L. Megginson (2007), same as previous, p. 265.

فبقاء القيود والامتيازات التي تحد من قيام المنافسة التامة سوف يقلل كثير - راً م - ن أهمية سياسة الخصخصة ويحولها إلى مجرد سياسة تستهدف تغيير شكل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص دون تطوير كفاءة الاقتصاد ورفع معدل نموه⁽¹⁾. إذا يرى الباحث أنه من الضروري إيجاد مناخ تنافسي، لأن تطوير القطاع الخاص وزيادة مساحته ودوره يتطلب بيئة تنافسية تجعله يقدم على الاستثمار وتشغيل أمواله في ظل منافسة تضمن استمراره في النشاط وتحسين الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين الجودة.

وفي هذا الصدد تشير دراسة أجراها البنك الدولي، إلى أن المنافسة المحددة والمخططة، التي تعرضت لها شركة هندوستان الهندية للعدد والآلات في أسواق التصدير قد ترتب عليها تحسسين م - موس في الأداء رغ - م ضد - آلة الحصة التصدي - رية للشركة، التي بلغت 8% م - ن مبيعات الشركة⁽¹⁾ وحتى تنجح برامج الخصخصة في البلاد النامية التي تسودها أسواق احتكارية مش - وه لا بد من إيجاد السوق الحرة التنافسية قبل البدء بتنفيذ برنامج للخصخصة، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق هدفين معاً وهما:

- 1 - الإقبال على شراء الأسهم في جو تنافسي.
- 2 - منع المشاريع أن تتحول بالخصخصة من الاحتكار العام إلى الاحتكار الخاص.
- الاهتمام بالسياسة النقدية سواء على مستوى البنك المركزي أم البنك وك التجارية - والمتخصصة. ويرتبط بذلك إدخال إصلاحات هامة في مجالات أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وتوفير النقد الأجنبي ومتابعة مستوى الطلب المحلي للتغلب أولاً بأول على الاتجاهات الانكماشية التي قد تعتري الاقتصاد الوطني⁽²⁾.

أما المتطلبات الاجتماعية: فتتمثل في وضع الأساليب المناسبة م - ن جانب الحكومة - لمعالجة مشكلات الاستغناء عن جزء من العمالة ويتم ذلك من خلال:

- وضع برامج لتعريف الرأي العام بعملية الخصخصة والآثار المترتبة عليها بالنسبة لوظائف العاملين في منشآت القطاع العام⁽³⁾.
- ويتم ذلك عن طريق تكثيف الحملات الإعلامية والإعلانية، ذلك لأن النف - ور والف - زع والخوف، لا يزالان قابعاً في نفوس الناس، مما يحتاج إلى جهد مضاعف للإقناع والترغيب والاستمالة والتوعية لكل الأطراف المرتبطة بالبرنامج والمتعاملة معه، وهذا أساس مهم - لإنجاح الترويج للبرنامج.

(1) World Development Report (1991), The Challenge Development – The World Bank – Oxford University Press, P 60.

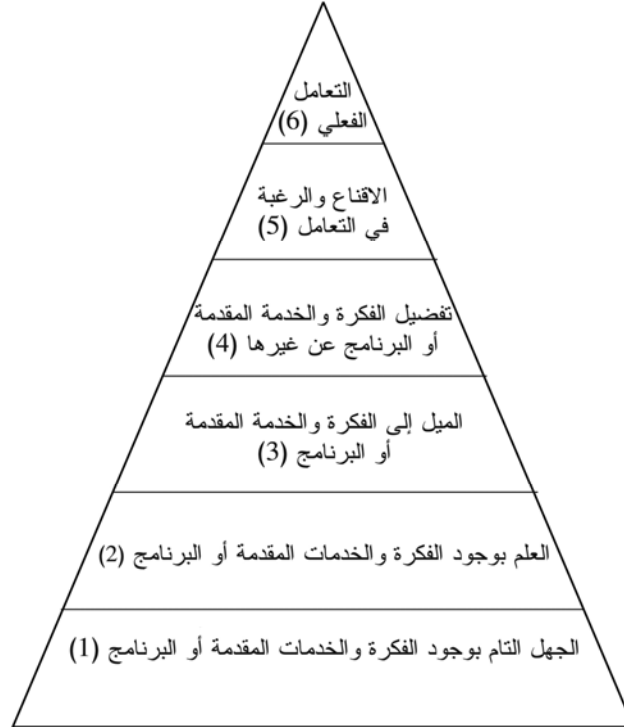
(2) World Development Report (1991), The Challenge Development, The World Bank - Oxford University Press, P 69.

(3) VUYLSTEKE (CH), (1998), Technique of Privatization of State – Owned Enterprises, p 129.

ويحتاج الترويج لبرنامج الخصخصة إلى مجموعة من الأنشطة التسويقية التي تتسبب في الاتصال بالمستهدفين بالترويج لبرنامج الخصخصة، وإمدادهم بالمعلومات وإثارة اهتمامهم بالبرنامج، وإقناعهم بقدرة على إشباع حاجاتهم وفهم رغباتهم، وذلك بهدف دفعهم إلى اتخاذ قرار بالتعامل معه، ثم استمرار هذا التعامل بصورة إيجابية في المستقبل، مع ملاحظة ردود الفعل التي تنعكس على طبيعة العلاقة ونوعيات وتأثير المحفزات، للتعامل مع برنامج الخصخصة من الأطراف ذوي العلاقة جميعاً. والترويج الفعّال يدفع المستهدفين ببرنامج الخصخصة إلى قبول البرنامج والتعامل الفعلي معه عبر مراحل مختلفة يطلق عليها الهرم الترويجي وهي مبنية في الشكل رقم (2)⁽¹⁾. كما يتعين:

- التفاوض مع العمال المتضررين أو ممثليهم النقابيين لتعويضهم عن وظائفهم أو امتيازاتهم السابقة.
- الاستعانة بالعاملين الذين تم الاستغناء عنهم بسبب الخصخصة في ملء الأماكن الشاغرة التي تنجم عن خلوات اعتيادية بسبب الاستقالة أو بلوغ المعاش أو اشتراط احتفاظ المالك الجديد بالعاملين في المنشأة فترة زمنية محددة .
- اشتراط التزام المالك الجديد بإعطاء أفضلية في التوظيف للعمال المستغنى عنهم.

الشكل رقم (2) يبين مراحل الترويج لبرنامج الخصخصة



- تشجيع العاملين في المنشآت المعدة للخصخصة على التقاعد الاختياري المبكر وتزويدهم برؤوس أموال مناسبة لبدء مشروعات فردية.
- تشجيع العاملين في المشاركة في ملكية المشروعات المنقولة إلى القطاع الخاص عن طريق منحهم أسهم مجانية أو بيعهم الأسهم بأثمان تفضيلية.
- إعداد برامج حكومية لمساعدة العاملين المسرحين في الحصول على وظائف بديلة وإعادة تأهيلهم لاكتساب المهارات المطلوبة لشغل هذه الوظائف.
- إنشاء صناديق اجتماعية في تقديم الإعانات للعمال المسرحين وأسرتهم لحين الحصول على وظائف جديدة أو خلال مدة زمنية معينة⁽¹⁾. ولعل أحد طرق تهيئة الرأي العام هو ما قامت به رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر (Margaret Thatcher) من إعطاء بعض مكاسب الخصخصة للعمال وأصحاب الأسهم لتحييد دهم وابعادهم عن جانب المعارضة للخصخصة، فالعمال يخشون بالطبع على وظائفهم نتيجة للخصخصة، ويخشى أيضاً أصحاب الأسهم على مصالحهم بتغيير شكل المشروع.
- لذا نجد تاتشر قامت بخصخصة شركة النقل الوطنية عن طريق تحويل 82% من أسهمها الجديدة للموظفين الحاليين والسابقين. وللتخلص من المساكن العامة وافقت تاتشر على شراء المستأجرين لبيوتهم بسعر يقل عن سعر السوق. وقد اتبعت بعض دول أمريكا اللاتينية نفس الأسلوب لنفس الهدف وهو تحييد المعارضين للخصخصة.
- أما في الأرجنتين ومصر فقط أعطيت تعويضات كبيرة لمن يخرج من العمل اختيارياً⁽²⁾.

أما المتطلبات الإدارية فتتمثل في:

- تحديد أهداف الخصخصة : يتوجب على حكومات البلاد النامية أن تحدد الأهداف الكلية للخصخصة - المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية - بحيث يضمن هذا التحديد التنفيذ السليم لبرنامج الخصخصة والترتيب الدقيق لمراحل الخصخصة بحيث يكون تنفيذ البرنامج على مراحل تلك الأهداف، لأنه بدون تحديد لهذه الأهداف تصبح العملية عشوائية وقد يترك معها للمزاج الخاص أن يتدخل وتأتي النتيجة سلباً تضر بالاقتصاد والمجتمع والاستقرار السياسي.
- وضع إستراتيجية واضحة لبرنامج الخصخصة الذي تستهدفه الحكومة وتحديد الوسائل التي سوف تتبع لتحقيق هذه الإستراتيجية.

(1) VUYLSTEKE (CH), (1998), Same as previous, p 129

(2) VUYLSTEKE (CH), (1998), same as previous, p. 130.

- دراسة المنشآت التي تنوي الحكومة نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص، ويتعين أن تشمل الدراسة التفصيلية للمنشأة المعدة للخصخصة عناصر أساسية أهمها: تحديد الدور الاقتصادي لها، أهدافها، هيكلها التنظيمي، موقفها المالي، طبيعة العاملين بها، نوعية المستفيدين من خدماتها، مستوى إنتاجها الحالي وتوقعات توسعه في المستقبل، وتقييم مستوى أدائها الاقتصادي وكفاءتها المالية في السنوات السابقة⁽¹⁾.
- تجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن النظام الاقتصادي الحالي وإمكانيات تطوره المستقبلي، وعن القطاع العام ومنشآته المختلفة والمشكلات التي تعترض نجاحه، وفرض نجاح سياسة الخصخصة والمعوقات التي قد تعترضها، والقوى المؤيدة والمعارضة لها، والمصالح الوطنية والاجتماعية التي يمكن أن تضر من جراء عملية الخصخصة، وتأثير الخصخصة على مستويات الأسعار والأجور والاستثمارات والخدمات التي تقدم للمستهلكين، وإمكانيات القطاع الخاص المحلي التي تؤهله للتجاوب مع عملية الخصخصة، وموؤف الاستثمارات الأجنبية المحتمل إزاء هذه العملية.
- يتعين أن يتولى عملية الخصخصة جهاز مستقل بعيد عن التأثير والخضوع للبيروقراطية الحكومية والدوائر المهيمنة على شؤون القطاع العام في مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، ويفضل أن يكون اختيار العاملين بهذا الجهاز لكفاءتهم وخبرتهم. وليس بناء على اعتبارات الولاء أو المجاملة أو أي معيار آخر غير موضوعي، وأن يضمن هذا الجهاز متخصصين في المسائل الاقتصادية والمالية والقانونية والمحاسبية، وعلى دراية بتجارب الخصخصة في البلاد الأخرى⁽²⁾.

أما المتطلبات القانونية فتتمثل في:

- أن تستند سياسة الخصخصة إلى أساس شرعي متين وتتم حماية جميع الأطراف المعنية بعملية الخصخصة فإنه لا بد من أن توضع القواعد والإجراءات اللازمة لنقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في صورة قوانين ولوائح، وقد يلزم ذلك إصدار تشريع يتضمن تفويضاً للحكومة في إجراء عمليات الخصخصة.
- تحويل المنشآت العامة إلى شركات قابضة (holding companies) من أجل التهيئة لعملية الخصخصة، حيث يعطي ذلك الشركات استقلالاً مالياً وإدارياً من أجل تحسين أدائها.

(1) VUYLSTEKE (CH), (1998), same as previous, p. 129.

(2) VUYLSTEKE (CH), (1998), same as previous, p. 84.

- تطوير قانون الشركات ليتضمن معايير موضوعية تحدد بدقة الأساليب والنظم المحاسبية التي تلتزم باتباعها مختلف الشركات لحماية حقوق الأقلية.
- تنظيم تشريعات تمنع الاحتكار وتزيد المنافسة حتى تنخفض الأسعار وكذلك على الدولة تنظيم تشريعات تحرص على تأمين التوازن في كافة المدايق وفي تنفيذ المشاريع المخصصة⁽¹⁾.

أما المتطلبات السياسية فتتمثل في:

- وجود بيئة سياسية تشجع اعتبار الكفاءة الاقتصادية وثيق في قدرة قطاع الأعمال الخاص على تحقيق النمو الاقتصادي.
- ضمان التأييد الكامل وغير المنقابي من أعلى المسؤولين في دوائر الاختصاص السياسي الوثيق الصلة بالموضوع وإلا تعرض مشروع الخصخصة لعراقيل عديدة ويجب أن تكون الحكومة حاسمة وسريعة في تطبيقها للخصخصة إذ إن التأخير في تنفيذ برنامج الإصلاح قد يؤدي إلى عرقلته على يد تحالف البيروقراطيين⁽²⁾.

ويرى الباحث أن عملية الخصخصة ليست سهلة بل معقدة تتطلب وقتاً وجهداً كبيرين فضلاً عن العوائق الكثيرة التي تعترضها. ولا شك أن نجاحها يتوقف إلى حد كبير على التغلب على العوائق التي قد تعترضها وتهيئة الظروف اللازمة لضمان حسن سيرها. وفي الواقع يجب ألا ننظر إلى هذه العملية على إنها هدف في حد ذاته، بل إنها وسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية العامة. لذا يرى الباحث ضرورة اختيار الوقت المناسب للخصخصة وفي ضوء الحالة الاقتصادية السائدة، إضافة إلى أهمية إخضاع الخصخصة لدراسات واستشارات عميقة متأنية قبل إجرائها. وهذا ما يدفعنا إلى الوقوف عند بعض التجارب العالمية والتي استوحى منها لبنان بعض المفاهيم وضمها للقانون 228⁽³⁾.

(1) VUYLSTEKE (CH), (1998), same as previous, p.121.

(2) VUYLSTEKE (CH), (1998), same as previous, p. p124.

(3) القانون 228 هو قانون الخصخصة اللبناني، منشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2000/6/2.

الفصل الثاني تجارب دولية في الخصخصة

International Experiences in Privatization

لم يكن مصطلح الخصخصة متداولاً حتى مطلع العقد الثامن من القرن العشرين، لكن دور القطاع الخاص أخذ يتوسع باضطراد على المستوى الدولي منذ ذلك الحين. وإذا ما استعرضت تجارب بعض البلدان، تبين أن نجاح عملية الخصخصة في بلد معين لا يتزامن بالضرورة نجاحها في بلد آخر، لكن هذا لا يعني عدم إخضاع تجارب الآخرين للدراسة والتقييم الشامل وذلك للاستفادة من تجربة البعض الناجحة والاتفات إلى بعض التجارب الفاشلة وأخذ العبر منها.

وبما أن لبنان لم يقدم لغاية الآن على التخصيص إلا في حالات محدودة جداً كالهاتف الخليوي والبريد رغم التهيئة التي يقوم بها. لذلك وقبل أن نبحث في آفاق التجربة اللبنانية وما قام به لبنان على هذا الصعيد، سنتعرض لبعض التجارب العالمية التي استوحى منها لبنان بعض المفاهيم، وضمها لقانون الخصخصة رقم 2000/228 لأن هذه التجارب تفيّدنا لإدراك عمقها وإشكالياتها، والضرورات التي فرضتها، على أن نتطرق في الباب الثاني وبالتفصيل للتجربة اللبنانية في هذا المجال.

أولاً: التجربة الانكليزية

يتفق عدد كبير من المحللين على أن برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة قد أدى إلى تأثير في عملية صناعة السياسة الاقتصادية، ليس في المملكة وحدها، بل في جميع أرجاء العالم⁽¹⁾. تعد عملية الخصخصة التي جرت في المملكة المتحدة أكبر عملية تحول جذري تمت في الاقتصاد البريطاني منذ الحرب العالمية الثانية، وفي الواقع لم تكن المرة الأولى في تاريخ المملكة التي يتم فيها تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، ففي أعوام 1951-1955 قام المحافظون بإعادة مجموعة من الصناعات المؤممة إلى القطاع الخاص مرة أخرى (Denationalization) ثم قام حزب العمال بإعادة تأميمها في العام 1964. وما إن عاد

(1) د. الفاعوري، رفعت عبد الحليم (2004) - تجارب عربية في الخصخصة - المنظمة العربية للتنمية الإدارية - مصر - ص. 37.

المحافظون إلى الحكم، حتى قاموا بتنفيذ برنامج مكثف للخصخصة. وهدد في أوج البرن-امج زعيم حزب العمال المعارض نيل كينوك بإعادة تأميم المؤسسات التي قام المحافظون بتحويلها إلى القطاع الخاص، غير أن نبيرة الحديث عن إعادة التأميم خفت حثتها مع تغير قيادة حزب العمال وتوليها من قبل جون سميث. وبشكل عام تعتبر مسألة الملكية العامة - من القصدايا المحورية في الصراع بين الحزبين الرئيسيين في المملكة. وقد أطلق على هذه العملية اسم لعبة - البينغ بونغ - بين العمال والمحافظين⁽¹⁾.

ولم تكن مسألة الخصخصة من القضايا الواضحة في برنامج السيدة مارغريت تاتشر -ر عند انتخابها في أيار 1979 وإنما أخذت القضية أهميتها مع مرور الوقت وتراكم الخبرة في مجال الخصخصة.

كما لم تكن أهداف البرنامج اقتصادية بالدرجة الأولى، وإنما تأثرت ببعض الأهداف السياسية الرامية إلى زيادة شعبية المحافظين، وكسر شوكة نفوذ النقابات، التي يسيطر عليها حزب العمال، وتخفيض الإضرابات عن العمل التي كثرت وطاوات العديدا من القطاعات الإنتاجية والخدمات، كما إن حزب المحافظين كان يرى في برنامج الخصخصة تحقيقاً لبعض أهدافه السياسية ومنها (الرأسمالية الشعبية)، عبر تمليك المستأجرين لمساكنهم، والقضاء على القاعدة التصويتية لحزب العمال المعارض عبر إعطاء العمال مزايا في كافة الشركات التي تمت خصخصتها تقريباً، وقد كان الهدف من إعطاء هذه المزايا هو جعل العمال يشعرون بأنهم مالكون حقيقيون في الشركات التي يعملون فيها، وهو ما يقلل من مطالباتهم بأجور أعلى وإظهار رغبة أقل في الإضراب عن العمل⁽²⁾.

وهكذا دفعت الأهداف السياسية الموازية للأهداف الاقتصادية بالخصخصة في هذا البلد وجعلت من عمليات خصخصة المؤسسات الكبرى من الأحزاب السياسية الهامة بالنسبة للأحزاب المتناوبة على السلطة.

أهداف برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة:

بشكل عام اهتم برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة بتحقيق الأهداف الآتية:

(1) Suleiman, E. (1990), "The politics of privatization in Britain & France", Oxford: West view Press, p. 160.
(2) Suleiman, E. & Waterbury J. (1990), "Political economy of public sector reform & privatization", Oxford: West view Press, p. 60.

1 - تنشيط فعالية المنشآت العامة وزيادة إنتاجيتها:

الرغبة في رفع كفاءة المؤسسات العامة كانت الدافع الأساس وراء برنامج الخصخصة، لأنه في الأحوال التي تكون فيها الأسعار محددة من قبل الحكومة - بشكل ح- ازم وص- ارم- ومفروضة على الشركات الخاصة، حينها تتوافر الحوافز لدى هذه الشركات نح- و تخف- يض تكاليفها، والتي تمكنها من زيادة أرباحها وبالتالي زيادة مداخيل العمال والمستخدمين. وب- ذلك تسمح عملية الخصخصة بتوفير حوافز غير متاحة لمشروعات القطاع العام، كما إنه يمكن ربط أجور العمال ومداخيل المديرين بالقيم السوقية - أسواق البورصة والأسهم- للمشروعات على أساس أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية. فأسعار الأسهم سوف تعطي تقييماً مستقلاً للأداء الحالي والمستقبلي للمنشأة، ويمكن بالتالي استخدامها في تبرير عمليات إع- ادة هيكل- المشروع واستبدال إدارته. ويعود عدم الرضى الشعبي العام عن المؤسسات العامة التجارية والصناعية إلى أسباب متعددة منها:

- انخفاض الإنتاجية.
- ارتفاع الأسعار.
- انخفاض معدل العائد على رأس المال المستخدم.
- رداءة الخدمة أو رداءة السلعة.

لذلك، احتل هدف رفع كفاءة هذه المؤسسات - من خلال تغيير ملكيتها - أولوية أساسية في المراحل الأولى من برنامج الخصخصة⁽¹⁾. ويرى الباحث أن ارتفاع درجة الكفاءة يحق- ق نتائج إيجابية لكل من المستهلكين والعمال وللاقتصاد ككل، إذ ترتفع درجة استفادة المستهلكين من هذه المؤسسات سواء أكان ذلك في شكل انخفاض الأسعار، أم ارتفاع الجودة، أم تحس- ين مستوى أداء الخدمات أو على الأقل إتاحة فرصة أوسع أمامهم للاختيار، إذ م- ن المتوقع أن تكون المؤسسات التي يتم خصخصتها أسرع في استجابتها للتغيرات التي تحدث ف- ي طلب- المستهلك، كما إنها ستكون أكثر ابتكاراً في تقديم المنتجات الجديدة للسوق.

كذلك سيستفيد الاقتصاد ككل من خلال ارتفاع العائد على رأس المال المستثمر في هذه المؤسسات، وأيضاً ستدخل هذه المؤسسات سوق رأس المال كغيرها من الش- ركات الخاصة للمنافسة في الحصول على التمويل اللازم لها، بدلاً من الاعتماد على الحكومة ف- ي ت- وفير التمويل، وهذا ما يقلل من احتياجات القطاع العام للاقتراض.

وحتى في حالة الصناعات التي تعمل في مجالات الاحتكار الطبيعي (Natural Monopolies) والتي ينظر إليها وكأنها تعد خارج الحجج المؤيدة والداعمة لسياسة الخصخصة لأنها أساساً خارج المنافسة، تبين أن أدائها بعد تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص أصبح أفضل – لأنها أصبحت تحت ضغط المساهمين ومؤسسات التحليل المالي، فضلاً عن تأثير ممارسة سوق المال على هذه الشركات، من خلال تقلبات أسعار أسهمها، ولتصحيح عوامل اقتصاد السوق مؤشراً لا يمكن لإدارات هذه الشركات أن تتجاهله – بعكس الحال حينما تكون هذه الشركات في يد الحكومة.

إلا أن تدعيم الكفاءة الاقتصادية لم يمنع الحكومة البريطانية من اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية مستوى الخدمات المقدمة من المؤسسات التي تعمل في مجالات الاحتكار الطبيعي، وهو ما قد يتعارض مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والمردود الأعلى المرجو دائماً. ومن أوضح الأمثلة على ذلك، شروط الترخيص الممنوحة لشركة (British Telecom) للاتصالات، المتضمنة عدم السماح للشركة في إغلاق أكواد هواتف الخدمة العامة، حتى وإن كانت تحقق خسارة، وكذلك الاستمرار في الإبقاء على الأكواد المكافئة في المناطق النائية وغير الكثيفة سكانياً.

وقد تأخرت عملية خصخصة السكك الحديدية البريطانية (British Rail)، التي تكبدت خسائراً كبيرة على خطوط الأرياف، وكذلك مؤسسة البريد (Post Offices) وذلك حرصاً على مستوى الخدمات المقدم لسكان المناطق النائية، التي تمثل خدمة السكان المقيمين فيها عبئاً اقتصادياً ثقيلاً على عاتق هذه المرافق⁽¹⁾.

2- تعزيز المنافسة وتدعيم قوى السوق:

نظر إلى المنافسة بأنها أفضل وسيلة لضمان تقديم أفضل السلع وأفضل الخدمات المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة، وهي الطريق لإتاحة أوسع الفرص أمام المستهلك للاختيار.

(1) أنظر:

- رفيف، خوري (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 163.
- د. موسى، أحمد جمال الدين (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 59.
- د. الفاعوري، رفعت عبد الحليم (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 38.
- Lessons Learn: The U.K experience of privatization of public services (2005) available on (<http://cupe.ca/public-private-partnerships/ofl-pfl-delegation>)

وإذا نظرنا إلى طبيعة المؤسسات العامة التجارية والصناعية التي تمت خصخصتها في المملكة المتحدة سنجد أنها تنقسم إلى قسمين: مؤسسات عامة لكنها تعمل أصلاً في جو تنافسي أقله مع الشركات الأجنبية، وهذه لم يتم تحويلها إلى القطاع الخاص بهـدف زيادة درجة المنافسة وإنما بهدف توسيع قاعدة الملكية الخاصة ويهدف زيادة درجة الكفاءة والمردود الاقتصادي.

لذلك كان التحدي الحقيقي لإرساء قواعد المنافسة الذي واجه الحكومة البريطانية لتحقيق هذا الهدف هو الشركات التي تقع ضمن القسم الثاني والتي تعمل في مجالات الاحتكار الطبيعي، إذ كيف سيتم إرساء قواعد المنافسة في مجالات تعتبر أصلاً مجالات احتكارية مثل الغاز والكهرباء والمياه... الخ⁽¹⁾.

وقد تمت أولى المحاولات لإرساء قواعد المنافسة في المجالات الاحتكارية عام 1980 مع تحرير خطوط الباصات السريعة عن طريق السماح للشركات الخاصة بالعمل على هذه الخطوط، وهذا ما أفرد المؤسسة العامة للنقل - شركة National Express - احتكارها لهذه الخطوط وأفرد شركة (British Telecom) سيطرتها على شبكة الاتصالات الهاتفية، وسيطرة (British Gas) على شبكات مولدات الغاز، وسيطرة هيئة المياه على خزانات تجميع مياه الأمطار ومحطات الضخ، وسيطرة (British Rail) على شبكة خطوط السكك الحديدية ولهـذا السبب أيضاً قامت الحكومة البريطانية قبل خصخصة شركة (British Telecom) للاتصالات، بالتصريح لشركة (Mercury) بإنشاء شبكة للاتصالات الهاتفية، إلا أن خدمة حزم الاستثمارات اللازمة لذلك حال دون قيام شركة صـغيرة مثل (Mercury) بإنشاء شبكة للاتصالات الخاصة بها، وهذا ما عنى، من الناحية العملية، هزيمة شركة (Mercury) الناشئة أمام شركة (British Telecom) التي تتمتع بشبكة ضخمة من الكابلات والتمديدات. وقد عمدت الحكومة البريطانية أثناء خصخصة الشركة إلى إنشاء جهاز خاص لتنظيم عملية المنافسة بين شركة (British Telecom) ومنافسيها، أطلق عليه اسم Oftel أي (Office of Telecommunication) وأعطى هذا الجهاز صلاحيات للرقابة على سياسة التسعير والتعرفة الخاصة بالشركة والتحق من شكاوى الجمهور، وتنظيم وتأمين عملية التنافس الحر بين الشركة وأي مـن منافسيها⁽²⁾. وفي عام 1986 استطاع جهاز Oftel تمكين شركة (Mercury) من توصيل خطوطها إلى مشتركها باستخدام شبكة الاتصالات الخاصة بشركة (British Telecom) برسـوم منخفضة

(1) FOSTER, G. (1992), "Privatization, Public Ownership and the regulation of natural monopoly", Oxford: Blackwell, p. 164.

(2) FOSTER, G. (1992), same as previous, p. 164,

تمكن شركة (Mercury) من المنافسة مع الشركة الأصل. ومع ذلك لم تستطع شركة (Mercury) منافسة شركة (British Telecom) على الخطوط الداخلية، ففي عام 1990 بلغ عدد المشتركين لديها 24 ألف مشترك فقط بالمقارنة مع 22 مليون مشترك لدى شركة (British Telecom) إلا أنه وبدءاً من العام 1989 استطاعت شركة Mercury أن تنكس منافساً قوياً في مجال المكالمات المحلية الطويلة المدى - بين المدن - وكذلك في مجال المكالمات الدولية، حيث قدمت خدمة أفضل وبأسعار أقل. وقد أدت هذه العملية إلى تغيير مفهوم الاحتكار الطبيعي إذ أمكن فصل عنصر الاحتكار الطبيعي عن عنصر المنافسة، وذلك من خلال تحديد ما يعد احتكاراً طبيعياً وما لا يعد كذلك. فبالرغم من أن شبكة الخطوط الهاتفية للشركة (British Telecom) تمثل احتكاراً طبيعياً لها، إلا أن عملية توفير الخدمة ذاتها هي ما يدخل في مجال المنافسة.

وقد أدى نجاح (Ofel) إلى قيام الحكومة البريطانية بإنشاء أجهزة مراقبة لمراقبة الشركات التي تمت خصخصتها في مجالات الاحتكار الطبيعي مثل (Ofgas) لمراقبة أعمال شركة (British Gas) التي أصبحت بمقتضى شروط الترخيص الممنوح لها ملزمة بتحت شبكات مواسير الضخ الخاصة بها للمنافسين لها. كذلك أنشأت الحكومة البريطانية عند خصخصتها لهيئة المياه مكتب (Ofwat)، ومكتب (Offer) عند خصخصة شركات الكهرباء، وذلك لمراقبة أعمالها.

لقد كان إنشاء هذه الأجهزة ضرورة لتأكيد حرص الحكومة البريطانية على دعم قوى السوق ودعم قدرتها على المنافسة، حتى في حالة الشركات العاملة في مجالات الاحتكار الطبيعي. حيث إن المنافسة مع هذه الشركات في ظل تسهيلات الإنتاج الضخمة التي تملكها، تصبح مسألة صعبة إذ إن عملية إنشاء شبكات موازية عملية مكلفة وغير جذابة للمستثمرين الآخرين.

باختصار لقد تم تحويل عمليات الرقابة والتدخل من يد الجهاز الحكومي المركزي إلى يد الأجهزة الرقابية المختصة. وقد تم تحديد أنشطة هذه الأجهزة بحيث أعطيت الحق في تقييم أعمال الشركات وتحديد الأسعار، وفرض التزامات على الشركات لتوفير الخدمة⁽¹⁾.

وقد فكرت الحكومة البريطانية أيضاً، لتدعيم المنافسة، بتفكيك المؤسسات العامة إلى عدة شركات أصغر لتخلق بينها نوعاً من المنافسة على تقديم الخدمات، ولاسيما في مجالات

(1) CHAPMAN, (1990), "Selling the family silver", Hutchinson Business Books, London, p. 160.

الاحتكار الطبيعي. وقد كان أول طرح للفكرة عند خصخصة شركة (British Telecom) حينما أعلنت الحكومة البريطانية عن عزمها على تقسيم الشركة إلى عدة شركات على غرار ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية عند خصخصة شركة (Bell) للاتصالات التي قسمت إلى شركة AT&T وشركات Bell الإقليمية. إلا أن الفكرة رفضت على أساس أن الحجم والمجال الذي تتمتع به الشركة يسمح لها بتوفير خدماتها لجمهور المستهلكين بتكلفة أول عمالها لو قسمت إلى عدة شركات صغيرة.

كذلك أعيد طرح الفكرة عند خصخصة شركة (British Airways) إلا أن الشركة قاومت فكرة التقسيم استناداً إلى حجم المنافسين الخارجيين العملاقة والذي يتمتع العديد منهم بدعم حكوماتهم ولذلك لم تقدم الحكومة البريطانية على تقسيم الشركة بل سمحت لها بشراء شركة (British Caledonian) ثاني أكبر الشركات العاملة في مجال النقل الجوي في المملكة، لكن بالمقابل ولحماية الشركات المحلية الصغيرة أمام منافستها العملاقة شركة (British Airways) أسندت الحكومة إلى هيئة الطيران المدني هذه المهمة⁽¹⁾.

3- توسيع قاعدة الملكية:

هدف برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة إلى توسيع قاعدة الملكية للقطاعات العريضة من الشعب، فيما سمي بالرأسمالية الشعبية (Popular Capitalism)، وذلك إلى التقليل من التفرقة التقليدية بين أرباب العمل والمستخدمين، من خلال تشجيع العمال على تملك حصة في رأسمال الشركات التي يعملون فيها، والتي يتم تحويلها إلى القطاع الخاص. وتم توسيع قاعدة الملكية عن طريق عمليات بيع الشركات الكبرى التي تطرح أسهمها في سوق رأس المال، أو من خلال الشركات الصغيرة التي يتم بيعها للعمال الذين يعملون فيها.

كذلك هدف البرنامج إلى توسيع قاعدة الملكية، من خلال تحويل مستأجري المساكن التي تملكها المجالس البلدية (Council Houses) إلى ملاكين عن طريق السماح لهم بتملك هذه المساكن، مع منحهم حسومات على القيمة السوقية للمسكن تتحدد بحسب المدة التي قضوها المستأجر في المسكن. ففي الفترة الممتدة من 1979 إلى 1988 تم بيع مليون مسكن مملوكة للمجالس البلدية، من خلال ما سمي بـ "حق الشراء" بلغت القيمة السوقية لها عند التقييم 20 مليار جنيه إسترليني لم تحصل الحكومة منها سوى 15 مليار جنيه⁽²⁾.

(1) CHAPMAN, (1990), same as previous, p. 166.

(2) H.M.T. (1990), "Privatization in the United Kingdom: Background Briefing", London: Her Majesty's Treasury, p. 67.

وقد ترتب عن عمليات البيع الرئيسية زيادة هائلة في أعداد مالكي الأسهم مـن العمـال والجمهور، وإلى جذب حوالي 3 ملايين شخص كمالكين للأسهم لأول مرة، كما أدت عمليات الخصخصة إلى أن يصبح حوالي 90% من العمال مالكين لأسهم في الشركات التي يعملون فيها عند خصخصتها⁽¹⁾.

وترجع البداية الحقيقية للتحويل نحو "الرأسمالية الشعبية" إلى عام 1984 عند بدءات عملية خصخصة شركة (British Telecom) فقد كان من الممكن بيع الشركة إلى مجموعة من المستثمرين إلا أن الحكومة فضلت طرح أسهمها للجمهور، وهو ما أدى إلى أن يصبح حوالي مليون شخص مالكين للأسهم لأول مرة في حياتهم، وبالرغم من أن عملية خصخصة بنك (Trustees Savings Bank) تمت بهدف جذب مليون مساهم آخر، إلا أن عمليات التخصيص أسفرت عن تمليك 3 ملايين مساهم في البنك فيما كانت هناك طلبات من حوالي 5 ملايين مساهم للتملك في شركة (British Gas). وبصورة عامة فقد قفزت أعداد مالكي الأسهم من الأفراد في المملكة من 3 ملايين إلى 11 مليوناً بحلول العام 1992⁽²⁾. وقد ساعدت على جذب هذه الأعداد الهائلة حملات الإعلان المكثفة في وسائل الإعلام المختلفة والتوزيع المجاني لنشرات المعلومات ونماذج الاكتتاب برسوم بريدية مدفوعة مسبقاً على كل منزل في المملكة تقريباً.

وحدثت في معظم حالات الخصخصة، زيادة هائلة في عمليات الاكتتاب عن الفـرد المطروح من الأسهم، مثال ذلك ما حدث في حالة شركة (British Telecom) وبنـك (Savings Trustees) وشركة (British Gas) وشـركة (British Airways) وغيرهـا... وفي هذه الحالات، قامت الحكومة، تحفيظاً لهدف توسيع قاعدة الملكية، بإعطاء الأولوية في التخصيص للأفراد الذين قاموا بالاكتتاب في عدد صغير من الأسهم، هذا فضلاً عن إعطاء الأولوية للعمال العاملين ضمنها في عملية التخصيص⁽³⁾.

ورغبة من الحكومة في تحفيز المستثمرين على الاحتفاظ بالأسهم، قامت بمنح مزايا للمساهمين الذين يحتفظون بأسهمهم لمدة معينة. مثال ذلك: منح المساهمين الذين يحتفظون بأسهمهم لمدة 3 سنوات أسهماً مجانية تتراوح بين السهم الواحد والعشرة أسهم، تحددد على أساس ملكية المساهم من الأسهم المحتفظ بها. ومن المزايا الأخرى للمساهمين في الشركات

(1) H.M.T. (1990), "Privatization in the United Kingdom: Background Briefing", London: Her Majesty's Treasury, p. 69.

(2) Grout, P. (1990) "Popular Capitalism", Oxford University Press, p. 179.

(3) Grout, P. (1990) same as previous, p. 180.

(British Telecom) و(British Gas) منح المساهمين إيصالات سداد مجانية لمساعدتهم في دفع فواتير استهلاك الغاز والهاتف في منازلهم.

كذلك قامت الحكومة، رغبة منها في منع المضاربة على المساهمين التي تمت خصصتها، باشتراط ألا تتم عملية إعادة البيع إلا بعد مرور 3 سنوات من تاريخ الشراء.

4- زيادة القدرة التمويلية وتخفيض الإنفاق العام

كانت الحكومة البريطانية تنتظر ويطلق إلى تزايد احتياجات الاقتراض وإلى ديون القطاع العام، ولذلك نظرت إلى برنامج الخصخصة على أنه وسيلة لتخفيض احتياجات القطاع العام للاقتراض، ومنع مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الاستثمار وإدارة المؤسسات الصناعية والتجارية، إلا أن هناك إدعاء بأن الهدف التمويلي لبرنامج الخصخصة كان ثانوياً، أو تحقق بشكل عرضي، إذ من الطبيعي -مع تزايد عمليات الخصخصة- أن تتزايد حصيلة الحكومة من الأموال، وبتراكم الإيرادات الضخمة من عمليات البيع، صار ينظر إلى برنامج الخصخصة في إطار آثاره الاقتصادية الكلية (Macro Economic) على الاقتصاد البريطاني. كما إن هذه الإيرادات ساعدت أيضاً في تقديم هدف توسيع الملكية على هدف التمويل من حيث الأولوية، ولذلك قامت الحكومة بتسريع أسهم الشركات التي تمت خصصتها بأقل من قيمتها الحقيقية⁽¹⁾.

وحسب نشرات خزينة جلالة الملكة للفترة الممتدة منذ 1979 إلى 1990 بلغت إيرادات عمليات الخصخصة 27686 مليون جنيه، عدا الأموال التي تم الاحتفاظ بها لصالح الصناعات الأم⁽²⁾.

- آليات الخصخصة البريطانية وأساليبها:

استخدمت الحكومة طرقات عدة لتحويل الشركات والمؤسسات العامة الصناعية والتجارية إلى القطاع الخاص، فقد بيعت مجموعة من الشركات الصغيرة العامة مباشرة إلى الشركات أخرى خاصة، مثال ذلك: شركة (International Aeradio) التي بيعت إلى شركة (Standard Telephon)، شركة (British Airways Helicopter) التي بيعت إلى شركة (SDR Helicopter). كذلك بيعت مجموعة من الشركات بالكامل إلى العمال أو إلى اتحاد من الإدارة والعمال، مثلما حدث في حالة خصخصة شركة (National Freight Company).

(1) Foster, G. (1992), Same as previous, p 170.

(2) H.M.T. (1990), Same as Previous p 70.

أما الأسلوب الثالث، وفي الأحوال التي كانت الحكومة تمتلك فيها جزءاً من الأسهم، فقد قامت الحكومة أحياناً ببيع حصتها من الأسهم إلى مؤسسات استثمارية، مثلما حدث في حالة شركة (British Sugar Group).

وبالنسبة لعمليات الخصخصة الرئيسية، فقد كان من الصعب التصرف بها بالبيع مباشرة إلى شركات أخرى، أو مؤسسات استثمارية، ليس لصعوبة إيجاد مثل هؤلاء المستثمرين - من الناحية العملية، ولكن لأن ذلك لم يكن مقبولاً من الناحية السياسية، خصوصاً أن اتباع هذا الأسلوب سيعني ضرورة اللجوء إلى المستثمرين الأجانب في حالات عمليات الخصخصة الضخمة. ذلك أنه يصعب تصور أن تتم خصخصة شركات عملاقة مثل (British Telecom) و (British Gas) و (British Steel) من غير أن يصل الجاذب الأكبر - ر م - ن أس - همها إلى الجمهور، وإلا وقعت الحكومة فريسة الانتقاد والتهام بأنها مكنت مجموعة ص - غيرة م - ن المستثمرين من السيطرة على مشروعات ذات طبيعة احتكارية، ومن ثم السماح لها - بتحقيق أرباح احتكارية. فضلاً عن ذلك، فإن تشجيع تملك الجماهير للأسهم يقلل من الحاجة إلى طرح أسهم الشركات في الخارج، وبالتالي، يتم تجذب السيطرة الأجنبية على الشركات التي تتم خصخصتها⁽¹⁾.

أما أسلوب تسعير الأسهم، فقد تم بطريقتين: إما بتحديد سعر معين للسهم في سوق رأس المال، أو بقبول العطاءات على أسعار الأسهم.

وأعطت الحكومة اهتماماً كبيراً للتوقيت، لتوقيت الخصخصة، وفي التوقيت المناسب - م بيع شركة الاتصالات (British Telecom) في الوقت الذي كانت الشركة تحتاج للقيام بقدر ضخم من الاستثمارات لتطوير عمليات الاتصال الآلي، وبالتالي تم تحويل هذه الاستثمارات إلى القطاع الخاص. كما تم تقديم عمليات بيع شركة النفط (British Petroleum) قبل شركات المياه لأسباب خاصة بهذه الأخيرة والتي كانت تحتاج إلى إعداد دقيق وتخطيط جيد.

وحرصت الحكومة أيضاً على تقديم المؤسسات العامة التجارية والصناعية للخصخصة وللجمهور وهي في مركز مالي متين، لتضمن لهذه المؤسسات أن تجد لها - ق - ولا - دى

(1) أنظر:

- خوري، رثيف (2002)، مصدر سبق ذكره، ص 171.

- د. الفاعوري، رفعت عبد الحليم (2004)، مرجع سبق ذكره ص 39.

المستثمرين من الجمهور ولضمان سهولة تحول هذه الشركات إلى القطاع الخاص عند بيعها، وضماناً لزيادة قدرتها على المنافسة.

كما حرصت الحكومة الإنكليزية على الحصول على أعلى المستويات م-ن الاستشارات الفنية من الخبراء والمستشارين قبل وأثناء عمليات الخصخصة، ففي جميع المراحل استعانت الحكومة بالوسطاء الماليين والمستشارين، وبالمقانونيين، وبم-دققي الحسابات وبمساع-رة الأوراق المالية⁽¹⁾.

السيطرة الأجنبية واعتبارات الأمن القومي

لم يكن اتباع سياسة الخصخصة في المملكة المتحدة يعني أن تقوم الحكومة بتسليم جميع أمور قيادة قطاعات الأعمال والخدمات إلى القطاع الخاص، بالرغم من كون اقتصاد المملكة اقتصاداً مفتوحاً، وإنما احتفظت الحكومة لنفسها ببعض الحقوق، لضمان تحقيق بعض الأهداف العامة، كاحتفاظ الحكومة بملكية بعض الأسهم ذات الطبيعة الخاصة جداً، ه-ذا فض-لاً ع-ن قدرتها على ممارسة ضغوط غير رسمية على هذه الشركات، حتى في حالة تحولها إلى القطاع الخاص.

ففي بعض الحالات احتفظت الحكومة بسهم واحد من أسهم الشركات المباعة أطلق عليه اسم "السهم الخاص"، وأحياناً أطلق عليه اسم "السهم الذهبي" (Golden Share) وتوحي تسمية هذا السهم بأنه سهم يختلف عن باقي الأسهم في القوة غير العادية التي يتمتع بها ح-ائز ه-ذا السهم (الحكومة)، في مواجهة باقي حملة الأسهم، إذ يفرض هذا "السهم الذهبي" قيوداً صارمة على المساهمين الآخرين، وبصفة خاصة تجاه حقهم في التملك أو التصرف في ممتلكاتهم من الأسهم. ولا يعني ذلك أن ملكية "السهم الذهبي" دائمة، وإلا فقدت الخصخصة جانباً كبيراً م-ن مبرراتها، ففي معظم الحالات، كانت ملكية "السهم الذهبي" لفترة محدودة تتراوح م-ن خم-س إلى عشر سنوات حسب الحالة والهدف من غاية تملك السهم.

ويضع "السهم الذهبي" قيوداً تشمل تحديد الحد الأقصى الذي يس-مح للأجانب ب-تملك ه- (15%) من مجموع الأسهم المصدرة، بعدها تتدخل الحكومة لإعادة الأمور إلى نصابها.

(1) أنظر:

- خوري، رثيف (2002)، مصدر سبق ذكره، ص 172.
- د. الفاعوري، رفعت عبد الحليم (2004)، مرجع سبق ذكره ص 42.
- Heffernan, Richard (2005), U.K Privatization revisited: ideas & policy change available on (www.oro.open.ac.U.k./4519/)

وبالرغم من أن الهدف العام لملكية "السهم الذهبي" هو وضع حدود قصوى لملكية الأسهم، إلا أن الشروط الخاصة – مثلاً – لشركة Sealink المالكة للعبارات والبواخر، تضمنت منذ مع المساهمين من تصفية الشركة أو أن يبيعوا أكثر من 25% من أسطول الشركة من العبارات أو أن يقوموا بتقسيم الشركة من غير موافقة وزير الدولة للمواصلات.

كذلك تعددت الأسباب التي جعلت الحكومة تلجأ إلى الاحتفاظ بالسهم الذهبي، فمن هذه الأسباب مساعدة الشركة في التحول بسهولة إلى القطاع الخاص، وإتاحة الفرصة لإدارات هذه الشركات لكي تتكيف مع ظروف المنافسة في السوق، وكذلك حماية الشركة من أن تقع في يد مستثمرين من الخارج، ولاسيما من أميركا واليابان. لذا احتفظت الحكومة بالسهم الذهبي في شركات المياه العشر للحيلولة دون سيطرة الفرنسيين على هذه الشركات، والذين أبدوا اهتماماً خاصاً بشركات المياه البريطانية أثناء عملية الخصخصة.

لكن استخدام "السهم الذهبي" لم يكن فقط للحيلولة دون السيطرة الأجنبية، بل استخدم أيضاً في مواجهة تصاعد الحركات القومية الانفصالية داخل المملكة نفسها⁽¹⁾.

كما كانت اعتبارات الأمن القومي أحد أهداف احتفاظ الحكومة بالسهم الذهبي في الشركات ذات الطبيعة الإستراتيجية، فقد حرصت الحكومة على إبقاء ملكية الشركات ذات التكنولوجيا المتقدمة، والصناعات الإستراتيجية تحت السيطرة الوطنية ومنه الشركات (British Aerospace)، واحتفظت الحكومة بهذا "السهم" لاعتبارات إستراتيجية كتسهيل مهمة الحكومة في إدارة الأزمات كما حدث عندما استطاعت الحكومة البريطانية أثناء حرب فوكلاند مع الأرجنتين تحويل بواخر وعبارات تابعة لشركة (Sealink) إلى جنوبي المحيط الأطلسي لنقل الجنود والمعدات والآليات، ولولا احتفاظ الحكومة بالسهم الذهبي، لاحتاج الأمر إلى إصدار تشريع خاص ليتمكنها من القيام بذلك⁽²⁾.

الجوانب السلبية لبرنامج الخصخصة البريطانية

لم تكن عملية الخصخصة تسير وفق برنامج محدد منذ البداية، كما لم تكن الأهداف واضحة عند بدء رسم البرنامج، ولذلك، وقعت الحكومة الإنكليزية في مجموعة من الأخطاء التي كانت موضع انتقاد لها.

(1) Mitchell, J. (1990), "Britain: Privatization as Myth? In J. Richardson ed. Privatization & Deregulation in Canada & Britain" U.K.: Dartmouth, p. 174.
(2) Chapman, G. – Same as Previous, p. 168.

ونسنتعرض باختصار بعض الجوانب السلبية في برنامج الخصخصة البريطانية:

- تركز الانتقاد الرئيس للحكومة على أسلوب تسعيرها لأسعار الأسهم، فقد تم بيع مشروعات القطاع العام بأسعار تقل بصورة كبيرة عن القيم السوقية لها، إذ كان من الصعب -م-ن الناحية العملية- أن تقوم الحكومة بتحديد أسعار الأسهم بشكل دقيق، في ظل عدم وجود أي تعامل سابق في أسهم الشركات العامة، أو عدم وجود شركات مثيلة تتداول أسهمها في سوق رأس المال، ولذلك لم تكن عملية التسعير سهلة.

والواقع أنه لم تكن هناك مشكلة في حالة المشروعات الصغيرة، لأن الحكومة كانت تلجأ إلى أسلوب المزايدة، من خلال قبول العطاءات على الأسهم. أما في حالة المشروعات الضخمة، فقد كان لا بد من اللجوء إلى سوق رأس المال. وقد مالت الحكومة إلى تحديد أسعار أقل من القيمة الحقيقية للأسهم لعدة أسباب منها؛ رغبة الحكومة في تشجيع صغار المستثمرين والعمال على الاكتتاب بهدف توسيع قاعدة الملكية. كما حرصت الحكومة على ألا يكون السعر مرتفعاً، حتى لا يؤدي ذلك إلى فقدان المصدقية في طارحي البرنامج والخصخصة معاً.

ويمكن التعرف إلى درجة تقييم الأسهم بأقل من الواقع، من خلال مقارنة قيمة الأسهم الشركات في سوق الأوراق المالية، التي تمت خصخصتها، في أول يوم أو أول أسبوع -م-ن بدء عمليات التعامل في أسهمها في سوق الأوراق المالية، فأسعار الأسهم التي ارتفعت بشكل لافت لا يمكن رده إلى الأداء الجيد للإدارات الجديدة التي كانت ما زالت في طور التكوين حينها والتي لم يحن الوقت الكافي لتبين مدى نجاحها، إنما يعود في الأساس إلى عملية التسعير التي سبقت الخصخصة والتي كانت أقل من القيمة الحقيقية للأصول، إذ كان هذا الفرق واضح بين القيمة السوقية للأسهم والتقييم الجاري لأصول الشركات التي تمت خصخصتها⁽¹⁾. ويرجع بعضهم السبب في ذلك إلى أن الحكومة أساءت التقدير، خصوصاً في عمليات الخصخصة الضخمة، حيث خشيت الحكومة من احتمال عدم التغطية الكاملة للأسهم المطروحة من جانب المساهمين، ولذلك عمدت إلى تحديد أسعار منخفضة للأسهم. لكن كان بإمكان الحكومة تلافي هذا الخطأ عندما بان التهافت الكبير على عمليات الاكتتاب في كافة عمليات الخصخصة، إلا أنها استمرت في انتهاج السياسة نفسها، الأمر الذي ترتب عنه انخفاض الإيرادات وبالتالي ضياع قدر لا بأس به من الأموال، ويشير Chapman⁽²⁾ إلى أنه

(1) Bishop. M. (1995) "Privatization & Economic Performance", New York: Oxford University Press, p. 177.

(2) Chapman, G. – Same as Previous, p. 174.

كان من الممكن للحكومة رفع أسعار الأسهم بنسبة 15% عن المستوى الفعلي، م- ن غي- ر أن يؤثر ذلك في الإقبال الجماهيري على الاكتتاب في الأسهم.

وقد أدت عملية تسعير الأسهم، بأقل من قيمتها الحقيقية، إلى تحقيق أرباح غير عادية للأفراد الذين قاموا بالاكتتاب في الشركات التي تمت خصخصتها، وبعض الأمثلة البارزة على ذلك:

- تم طرح أسهم شركة British Telecom بقيمة اسمية حددت بـ 1.3 باوند لكل سهم، يدفع منها 0.5 باوند كقسط أول ويسدد الباقي بعد فترة وفي وقت لاحق، لكن عند د- د- د التعامل بالأسهم حقق السهم علاوة قدرها 0.45 باوند أي حوالي 90% من القيمة المسددة فعلياً، وقد نتج عن ذلك تحقيق أرباحاً للمشتريين الأجانب قدرت بحوالي 180 مليون باوند.

باختصار، أدت سياسة التسعير غير الواقعية التي اتبعتها الحكومة إلى تحقيق أرباح مضاربة كبيرة وفي أجل قصير، لدرجة أن Chapman يصف ذلك بـ "المؤامرة"⁽¹⁾. وي- رى الكاتب نفسه، أنه كان من الممكن تجنب هذه الأرباح والتغلب على مخ- اوف ع- دم تغطية- الاكتتاب بالأسهم المطروحة عن طريق بيع 10% فقط من الأسهم ف- ي ك- ل عملية ط- رح للاكتتاب، بدلاً من البيع مرة واحدة.

من ناحية أخرى، فإن الحسم الممنوح على أسعار المساكن التي تم تحويل ملكيتها ك- ان مبالغاً فيه، حيث وصل في بعض الحالات إلى 50% وفقاً لعدد السنوات التي كان قد فض- اها المستأجر في المسكن⁽²⁾. بالإضافة إلى ذلك فقد اتهمت الحكومة بالمبالغة بالإس- راف ف- ي عمليات الدعاية والإعلان للشركات التي تمت خصخصتها، فخلال الثمانينات أنفقت الحكومة مبالغ كبيرة على حملات الإعلان والدعاية، وقد لوحظ أن تكلفة الدعاية لشركة British Gas مثلاً قد بلغت 40 مليون إسترليني، أما الدعاية لشركات المياه فقد كلفت م- ايس- اوي نفق- ات الدعاية التي سددت عن إعلانات 12 شركة في بداية برنامج الخصخصة، وت- رد الجه- ات المسؤولة بأن الحملات كانت ضرورية لتوليد الق- ول الع- ام لبرن- امج الخصخصة ل- دى الجماهير⁽³⁾.

(1) Chapman, G. – Same as Previous, p. 178.

(2) Pririe, M. (1995) "Privatization Techniques and Results in Great Britain" In J. Goodman ed. Privatization. Texas: National Center for Policy Analysis, p. 177.

(3) أنظر: - خوري، رثيف (2002) مرجع سبق ذكره، ص 178.

- الفاعوري، رفعت عبد الحليم (2004)، مرجع سبق ذكره ص.43.

كما لم تمنع الشروط التي وضعتها الحكومة على تملك الأجانب للأسهم من ازدياد عمليات تملكهم، وقد جذب مكتب الاستثمارات الكويتي الأنظار إلى هذه المشكلة، حينما بلغت ملكيته في شركة (British Petroleum) حوالي 19% متجاوزاً بذلك الشروط التي وضعتها الحكومة على الحد الأقصى لتمامك الأسهم.

كذلك لوحظ تجاوز ملكية الفرنسيين للحد المسموح به في شركات المياه المخصصة، كما أدى وضع الحكومة لقيود على حق الأجانب في الاككتاب، إلى قيام المؤسسات البريطانية بالشراء لصالح مستثمرين أجانب، فقد قام عدد من الشركات البريطانية التي اكتتبت في أسهم شركات الاتصالات والغاز والطيران ببيع جزء من حصتها من الأسهم المالكة لها في الأول الذي سمح فيه بتمامك الأجانب.

بناء على ما ورد سابقاً من تحليل لبرنامج الخصخصة في المملكة المتحدة يرى الباحث أنه يمكن استخلاص العبر الآتية:

1- إنه على الدول التي تنوي القيام بعملية خصخصة لمؤسساتها العامة التجارية والصناعية أن تقوم بتحديد الهدف من عملية الخصخصة بشكل واضح، إذ سيترتب عن وضوح الأهداف، وضوح في الأساليب والوسائل، التي ستلجأ إليها الحكومة عند تنفيذ البرنامج الخصخصة، كما ستوضح مجالات التحرك الحكومي، سواء على المستوى التشريعي أم على مستوى الحوافز المقدمة أم على مستويات دعم المنافسة وحماية قوى السوق... الخ. وبمعنى آخر، على الحكومة أن تجيب عن التساؤل الآتي:

هل الهدف من عملية الخصخصة هو زيادة الكفاءة الاقتصادية والفنية لمؤسسات ولشركات القطاع العام؟ أم أن الهدف هو توسيع قاعدة الملكية وتحقيق درجة أكبر من المساواة في نسب توزيع الثروة الوطنية؟ أم أن الهدف هو مجرد الحصول على أموال من خلال بيع هذه المؤسسات العامة تستخدم في تخفيف الضغوط عن الموازنة العامة للدولة؟

إن إستراتيجية الخصخصة تعتمد إلى حد كبير على تحديد الهدف من عملية الخصخصة.

2- سياسة الخصخصة ليس معناها أن تتخلى الحكومة عن مسؤوليتها الاجتماعية في أسلوب وكلفة تقديم السلع إلى الجمهور -من جانب الشركات التي تتم خصخصتها- بل على العكس من ذلك، فقد أوضحت تجربة المملكة المتحدة عدم انحسار الدور الحكومي في الرقابة من أجل ضمان حماية المستهلك، إذ لا تعني عملية الخصخصة ترك الحرية للشركات التي تتم خصخصتها في التصرف في تسهيلات الإنتاج المملوكة منها على

نحو يضر بالمستهلكين أو على الأقل بفئة منهم. كما أن الشركات التي تتم خصخصتها ملتزمة بأداء بعض الخدمات التي كانت تؤديها قبل عملية الخصخصة، حتى ولو أدى ذلك إلى خسارة تلحق بها.

3- إن تحويل المؤسسات العامة التجارية والصناعية إلى القطاع الخاص، لا بد أن يسبقه جهد مكثف في مجال التشريع وسن القوانين، لضمان عملية المنافسة لصالح المستهلك، لاسيما في المجالات التي تعد مجالات احتكارية بطبيعتها. كما أن على الحكومات أن تفصل بوضوح بين عناصر الاحتكار الطبيعي وعناصر المنافسة في تأدية الخدمات العامة، وبالشكل الذي يسمح بدرجة أكبر من المنافسة في تأدية الخدمات العامة، لصالح المستهلك.

4- إن تحويل المؤسسات العامة الصناعية والتجارية إلى القطاع الخاص، لا يعني إطلاقاً حرية هذه الشركات في تحديد الأسعار التي تراهها، وإنما ينبغي أن يسبق عملية الخصخصة الاهتمام بإيجاد الصيغة المناسبة لتحديد الأسعار من جانب تلك الشركات، لحماية المستهلك من مغالاة الشركات في فرض الأسعار التي تناسبها، وفي الوقت ذاته، لضمان لهذه الشركات تحقيق معدلات معقولة من الأرباح.

5- إن فكرة إنشاء الأجهزة الرقابية تبدو ذات أهمية حيوية وفائقة الضرورة، لاسيما في الدول النامية إذ لا تعكس الأسعار في كثير من الأحيان توازن العرض والطلب، بحيث تتولى هذه الأجهزة ضبط سلوك الشركات التي تتم خصخصتها، لاسيما أنها ستعمل في محيط مختلف إلى حد كبير عن المحيط الذي كانت تعمل فيه قبل خصخصتها والذي اتسم بالتدخل الحكومي المكثف والرقابة الحادة على الأسعار، كما أن فكرة "السهم الذهبي" تعد من المسائل الجديرة بالاهتمام من جانب حكومات هذه الدول.

6- تعد التوعية الجماهيرية لبرنامج الخصخصة وأهدافه، ضمناً لمشاركة أكثر فعالية من جانب الأفراد في إنجاح البرنامج، إذ ليس من المتوقع مساهمة الأفراد في إنجاح برنامج لا يعلمون عنه شيئاً أو ربما غير مقتنعين به أساساً، من هنا تبدو أهمية حملات التوعية المكثفة والحملات الإعلانية الواسعة على مختلف المستويات، لكي تسهم في حشد التأييد السياسي اللازم للقيام بعملية الخصخصة، كما تسهم في تعبئة وشحذ هممة الأفراد على المشاركة في البرنامج.

7- لا بد أن يصاحب عملية توسيع قاعدة الملكية من خلال الخصخصة، برنامج للحوافز التي تكفل حث الأفراد على الاحتفاظ بملكيتهم من الأسهم، لفترات طويلة، حتى لا تتعدى وتتركز الثروة في يد فئة قليلة من خلال عمليات إعادة البيع، وعلى الحكومات أن تبتكر من الأساليب والحوافز ما يكفل استمرار اتساع قاعدة الثروة الوطنية الناتجة عن الخصخصة.

8- توضح التجربة البريطانية في الخصخصة الأهمية الحيوية التي يلعبها سوق رأس المال في إنجاح عمليات الخصخصة، وفي حالة الدول النامية، تتضح الأهمية لسوق رأس المال بصورة خاصة، فمن دون وجود مثل هذا السوق الكفؤ والعريض تصبح احتمالات نجاح عمليات خصخصة الشركات الضخمة بدون السماح بتمركز الثروة الوطنية في يد عدد قليل ومحدود من المستثمرين أو بدون تملك الأجانب ضعيفة جداً.

9- ينبغي أن تحظى مسألة التقييم الصحيح للأصول المباعة بقدر كبير من الاهتمام، حتى لا تضع الأموال على الدولة من جراء سوء عملية التقييم. فلا بد أن تسبق عمليات تحديد أسعار الأسهم دراسة دقيقة للقيمة الحقيقية لأصول المؤسسات العامة الصناعية والتجارية، ومقاربة تصور ما يمكن أن يطرأ من احتمالات واقعية للعلاوات وللزيادات المتوقعة حدوثها في سوق رأس المال عند بدء التعامل، في ظل طرق التسعير المختلفة.

10- لا تعني الخصخصة مجرد التخلص من شركات خاسرة، بل ينبغي أن تسبق الخصخصة جهود مكثفة لرفع درجة الكفاءة للمؤسسات العامة التجارية والصناعية. كما أن التخطيط الدقيق لعملية الخصخصة واختيار التوقيت المناسب لكل حالة على حدة، وإعطاء الوقت الكافي لذلك، مسألة مهمة في نجاح البرنامج، ذلك أن عملية تحويل الملكية، حتى تكون ناجحة، يجب أن ترتبط بالتوقيت المناسب.

11- تحتاج عملية الخصخصة إلى الاستعانة، ليس بالخبرات المحلية في هذا الجاذب فحسب، وإنما أيضاً الاستعانة بالخبرات الدولية الفنية المتخصصة في هذا المجال، لضمان نجاح البرنامج، لأنه سوف يترتب من جراء عمليات التحويل غير المخطط لها، فشل عملية الخصخصة.

12- في حالة الدول النامية، يجب أن تدرس بعناية، مسألة تملك العمال لأسهم في الشركات التي يعملون فيها، إذ إنه من الممكن عدم فهم طبيعة الدوافع التي حادت بالحكومة البريطانية إلى تبني هذا السلوك، وينبغي التنبيه إلى أن عملية الخصخصة سببها

التخلص من أعداد هائلة من العمال في الشركات التي تمت خصخصتها، أما في حالة الدول النامية، فلا شك أن أهم تحديات عملية الخصخصة هي مشكلة العمالة الزائدة التي عادة ما تنتج عن ممارسات الحكومات في تعيين العمال بغض النظر عن حاجة العمل إليهم. فلا شك أن تمليك العمال سيشكل عنصراً ضاعطاً على إدارات الشركات التي تمت خصخصتها، وتمليكهم سيؤدي إلى إعاقه أي إجراء من شأنه تقليص حجم العمالة في الشركة.

كما أنه ليس من المتوقع احتفاظ العمال بالأسهم التي تُملك لهم بصفة خاصة، إذا كانت عملية التمليك تتم مجاناً وذلك بسبب انخفاض الميل الحدي للدخار لدى هؤلاء العمال وارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك، في ظل ظروف انخفاض مستويات الدخل.

13- أظهرت التجربة البريطانية أن النوايا السياسية القوية نحو الخصخصة، وكذلك الرقابة الحكومية المتعددة الأشكال والأساليب، فضلاً عن التنسيق بين الجهات المختلفة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج، من الأمور الحيوية لنجاح هذا البرنامج.

ثانياً: التجربة النيوزلندية:

نورد أيضاً التجربة النيوزلندية نظراً لأهميتها في الخصخصة العالمية، وإذا أصبحت من التجارب المميزة في هذا المجال، ونظراً للتشابه بين اقتصاد كل من لبنان ونيوزلندا، ولأنها اختلفت بالأهداف والأسلوب عن التجربة الإنكليزية، وكانت ببعض النواحي متناقضة معها، فللفائدة العلمية نورد لمحة عامة عنها.

الوضع الاقتصادي

انتعش الاقتصاد النيوزيلندي في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة لنمو صادرات قطاعي الزراعة وتربية المواشي، واستمر النمو بشكل متزن خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الفائت حتى بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4% سنوياً، ومرد ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في السوق العالمي وزيادة الطلب على الأصواف.

وبدأت نيوزيلندا في نهاية الستينات تواجه صعوبات اقتصادية نتيجة للمنافسة الدولية الشديدة في السوق العالمي للمنتجات الزراعية والحيوانية، الأمر الذي سبب عجزاً مستمراً في ميزان المدفوعات. ونظراً لسياسة الدولة الهادفة آنذاك إلى الاحتفاظ بمستوى معيشي مرتفع

للمواطنين إزادات الديون الخارجية من جانب، ومن جانب آخر تبنت الدولة سياسة الحماية الضريبية على كافة السلع المستوردة من الخارج.

وازداد الوضع الاقتصادي سوءاً خلال السبعينات نتيجة لاسـ.تمرار ضـ.غوط المنافسة الدولية وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية من جانب، ومن جانب آخر لارتفاع في أسـ.عار البترول بين الأعوام 1973 و1979. ولقد كان لسياسة الحماية الضريبية آثار سـ.لبية على جودة وتكلفة إنتاج السلع المحلية، مما أثر على مقدرة نيوزيلندا في الحفـ.اظ على الأسـ.واق العالمية، ونتيجة لكل هذا اضطرت الدولة للاقتراض من الخارج⁽¹⁾.

وبدأت الدولة في أوائل الثمانينات ترسم برنامجاً جـ.دياً وجـ.زياً لإصـ.لاح الاقتصاد المتدهور، فعلى صعيد الاقتصاد الكلي (الماكرو) هدف البرنامج الجديد إلى تخفـ.يض نسبة التضخم وتحقيق التوازن في الموازنة العامة، وعلى صعيد الاقتصاد الجزئي (الميكرو) هـ.دف البرنامج إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، ورفع الدعم الحكومي، والسـ.ماح لقوى السوق بتحديد الأسعار، والتوفيق عن الاستثمار في مشاريع ضـ.خمة، وتحريرـ.ر كافة القطاعات الاقتصادية، وفتح أبواب المنافسة للسلع المستوردة، وإزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي.

واليوم، وبعد مرور حوالي العقدين على تنفيذ برنامج الإصـ.لاح الاقتصادي تـ.جدي نيوزيلندا ثمار سياستها الجديدة حيث يركز الاقتصاد بشكل رئيس على التـ.جارة الدولية، وارتفعت الصادرات لتشكّل نحو 31% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 1993، كما بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي 7.1% خلال الأعوام الأخيرة، وانخفضت نسبة التضخم حيث لا تتجاوز 2%، كما أن نسبة البطالة تتجه نحو الانخفاض وأخذت الدولة تسد ديونها الخارجية بشكل مرضٍ.

دوافع الخصخصة وأهدافها

نتيجة لظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها نيوزيلندا قـ.بل أوائل الثمانينات، وحيث لم تتمكن الدولة من الالتزام بسداد ديونها الخارجية، قامت بتبني برنـ.امج اقتصادي

(1) أنظر:

- Kerr, Roge (2008), Privatization: New Zealand swimming against the tide
www.treasury.govt.nz/publication-detail.php?pubID=2226

- خوري، رثيف (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 183-184.

- د. موسى، أحمد جمال الدين (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 67-68.

شامل لتحسين الأوضاع الاقتصادية. ولقد شمل برنامج الإصلاح تعديل عدة مسارات متوازية، شملت إزالة الحماية الضريبية، وفتح الاقتصاد للاستثمار الأجنبي، وتحرير القطاع المصدري، وتهيئة السوق والقوانين لتشجيع المنافسة، إضافة إلى إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام ومن ثم تحويل ملكيتها وإدارتها إلى القطاع الخاص.

ولقد حددت نيوزيلندا الأهداف التالية لعملية الخصخصة:

- أ - زيادة كفاءة الاقتصاد الوطني.
- ب - تقليل النفقات العامة للدولة وزيادة الإيرادات العامة.
- ج - تخفيض الديون الخارجية المزمنة.
- د - المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج الوطني للتنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

أساليب الخصخصة النيوزلندية ومشاريعها

اتبعت نيوزيلندا طريقاً يختلف عن غيرها من الدول الأخرى في خصخصة مرافقها العامة، فلقد تم تحويل العديد من الأنشطة الحكومية والمرافق العامة ذات الطابع التجاري والصناعي إلى شركات حكومية كمرحلة إنتقالية ثم تم بيعها في مرحلة لاحقة إلى القطاع الخاص، وتتمثل أهداف المرحلة الإنتقالية بالآتي:

- أ - تحسين الأداء المالي للمرفق العام.
- ب - تهيئة الإطار الرقابي وفتح باب المنافسة.
- ج - معالجة القضايا المتعلقة بالعمالة الفائضة.
- د - إلغاء الدعم الحكومي.
- هـ - رفع القيمة التخمينية للمرافق العامة لرفع قيمة البيع للقطاع الخاص⁽²⁾.

والجدير ذكره في هذه التجربة أنه تحقق تحسن كبير في الأداء المالي والكفاءة والإنتاجية بعد تحويل هذه المرافق العامة إلى شركات حكومية، ويعود نجاح هذه المرحلة إلى عدة أسباب نعرض منها ما يلي: ⁽³⁾

(1) أنظر: - خوري، رثيف (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 184.

- د. موسى، أحمد جمال الدين (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 68.

- Kerr, Roge (2008), Same as previous,

(2) خوري، رثيف (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 185.

(3) أنظر: - خوري، رثيف (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 185-186.

- Kerr, Jarrod (2008), Privatization in New Zealand & Australia: Empirical Analysis – Managerial Finance – vol 34 – Issue 1 – Emerald Group Publishing Limited – p.41

- أ- توظيف أعضاء مجالس إدارات الشركات الحكومية من ذوي الخبرة الناجحة في إدارة الأعمال التجارية من القطاع الخاص وفق عقود زمنية تجدد كل عامين، ويتم إخراجهم من القطاع الخاص وحل محلهم بمرور فترة عملهم وبناء على ذلك يتم تجديد عقودهم أو يتم استبدال آخرين بهم.
- ب- منح مجالس الإدارة كافة الصلاحيات في توظيف المدراء العاملين للشركات من ذوي الكفاءة من القطاع الخاص، وتعيينهم وفق شروط تشابه شروط توظيف أعضاء مجالس الإدارات، ويمنح المدراء العاملون كافة الصلاحيات لتوظيف مدراء الأقسام وهكذا.
- ج- منح الشركات صلاحيات واسعة لإدارتها على أسس تجارية بحتة وفقاً لقانون التجارة، وبذلك تتمكن الشركات من العمل بشكل تجاري بعبء أقل من التكاليف السياسية والاجتماعية.
- د- اتخذت الحكومة قراراً يجيز لها في أي لحظة تصفية وحل أي شركة تتردى أوضاعها المالية، ما شكل وولاد ضغوطاً إضافية على هذه الشركات لتحسين أوضاعها المالية.
- وتبنت نيوزيلندا وبشكل واسع أسلوب البيع الخاص (Private Sale) أي بيع نسب من الملكية إلى مستثمري القطاع الخاص عن طريق المزايعة بدلاً من أساليب البيع الأخرى مثل الاكتتاب العام، ويرجع السبب في ذلك إلى أن أسلوب البيع الخاص يمكن تنفيذه في فترة زمنية أقصر، ويتكلفه مالية أدنى، وتحصل الدولة على إيرادات أعلى، مقارنة بالأساليب الأخرى⁽¹⁾.
- ولقد طرحت الحكومة العديد من خدماتها الحيوية للبيع على مستثمرين أجانب، وعلى الرغم من الانتقادات المثيرة التي وجهت للحكومة نتيجة لذلك، لم تشكل هذه المسألة عائقاً سياسياً كبيراً في تنفيذ مشاريع الخصخصة نظراً لانسجامها مع الأهداف المرسومة وبرامج الانفتاح الاقتصادي. فعلى سبيل المثال بيع 90% من أسهم قطاع الاتصالات إلى شركتين أمريكيتين Bell & Amertech.
- وامتلكت الدولة سهماً ذهبياً للسيطرة على بعض الفضاءات الإستراتيجية مثل شروط بيع الأسهم إلى طرف ثالث وغيرها، واشترطت الحكومة على الشريك الأجنبي طرح نصيب أسهمه للبيع على المواطنين النيوزلنديين في سوق الأوراق المالية بعد ثلاث سنوات من تاريخ الشراء. ولقد تم ذلك بالفعل وحققته الحكومة والشريك الأجنبي أرباحاً مجزية نتيجة للتحسينات الكبيرة التي طرأت على أداء الشركة خلال الأعوام الثلاثة السابقة للبيع⁽²⁾.

(1) Bishop & Kay (1989) "Privatization: Lessons from Experience" World development, vol. 17, no. 5, p. 189.

(2) Bishop & Kay (1989) same as previous, p. 190.

ومن أهم المشاريع التي تم خصخصتها وبشكل ناجح منذ العام 1978 بنك نيوزيلندا - بتروكورب (بتروكيماويات) - نيوزيلندا ستيل (مصنع حديد وصلب) - شركة النفايات - النيوزلندية - شركة التأمين الحكومية - المطابع الحكومية - حقوق زراعة وقطع الغابات - شركة الاتصالات (تليكوم) - والبنك العقاري.

إضافةً إلى ذلك تم تحويل أكثر من 18 نشاطاً إلى شركات حكومية، أبرزها النقل الجوي (الخطوط النيوزلندية) وإنتاج الفحم والبريد وسكك الحديد والنقل البري ومحطات التلفزيون والإذاعة وصناعة الأخشاب وخدمات الأرصاد الجوية وإدارة المطارات والموانئ. ومن المتوفّر أن تطرح العديد من هذه الشركات للبيع على القطاع الخاص خلال السنتين القادمتين⁽¹⁾.

الإطار الرقابي

طورت نيوزيلندا أسلوباً مميزاً وخاصاً بها لرقابة شركات القطاع الخاص التي رست عليها عملية من عمليات الخصخصة، ويتصف هذا الأسلوب بعدم تدخل الدولة إلا في الحالات الضرورية أو ما يسمى بالانكليزية بـ (Light Hand Regulation) ويتحاشى إنشاء هيئات رقابية مكلفة لكل قطاع، فلقد تم تعديل مجموعة من القوانين ذات العلاقة ومن ثم تركت الشركات التجارية لتسوية أوضاعها وفقاً لهذه القوانين. وهذا الأسلوب يختلف تماماً عن أسلوب الرقابة في الدول الغربية مثل بريطانيا والولايات المتحدة. التي أنشأت هيئات رقابية متخصصة للاتصالات والكهرباء والمياه والغاز وغيرها، فكانت الطريقة النيوزلندية "مرنة" وغير مكلفة وفعالة، وتشير جميع المؤشرات إلى فعالية هذا النظام الرقابي، ويرتكز النظام الرقابي النيوزيلندي على الأسس التالي:

أ- مجموعة من القوانين تدعى في مجموعها بـ (Art Trust Laws)، أهمها قوانين التعويضات والشركات التجارية وأعمال المنافسة وقانون الضرائب والعمل، وتسمح هذه القوانين لأي متضرر -سواء أكان من المستهلكين أم من شركات القطاع الخاص- اللجوء إلى المحاكم العادية لتسوية الخلافات التي قد تنشأ فيما بينها.

ب- تم إنشاء مجلس الرقابة التجارية (Commerce Commission) التابع لوزارة التجارة وخصص لحماية مصالح المستهلك، حيث يمكن لمجموعة من المستهلكين اللجوء إلى هذا المجلس للتظلم من ارتفاع غير عادل في الأسعار أو تدني جودة الخدمة أو التمييز بين شرائح المستهلكين، وغيره من الأمور المتعلقة بشؤون المستهلكين.

(1) Privatization Watch. www.Privatization.com/pwatch.htm.

ج- إمتلاكات الحكومة أسهماً ذهبية سميت بـ Kiwi Shares تمكنها من التحكم في أسعار بعض الخدمات الإستراتيجية التي يتم خصصتها مثل شركة الاتصالات النيوزلندية وغيرها.

د- إنشاء مكتب للرقابة الفنية، وهو مكتب صغير نسبياً تابع لوزارة التجارة مكلف بالرقابة الفنية، مثل إدارة الترددات الكهرومغناطيسية وفرض مواصفات للأجهزة وحدود دنيا لجودة الخدمات وخدمة المستهلك وغيرها. وتشير الدلائل الحالية إلى فعالية هذا النظام الرقابي حيث انخفضت الأسعار الحقيقية للعديد من الخدمات، وتحسن نطاق وجودة الخدمات⁽¹⁾.

معالجة العمالة الفائضة في المرافق العامة

لقد عانى القطاع العام قبل الإصلاحات الاقتصادية من توظيف عمالة كبيرة فائضة عن حاجته الحقيقية بنسبة تجاوزت 6%، ويرجع ذلك إلى الانتعاش الاقتصادي الذي عاشته نيوزيلندا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولاسيما فترة الخمسينيات، إذ احتلت المرتبة الثالثة في العالم لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة لذلك أخذت الدولة على عاتقها كافة الضمانات الاجتماعية ومن ضمنها توظيف المواطنين في شتى الأحوال، ما أدى إلى تضخم حجم العاملين في القطاع العام. ومنذ أوائل الثمانينيات لم يعد بإمكان الدولة تحميل هذا العدد الهائل من العمالة لموازنة الدولة، خاصة مع تدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة النفقات وتفاقم العجز المالي وتراكم الديون الخارجية. ويجب الإشارة إلى أن رولتب القطاعين العام والخاص كلنا متقاربين قبل إجراء الإصلاحات الاقتصادية، مما سهل انتقال العمالة إلى القطاع الخاص⁽²⁾.

ولقد حرصت الحكومة على عدم تحميل القطاع الخاص أكثر من حاجته الحقيقية بهدف بناء قطاع خاص ذو إنتاجية وكفاءة عاليتين.

وكما ذكرنا سابقاً تبنت نيوزيلندا سياسة تحويل أغلبية الأنشطة الحكومية والمرافق العامة إلى شركات حكومية قبيل تخصيصها، وتمكن من تخفيض القوى العاملة في هذه المرافق على مرحلتين⁽³⁾:

(1) Bishop & Kay (1989), "Privatization: Lessons from Experience" World development vol 17, no. 5, p. 190.

(2) Rolph Van der Hoeven and Gyorgy Sziraczki (1997), Lessons from Privatization- International Labour Organization (ILO), p.79.

(3) خوري، رثيف (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 190.

المرحلة الأولى: هي قبل التحويل إلى شركة حكومية حيث تم خلالها تقدير العدد اللازم لإدارة النشاط المعني من قبل وحدة تنظيمية تابعة للخرينة. وتميزت هذه المرحلة بتخفيض كبير في حجم العمالة.

المرحلة الثانية: جاء التخفيض بشكل تدريجي أثناء قيام وعمل الشركات الحكومية، وهكذا تكونت مؤسسات عامة ذات إنتاجية مرتفعة مؤهلة لخوض غمار السوق التنافسية.

وفي كلتا المرحلتين فدمت الدولة تعويضات مالية وصالت ببعض الحالات إلى راتب ثلاث سنوات للعمالة الفائضة وذلك حسب سنوات الخدمة والدرجة الوظيفية... وغيرها. ولم تقدم التأمينات الاجتماعية أي مساعدة مالية للعمالة الفائضة خلال ستة الأشهر الأولى من إنهاء خدماتهم، وذلك لتحفيزهم على البحث عن فرص عمل في القطاع الخاص. كما تولت الدولة ذاتها البحث عن فرص العمل في القطاع الخاص للعمالة الفائضة.

ولقد استفاد العديد من القطاعات من تخفيض حجم العمالة فتم تخفيض حجم العمالة في قطاع الاتصالات إثر خصخصته بنسبة 65%، من 26 ألف عامل في عام 1987 إلى 9 آلاف عامل في عام 1993⁽¹⁾. ونتيجة لذلك ارتفعت إنتاجية شركات الاتصالات النيوزيلندية، وتعتبر اليوم من أكفأ شركات الاتصالات في العالم. ولقد تم تحقيق تخفيضات مشابهة في قطاعات أخرى مثل قطاعي الموانئ البحرية والنقل وغيرها.

تجربة نيوزيلندا التشريعية

تعتبر نيوزيلندا من الدول ذات الدساتير العرفية بمعنى أن العرف هو المصدر الحقيقي لهذا النوع من القوانين الدستورية، وبذلك لا تستند الأحكام إلى تشريع وضع بواسطة المشرع الدستوري، وإنما إلى أحكام نشأت وتكونت عن طريق العادة والسوابق والاجتهادات القضائية التي اكتسبت مع الزمن القوة الدستورية الملزمة، وذلك نتيجة لاستمرار سير السلطات على هداها في مباشرة وظائفها، إلا أن المبادئ الدستورية الواردة في العرف في نيوزيلندا تكمل بعض الأحكام الدستورية المدونة في وثائق رسمية.

والقانون الدستوري النيوزيلندي متأثر بالقانون الدستوري البريطاني، وعلى ذلك فإن دستور البلاد يمثل مجموعة أنظمة نشأ أغلبها من أعراف دائمة التغيير كلما استجد ما يلزم تغييرها.

(1) Rolf Van der Hoeven and Gyorgy Sziraczki, (1997), Same as previous, p. 81.

والمشاريع المتعلقة بتنظيم مالية الدولة، لا يجوز تقديمها إلا من جانب الحكومة. وتنظم الأعراف الغالبية العظمى من القواعد المتصلة بكيفية تشكيل الوزارة وممارستها لسلطاتها.

والقانون الدستوري النيوزيلندي يعتبر أحد النماذج الموصوفة للقوانين الدستورية غير المدونة، ومع ذلك فهو يستند إلى وثائق رسمية لها أهميتها⁽¹⁾.

وإذا كان النظام القانوني النيوزيلندي من الأنظمة الأنكلوساكسونية القائمة على فكرة الدستور العرفي غير المكتوب، فإن المشرع لم يصادف عقبات أو صعوبات أمام تطبيق نظام الخصخصة، وعلى ذلك فقد قدمت الحكومة مشروعاً بقانون للمنافسة يعتبر حجر الزاوية في نظام الخصخصة، وبموجب هذا القانون يسمح لأي متضرر سواء أكان الشركة أم المستهلك في اللجوء إلى المحاكم العادية للنظر في دعواه ضد أي مساس بمبدأ حرية التجارة والمنافسة. ولأي شركة أو مؤسسة أن تلجأ إلى القضاء في الحالة التي تشعر فيها بأن شركة أو مؤسسة أخرى قد استخدمت أساليب منافية للمنافسة العادلة.

ونظراً لكون الحكومة مشكلة من الحزب الفائز في الانتخابات البرلمانية وبالتالي تسيطر على الأكثرية النيابية فإنه لم تحدث أية صعوبات بتعديل القوانين المنظمة للحركة التجارية وحرية المنافسة. وتم تبني نظرية السوق في القوانين الجديدة، وتحريم الاحتكار وإزالة الدعم الحكومي للشركات سواء كانت وطنية أم أجنبية⁽²⁾.

لكن نيوزيلندا راعت النفاط القانونية والرقابية التالية في برامجها للخصخصة:

أولاً: عدم التمييز بين الشركات الحكومية الناتجة عن تحويل الأنشطة الحكومية وخضوعها لكافة قوانين الشركات التجارية العاملة في القطاع الخاص، فمثلاً لم تعف الشركات الحكومية من دفع الضرائب شأنها في ذلك تماماً شأن الشركات الخاصة في نيوزيلندا.

ثانياً: عدم التمييز بين الشركات التي تمت خصخصتها والشركات التجارية القائمة وخضوعها لكافة القوانين التجارية دون منحها استثناءات أو امتيازات معينة.

ثالثاً: عدم منح أي حقوق احتكارية للشركات الحكومية التي تمت خصخصتها بأي حال من الأحوال، بل فتحت أبواب المنافسة في كافة القطاعات التي تم تخصيصها أو تحويلها لشركات حكومية، وذلك لتهيئتها للعمل تحت ضغط السوق. فمثلاً عندما تم تأسيس شركة الاتصالات النيوزيلندية فتح باب المنافسة في هذا القطاع قبل أن تمارس فيه الشركة الجديدة أعمالها.

(1) Rolph Van der Hoeven and Gyorgy Sziraczki, (1997), same as previous, p. 81.

(2) Rolph Van der Hoeven and Gyorgy Sziraczki, (1997), same as previous, p. 83.

رابعاً: تم تهيئة النظام الرقابي وإعداده بشكل مناسب للعمل قبل خصخصة القطاعات الحكومية.
خامساً: لم تقدم الحكومة أي دعم مالي أو ضمانات مالية للشركات التي تمت خصخصتها، وإنما أنهت كافة التزاماتها المالية قبل بيع المنشآت والشركات الحكومية، ويعرف ذلك بالبيع النظيف (Clean Sale)⁽¹⁾.

ومن الملاحظ بأن الحكومة النيوزيلندية لم تصدر قانوناً عاماً للخصخصة، بل قامت بتعديل مجموعة القوانين ذات العلاقة بالخصخصة مثل القانون التجاري وتأسيس الشركات وقانون العمل وقانون المنافسة التجارية وقانون الضرائب... وغيرها من التشريعات الهامة، ولم تواجه الحكومة في ذلك أو في مشاريع الخصخصة معارضة سياسية من قبل السلطة التشريعية وذلك أساساً لأن الخصخصة أصبحت مطلباً شعبياً ولكون الحكومة تنتمي إلى حزب الأغلبية المسيطر في البرلمان.

لقد استطاعت الحكومة النيوزلندية تنفيذ عدد كبير من مشاريع الخصخصة بنجاح، حيث حققت من خلالها الأهداف المرجوة من الخصخصة، وبالتحديد استطاعت زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية في العديد من القطاعات الخدمية والصناعية الهامة، ومعالجة تضخم العمالة في القطاع العام، وزيادة نطاق المنافسة، وكسب الاستثمار الخارجي ودخول التجارة العالمية. ولقد ساهم ذلك في تقليص النفقات الحكومية وتحقيق عائدات كبيرة سواء من عمليات البيع أم من ضرائب الشركات بعد البيع، الأمر الذي وضعها في مكانة متمكنة من سدّاد ديونها الخارجية، وتعتبر التجربة النيوزلندية فريدة من نوعها لعدة أسباب أهمها، تحويل الأنشطة الحكومية إلى شركات حكومية قبل خصخصتها، وتطوير نظام رقابي فريد وفعال وغير مكلف وإزالة الدعم الحكومي المكلف للقطاعات الاقتصادية⁽²⁾.

ويرى الباحث أنه يمكن للبنان الاستفادة من التجربة النيوزلندية لعدة أسباب أهمها:

- 1- تقارب أهداف الخصخصة في كلا البلدين، فكلاهما يسعيان إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية لتوفير الخدمات وجذب الاستثمار الخاص، وتوفير فرص عمل حقيقية للمواطنين، وتقليل الأعباء المالية عن الدولة وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة بالتنمية الاقتصادية.

(1) Rolph Van der Hoeven and Gyorgy Sziraczki, (1997), same as previous, p. 83.

(2) أنظر: - خوري، رثيف (2002)، مصدر سبق ذكره، ص 192.

- Kerr, Jarrod (2008), same as previous p.47.

- 2- التقارب النسبي في حجم الاقتصاديين، ولاسيما حجم السوق وعدد السكان والنتائج المحلي الإجمالي، واعتماد الاقتصاديين على العرض والطلب العالميين لتصدير سلعهما التي تطورت تطوراً وحيداً الجاذب (لبنان الخدمات ونيوزيلندا المنتجات الزراعية والحيوانية).
- 3- التضخم الكبير في حجم العمالة في القطاع العام في كلا البلدين.
- 4- اتساع حجم الملكية الخاصة في كلا البلدين إذ نادراً ما تم اللجوء إلى التأميم وتحويل الملكية الخاصة إلى ملكية عامة مؤمنة، واذك لا حاجة ولا لزوم لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة (كما هو الهدف في مصر أو روسيا وبعض الدول التي كانت تسود فيها الملكية المؤمنة).

وفي الوقت ذاته توجد اختلافات جوهرية بين لبنان ونيوزيلندا يجب مراعاتها عند محاولة الاقتداء بهذه التجربة وفيما يلي أهم هذه الاختلافات:

- 1- ارتفاع معدل الرواتب في القطاع الخاص عن معدل رواتب القطاع العام في لبنان، بينما كان معدل الرواتب في نيوزيلندا متقارباً بين القطاعين عند الشروع في تنفيذ برامج الخصخصة، وهذا التباعد بين المعدلين في لبنان سيؤثر على كيفية معالجة العمالة الفائضة.
- 2- اختلاف درجة نضوج وقدرات المحاكم للفصل في القضايا المطروحة عليها، لذلك قد يصعب تطبيق النظام الرقابي النيوزلندي في لبنان المستند إلى نوع من الرقابة الذاتية لدى الشركات دون الاضطرار إلى تدخل قوي وكثيف من السلطات المركزية.
- 3- اختلاف الإطار القانوني بين البلدين، فالإطار القانوني النيوزلندي مشتق من النظام الأنكلوساكسوني (الإنكليزي) بعكس القانون اللبناني المشتق من النظام اللاتيني (الفرنسي).

ثالثاً: التجربة المكسيكية:

الوضع الاقتصادي

مر الاقتصاد المكسيكي بأكبر أزمة له في العام 1982 وهي الأكبر منذ الكارثة الاقتصادية العالمية في أواخر العشرينيات، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 5% عن مستواه في العام 1981، وبلغت نسبة التضخم 98.8% وارتفعت نسبة البطالة وانخفض الاحتياطي العام، ولم تستطع الدولة السيطرة على مصاريفها المتزايدة أو سداد التزاماتها الدولية، وفي نفس العام انهار سعر صرف العملة.

وخلال الفترة الممتدة من عام 1971 إلى عام 1982، ازدادت ديون الدولة بمعدل 26% سنوياً، وسجلت الديون الخارجية زيادة بنسبة 57% في عام واحد فقط (1981)، واضطرت

الدولة في عام 1981 للتدخل لإنقاذ القطاع المصرفي، وتحملت خسائر فادحة مما زاد الوضع الاقتصادي سوءاً، واستمر الوضع الاقتصادي المتردي إلى النصف الثاني من الثمانينيات حيث بلغت في العام 1987 نسبة التضخم السنوي 160%.

وقررت الحكومة في العام 1988 إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية لإنقاذ الاقتصاد المكسيكي، ربما كان من أبرز خطواتها تشكيل ما يسمى بالـ (Solidarity Economic for Pact) أي مجالس للتضامن الاقتصادي (شبيه بمؤتمر حوار وطني) وقد ضم أطرافاً سياسية واقتصادية وعمالية متعددة على مستوى البلاد كله، وتم فيه الحوار بشأن البدائل المتاحة لإصلاح الاقتصاد والاتفاق على الأسس والقواعد لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، ولا سيما الحد من نسبة التضخم، واتخذ العديد من القرارات الهامة بشأن الضرائب ورواتب العاملين، وغيرها، تم تنفيذها لاحقاً⁽¹⁾.

ويمكن إيجاز العناصر الأساسية لما اتفق عليه، ولما تضمنته هذه الإستراتيجية الجديدة، بما يلي:

- السيطرة على الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات.
- تحرير القطاع التجاري.
- تحرير القطاع الصناعي.
- خصخصة المنشآت العامة والمرافق العامة المملوكة من الدولة.

وعلى الرغم من الفترة القصيرة نسبياً للشروع في تنفيذ هذه الإصلاحات الاقتصادية الجديدة فإنها حققت نتائجاً؛ فانخفضت في العام 1993 نسبة التضخم إلى أقل من 10% وذلك لأول مرة منذ عشرين عاماً، وارتفع مستوى الاستثمار الأجنبي ليتجاوز 33 مليار دولار أميركي، وانخفض العجز المالي إلى أقل من 7% من الناتج المحلي الإجمالي، وثبت سعر الصرف وتمت السيطرة على الإنفاق العام بشكل كبير⁽²⁾.

دوافع وأهداف المكسيك في الخصخصة

اتجهت المكسيك إثر تدهور الوضع الاقتصادي نحو الخصخصة كجزء من إستراتيجيتها للإصلاحات الاقتصادية الجذرية، وسرعت الخصخصة في النصف الثاني من الثمانينيات وطيلة التسعينيات لتشمل قطاعات كبيرة وهامة في الاقتصاد المكسيكي.

(1) "World Development Report", (1994) World Bank, p. 16.

(2) "World Development Report", (1994) World Bank, p. 17.

ولقد حددت المكسيك الأهداف الرئيسية التالية لعملية الخصخصة:

أولاً: ترشيد وتخفيض الإنفاق الحكومي.

ثانياً: توفير السيولة اللازمة لسداد الديون الحكومية الداخلية والخارجية.

ثالثاً: جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المكسيك، والاستفادة منها في توسيع البنية التحتية وتمويل المشاريع الجديدة في البلاد.

رابعاً: زيادة الكفاءة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية والخدماتية⁽¹⁾.

أساليب ومشاريع الخصخصة

نظراً للحاجة المالية الملحة تبنت الحكومة المكسيكية أسلوبين رئيسيين للخصخصة وهما:

- البيع المباشر للقطاعات القائمة عن طريق المزايمة العلنية (Competitive bidding direct sale).

- توقيع عقود امتياز للمشاريع الجديدة (Concession agreements).

أما أسلوب الاكتتاب العام فتم تطبيقه بشكل ثانوي نظراً لبطئه وتكاليفه المرتفعة نسبياً، وهكذا تمكنت المكسيك من خصخصة العديد من القطاعات في فترة زمنية قصيرة نسبياً⁽²⁾.

ولابدأً بخصخصة القطاعات الصغيرة نسبياً في المراحل الأولى وتعلمت دروساً كثيرة من هذه التجارب مكنتها فيما بعد من خصخصة العديد من القطاعات الاستراتيجية الكبيرة بسرعة فائقة.

وتكونت الآن لدى المكسيك آلية محكمة وفعالة نتيجة تراكم الخبرات الواسعة في هذا المجال، وأهم مبادئ هذه الآلية علنية إجراءات الخصخصة، والبيع النظيف، والبيع بأعلى الأسعار، واستبعاد الاعتبارات والمعادلات الاجتماعية المعقدة عن عملية البيع⁽¹⁾.

(1) أنظر: - رولاف فان درهوفن وجيورجي شيراتسكي (2002)، دروس من الخصخصة - مكتب العمل الدولي - جنيف ص71.

- Aberto Chong and others (2004), Privatization in Mexico – Inter – American Development Bank, Research Department available on (www.ideas.repc. Org/plidp/wpaper/4373.htm)

(2) أنظر: رولاف فان درهوفن وجيورجي شيراتسكي (2002)، مرجع سبق ذكره، ص72.

- Aberto Chong and others (2004), same as previous

واتصفت عمليات الخصخصة في المكسيك بالسماح للمشاركة الأجنبية، فلقد صدر قانون خاص لتنظيم الاستثمار الأجنبي في المكسيك يسمح للمستثمر الأجنبي بتملك نسب في رؤوس أموال الشركات الجديدة، وتعتمد النسب على طبيعة القطاع، ففي بعض القطاعات تم السماح بتملك 100% من رأس المال، بينما لم يسمح للرأسمال الأجنبي بتملك أي نسبة في قطاعات استراتيجية مثل قطاع الغاز الطبيعي والإذاعة والتلفزيون والبورصة والتأمينات الاجتماعية والغابات وخدمات التوثيق القانونية.

ولا يمكن حسب القانون المكسيكي خصخصة بعض القطاعات الهامة مثل استخراج البترول والغاز الطبيعي واليورانيوم والكهرباء، وطباعة النقد، وبعض صناعات البتروكيماويات وتكرير النفط وسكك الحديد وغيرها.

ولقد حققت المكسيك إنجازات ضخمة في خصخصة المنشآت والمرافق العامة، حيث تم خصخصة أكثر من 950 مرفقاً عاماً من أصل 1115 خلال اثني عشر عاماً، وشملت الخصخصة قطاعات خدماتية هامة مثل، الاتصالات والنقل الجوي والبري والتأمين والبنوك التجارية والمطارات والموانئ والطرق السريعة والإذاعة والتلفزيون والتعليم، كما شملت الخصخصة قطاعات صناعية هامة مثل: الحديد والصلب ومشتقات الكربون والسكر وغيرها، وكانت المكسيك قد حصلت ولغاية العام 1993 ما يقارب 51 مليار دولار أميركي من عمليات الخصخصة.

أما فيما يتعلق بالبترول وبحكم كونه مورداً رئيساً للبلاد فإن شركة بيمكس الحكومية لا تزال تأخذ على عاتقها أعمال البحث والاستغلال مع إمكانية منحها عقوداً إضافية في مجال التكرير والنقل، وهكذا فإن المشرع المكسيكي لم يلجأ إلى صياغة قانون عام، وإنما عمد إلى تعديل الدستور وإصدار قوانين لكل قطاع يرغب بنقل ملكيته أو إدارته للقطاع الخاص⁽²⁾.

الإطار الرقابي

تمت مراجعة كافة القوانين القائمة ذات العلاقة بتوفير إطار قانوني مناسب للرقابة التجارية والاقتصادية والفنية، وتم استصدار ما يقارب 17 قانوناً جديداً لتنظيم القطاع الخاص وممارساته، إضافة إلى ما يقارب 40 مرسوماً وقرارات، والمهم في ذلك أن الإطار الرقابي تم تفصيله ليناسب البيئة أو الوضع المكسيكي، وأن عملية الرقابة عملية متواصلة ولا تقتصر

(1) Boeker, P.H. (1995), "Latin America's Turnaround, Privatization, Foreign Investment and Growth", San Francisco Press, California, p. 48.
(2) Boeker, P.H. (1995) same as previous, p. 48.

على إصدار تشريعات وتنفيذها فحسب، بل يتطلب الأمر مراجعتها باستمرار وتحديثها لتجذب سلبيات الماضي، ولمواكبة تغيرات السوق والقوى المؤثرة فيه، ومواكبة الابتكارات التكنولوجية (لاسيما في قطاع الاتصالات).

ولعل من أبرز القوانين المتعلقة بالرقابة هو قانون المنافسة التجارية والقانون الخاص بإنشاء المجلس الاقتصادي للمنافسة، وتتمثل الأهداف الرئيسة للمجلس الاقتصادي للمنافسة في الآتي:

- أ- حماية مصالح المستهلك وفق فلسفة عامة داعية إلى توعية المستهلك وتزويده بالمعلومات الضرورية.
- ب- وضع وتنفيذ سياسة للحد من السلوك السلبي للشركات مثل تثبيت الأسعار .. وغير ذلك.
- ج- تهيئة بيئة تنافسية عادلة لكافة المستثمرين بما في ذلك المستثمر الأجنبي.
- د- الرقابة المشددة على الشركات الاحتكارية وتعريمها بشدة في حال استغلالها لوضعها الاحتكاري لتحقيق مصالح غير مشروعة⁽¹⁾.

ويتمتع المجلس باستقلالية إدارية تامة وصلاحيات واسعة، ويدار من قبل خمسة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة العالية يتم تعيينهم من قبل رئيس الدولة لمدة عشرة أعوام، ويتم تقييم أدائهم كل سنتين.

وكذلك يتم إخطار المجلس بكافة عمليات الدمج التجاري والاحتواء وكل تجمع لمجموعة من الشركات تتجاوز مبيعاتها أو أصولها 75 مليون دولار أميركي.

وينظر المجلس في القضايا المرفوعة إليه ويحق له أن يبادر للنظر في كافة السلوكيات التنافسية في السوق بما في ذلك القرارات المقترحة من قبل الأجهزة التنفيذية.

وبالرغم من أن بعض الوزارات تحدد للشركات في القطاعات الهامة الأسعار وتقوم بالرقابة الفنية بالتنسيق مع مكتب الخصخصة في وزارة التجارة، لكن يبقى للمجلس الاقتصادي في النهاية مسؤولية الرقابة، وتبقى الرقابة رقابة مركزية⁽²⁾.

(1) أنظر: - رولف فان درهوفن وجيورجي شيراتسكي (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 73.

- Karren, Hansen (2003), 50 years Enough Privatization in Mexico available on (www.50years.org /factsheets)

(2) أنظر: - رولف فان درهوفن وجيورجي شيراتسكي (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 73.

- Karren, Hansen (2003), same as previous.

معالجة العمالة الفائضة

أدت السياسة التي تبنتها الحكومات المتعاقبة خلال السبعينات إلى تضخم القطاع العام بشكل كبير، وتدنّت مستويات الكفاءة الإنتاجية، ونظراً لمرور الدولة في أوائل الثمانينات بكارثة اقتصادية، لم تستطع الحكومة مولكية التضخم في زيادة الرواتب أو توفير فرص عمل للعمالة الوطنية الناشئة.

لكن المكسيك أصرّت أثناء تنفيذ سياستها الاقتصادية الجديدة على عدم تحميل القطاع الخاص أعباء وذيول العمالة الفائضة وذلك بالرغم من وجود العمال والنفقات في المجلس المختص برسم السياسة الاقتصادية الجديدة ومن موافقتهم على "العقد الاجتماعي" الجديد، وبذلك تجنبت الدولة إدخال اعتبارات اجتماعية معقدة في عمليات البيع للقطاع الخاص، ووظفت الشركات حاجتها من العمالة فحسب وفق عقود عمل واضحة مراعية قانون العمل الجديد واضطرت الدولة إلى إنهاء خدمات العمالة الفائضة وتحملت الآثار المالية المترتبة وفقاً للقانون⁽¹⁾.

تجربة المكسيك التشريعية

يعتبر التحول من نظام الاقتصاد الموجه المهيمن على القطاع العام وعلى كافة القطاعات الاقتصادية إلى النظام الرأسمالي الحر تغييراً جذرياً في فلسفة دور الدولة في تقديم الخدمات وتوفير الوظائف. ولما كان الاقتصاد المكسيكي في أوائل الثمانينات موجهاً، أصبح من الضروري إجراء مسح لكافة القوانين والتشريعات وتعديلها لتناسب الاستراتيجية الجديدة للإصلاح الاقتصادي الجديد. ولقد انتهجت المكسيك أسلوباً تدريجياً لتعديل البيئة القانونية واستصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتنفيذ عملية الخصخصة وضبطها فبدأت بمراجعة وتعديل القوانين القائمة وإصدار قوانين جديدة أهمها:

- قانون لتنظيم الاستثمار الأجنبي.
- قانون المنافسة الاقتصادية.
- قانون لضبط عقود الامتياز (المزايدة والمنافسة وخلافهما...).
- قانون الشركات التجارية.
- قوانين لتعديل هيكل القطاع المصرفي.
- قانون سوق الأوراق المالية.
- قانون إصلاح الأراضي.
- قانون موحد للعمل في القطاعين العام والخاص.

(1) خوري، رثيف (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 201.

- قانون حماية المستهلك.
- قانون بشأن تأسيس المجالس الفيدرالي للمنافسة الاقتصادية.
- قانون لإضفاء صيغة قانونية لعمليات الدمج والتصنيف وبيع الأصول.
- قانون لنقل التكنولوجيا⁽¹⁾.

إضافة إلى تعديل وإصدار مجموعة من القوانين المتخصصة التي تنظم العمل في قطاعات اقتصادية محددة، مثل قانون البترول والمياه والموانئ والنقل الجوي والجمارك والسياحة والطرق والجسور والصيد البحري وغيرها. كما صدرت العديد من القرارات والقواعد الهامة بشأن تنظيم العمل في القطاعات الهامة مثل الاتصالات، إدارة الموانئ ونقل الغاز السائل والصناعات الاستراتيجية وغيرها.

ويعتبر المكسيك كغيرها من دول أميركا اللاتينية التي عانت من هيمنة القطاع الخاص لا سيما الأجنبي في مجال استثمار الثروات الطبيعية، فمذ الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية كانت الشركات الأجنبية تهيمن على مصالح تلك الدول وتستثمرها لحسابها ولمصلحة الدول الغربية وبشكل خاص الولايات المتحدة الأميركية، وبعد صراعات طويلة ومطالبات شعبية متكررة استطاعت المكسيك – وهي أول دولة في العالم – أن تؤمم ثروتها الطبيعية المتمثلة بالبترول وذلك في 18 آذار 1938، وجاء في قانون التأميم المكسيكي الصادر لاحقاً بأنه يقتصر استغلال بعض القطاعات ومنها النفطية على دولة المكسيك دون غيرها.

كما كان قد منع الدستور المكسيكي القطاع الخاص من تملك الثروات الطبيعية والسكك الحديدية والمرافق العامة الضرورية كالكهرباء والماء والطرق والموانئ. لذلك فإن الدولة قد واجهت صعوبات جمة للدخول في برنامج الخصخصة إذ كان لازماً عليها أن تتدخل لتعديل الدستور بما يسمح للقطاع الخاص من التدخل لتحقيق التطور الاقتصادي المنشود.

وبالفعل فقد عدل الدستور أكثر من مرة لإزالة تلك العوائق كإجازة دخول القطاع الخاص في إدارة أو تملك المرافق العامة.

أما فيما يتعلق بالبترول وبحكم كونه المورد الرئيس للبلاد أبقى بيد شركة بيمكس الحكومية، وهكذا فإن المشرع المكسيكي لم يلجأ إلى صياغة قانون عام للخصخصة نظراً

(1) Glade, William (1993): "Privatization of Public Enterprises in Latin America" a Co-publication of the International Center for Economic Growth, the Institute of the Americas, and the Center for US-Mexican Studies, ICS Press, San Francisco California. P. 20.

لوجود العوائق الدستورية وإنما عمد إلى تعديل الدستور وإصدار قوانين لكل قطاع يرغب بنقل ملكيته أو إدارته للقطاع الخاص⁽¹⁾.

إدارة عمليات الخصخصة

يتولى مكتب الخصخصة في وزارة المالية إدارة كافة عمليات الخصخصة في البلاد ويتبع هذا المكتب لوزير المالية مباشرة. ويجري الدراسات الأولية للجدوى الاقتصادية ويقدمها لوزير المالية الذي يقدمه بدوره لمجلس الوزراء، وفي حال اعتماده من قبل مجلس الوزراء والبرلمان تتم الدراسة التفصيلية وتبدأ الخطوات التنفيذية للخصخصة، ونظراً لحساسية العملية تبقى المعلومات في حوزة هذا المكتب فحسب، ويستعين هذا الأخير بمجموعة كبيرة من مكاتب الاستشارات المالية، والمتخصصة في عمليات الخصخصة لإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم الأصول وغيرها. وبعد الانتهاء من إجراء الدراسة يكلف مصرف استثماري بتنفيذ إجراءات البيع تحت إشراف وتوجيه مكتب الخصخصة، وبالنسبة للقطاعات الكبيرة - مثل الاتصالات - فتتم الاستعانة بالوزارة المعنية ويتم استشارتها في الأمور الفنية⁽²⁾.

ونظراً للكم وللحجم الهائل من عمليات الخصخصة التي أنجزتها المكسيك خلال العشرين عاماً الماضية والخبرة المتراكمة الناتجة في هذا المجال، فإدبها الآن آلية محكمة وفعالة لتنفيذ عمليات الخصخصة بكفاءة عالية.

ونظراً لمشاركة الأطراف السياسية والاقتصادية الأساسية في المكسيك مع الحكومة في وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ البداية، وحرص كل الفئات على إنجاح هذه الخطوة الضرورية لإنقاذ بلادهم، وحرصهم على العلانية ووضوح العملية، فقد بددت هذه المشاركة المعارضة السياسية للخصخصة، كما فلات من فرص استغلال أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي للنيل من نجاحها⁽³⁾.

بناء على ما تقدم **يرى الباحث** أن المكسيك قد أنجزت خطوات ضخمة في خصخصة مرافق القطاع العام، وهناك العديد من الدروس التي يمكن الاستفادة منها ولعل أهمها الآتي:

أ - تهيئة الإطار الرقابي المناسب ضروري لإنجاح الخصخصة.

ب - تسعير الخدمات بشكل صحيح ليعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج أمر ضروري لإنجاح برنامج الخصخصة.

(1) Glade, William (1993): Same as Previous, p. 23.

(2) Glade, William (1993): Same as Previous, p. 20.

(3) Glade, William (1993), same as previous, p. 24.

- ج- اختيار المستثمر الأجنبي المناسب يؤثر تأثيراً كبيراً على تطوير الخدمات وزيادة جودتها.
- د- بيع الأسهم على قاعدة واسعة من المستثمرين قد يبطئ في بعض الأحيان من تنفيذ برنامج الخصخصة، ويضيع من فرص الإدارة الجيدة رغم أنه يمنع الاحتكار ولو جزئياً.
- هـ- إعادة هيكلة الدعم الحكومي المباشر، والدعم المتباين (Cross Subsidization)، عند إعادة تسعير الخدمات والسلع، خطوة ضرورية لإنجاح برنامج الخصخصة، ويمكن أن الدول تقديم الدعم للفئات المستحقة بطرق أخرى.
- و- البدء بالمشاريع الصغيرة في عملية الخصخصة مفيد ويزيد من فرص نجاح خصخصة المشاريع الكبرى المعقدة.
- ز- الاستعانة برؤوس الأموال العالمية لخصخصة المشاريع الكبرى التي لا يستطيع القطاع الخاص المحلي استيعابها.

رابعاً: الخصخصة في دول أوروبا الشرقية

إن دول أوروبا الشرقية هي من أكثر الدول سرعة في اعتماد الخصخصة من بابها الواسع. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي والتحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الاقتصادي الحر، سارعت دول أوروبا الشرقية لتحويل صناعاتها وبعض مؤسساتها إلى مؤسسات خاصة. لم يكن الخيار صعباً بالنسبة لهذه الدول لأن إدارتها لم تعد تتلاءم مع نظامها الجديد. وقامت معظم دول أوروبا الشرقية باتخاذ الإجراءات السريعة لخصخصة مؤسساتها بدءاً من الخطاب السياسي مروراً بالإصلاحات القانونية وصولاً إلى الخصخصة الفعلية للمؤسسات⁽¹⁾.

إن الأمثلة والدروس كثيرة فيما يتعلق بالخصخصة في أوروبا الشرقية، لكن الخصخصة في هذه المنطقة تختلف بعض الشيء عما هي عليه في باقي العالم من حيث ضخامة وحجم الخصخصة التي طالت هذه الدول. من ناحية أخرى فإن إطار وأهداف الخصخصة في دول أوروبا الشرقية تختلف عما هي عليه في باقي دول العالم، إذ إن الخصخصة تكون بالدرجة الأولى وسيلة لتقليص العبء المالي والاقتصادي، أما في دول أوروبا الشرقية فالهدف هو التحول من النظام الشيوعي إلى النظام الاقتصادي الحر. لذا كان حجم الخصخصة ضخماً وسريعاً في بعض الحالات⁽²⁾.

(1) تقرير صادر عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق (2003)، الخصخصة في لبنان وفي دول العالم، بيروت، ص 16.

(2) تقرير صادر عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

ومن أبرز التجارب التي نتخذها مثلاً عند الحديث عن الخصخصة: التجربة الروسية باعتبار أنها الأقرب والأضخم من نوعها في العصر الحديث باعتبار أنها حالة تحول 180 درجة في اقتصاد دولة كانت في يوم من الأيام تعتبر الخصخصة والملكية الفردية وإبعاد دور الدولة عن إدارة المؤسسات رجساً من عمل الشيطان. وهناك أسماء محددة ساعدت على انطلاق قطار الخصخصة في روسيا، بداية ميخائيل جورباتشوف قائد ثورة "البيروتسترويكا"، ثم بوريس يلتسين أول رئيس لروسيا الاتحادية الذي آمن تماماً بالفكرة وعقد العزم على تنفيذها، ولكن الاسم الأبرز هو للاقتصادي اللامع أناتولي تشوباييس الذي عهد إليه يلتسين إبان سنوات حكمه الأولى وضع خطة بيع القطاع العام، ولهذا يوصف تشوباييس بأنه "مهندس" عملية الخصخصة في روسيا التي اختلفت حولها الآراء⁽¹⁾.

كانت المشكلة في البداية ليست في الخصخصة وحدها، بل في مبدأ اقتناع الروس أولاً بفكرة الانتقال من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق، كما أن بقايا الحزب الشيوعي في ذلك الوقت، والموجودة حتى يومنا هذا، ظلت تحارب الفكرة منذ بدايتها، ومع ذلك فقد بدأت عمليات بيع مؤسسات الدولة في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وإن بقيت الدولة مهيمنة على قطاعات استراتيجية مثل النقل والطاقة والصناعات العسكرية.

وبحلول عام 1994 كانت أكثر من 15 ألف شركة ومؤسسة من الحجم الكبير والمتوسط قد تمت خصخصتها، وكان يعمل في هذه المؤسسات نحو 80% من قوة العمل في البلاد.

ولكن في النصف الثاني من العقد الأخير للقرن الماضي، بدأ الروس أنفسهم يستشعرون سلبات الخصخصة من تشريد للعمال وانتشار عمليات غسل الأموال وتنامي ظهور طبقة الاحتكاريين الرأسماليين الجدد الذين كونوا ثروات طائلة، وظهر الكثير من قضايا الفساد، وبدأت الدولة بعض محاولات لـ "إيقاف" قطار الخصخصة السريع، عن طريق محاكمة اثنين من كبار رجال الأعمال اللذين ظهرا في هذه السنوات مثل بوريس بيريزوفيسكي وفلاديمير جوسينسكي، كما تمسك الكرملين -أو الدولة بصفة عامة- بتعزيز السيطرة على وسائل الإعلام، ولاسيما شبكات التلفزيون الرئيسية، مثل قناة روسيا التلفزيونية، وهي شبكة وطنية تديرها شركة الإذاعة والتلفزيون الروسية المملوكة للحكومة، والقناة الأولى، وهي شبكة وطنية تمتلك الحكومة 51% منها والباقي ملك لحملة أسهم⁽²⁾.

(1) أنظر: - تقرير صادر عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 17.
- Privatization in Russia (2009), (en.wikipedia.org/wiki/privatization_inRussia)

(2) أنظر: - المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 18.

إن أسلوب الخصخصة السريع الذي انتهجته روسيا ترتبت عليه النتائج التالية:

- 1- حصل الأجانب على دور مهم في شراء الأوراق المالية.
- 2- لم يحقق برنامج الخصخصة نتائج المرجوة لأن الخصخصة في روسيا كانت سياسية أكثر منها اقتصادية (فقد تم تقييم بعض الأصول بسعر يقل عن 2% من القيمة الدفترية Book Value).
- 3- لم تشهد المؤسسات العامة في روسيا إصلاحات جذرية ضرورية كان ينبغي أن تواكب عملية الخصخصة.
- 4- أدى ضعف الحكومة وعدم وجود حقوق ملكية واضحة إلى جعل عملية الخصخصة تركز الثروة في أيدي عدد قليل من الصناعيين ذوي العلاقة الوثيقة مع رجال الدولة، وتضمن هذا بالطبع وجود فساد وعدم كفاءة في برنامج الخصخصة⁽¹⁾.
- 5- اهتمت روسيا بخصخصة المشروعات العامة الكبيرة القائمة، أكثر من اهتمامها بفتح المجال أمام المشروعات الجديدة.
- 6- المعاملة المتساوية بين المواطنين والأجانب - على الرغم من المزايا التمويلية التي منحت للمواطنين - يعني تقليل حقوق المواطنين ومنح الثروة للخارج⁽²⁾.

ويرى الباحث أن الخصخصة بين الدول اختلفت من حيث النجاح والفشل والإيجابيات والمخاطر بحسب ظروف كل دولة وبحسب المرحلة التاريخية التي تمر بها، بل إن الخصخصة كفكرة أو كمبدأ اقتصادي لم ينته زمنه ولم ينقرض فما زال يفرز يوماً بعد آخر الجديد من المزايا والعيوب.

بعض التجارب كما لاحظنا حققت نجاحاً مثل النماذج الغربية ونموذج إنكلترا على وجه التحديد، وبعضها الآخر حقق نتائج سلبية أثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مثل روسيا.

لذا **يرى الباحث** أن تطبيق الخصخصة يعتمد على طريقة التطبيق والتدريج المقنن والمحسوب، ويعتمد على مدى تيقن القائمين على تنفيذ برنامج الخصخصة من مدى توافر مراحل البرنامج مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة، لأن لكل دولة مقوماتها ونقاط قوتها الاقتصادية ونقاط ضعفها. ويجب مراعاة الابتعاد عن التسرع في البيع وعدم التعامل مع الخصخصة على أنها هدف في حد ذاته كما فعلت روسيا في البداية والأهم من ذلك "الشفافية"

(1) المرسي، السيد حجازي (2001)، مرجع سبق ذكره، ص 90.

(2) المرسي، السيد حجازي (2001)، مرجع سبق ذكره، ص 91.

في عمليات العرض والبيع والتحديث فهي الكلمة المفتاحية أو (Keyword) في نجاح عملية الخصخصة في أي مجتمع.

خامساً: مقارنة مع الوضع اللبناني

ختاماً يرى الباحث أنه قد لا يكون مجدداً إيجاد نظام يشبه النظام اللبناني سبق له أن طبقت الخصخصة وأخذ العبر والدروس منه وربما اعتباره كنموذج. فبعد دورة استطلاع على دول العالم والبحث عن مشابهه للبنان من حيث الحجم والنظام الاقتصادي والسياسي والقانوني والاجتماعي والتاريخي والوسط الإقليمي والدولي، نجد أنه يتشابه مع دول كثيرة في بعض المعالم ويختلف عنها في معالم أخرى. فمن حيث الحجم قد يكون هناك شبه مع دولة قبرص لكن تختلف ظروف هذه الدولة عن ظروف لبنان إذ هي إقليمياً تابعة لأوروبا وأنظمتها مستوحاة من بريطانيا.

ورغم التقارب النسبي لحجم الاقتصاد النيوزيلندي مع الاقتصاد اللبناني ولاسيما في حجم السوق وعدد السكان والناتج المحلي واعتماد اقتصادهما على العرض والطلب إلا أن هناك اختلافات جوهرية كما ذكرنا بين لبنان ونيوزيلندا من حيث الإطار القانوني بين البلدين. فالإطار القانوني النيوزيلندي مشتق من الأنكلو ساكسوني بعكس القانون اللبناني المشتق من النظام الفرنسي.

أما إذا تطلعنا إلى دول أخرى أفريقية أو عربية -مثلاً- نجد أن عدداً قليلاً من هذه الدول طبق الخصخصة بمفهومها الواسع. فبين الدول الأفريقية دولة زامبيا هي الوحيدة التي اعتمدت الخصخصة من بابها الواسع عن طريق إنشاء مؤسسة مستقلة مختصة بالخصخصة، أما في الدول العربية فإن الدولة الرائدة في هذا المجال هي المغرب التي أنشأت وزارة مختصة بالخصخصة. لكن زامبيا والمغرب تختلفان عن لبنان، فالأولى لديها صناعات معظمها مبني على الثروات الطبيعية أمتها الدولة سابقاً وترغب في خصخصتها لتحسين إنتاجها. أما دولة المغرب فهي تخصص قطاعات متنوعة من فنادق ومصارف ومؤسسات مالية وصناعية وزراعية ونسيج.

كذلك، إن معظم دول أوروبا الشرقية لجأت إلى الخصخصة لأن نظامها السياسي تحول من نظام اقتصادي مسير إلى نظام حر، ومن الطبيعي أن تنتقل ملكية المرافق والمرافق العامة إلى القطاع الخاص كما وأن أسلوب الخصخصة المتبع في هذه الدول هو في معظمه الخصخصة الجماعية.

أما لبنان، فيتمتع بنظام اقتصادي حر منذ ما قبل الاستقلال لكن الدولة تملك معظم القطاعات الاقتصادية والمرافق العامة من مياه، وكهرباء، وموانئ، وهاتف وبريد والحصّة الأكبر في النقل على أنواعه، كما ولديها حصص واسعة في القطاعات الخدماتية الأخرى كالـتعليم الثانوي والجامعي والمهني والاستشفاء الذي تملك فيه الضمان الاجتماعي والصحي بكامله، وقطاعات العمل والشؤون الاجتماعية وغيرها من القطاعات. وسوف نتناول وضع وتجربة لبنان بالتفصيل في الباب الثاني من الدراسة.

الفصل الثالث

التقييم والإفصاح المحاسبي في ظل الخصخصة

Valuation and Accounting Disclosure in Privatization

السياسة الاقتصادية العامة التي تعتمدها الدولة ناتجة عن قرار اقتصادي وتعتبر العنصر الأساسي في تحديد شكل المنشآت الاقتصادية، كما أنها تحدد كيفية الحصول على الموجودات الضرورية لمزاولة نشاطها، ونوع الملكية المتعلقة بها. إضافة إلى أن السياسة الاقتصادية تلعب دوراً أساسياً في تحديد القواعد التي تعتمد عند تحديد أي تغير في شـكل ملكية هـذه المنشآت وانتقالها من نظام اقتصادي إلى آخر. هذا الأمر قد يؤدي إلى حدوث تغير في شـكل ملكية المنشآت الاقتصادية القائمة⁽¹⁾. وهذا الأمر يستدعي تقييم هذه المنشآت لاتخاذ القرارات المناسبة.

وبما أن المحاسبة هي عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية، بغرض تمكين مستخدمي هذه المعلومات من تكوين رأي مستنير واتخاذ القرارات المناسبة، وعملية الخصخصة أصلاً هي قرار اقتصادي لا يستغني عن المعلومات المالية التي تؤمنها المحاسبة من خلال القوائم والتقارير المالية المختلفة. فالمحاسبة دور بارز في عملية الخصخصة لأنه يشمل سلسلة من الخدمات الفنية مثل التقييم، التدقيق، المحاسبة، الاستشارات، ودراسة الجدوى الاقتصادية، بما يخدم استخدامات متخذي القرارات الإدارية المختلفة⁽²⁾.

وبناء عليه أصبحت مسألة التقييم من الأمور الحيوية والملحة جداً، إذ إن عملية تقدير قيمة الأصول والمؤسسات معقدة وتحتاج إلى خبرة كبيرة، ذلك لأن أي خطأ على هذا الصعيد يحمل في طياته انعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية. وقد جرت العادة أن يعهد الجانب التقني للتقدير إلى خبراء مستقلين فيما يبنى القرار النهائي في يد الدولة. وتضطلع مجـالس هيئات

(1) William L. Meggihson (2007)– The financial Economic of Privatization – Oxford University Press, p.264.

(2) ضبة إيتسام (2007) الإجراءات المحاسبية لتقييم الأصول عند الخصخصة ص 42.

الخصخصة، في حال وجودها، بدور بارز في عملية التقييم. أما التقنيات المعتمدة في إجـراء التقييم فهي مالية في الأساس وتنطلق بأسس محاسبية⁽¹⁾.

وتعد عملية التقييم في المؤسسات موضوع الخصخصة المشكلة الأهم التي تواجه المحاسبين والمحللين الماليين، فكثيراً ما يتم استناداً لنتائج معالجتها تحديد سعر البيع عند إنجاز عملية الخصخصة، وتحديد رأس المال الجديد الضروري للمؤسسة بعد خصخصتها لكي تمارس أعمالها المخططة سواء في حدود العمل السابق قبل عملية الخصخصة أم بشـمولها لعمليات جديدة. وهذا يتطلب إعادة تقييم الأصول والخصوم لهذه المؤسسات، ومن المهم أن يتم هذا التقييم بدقة وفق أساليب علمية ومحاسبية محددة تثبت جدوى استخدامها في مثـل هذه الأعمال. كما يجب أن يتم عرض هذا التقييم في قوائم ختامية وميزانيات وفق معايير محاسبية ثابتة ومتفق عليها لتوفير الثقة والمصداقية للأطراف المعنية في عملية الخصخصة⁽²⁾.

إن تحديد القيمة ليس بالأمر السهل فمفهوم القيمة يختلف عن السعر أو التكلفة؛ فالسـعر هو المبلغ الفعلي المدفوع للحصول على أصل ما، بينما التكلفة تعني القيمة النـفدية لـعوامل الإنتاج المطلوبة لخلق أصل. أما تحديد قيمة أصل معين فهي مسألة نسبية، فالقيمة تحدد بشكل تقديري بناء على تحليلات لمدى الأرباح المرتتبة في المستقبل التي يمكن أن يولده أصل أو منشأة معينة⁽³⁾.

ونظراً لأهمية موضوع تقييم المؤسسات العامة المطروحة لعملية الخصخصة سوف نقوم بدراسة الإطار المفاهيمي للتقييم.

أولاً: الإطار المفاهيمي للتقييم

1- تعريف القيمة:

هناك عدة مفاهيم للقيمة ذات تعريفات واستخدامات وتفسيرات مختلفة إلا أن القيمة السوقية العادلة هي الأكثر شيوعاً لتقدير القيمة. فالقيمة تعرف على أنها القيمة السوقية العادلة

(1) José Antonio Gonzalo, Vicente Pina & Lourdes Torres (2003), Objective, Techniques & Valuation of State – Owned companies in Privatization Processes, <http://www.landF.co.UK/Journals> Vol. 5, Issue2, p.186.

(2) ضبة إبتسام (2007) مرجع سبق ذكره ص 47.

(3) INTOSA (2004) Privatization Working Group (PWG), Technical case example Series. 1 – Privatization – World Bank, p.5.

(Fair value) والتي تعكس السعر المتداول لسلعة ما بين شارٍ وبائع مطلعين، دون أي إكراه أو ضغط⁽¹⁾.

The price at which the property would change hands between a willing buyer and a willing seller, neither being under a compulsion to buy or sell and both having a reasonable knowledge on relevant facts.

أما التعريف الذي تم تقديمه من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فهي القيمة التي يمكن أن يتم استبدال أصل أو سداد التزام على أساسها بين أطراف متوافرين لها. الدراية والرغبة في التعامل مع معاملة متكافئة بين الأطراف⁽²⁾.

2- أنواع الممتلكات الممكن تقدير قيمتها:

إن تقدير القيمة مفهوم اقتصادي وثيق الصلة بالمفهوم القانوني الخاص بالملكية فعندما يكون للملكية صلة بعملية تقدير القيمة يعني مصطلح الملكية -ع- ادة- الحق- وق والمنذ- افع المرتبطة بالملكية. ومفهوم الامتلاك والملكية مفهوم معقد جداً ولكن هناك بعض نقاط تفيد في فهم عمليات اندماج وتملك المنشآت بصورة أفضل.

والنوع الأكثر وضوحاً للملكية هو الأصل المادي مثل: المباني، والمعدات، والآلات، فهذه أصول صلبة لها شكل مادي. وملكية الأصول المادية تتحقق من خلال عقود الملكية.

والملكية يمكن أن تكون غير مادية أو ملموسة أيضاً. وفي منشأة الأعمال المسجلة تشمل هذه النوعية من الممتلكات لكل الأصول عديمة المضمون المادي ولكنها تسهم إسهاماً هاماً في نجاح المنشأة. وتقاس عوائد أو منافع ملكية الأصول المعنوية عادة بالعلائد المادي لتلك الأصول. وتشمل الأصول غير المادية النمطية في بيئة مؤسسات الأعمال:

- برامج الحاسب الآلي.
- قوة العمل المجمعة.
- الاسم التجاري.
- شهرة المحل⁽³⁾.

(1) حكمت سليم (2008)، أسس تقييم المشروعات - ورقة عمل أعدت ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، ص 3.

(2) IASB, (2004).

(3) حماد، طارق عبد العال (2002) - تقدير بنك لاغراض الاندماج او الخصخصة ص.15.

وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال المعيار الدولي 38 الأصول غير-ر الملموسة بأنها أصل غير نقدي قابل للتحديد، ليس له جوهر مادي يحتفظ به للاستخدام في إنتاج أو توريد البضائع أو الخدمات أو تأجيرها للآخرين. ويكون الأصل غير الملموس قابلاً للتحديد عندما يكون:

- قابل للفصل أو القسمة عن المنشأة أو بيعه أو نقله أو استبداله.
- ينشأ من حقوق تعاقدية أو قانونية أخرى.

ويعترف به إذا كان من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية التي تعزى للأصل ستندفق للمشروع⁽¹⁾، وكل نوع من هذه الأصول المعنوية يمكن تقدير قيمته.

أما النوع الثالث من الممتلكات التي يمكن تقدير قيمتها فهي منشأة الأعمال في مجموعها أي الممتلكات المادية والمعنوية معاً. ولفهم مفهوم منشأة الأعمال كملك يراد تقدير قيمته بعيداً عن قيمة الأصول المادية والمعنوية التي يحتوي عليها علينا أن نفهم المفهوم القانوني: "وحدة الاستخدام" أو (Unity of use). فأي توليفة من الأصول المادية والمعنوية تكون متكاملة بحيث تعمل معاً كوحدة واحدة، تعتبر في هذه الحالة ذات وحدة استخدام. وعند تقدير منشأة أعمال مستمرة يتم تقدير قيمتها كتوليفة من الأصول المادية والمعنوية العاملة في إطار وحدة الاستعمال⁽²⁾.

3- مبادئ نظرية التقييم:

إن المبادئ الاقتصادية الأساسية – مثل العرض والطلب – تؤثر على قيمة الملاك أو الأصل، ومع ذلك فهناك ثلاثة مبادئ اقتصادية محددة تؤثر على تقدير القيمة بشكل عام وهي كما يأتي:

مبدأ وجود بدائل:

يقضي هذا المبدأ أنه عند اللجوء إلى نقل الملكية يكون أمام كل من المشتري والبائع عدة خيارات (بدائل). ولا يعني هذا المبدأ أن كل البدائل مرغوبة بدرجة متساوية، ولكنه يعني ببساطة أن البائع ليس مجبراً على البيع لمشتري معين، وأن المشتري ليس مجبراً على الشراء من بائع بعينه، وهكذا لا يمكن لأي من الطرفين التأثير على السعر وعلاى سعر البيع.

(1) غملوش، عباس (2006) الأصول الثابتة المادية وغير المادية بين التصميم المحاسبي العام اللبناني ومعايير المحاسبة الدولية - رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية ص 14.

(2) د. طارق عبد العال حماد (2002) - التقييم - تقدير بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة - ص 15 - 16.

والخدمات المعروضة والمطلوبة⁽¹⁾ فإذا لم يكن هذا هو الوضع فإن آلية السوق سوف تنتش -وه
ولن يكون بالإمكان تحديد القيمة السوقية العادلة.

مبدأ الاستبدال:

يقضي مبدأ الاستبدال بأن المشتري العاقل لا يدفع في ملك أو أصل ما يزيد على تكلفه -ة
استبداله بآخر يقوم بنفس الوظيفة. وأبسط مثال توضيحي لهذا المبدأ هو قيمة الأجهزة والمعدات
المستعملة. فالمشتري العاقل لا يدفع مقابل جهاز أو معدة مستعملة أكثر مما يمكن أن يدفعه مقابل
جهاز أو معدة جديدة تؤدي نفس الوظائف. ولكن تطبيق هذا المبدأ على المنشأة ككل -ل أصل -عب
بكثير إذ إن تقدير التكاليف المطلوبة لاستبدال منشأة أعمال بأخرى أمر بالغ التعقيد⁽²⁾.

مبدأ المنافع المستقبلية:

يقضي مبدأ المنافع المستقبلية - الذي يكتسب أهمية خاصة في إطار عمليات الاندماج
والتملك - بأن قيمة المالك أو الأصل تعكس المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الممتلكات
ذلك المالك أو الأصل أو السيطرة عليه. ومن هذا المنظور فإن قيمة أي منشأة أعمال تكون هي
القيمة الحالية الصافية لكافة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتحققة نتيجة لملكية تلك المنشأة.

وإن تطبيق مبدأ المنافع المستقبلية أمر معقد جداً ويتطلب عمل افتراضات عديدة بشأن
مستقبل المنشأة. ومع ذلك فإن القيمة الصافية الحالية للمنافع الاقتصادية المستقبلية تكون غالباً
أفضل مؤشر للقيمة. ويشكل مبدأ المنافع المستقبلية أساس مدخل الدخل إلى تقدير القيمة⁽³⁾.

4 - الغرض من تقييم الشركات العامة

هناك عدة أسباب تواجه المنشآت العامة تستلزم إعادة تقييمها. لكن بشكل عام فإن أهم
أغراض التقييم تندرج تحت الأنواع التالية⁽⁴⁾:
أ - التقييم لأغراض التصفية والبيع.
ب - التقييم لأغراض الاندماج.

(1) Claude Abou Assi (2009) – Guide to Economics – Scientific Library – Beirut, P 107.

(2) د. طارق عبد العال حماد (2002) - مرجع سبق ذكره - ص 18.

(3) د. طارق عبد العال حماد (2002) - مرجع سبق ذكره - ص 19.

(4) د. الحيزان أسامة (2006) أثر طبيعة النشاط ونوع الأصل في تحديد طريقة تقييم الأصول الثابتة بمنشآت الخصخصة

- دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات السعودية - موقع انترنت

(http://facuklty.ksu.edu.sa/alheizan/Documents/ ص.749).

ج - التقييم من أجل استمرارية المشروع.

وسوف نلقي الضوء على كل غرض من الأغراض الثلاثة فيما يلي:

أ- التقييم لأغراض التصفية والبيع

يتم تصفية المنشآت العامة والتخلص منها إذا كانت دراسة أوضاعها الحالية والمستقبلية تفيد بوجود خلل في الهياكل المالية والتشغيلية والإدارية لها.

ويمكن أن يتخذ قرار تصفية الشركة، وبيع أصولها إذا توافرت العوامل التالية⁽¹⁾:

- 1 - تحقيق المنشأة لخسائر لمدة خمس السنوات السابقة على الأول، وتوقع اسـتمرار زيـادة حجم الخسائر المحققة.
- 2 - انخفاض كفاءة المنشأة الانتاجية.
- 3 - اختلال هيكل الإيرادات والمصروفات.
- 4 - اختلال الهيكل التمويلي للشركة نتيجة لزيادة الاعتماد على الاقتراض واسـتهلاك رأس المال والاحتياطات بسبب تراكم العجز من سنة لأخرى، مع ظهور حقوق الملكية بقيمة سالبة لعدة سنوات متتالية.
- 5 - اختلال هيكل الأصول نتيجة عدم قدرة الشركة على تحويل الأصول إلى نقدية في الأجل القصير. ومن أمثلة ذلك: تراكم المخزون السلعي، وزيادة أرصدة حسـابات العمـلاء والمدينين المتنوعين، والأرصدة المدينة الأخرى.
- 6 - تدني حجم أعمال المنشأة بالنسبة لطاقتها الإنتاجية، وتوقع استمرار ذلك في المستقبل.
- 7 - اختلال الهيكل الإداري للشركة وتزايد نسبة الإداريين إلى العمالة الإنتاجية.

إذا توافرت الظروف السابقة في منشأة من شركات الأعمال فإنه ينبغي تصفيته وبيع أصولها للغير، وفي هذه الحالة فإن قيمة الأصول تتحدد بالقيمة السوقية لها في تاريخ البيع⁽²⁾.

ويرى الباحث أن قرار تصفية الشركة يجب أن يكون مبنياً على أن الخسارة المترتبة على تصفية الشركة الآن أقل بكثير من الخسارة التي تترتب على الإبقاء عليها في المستقبل.

ب - التقييم لأغراض الاندماج:

وهو يختلف عن التقييم لأغراض التصفية. وتهدف عملية التقييم في هذه الحالة إلى تحديد قيمة الشركة، تكون استرشادياً عند التفاوض مع المؤسسة المدمجة، وإن أكثر الطرق

(1) أنظر د. ماهر أحمد (2003) دليل المدير في الخصخصة - الدار الجامعية - القاهرة ص 230.

(2) د. ماهر أحمد (2003)، مرجع سبق ذكره ص 230.

شيوعاً في حالة الاندماج هي التي تعتمد على المكاسب المتوقعة (كالقيمة الراهنة للـدفعات المالية المتوقعة)⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن المشكلة الرئيسة التي تواجه هذه الطرق هي كيفية تقدير كل من:

- الفترة التي يتوقع أن تتحقق فيها التدفقات المالية.
- معدل الرهنة المناسب لاحتساب القيمة الراهنة.

ج - التقييم لأغراض استمرار المنشأة:

وفي هذه الحالة يتم تقييم أصول المنشأة بغرض تعـديل أوضاعها وهيكلها المالية والإدارية والتشغيلية. وما يتم في هذه الحالة يمكن أن يطلق عليها "إعادة التأهيل"، حيث يتم إعادة تقييم أصول المنشأة بقيمتها السوقية العادلة، وتعديل حقوق الملكية على ضوء نتائج هذا التقييم، وذلك بفرض الإبقاء على الشركة مستمرة بالرغم من تعثرها المالي. ويتم إعادة تقييم الأصول في هذه الحالة ضمن خطة شاملة لإصلاح الهيكل المالي للشركة، يضعها مجموعة من الخبراء المتخصصين في هذا المجال⁽²⁾.

ولا تختلف عملية التقييم لأغراض الخصخصة عن أي عملية تقييم لأغراض أخرى كحالات الانضمام والاندماج وغيرها إلا في وجود بعض الصعوبات الإضافية المترتبة عن عملية التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص والتي تجعل من عملية التقييم لغرض الخصخصة أكثر صعوبة وتعقيداً منها في عملية التقييم لأغراض أخرى⁽³⁾، فعملية الخصخصة لا تخرج عن نطاق المفاهيم والمعايير المحاسبية المقبولة عموماً سواء في مجال القياس أم الإفصاح المحاسبي، ومن هنا برز ويبرز دور المحاسبة الهام خلال هذه المرحلة والمتمثل في تحديد قيمة الأصول والوحدات الاقتصادية التي يتقرر نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص، وذلك من خلال التقييم الذي يستند على القياس المحاسبي الموضوعي حيث يعتبر تحديد قيمة تلك الوحدات والأصول هدفاً ونتاجاً نهائياً له، وتمارس المحاسبة دورها في هذا الخصوص سواء أكانت عملية الخصخصة لوحد اقتصادي بالكامل تخضع لفرض الاستمرار أم لجزم من الأصول تخضع لفرض التصفية⁽⁴⁾.

(1) Totayo Mohammad (2005) – Privatization in Lebanon – M.B.A. thesis A.U.B., p. 33.

(2) د. ماهر أحمد (2002)، مرجع سابق ذكره – ص 232.

(3) عسيري، عبد الله (2000) الخصخصة في إطارها الفكري ودور المحاسبة في تحقيقها مع عرض التجربة السعودية: دراسة نظرية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز – الاقتصاد والإدارة ص 218.

(4) علي، خالد عبد الرحمن (2009) دور المحاسبة في عملية تحويل وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص – أطروحة دكتوراه جامعة دمشق ص 127.

5- قواعد وإجراءات التقييم

عند تقييم المنشآت يجب أن يتم تقييم إنتاجية وأداء المنشأة (محل التقييم) خلال الفترة السابقة، والحالية، وقدرتها على تحقيق أرباح في المستقبل. وبناء على ذلك يمكن تصنيف الشركات إلى المجموعات التالية⁽¹⁾:

- أ- منشآت خاسرة حالياً وينتظر استمرار خسارتها.
- ب- منشآت خاسرة حالياً وينتظر أن تحقق أرباحاً في المستقبل.
- ج- منشآت ناجحة تحقق أرباحاً وينتظر استمرار (أو ارتفاع) ربحيتها في المستقبل.

وتتوفّر الوسائل وإجراءات التقييم التي تتخذ تجاه المنشآت على التصنيف الذي تتواجد فيه المنشأة، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أ- منشآت خاسرة حالياً والتي ينتظر استمرار خسارتها: ويكون التقييم بغرض التصفية وبيع الأصول، وتعامل الأصول هنا على أنها منتهية، وبالتالي فإنه يتم تقييمها على أساس سعر السوق.

ب- منشآت خاسرة حالياً وينتظر أن تحقق أرباحاً في المستقبل: ويقترح في هذه الحالة إعادة الهيكلة التنظيمية والإدارية للشركة، ووضعها على الطريق الصحيح، وقد يتم ذلك إما من خلال:

- اللجوء إلى الجهات الاستشارية المتخصصة لدراسة الوضع واقتراح أساليب الإصلاح.

- أو توكيل الإدارة بالكامل "لشركة إدارة متخصصة" كما هو الحال حالياً في مؤسسة حصر التبغ والتنباك (الريجي) في لبنان.

وبعد أن تثبت الشركة أقدامها وترسخ احتمالات تحقيق الربح، يمكن تقييمها بالصوره التي ستعرض لها في المجموعة الثالثة.

د- المنشآت الناجحة التي تحقق أرباحاً، وينتظر استمرار (أو ارتفاع) ربحيتها في المستقبل. وهنا يتم تقييم الأصول عن طريق احتساب القيمة الراهنة للتدفقات المالية الصافية⁽²⁾.

ويرى الباحث أن عملية التقييم تتطلب مهارات وخبرات طويلة في المجالات التكنولوجية والفنية والاقتصادية والمالية والمحاسبية والقانونية، كما أن هذه العملية لا بد وأن

(1) KollerTim, Goedhart Mare, Wessels David (2007) Valuation Measuring & Managing the value of companies Mekinsey & Company, Inc Canada, p. 77.

(2) أنظر: - ماهر، احمد (2002)، مرجع سبق ذكره ص.182.

- Totayo, Mohamad (2005) same as previous p. 35.

- تتم تدريجياً، وحسب أولويات معينة، ولا بد أن يتم في نفس الوقت حصر وإعـداد للكفـاءات القادرة على القيام بمثل هذا التقييم. فتقييم الشركة يتوقف على قـدرة المقيـم على دراسة مجموعة كبيرة من التغيرات الاقتصادية وعلى رأسها:
- مدى استقرار الأوضاع الاقتصادية في الدول.
 - السرعة التي يتم بها تنفيذ إجراءات الإصلاح الاقتصادية.
 - السرعة في تنشيط سوق الأوراق المالية، بحيث يتوافر للأسهم السيولة التي تسمح بإقـبال المدخرين عليها.
 - التوقعات فيما يتعلق بالسياسة النقدية في الدولة، من ناحية توقعات أسعار الفائدة والسرعة التي سيتم بها إلغاء السفوف الائتمانية، وغيرها من الأمور.
 - سياسة الدولة فيما يتعلق بتوفير جميع ضمانات اقتصاد السوق.
 - سياسة الدولة في المستقبل فيما يتعلق بحرية التجارة أو القيود المفروضة عليها.
 - التوقعات فيما يتعلق بالمنافسة الأجنبية للسلع الأجنبية.

6- معوقات التقييم

تمثل معوقات التقييم للأصول والوحدات الاقتصادية المطروحة للخصخصة إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه تنفيذ عملية الخصخصة⁽¹⁾، وترتبط على ذلك بـ أن يجـري التقييم بدقة متناهية مع مراعاة التغلب على الصعوبات والمشكلات الآتية:

أ- نقص البيانات اللازمة لعملية التقييم:

تواجه مشكلة نقص البيانات اللازمة للتقييم الدول التي تتبنى عملية الخصخصة دون التهيئة المحاسبية المسبقة لتلك الوحدات المعنية بالخصخصة، إذ إنه في مثل هذه الحالة عادة ما تكون سجلات هذه الوحدات غامضة وناقصة نتيجة التسجيل الخاطئ للبيانات في دفاترها ولا سيما في غياب وجود أسس وقواعد تلازم الجميع باتباعها، وحتى وإن وجدت فهي تختلف عن القواعد والأسس المطبقة في القطاع الخاص. مما يستوجب إجراء العديد من التـسويات والعمليات التوفيقية وأحياناً إعادة صياغتها بالكامل بهدف إعداد حسابات ختامية متطابقة مع متطلبات الإفصاح في القطاع الخاص وتصلح كأساس لاستخدامها في تقدير قيمة الوحدات الاقتصادية المطروحة للخصخصة⁽²⁾، أما الدول التي عمدت إلى تطوير النظم المحاسبية فهي

(1) الحيزان، أسامة بن فهد (2006)، مرجع سبق ذكره ص 751.

(2) الليثي، فؤاد محمد (1996)، منظور محاسبي لتحديد القيمة العادلة لتقييم شركات قطاع الأعمال العام المخصصة، دراسة نظرية تطبيقية - مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية م 33 جامعة الإسكندرية، ص 23.

تلك الوحدات بما يتفق مع ما هو متعارف عليه في نظم السوق كمتطلبات من متطلبات تنفيذية. عملية الخصخصة والتوجه نحو نظم السوق، فإن هذه المشكلة تعد أقل تأثيراً على التقييم الذي يتطلب في العادة قوائم مالية موثوقة لعدد كاف من السنوات ومعلومات ومؤشرات عن أداء الوحدة الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل⁽¹⁾.

ب - الافتقار لوظائف المراجعة الشاملة:

عادة ما تفتقر حسابات وسجلات الوحدات الاقتصادية العامة إلى المراجعة الشاملة حتى ولو كانت تلك السجلات والحسابات سليمة ومكتملة، لأن المراجعة في هذه الوحدات تقتصر على مدى مسؤولية الإدارة عن أموال أوكالات لها لإدارة النشاط بتلك الوحدات ولا تهتم بتمثيل أصحاب المصالح (stewardship)، أي لا تهتم بدرجة جودة إدارة التنظيم من حيث أداء العمل وانتظامه في الوحدات الاقتصادية وكيفية التصرف في الأرصدة الموجودة بالحسابات المختلفة بالقوائم المالية، أي هل استخدمت الأموال المتاحة للإدارة استخداماً سليماً أو يمكن استخدامها أفضل من ذلك، ما يجعل من تلك القوائم تفتقر إلى المصداقية وهو الأمر الذي يترتب عليه ضرورة إعادة صياغتها لعدد من السنوات السابقة من قبل جهة معتمدة ومسئولة وهو أمر يصعب تحقيقه بسهولة ويسر⁽²⁾.

ج - محدودية أو تخلف سوق رأس المال:

يمثل تخلف أو محدودية سوق رأس المال قيداً رئيساً على عملية الخصخصة بصفة عامة وعلى عملية التقييم بصفة خاصة، أما في الدول التي لديها أسواق متطورة ونشطة ويجري تداول أسهم الوحدات الاقتصادية المعنية بالخصخصة فيها فيتم تحديد قيمة هذه الوحدات المسجلة من خلال معرفة سعر السهم في البورصة، حيث يكون سعر السهم في مثل هذه الأسواق قادراً على تقديم السعر الذي ينطوي على كل الخصائص الملائمة لتقييم الأصول والالتزامات متضمنة القيمة الزمنية للنقد والمخاطر، وبذلك يتم التغلب على الصعوبات التي تثيرها عملية التقييم حيث تتساوى قيمة التصرف مع قيمة الاقتناء، ويتوفر للمستثمر المعلومات الصادقة المعبرة عن الوحدة الاقتصادية التي يرغب الاستثمار فيها⁽³⁾.

(1) علي خالد عبد الرحمن (2009) - دور المحاسبة في عملية تحويل وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص - دراسة ميدانية في الجمهورية اليمنية - أطروحة دكتوراه في المحاسبة - جامعة دمشق - كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة ص 130.

(2) سالم، عبد الله (1996)، الخصخصة وتقييم الأصول والأسهم في البورصة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ص 41، 42.

(3) علي خالد، عبد الرحمن (2009) مصدر سبق ذكره ص 130.

د- محدودية الإعداد والتحضير قبل التقييم:

من المعلوم بأن عملية التقييم لا تبدأ من فراغ ولكن يسبقها مرحلة الإعداد والتحضير وهي المرحلة المعنية بتهيئة الوحدات الاقتصادية المرشحة للتحويل وإعداد الدراسات التفصيلية حولها، ولا شك بأن الإعداد والتحضير الجيد خلال هذه المرحلة وقبل التقييم يساعد كثيراً على تجاوز الكثير من الصعوبات والمشكلات المتعلقة بعملية التقييم، وعلى العكس من ذلك فإن العديد من الدول التي تتبنى الخصخصة من منظور أنها مجرد بيع للوحدات الاقتصادية العامة تبدأ بعملية التقييم وتنتهي بالبيع تواجه صعوبات بالغة في إنجاز عملية التقييم بصورة دقيقة وسليمة مما قد يؤدي إلى تعثر الخصخصة وانهايار أهدافها⁽¹⁾.

هـ- فضايا المعاملة التفاضلية:

تشير فضايا المعاملة التفاضلية والالتزامات القائمة والارتباطات السارية المرتبطة بالوحدات الاقتصادية العامة مشكلات حادة عند التقييم. فالتقييم يتأثر انخفاضاً وارتفاعاً بمدي استمرار هذه التفضيلات أو الالتزامات أو الارتباطات بعد تحويل تلك الوحدات إلى القطاع الخاص، فالاستمرار تمتع الوحدة الاقتصادية بالحماية الجمركية -مثلاً- يرفع من قيمتها وإلغاء الدعم يخفض من تلك القيمة، واستمرار مركزها الاحتكاري يرفع من قيمتها -بينما- يؤدي تصفية الاحتكار إلى تقليل جاذبيتها وتخفيض قيمتها وهكذا⁽²⁾.

و- الافتقار إلى المكاتب المتخصصة ذات الخبرة في مجال التقييم:

تتطلب عملية التقييم تجميع بيانات عديدة - مالية وغير مالية - تتعلق بالماضي والحاضر والمستقبل في سلسلة زمنية، مع إجراء المقارنات اللازمة والسداد الأساليب والأدوات الإحصائية للحصول على البيانات اللازمة للتقييم. وكل ذلك يحتاج إلى مجموعة متكاملة من الخبرات والتخصصات المحاسبية والتسويقية والإدارية والمصرفية والقانونية والفنية القادرة على تغطية الاحتياجات في هذا المجال. لذلك غالباً ما يشكل نقص الخبرات والكفاءات القادرة على تقييم الوحدات الاقتصادية المعنية بالتحويل تقيماً موزعاً وعياً محلياً دائماً عائناً كبيراً في كثير من الدول مما يستدعي الاستعانة بالخبرات والتجارب العالمية في هذا المجال⁽³⁾.

(1) عاشور، عصافوت سيد أحمد (1993)، نموذج محاسبي مقترح لتقدير قيمة الشركات الخاضعة للخصخصة، المجلة

العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس ص 177.

(2) علي خالد (2009) مصدر سبق ذكره، ص 131.

(3) الحيزان، أسامة بن فهد (2006)، مصدر سابق، ص 771.

ز - حالة عدم التأكد في بيئة الأعمال:

يعترض عملية التقييم وتقدير القيمة المبدئية العادلة للوحدات الاقتصادية المطروحة للخصخصة صعوبات وتعقيدات ناتجة عن عدم التأكد الذي يحيط بتلك الوحدات والتباين في طبيعة الأنشطة التي تمارسها، فهناك عدم التأكد المرتبط بتحديد قيمة الأصول وخاصة غير الملموسة مثل الشهرة والخبرة والتنظيم، والتي تستمد قيمتها أساساً من استمرارية الوحدة الاقتصادية وتفقدتها في حالة بيع كل أصل على حدة، وكذلك مخاطر الأعمال وتلك الناتجة عن التضخم، ومخاطر إمكانية الحصول على المعلومات المستخدمة في تقدير القيمة وما يمكن أن تتمتع به من اعتمادية ومصدقية، الأمر الذي يترتب عليه نشوء الحاجة الملحة للحصول على العديد من البيانات إلى جانب تلك التي تتضمنها القوائم المالية⁽¹⁾.

ح - تعدد نماذج التقييم إلى جانب تعدد أساليب خصخصة الملكية:

نتيجة لتعدد وتنوع مفاهيم القيمة في المحاسبة يوجد هناك العديد من نماذج التقييم المحاسبي، كما يوجد هناك أكثر من أسلوب لخصخصة الملكية، وأن هذه الأساليب تشترك في نقطة أساسية هامة وهي أن نجاحها يتطلب ضرورة تقييم ملكية الوحدة الاقتصادية محل الخصخصة تمهيداً لتسعير حقوق الملكية وتقدير قيمة حصة الدولة الواجب طرحها للبيع، الأمر الذي يعني بأن هناك تعدداً وتنوعاً كبيراً في أساليب خصخصة الملكية يقابله تعدد وتنوع آخر في نماذج التقييم، ونتيجة لذلك نجد أن الفائز بعملية التقييم يواجه مشكلة جوهرية تتمثل في اختيار نموذج التقييم الملائم للأسلوب الذي تم اختياره وتقرر اتباعه⁽²⁾.

وفضلاً عن تلك الصعوبات والمشكلات التي تواجه عملية التقييم وتحديد قيمة الأصول والوحدات الاقتصادية التي يتقرر خصخصتها. هناك أيضاً عوامل أخرى كهدف زيادة كفاءة الوحدة الاقتصادية بعد نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص وإسهامها في التقدم الاقتصادي، ومراعاة تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية التي تتطلب أحياناً تحديد سعر للسهم أو للأصول بأقل من قيمتها حتى تستطيع الطبقات الفقيرة والمتوسطة شراءها والمشاركة في عملية الخصخصة، فضلاً عن عدم تضرر الأطراف في الوحدات الاقتصادية التي يتقرر خصخصتها ولا سيما العمال، وجميع هذه العوامل تجسد أيضاً الأبعاد البيئية المتداخلة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية) لعملية الخصخصة وهذا التدخل هو ما يزيد من درجة صعوبة إجراء التقييم الموصل إلى قيمة تراعي

(1) لطفي، أمين السيد أحمد (2005)، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة الدار الجامعية - مصر، ص 576، 577.

(2) للمزيد من الإطلاع يمكن الرجوع إلى شتا، علي أبو الفتوح أحمد (1999) مدخل التقييم المحاسبي للشركات العامة في ظل إستراتيجيات خصخصة الملكية بين النظرية والتطبيق، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، ع1، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص 507 - 527.

جميع هذه الأبعاد معاً. لكنه ومع ذلك إذا أخذت تلك الصعوبات والمشكلات المحيطة به التقييم لأغراض الخصخصة في الاعتبار وتم اختيار نماذج أو نموذج التقييم من بين تلك النماذج التي يتيحها الأدب المحاسبي وفقاً لمعايير واضحة ودقيقة، فإن ناتج عملية التقييم يكون بمثابة قيمة أولية أو مبدئية عادلة (fair initial value) يتم الاسترشاد بها لإتمام عملية البيع، أما القيمة النهائية التي يقبلها البائع (المستثمر الحالي) والمشتري (المستثمر المحتمل) فهي تتحدد تبعاً لآليات البيع وتقديرات الأطراف المختلفة⁽¹⁾.

وهنا لا بد من تسليط الضوء على عملية التقييم التي تشهد اختلافاً بين وجهة نظر البائع (الدولة) ومن ثم وجهة نظر المشتري (المستثمر) فكل من هذين الطرفين يسعى للحصول على السعر الذي يناسبه.

◇ التقييم من وجهة نظر البائع:

إن قرار البيع يشكل بالنسبة للبائع النقيض للاستثمار، أو بمعنى آخر التخلي عن الاستثمار، وهذا القرار يستند إلى مفهوم القيمة الحالية. والبائع لا يقدم، من حيث المبدأ، على بيع المشروع إلى المشتري إلا إذا كانت القيمة الحالية لتدفقات السيولات المستقبلية VA (CMP_v) [المحتسبة استناداً إلى كلفة رأس المال بالنسبة للبائع CMP_v] التي يمكن الحصول عليها بمتابعة الاستغلال هي أدنى من السعر المعروض من قبل المشتري⁽²⁾.

على وجه أكثر تحديداً، هناك ثلاثة احتمالات قد يواجهها البائع⁽³⁾:

• الاحتمال الأول:

يتوقف البائع عن الاستمرار في عملية الاستغلال ببيع الأصول المكونة للمشروع، طبقاً لقيمتها في السوق الثانوي (حيث تباع السلع المستخدمة)، وهذه القيمة تمثل، بمعنى آخر، قيمة التصفية (Valeur de liquidation (VL)). يشار في هذا السياق إلى أن قيمة تصفية الموجودات المباعة هي، بتعبير أوضح، القيمة التي ينتظر أن تعرض من قبل المشتريين المتوسطين. في هذه الحالة يفترض أن تكون قيمة التصفية VL أعلى من القيمة الحالية لتدفقات السيولات المستقبلية [المحتسبة استناداً إلى كلفة رأس المال] VA (CMP_v).

(1) للمزيد من الإطلاع يمكن الرجوع إلى: شتا، علي أبو الفتوح أحمد (1999) مصدر سابق، ص 507، 527.

(2) د. فريحات، محمد (2002) - الخصخصة في لبنان - شروط وآفاق - تقرير غير منشور - الجامعة اللبنانية - ص 45.

(3) أنظر:

- Simon Pariente' (2007) Analyse financière et évaluation d'entreprise - pearon - France page 199.

- د. فريحات، محمد (2002) مرجع سبق ذكره، ص 49.

أي أن تكون $VL > VA (CMP_v)$.

كذلك يفترض، في الآن عينه، أن تكون قيمة التصفية VL هي أعلى أيضاً من السعر P_0 المعروف من قبل المشتري.
أي أن تكون $VL > P_0$.

وعند اجتماع هذين الشرطين يتم اللجوء إلى هذا الخيار أو، بتعبير أدق، يتحفظ ق-هـ-ذا الاحتمال.

• الاحتمال الثاني:

يستمر البائع في عملية الاستغلال، وهذا يعني أن القيمة الحالية لتدفقات السيولات المستقبلية $VA (CMP_v)$ المحتسبة استناداً إلى كلفة رأس المال بالنسبة للبائع CMP_v [هـ-ي أعلى من قيمة التصفية VL ، وأعلى كذلك من السعر المعروف من قبل المشتري P_0 .

لكن، وبغية المزيد من التفصيل، يتوجب تحديد ما تساويه القيمة الحالية لتدفقات السيولات المستقبلية [المحتسبة استناداً إلى كلفة رأس المال بالنسبة للبائع ((كلفة رأس المال بالنسبة للمرافق العامة المراد خصصتها هي الكلفة الوسطية للاستدانة من أجل تمويل هـ-ذه المرافق)). وبتعبير أوضح، فإن القيمة الحالية لتدفقات السيولات المستقبلية، في هذه المرافق أو المشروعات العامة، يجب أن تحتسب استناداً إلى المعدلات الوسطية للفائدة المترتبة على الاستدانة بغية تمويل المرافق المذكورة).

وإذا كان يشار إلى تدفقات السيولات بـ F_t فإن:

القيمة الحالية للتدفقات في السنة الأولى تساوي: $\frac{F_1}{(1 + CMP_v)}$

القيمة الحالية للتدفقات في السنة الثانية تساوي: $\frac{F_2}{(1 + CMP_v)^2}$

القيمة الحالية للتدفقات في السنة الثالثة تساوي: $\frac{F_3}{(1 + CMP_v)^3}$

الخ...

القيمة الحالية للتدفقات في السنة n تساوي: $\frac{F_n}{(1 + CMP_v)^n}$

وإذا ما تم جمع القيم الحالية للتدفقات في جميع السنوات التي يتوقع فيها الاستغلال المشروع أو المرفق العام فإنها ستكون مساوية للتالي:

$$VA(CMP_v) = \frac{F_1}{(1 + CMP_v)} + \frac{F_2}{(1 + CMP_v)^2} + \frac{F_3}{(1 + CMP_v)^3} + \dots + \frac{F_n}{(1 + CMP_v)^n}$$

$$VA(CMP_v) = \sum_{t=1}^n \frac{F_t}{(1 + CMP_v)^t} \quad \text{أي أن:}$$

ملاحظة: F_t تمثل تدفقات السيولات المنتظرة من قبل البائع عن الفترة الزمنية t أو السنة t والمدى الزمني الذي يتم على امتداده الاستغلال هو كناية عن سنوات عددها n .

وبالعودة إلى ما أشير إليه فيما تقدم، فإن البائع – سواء أكان قطاعاً خاصاً أم عاماً – يستمر في عملية الاستغلال طالما أن القيمة الحالية لتدفقات السيولات المستقبلية المرتقبة هي أعلى من السعر المعروض من قبل المشتري. أي أن: $VA(CMP_v) > P_o$.

• الاحتمال الثالث:

يقوم البائع ببيع المشروع عند السعر P_o المعروض من قبل المشتري. في هذه الحالة يكون السعر المعروض من قبل المشتري هو، في الآن عينه، أعلى من القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية وأعلى كذلك من قيمة التصفية. وهذا يعني أن: $P_o > VL$ و $P_o > VA(CMP_v)$.

بالاستناد إلى ما تقدم، يتبين أن المشتري في هذه الحالة، يدفع سعراً (بـ دل المشـ روع) أعلى من سعر التصفية، أي السعر الذي كان سيدفع من أجل إعادة شراء الأصول في السوق الثانوي.

إن ظاهرة كهذه قد تكون قابلة للتفسير في حال كانت بعض الأصول غير المادية، كالأصول أو الموارد البشرية، تعتبر غير ذات قيمة في السوق الثانوي، في حين أن المشتري يرى، من وجهة نظره، أن لهذه الأصول أو الموارد البشرية قيمة إيجابية، إذ إن تخصصيص وتأهيل كفاءات بشرية بديلة سوف يترتب عليها كلفة مستقبلية تفوق في قيمتها الفارق في السعر المدفوع من قبل المشتري وقيمة التصفية. في هذا الاحتمال، سوف يكـ ون السـ عر المطلوب من قبل البائع P_d مساو، على الأقل، للقيمة الأكثر ارتفاعاً بين القيمةـ ين التـ اليتين: القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية وقيمة التصفية: $P_d \geq \text{Max}[VA(CMP_v), VL]$.

♦ التقييم من وجهة نظر الشاري:

تمثل حيازة المشروع، بالنسبة للمشتري أو لمجموع المشتريين، قراراً استثمارياً، وهــذا القرار سيرتبط بالقيمة الحالية لتدفقات السيولات المستقبلية $VA(CMP_a)$ [المحتسبة استناداً لكلفة رأس المال بالنسبة للشاري CMP_a]. وللإيضاح، فإن هذه الكلفة التي تقع على عـائـق الشاري قد لا تتطابق بالضرورة، لا بل قد لا تتطابق في الغالب، مع كلفة رأس المال بالنسبة للبائع [وبالسعر المطلوب من قبل البائع وكذلك بقيمة إعادة تكوين (استحداث) المشروع على وجه مشابه تماماً VR في الحالة حيث يكون ذلك ممكناً⁽¹⁾]. في هذا الإطار يمكن أيضاً التمييز بين حالات ثلاث⁽²⁾:

• الحالة الأولى:

إذا كانت قيمة أو كلفة إعادة تكوين أو استحداث المشروع على وجه مشابه تماماً VR هي أعلى من القيمة الحالية لتدفقات السيولات المستقبلية [المحتسبة استناداً إلى كلفة رأس المال بالنسبة للشاري $VA(CMP_a)$ ، وإذا كان السعر المطلوب من قبل البائع P_d هــو أعلى كذلك من القيمة الحالية المذكورة فيما سبق، أي $VR > VA(CMP_a)$ و $P_d > VA(CMP_a)$ ، فإن المشتري المرتقب لا ينفذ عملية الشراء ويتغاضى كذلك عن الحل المتمثل بإعادة تكوين أو استحداث مشروع مشابه تماماً، لأن قيمة إعادة التكوين هي أعلى من القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية [المحتسبة استناداً إلى كلفة رأس المال بالنسبة للشاري]. يستخلص مما سبق، أن الاستثمار في هذه الحالة لا يبدو مربحاً على الإطلاق بالنسبة للمشتري.

• الحالة الثانية:

إذا كانت القيمة الحالية لتدفقات السيولات المستقبلية [المحتسبة استناداً إلى كلفة رأس المال بالنسبة للشاري $VA(CMP_a)$ هي أعلى من قيمة أو كلفة إعادة تكوين أو استحداث المشروع على وجه مشابه تماماً VR، وإذا كان السعر المطلوب P_d هو أعلى كذلك من قيمة أو كلفة إعادة التكوين السالفة الذكر $VA(CMP_a) > VR$ و $P_d > VR$ ، فإن المشتري المرتقب يصرف النظر في هذه الحالة عن شراء المشروع، مفضلاً إعادة تأسيس مشروع مماثل عبر شراء مختلف الأصول التي تدخل في تكوينه. بالتأكيد، لا ينطبق هذا الواقع على

(1) د. فرحات، محمد (2002) - مرجع سبق ذكره - ص 49.

(2) للمزيد من الإطلاع يمكن الرجوع إلى:

- Simon Pariente' (2007) Analyse finaciere et evaluation d'entreprise - pearon - France page 199.

- د. فرحات، محمد (2002) مرجع سبق ذكره ص 49.

كافة المشروعات والمرافق، إذ إن العديد من هذه الأخيرة يمنح امتيازاً حصرياً في ممارسته لنشاطه (كهرباء، هاتف، ملاحه جوية، الخ..). بذلك فإن إعادة تأسيس مشروع مماثل - ل ت ب - دو مستحيلة إذا ما لم تسمح القوانين المرعية إجراء بذلك.

• الحالة الثالثة:

إذا كانت القيمة الحالية لتدفقات السيولات بالنسبة للمشتري $VA(CMP_a)$ هي أعلى من السعر المطلوب P_d ، وإذا كان هذا الأخير أدنى من قيمة أو كلفة إعادة استحداث مشروع مشابه تماماً VR أي $VA(CMP_{s2a}) > P_d$ و $P_d < VR$ ، فإن عملية الشراء تتحقق، لأن السعر المطلوب هو أدنى من قيمة أو كلفة إعادة تكوين المشروع على وجه مشابه تماماً، وبالتالي فإن للمشتري المصلحة التامة في الإقدام على الشراء.

وفي حال الشراء، فإن السعر المعروض P_o سيكون، في أقصى الحدود، مساو للقيمة الدنيا بين القيمتين التاليتين: القيمة الحالية لتدفقات السيولات بالنسبة للمشتري وقيمة أو كلفة إعادة التكوين على وجه مشابه تماماً.

$$P_o \leq \text{Min} [VA(CMP_a), VR]$$

◇ التحديد النهائي للسعر:

إذا افترض وجود التسلسل التالي، فيما يتعلق بالقيم الوارد ذكرها آنفاً:

$$VA(CMP_a) > VR > [.....] > VA(CMP_a) > VL$$

منطقة التفاوض

فإن منطقة التفاوض حول السعر النهائي هي تلك التي تقع بين قيمة أو كلفة إعادة التكوين على وجه مشابه تماماً بالنسبة للمشتري VR وبين القيمة الحالية لتدفقات السيولات المستقبلية بالنسبة للبائع $VA(CMP_v)^{(1)}$.

7- معايير التقييم

تستند عملية تقييم المنشآت الاقتصادية القائمة والوصول إلى صافي قيمة المنشأة، والتي قد تستوجبها ظروف الحياة الاقتصادية العامة أو الخاصة، كالباع والاندماج والانضمام وغيرها، إلى المعيارين الأساسيين التاليين:

1- صافي قيمة رأس المال المستثمر.

2- قيمة صافي ما تحققه المنشأة من أرباح.

وهكذا، فإن عملية التقييم ستعتمد بصورة أساسية على كل من قائمة المركز المـالي للمنشأة، والتي يقاس من خلالها صافي قيمة رأس المال المستثمر في المنشأة، وتمثل حصراً دقيقاً لكل ما للمنشأة وما عليها، وقائمة الدخل، والتي يقاس من خلالها صافي قيمة ما حقته المنشأة من أرباح. وتلعب المبادئ والقواعد والأسس المحاسبية التي يتم بموجبها إعداد القائمتين المذكورتين دوراً أساسياً في تحديد قيمة كل من صافي رأس المال المستثمر وصافي الربح. ولا شك في أنه من الأفضل أن يتم التقييم بكلتا المعيارين معاً حتى يمكن أخذ النتائج التي يتم التوصل إليها من كليهما في الحسبان عند تقدير قيمة المنشأة الاقتصادية⁽¹⁾.

1 - صافي قيمة رأس المال المستثمر:

يتمثل صافي رأس المال المستثمر في الفرق بين ممتلكات المنشأة الاقتصادية والتزاماتها تجاه الغير، بخلاف ملاكها. بمعنى آخر، فإن صافي رأس المال المستثمر يتمثل في صافي القيم المالية المملوكة للمنشأة بعد الوفاء بكل ما عليها من التزامات لغير الملاك.

وهكذا يتطلب حساب صافي رأس المال المستثمر التعرف إلى أصول المنشأة الاقتصادية وخصومها، وإعادة تقييم كل منها وتحديد القيمة المناسبة لها، ثم تحديد قيمة المنشأة الاقتصادية ككل عند بيعها أو التنازل عنها أو غير ذلك⁽²⁾.

أ - الأصول:

الأصول هي مجموع القيم النقدية لممتلكات المنشأة أو بمعنى أوضح هي الموجبات المالية المملوكة للمنشأة الاقتصادية، والتي يمكن تقييمها بوحدة النقود، والمبالغ المستحقة للمنشأة لدى الغير، والحسابات المدينة الأخرى. ويمكن تقسيم الأصول إلى:

- 1 - أصول طويلة الأجل سواء كانت مادية (ملموسة) أم غير مادية (غير ملموسة).
- 2 - الأصول القصيرة الأجل⁽³⁾.

(1) د. ثروت محمد علي (1999) - أساليب وطرق إعادة تقييم الأصول وأثارها المالية في ظل سياسة الخصخصة - مجلة مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ص 230.

(2) أنظر:

- د. ثروت محمد علي (1999) مرجع سبق ذكره ص 230.

- VVV. Ramandham, (2001), constraints and impacts of privatization - Rutledge - London and New York p 334

(3) أنظر: - د. ثروت محمد علي (1999) مرجع سبق ذكره ص 231

- Antle & Garstka (2007) - Financial Accounting - Thomson - USA, p. 26.

ويقصد بالأصول الطويلة الأجل تلك القيم المالية المرتبطة بوجود المنشأة، والتي ستظل لديها لأكثر من فترة مالية واحدة، بغض النظر عن كونها انعكاساً لقيم مادية ملموسة، أو أنها قيم مالية لأصول غير ملموسة. وهكذا تنقسم الأصول الطويلة الأجل إلى مجموعتين من الأصول هما: أصول طويلة الأجل غير ملموسة (غير منظورة)، وأصول طويلة الأجل ملموسة (منظورة)، وهي ما يعرف بالأصول الثابتة، بالإضافة إلى الاستثمارات المالية والأموال المستحقة للمنشأة لدى الآخرين.

وتتميز الأصول الطويلة الأجل غير المنظورة بـ:

- أنها لا تخص سنة مالية بذاتها، وإلا لحملت على تلك السنة كأي مصروف جارٍ، ولكنها ترتبط بكل حياة المنشأة الاقتصادية ككل.
- أنها لا تخص أصلاً بذاته من الأصول الثابتة، وإلا لحملت عليه وأدرجت ضمن تكلفتها، ولكنها ترتبط بالمنشأة الاقتصادية ككل⁽¹⁾.

أما الأصول الثابتة، فهي تلك القيم المالية التي تقتنيها المنشأة بقصد استخدامها في مزاوله ما تنضطلع به من أنشطة اقتصادية، سواء أكانت إنتاجية أم خدمية، ولا تفقد المنشأة باقتنائها التعامل أو الاتجار فيها، وتظل هذه الأصول عادة لدى المنشأة لأكثر من فترة مالية. وهكذا يمكن تمييز الخصائص التالية للأصول الثابتة:

- أنها تفتنى بغرض الاستخدام وليس الاتجار أو التأجير أو غير ذلك.
- أنها تظل في المنشأة لأكثر من فترة مالية.
- أنها لا تنفنى بالاستهلاك دفعة واحدة في العملية الإنتاجية، ولكن تتناقص قيمتها تدريجياً بالاستخدام أو بسبب التقادم الزمني أو الفني (يستثنى من ذلك الأرض).
- أن تكون قد دخلت في الخدمة وبدأت بالفعل المشاركة في العملية الإنتاجية⁽²⁾.

وعند إعادة التقييم وتقدير صافي قيمة رأس المال المستثمر للمنشأة الاقتصادية يجب أن يؤخذ في الحسبان كل المتغيرات المتوقعة، كالزيادة في القيمة الاسمية للأصول الثابتة، ومعدلات الاهلاك، وتأثيرها في صافي قيمة الأصول الثابتة، ومعدلات النمو المتباينة لكل منها، وذلك في إطار طرق التقييم التي تستند إلى قيمة هذه الأصول كأساس للتقييم.

(1) - Kieso & Weygandt (2009), Intermediate Accounting – Wiely – U.S.A, P. 36.

(2) أنظر: - د. ثروت محمد علي (1999) مرجع سبق ذكره ص 231.

- Kieso & Weygandt (2009), same as previous, p. 37.

يقصد بالأصول القصيرة الأجل تلك القيم المالية التي تتحول كلها أو بعضها إلى نقدية من حين إلى آخر في غضون فترة زمنية قصيرة عادة لا تزيد على فترة محاسبة (سنة)، وعندما تستهلك في العملية الإنتاجية تستهلك دفعة واحدة، أي أن هناك أكثر من معيار للفصل بين الأصول القصيرة الأجل وغيرها من الأصول يمكن إجمالها في: فترة الاستثمار والوظيفة⁽¹⁾. ويمكن القول بأن الأصول القصيرة الأجل (المتداولة) هي مجموعة الأصول اللازمة لتشغيل الطاقة الإنتاجية في المنشأة.

ويمثل مجموع الأصول السابقة مجتمعة إجمالي الأموال المستثمرة في المنشأة بغض النظر عن مصادر حصول المنشأة على هذه الأموال، ومن هنا فستحاول هذه الدراسة التعرف إلى مصادر التمويل، والتي تمثل الخصوم بالنسبة للمنشأة القائمة. ويتمثل صافي رأس المال المستثمر في المنشأة (صافي حقوق الملكية) في الفرق بين إجمالي الأموال المستثمرة لـ (فيها (الأصول)، وإجمالي الأموال المستحقة عليها للغير (الخصوم)، وذلك من دون الأخذ في الحسبان حقوق الملاك في المنشأة باعتبارها صافي رأس المال المستثمر في تلك المنشأة بعد الوفاء بحقوق الغير بغض النظر عن الطريقة التي سيتم بها تقييم المنشأة⁽²⁾.

ب - الخصوم:

يقصد بالخصوم مصادر تمويل الأصول أو جملة الأموال المستحقة على المنشأة للآخرين بغض النظر عن سبب نشأتها أو أجلها، أو كيفية سدادها أو غير ذلك. ويمكن تقسيم الخصوم أيضاً إلى خصوم طويلة الأجل وخصوم قصيرة الأجل⁽³⁾.

والخصوم الطويلة الأجل هي الأموال المستحقة على المنشأة للغير في الأجل الطويل - وهو من وجهة النظر المالية والمحاسبية ما يزيد على سنة مالية - كما هو الحال بالنسبة للقروض الطويلة الأجل والتسهيلات الائتمانية الطويلة الأجل. والخصوم القصيرة الأجل هي الأموال المستحقة على المنشأة خلال فترة زمنية تقل عن سنة بغض النظر عن نوع المعاملات التي تولدت منها هذه الالتزامات، وتتمثل في البنوك الدائنة، والسحب على المكشوف، والقروض القصيرة الأجل، والدائنين والحسابات الدائنة الأخرى، والمخصصات بخلاف الإهلاك⁽⁴⁾.

(1) Hamzaui Mohammed (2009), Audit – Village Mondial – Paris – France. P. 62

(2) د. ثروت محمد علي - مرجع سابق ذكره - ص 235.

(3) Antle & Garstka (2007) same as previous, p. 31.

(4) أنظر: - د. ثروت علي محمد (1999)، مصدر سبق ذكره، ص 233.

- Antle & Garstka (2007), same as previous, p. 31.

وبالتعرف إلى الأصول والخصوم، وبإعادة فحصها والتأكد منها، يمكن حساب قيمة "صافي رأس المال المستثمر" باعتباره الفرق بين الأصول والخصوم.

2 - قيمة صافي ما تحققه المنشأة من أرباح:

يمكن النظر إلى أصول المنشأة الاقتصادية باعتبارها مجموعة خدمات مخزنة ينتظر تحقّقها في المستقبل، وتستند عملية استخدام قيمة صافي ما تحققه المنشأة من أرباح كأساس للتقييم إلى هذا المفهوم لأصول المنشأة الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب ضرورة التعرف إلى مفهوم صافي الربح وكيفية حسابه والتوصل إليه. ويتم تحديد صافي الربح في المنشآت الاقتصادية من خلال إعداد قائمة الدخل⁽¹⁾.

وهكذا فإنه عند إعادة التقييم يجب التعرف إلى اتجاه تطور عناصر الإيرادات والنفقات المختلفة والوصول إلى صافي الأرباح المتوقع أن تحقّقها المنشأة على مدى سنوات العمل المتوقع لها.

ويرى الباحث، أنه عند إعادة التقييم في ظل طريقة صافي قيمة ما تحققه المنشأة من أرباح، يجب أن يتم التعرف إلى الاتجاه العام لكافة عناصر الإيرادات والنفقات، وما يتوقع أن تكون عليه في المستقبل، والقوانين والتشريعات المنظمة لها، حيث يعتبر كل من مقدار صافي الربح، واتجاه تطوره، العاملين الأساسيين عند استخدامه كأساس لتقدير قيمة المنشأة.

أما بخصوص تحديد أسعار وقيم كل من الأصول والخصوم بالإعتماد على صافي قيمة رأس المال المستثمر فهناك أكثر من بديل لتحديد هذا يفودنا للتعرض بالتفصيل إلى طرق تقييم المنشآت الاقتصادية.

ثانياً: طرق تقييم المنشآت العامة في ظل الخصخصة

كما ذكرنا في الفصول السابقة تعتبر مرحلة التقييم هامة في عملية الخصخصة، فبدلية إن القيمة المحتملة للمنشآت قد تحدد استكمال التفكير بجدية في الخصخصة أم لا. وثانياً إن نتائج التقييم تستعمل لدعم الدولة في المفاوضات مع المستثمرين الذين يرغبون بشراء أو استثمار المنشأة موضوع الخصخصة، وهكذا إن عملية التقييم تؤثر على تحديد سعر ملكية المنشأة العامة.

ويعتبر التقييم علماً لأنه يعتمد على عدة طرق متعارف عليها علمياً لكن وبسبب عدم وجود برهان قاطع على تحديد دقيق وصحيح للقيمة يدخل معه الاجتهاد أو الحكم أيضاً⁽¹⁾.

وتختلف الأسس المحاسبية لتقييم المؤسسات العامة عن بعضها البعض، ليس في الفكر والمنهج فحسب، بل أيضاً في الأسلوب المتبع وطريقة تطبيقه، مما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج التي يتم الحصول عليها. وغالباً ما يكون اختيار أي أساس للتقييم مبنياً إلى حد كبير على الهدف منه والظروف الاقتصادية السائدة وقت إجراء التقييم، ولا سيما في ظل الارتفاع المستمر للمستوى العام والخاص للأسعار. علاوة على اختلاف مؤشرات مقدرة كل شركة على تحقيق أرباح نتيجة عملياتها في المستقبل⁽²⁾.

بالإضافة إلى ما سبق، فهناك العديد من المشكلات العلمية والتطبيقية التي تختلف من منشأة إلى أخرى ولها تأثيرها في عملية إعادة التقييم، الأمر الذي تكاد معه أي عملية تقييم لأي منشأة اقتصادية بمثابة عملية مختلفة عن غيرها. ومع هذا فإن الأسس التي يستند إليها التقييم تظل واحدة، ويبقى أسلوب التقييم هو نفسه، والطرق المستخدمة هي نفسها.

تعتمد عملية تقييم المنشآت العامة على عدة طرق متعارف عليها علمياً، ويتم الاختيار بين هذه الطرق المناسبة للشركة محل التقييم. ويجب أن نميز بين هذه الطرق من خلال معرفة الطرق التي تؤدي إلى تصفية الشركة منها:

- طريقة التكلفة التاريخية.
- طريقة التكلفة التاريخية المعدلة.
- طريقة القيمة السوقية.
- طريقة فترة الاسترداد ومعكوسها.
- طريقة التقييم المحاسبي⁽³⁾.

وتتمثل الطرق التي تستخدم في تقييم المنشآت العامة والتي تراعي قدرات النمو للشركة في:

- نسبة سعر السهم إلى ربحيته في شركة مثيلة.
- مدخل التقييم على أساس التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة.

(1) INTOSAI (2004) Privatization Working Group (PWG)-Privatization Technical case example (valuation) series1 - World Bank. P11 .

(2) يونس، فايزة محمد حلمي (1993)- دراسة صلاحية الأسس المحاسبية المتعارف عليها لتقييم أوضاع الشركات - المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد الثاني، ص 209.

(3) الدبل رزدة ديب (2006) تقييم الموجودات الثابتة في ظل الخصخصة - رسالة أعدت لنيل الماجستير في المحاسبة - جامعة دمشق ص.111.

- تقييم الشركة على أساس مضاعف الربحية.

وستتناول كلاً من طرق التقييم على حدة وسنبداً بالطرق التي تؤدي تصفية الشركة⁽¹⁾.

1- طريقة التكلفة التاريخية:

تتمثل قيمة المنشأة وفقاً لهذا الأسلوب في صافي القيمة الدفترية للمنشأة والتي تتمثل في القيمة الدفترية للأصول (Book Value) مطروحاً منها القيمة الدفترية للالتزامات⁽²⁾.

وقيمة المنشأة التي تتحدد طبقاً لنموذج التكلفة التاريخية عادة لا تتساوى مع قيمتها السوقية نظراً لتجاهل مجموعة من العوامل المؤثرة مثل التضخم ودرجة المخاطرة⁽³⁾.

ويتم تقييم الأصول في طريقة التكلفة التاريخية وفقاً لما يلي:

أ- الأصول الثابتة:

تعتمد طريقة التكلفة التاريخية كأساس لتقدير قيمة أي منشأة اقتصادية على أساس تقدير قيمة الأصول الثابتة التي تمتلكها وفق صافي قيمتها الدفترية، والتي تتمثل في القيمة الاسمية للأصول مطروحاً منها مجمع الإهلاك الخاص بها، وذلك وفقاً لما هو وارد في قائمة المركز المالي للمنشأة في تاريخ التقييم.

وتستند طريقة التكلفة التاريخية للأصول إلى أن صافي قيمة الأصول الثابتة تعادل قيمتها بحالتها الراهنة، وهذا الافتراض لا يأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على أسعار الأصول الثابتة منذ شرائها، ولا حالة تلك الأصول عند إجراء التقييم، حيث يتوقع اختلاف القيمة الدفترية للأصول عن قيمتها التقديرية بوضعها الراهن على أحد وجهين:

- أن تكون القيمة التقديرية للأصول أقل من قيمتها الدفترية، سواء بسبب ثبات أو انخفاض أسعار هذه الأصول كنتيجة للتطورات التقنية (التكنولوجية)، وظهور بدائل متقدمة لها - النوع من الأصول، أو بسبب عدم تشغيل هذه الأصول وصيانتها وفق المعايير الفنية السليمة، أو بسبب النقص في قطع الغيار الخاصة بها، أو غير ذلك.

(1) الدبل ريندة ديب (2006) مصدر سبق ذكره ص.111.

(2) Jose' Antonio Gonzalo, Vicente Pina and Lourdes Torres (2003) – Objectives Techniques and Valuation of state owned companies in privatization process, Vol5, Issue 2, Routledge – France, available on <http://www.tandf.com.uk/journals> p.188.

(3) Gautier, M.T. B. , (2001), Accounting theory & Practice, , Pitman Publishing - London, p. 128.

- أن تكون القيمة التقديرية للأصول أكبر من قيمتها الدفترية بسبب زيادة الأسعار وعوامل التصخم من جهة، وانتظام عمليات الصيانة الدورية لها من جهة أخرى، وتمشي مع دلات التشغيل لهذه الأصول مع الأسس والقواعد الفنية السليمة، وغير ذلك من الاعتبارات.

ومع هذا، فإن هذه الطريقة غير مكلفة، ويمكن استخدامها في حالة دمج بعض المنشآت المتماثلة، أو التي تتقارب فيها أعمار الأصول ومستواها الفني، ومعدلات وطرق الإهلاك المتبعة⁽¹⁾.

ويرى الباحث أنه يعيب هذا الأسلوب أنه مبني على افتراض ثبات قيمة النفود، ومن ثم لا يأخذ في الحسبان التغيرات في قيمة وحدة النقد سواء بالزيادة أم النقص.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الطريقة تهمل تماماً مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح، فقد يكون للمنشأة مركز تنافسي أو احتكاري قوي، أو يكون لديها مزايا نسبية مختلفة، كـ الإدارة الناجحة، والعمالة الماهرة، والموقع المتميز، والمنتجات الجيدة، وغير ذلك، وهذه العوامل مجتمعة جعلت لها شهرة واسعة تمكنها من تحقيق أرباح إضافية إذا قورنت بغيرها من المنشآت العاملة في المجال نفسه⁽²⁾.

ب- الأصول المتداولة:

في ظل المفهوم المطلق للتكلفة التاريخية، سيتم تقييم الأصول المتداولة بقيمتها الدفترية الواردة فيها في قائمة المركز المالي من دون حاجة إلى تعديل، وذلك على اعتبار أن قيمتها هذه تمثل القيمة الحقيقية لها، وذلك في ظل الافتراضات والاعتبارات التالية:

- لا توجد أي قيود أو اشتراطات تحول دون سحب أي مبالغ من الأموال السائلة الموجهة في الحسابات الجارية لدى البنوك، كما أن المنشأة لن تتحمل أي أعباء أو تكاليف عند سحب هذه الأموال وقتما تزيد، وإلا فإنه يجب خصم هذه الأعباء عند تقدير القيمة النقدية المملوكة للمنشأة عند إجراء التقييم.

- إن جميع الديون المستحقة للمنشأة ديون جيدة، ولا توجد أي ديون يشك في تحصيلها أو يجب إعدامها، وأن أوراق القبض المملوكة للمنشأة كلها سليمة، وأن المراكز المالية

(1) أنظر: د. ثروت محمد علي (1999) مرجع سبق ذكره ص 236

- Koller Tim – Mare Goedhart – David Wessels (2007) – Valuation, Measuring and Managing the value of companies – Mckinsey and company p159

(2) INTOSAI (2004) The Case- by – Case approach to Privatization. Techniques & example World Bank p.21.

للمسحوب عليهم جيدة، فإذا وجدت أي ديون أو أوراق قبض يشك في تحصيلها السـ. تبعدت قيمتها من أرصدة هذه الحسابات، كما يستبعد منها كذلك أي مصروفات يتوقع أن تتحملها المنشأة لتحصيل هذه الديون.

- لا توجد أي أصناف راكدة أو مواد تالفة، وأن جميع أصناف المخزون مـ. ن المسـ. تلزمات السلعية لازمة للتشغيل في المنشأة، وأنه لا توجد عقبات تحول دون تسويق الإنتاج التام⁽¹⁾. التام⁽¹⁾.

ج - الخصوم:

في ظل طريقة التكلفة التاريخية، ستؤخذ تكلفة الخصوم المستحقة على المنشأة كما هي بالقيم نفسها الواردة فيها في قائمة المركز المالي من دون أي خصم أو تخفيض، حتى ولو كان ذلك ممكناً، وذلك أخذاً بمبدأ الحيطة والحذر، طالما أن هذه الخصوم ستتقل مع الأصول، وأن المنشأة لن تقوم بتسوية ما عليها من التزامات قبل عملية التقييم أو أثنائها.

ويمكن تقدير صافي قيمة رأس المال المستثمر وفقاً لطريقة التكلفة التاريخية على النحو

التالي:

$$\text{قيمة رأس المال المستثمر} = \text{صافي الأصول الثابتة} + \text{الأصول الأخرى الطويلة الأجل} + \text{الأصول المتداولة} - \text{خصوم والتزامات المنشأة}^{(2)}$$

ومن الواضح أن صافي رأس المال المستثمر يعادل تماماً قيمة حقوق الملكية المتمثلة في رأس المال والأرباح المحتجزة (الاحتياطيات والفائض المرحل)، ويرجع ذلك إلى أنه لم يجر أي تعديل في القيم الواردة في قائمة المركز المالي لكل من الأصول والخصوم، واعتبرت هذه القيم في ظل طريقة التكلفة التاريخية أنها القيم الحقيقية المعبرة عن كـ. ل مـ. ن الأصـ. ول والخصوم.

ويرى الباحث أن القيمة الدفترية لا تعبر عن القيمة الحقيقية للشركة ولا تعبر عن الواقع ولا سيما في ظل التضخم الذي يشهده العالم حالياً وبالتالي فإن هذه القيمة غير ملائمة لأغراض تحديد قيمة الشركة والقيمة العادلة للسهم لأغراض الخصخصة.

(1) أنظر : - د. ثروت محمد علي (1999) مرجع سبق ذكره ص. 239.

- INOTOSAI (2004) – Privatization Working Group – Series1 same as Previous p 12

(2) د. ثروت محمد علي (1999) مرجع سبق ذكره، ص 238.

ومن ناحية أخرى فإن تقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية، وهي القيمة التي تفصح عنها القوائم المالية المنشورة، والتي تعكس قيمة ما تحملته الشركة في سجل الحصول على أصولها في الماضي، لا تصلح للتقييم على أساس أن التكلفة التاريخية لا تعبر عن القيمة الجارية للشركة بمناسبة طرح أسهمها للبيع لأنه يتجاهل القيمة الجارية لهذه الأصول، ولا تعكس التكلفة التاريخية أو الدفترية القيمة الاقتصادية الجارية سواء للمنشأة ككل أم للأصول بصورة منفردة⁽¹⁾.

2- التكلفة التاريخية المعدلة

أ- الأصول الثابتة:

يتم في هذه الطريقة تعديل البيانات المحاسبية وفقاً للتغيرات في المستوى العام للأسعار، وهذا يعني تعديل وحدة القياس المحاسبي مع الاستناد إلى التكلفة التاريخية⁽²⁾، وتحسب القيمة الدفترية المعدلة وفقاً لما يلي:

$$\text{القيمة الدفترية} \times \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار سنة التعديل}^{(3)}}{\text{الرقم القياسي لأسعار سنة الشراء}} = \text{القيمة الدفترية المعدلة}$$

وتعتبر هذه الطريقة امتداداً لطريقة التكلفة التاريخية، إذ إن أساسهما واحد، وإن كانت الطريقة المعدلة تتطلب تعديل القيمة الدفترية للأصول الثابتة بالتغيرات التي تطرأ على أسعارها بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود، ومن ثم يتم إعادة تقييم الأصول الثابتة بعد أخذ معدلات التضخم السائدة في الاعتبار منذ تاريخ اقتنائها، وحتى تاريخ تقييم هذه الأصول، ثم يعاد حساب الإهلاك مرة أخرى على أساس القيمة المحتسبة للأصول بعد أخذ التضخم في الاعتبار، وبذلك يصبح لدينا قيمة معدلة لكلا الأصول ومجمع الإهلاك، وبطرح قيمة مجمع الإهلاك من قيمة الأصول نحصل على صافي قيمة الأصول الثابتة⁽⁴⁾.

ب- الأصول المتداولة:

(1) Richard Lewis & David Pendrill(2003): "Advanced Financial Accounting", Educational law-financial Book Scheme Firm by the British Government p.183.

(2) د. ماهر أحمد (2005): مرجع سبق ذكره ص 242.

(3) د. نصر علي عبد الوهاب (2004) مرجع سبق ذكره ص.314.

(4) David S. Jenkins and Gregory D. Kane(2006): A Contextual Analysis of income & Asset-Based – Approaches to private Equity Valuation, p. 22.

في إطار منهجية طريقة التكلفة التاريخية المعدلة، ستقدر قيمة المخزون بقيمتها الدفترية المعدلة، أي بعد الأخذ في الحسبان الزيادة التي طرأت على قيمتها الدفترية، بما يوازي قيمة التضخم في الأسعار. ومن المعروف أن المخزون باعتباره أحد الأصول المتداولة سيكون في تغير وتجدد مستمرين، ومن ثم فإن رصيده لن يكون قد مضى عليه أجل طويل وسيسكون تأثيره بالتضخم في الأسعار محدوداً بعام واحد.

أما في ما يتعلق بالمدينين والحسابات المدينة، فيتطلب الأمر في الحياة العملية أن يقيم فريق التقييم بدراساتها وتحديد الديون الجيدة من الديون المشكوك في تحصيلها، وما إذا كان المخصص الخاص فيها كافياً لمواجهة احتمالات عدم إمكان تحصيل بعض ديون الشركة أو أنه مغالى فيه.

وبالنسبة للنقدية في البنوك والصندوق، فإن الأمر لا يختلف في طريقة التكلفة التاريخية المعدلة عنه بالنسبة لطريقة التكلفة التاريخية، أو حتى غيرها من طرق التقييم⁽¹⁾.

ج - الخصوم:

يتم تقييم الخصوم عادة وفق منهجية طريقة التكلفة التاريخية المعدلة وفق القيم الواردة فيها في قائمة المركز المالي، كما هو الحال في إطار طريقة التكلفة التاريخية، كما سبق بيانه ذلك.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه في الحياة العملية، وعند إجراء عملية التقييم للخصوم المختلفة، يجب الأخذ في الاعتبار إمكانية تخفيض بعض التزامات الشركة أو الحصول على خصم ما من قبل بعض الدائنين أو المقرضين أو غير ذلك. ويجب أن يتولى القائمون بالتقييم فحص مفردات الخصوم المختلفة كل على حدة لتحديد القيمة الفعلية للالتزامات الشركة، ولاسيما المخصصات المختلفة⁽²⁾.

ومن الطبيعي أن تكون قيمة صافي رأس المال المستثمر في هذه الطريقة مختلفة عن القيمة التي تم التوصل إليها في ظل طريقة التكلفة التاريخية، كما أنها تزيد على قيمة صافي

(1) Tim Koller – Marc Goeheart – David Wessels (2005) – Measuring & Managing the value of companies – Mvkinesy & Company – U.S.A - P.159
(2) Tim Koller – Marc Goeheart – David Wessels (2005), same as previous, p.160.

حقوق الملكية، حيث يرجع ذلك إلى تعديل قيم الأصول الثابتة الطويلة الأجل الأخرى، والمخزون بمعدلات التضخم التي تم افتراضها⁽¹⁾.

ورغم المزايا التي يتسم بها مدخل التقييم التاريخي المعدل مقارنة بمدخل التقييم التاريخي، إلا أن الاعتماد على نموذج التكلفة التاريخية المعدلة يعطي نتائج خالية من أخطاء القياس (فقط) دون أخطاء التوقيت نظراً لعدم أخذه في الاعتبار التغير النسبي في الأسعار⁽²⁾.

ويرى الباحث أنه على الرغم من أن هذه الطريقة قد تغلبت على ما يوجه إلى الطريقة السابقة من نقد حول تجاهلها للتغيرات في القيمة الشرائية للنقد، إلا أنها كانت كالتاريخية السابقة لا تأخذ في الحسبان التغيرات في طاقة الأصول نتيجة سوء الاستخدام أو سوء الصيانة أو غيرها، كما أنها لا تأخذ في الحسبان مقدار ما يمكن أن يتولد عن هذه الأصول من أرباح صافية في المستقبل.

3- القيمة السوقية للأصول

أ- الأصول الثابتة:

تقوم هذه الطريقة على أساس تقدير قيمة الأصول الثابتة وفق الأسعار التي يمكن أن يتم تداولها بموجبها، وهذا يعني أنه سيكون هناك سعران لهذه الأصول: أولهما السعر الذي يمكن أن تباع به هذه الأصول، وثانيهما السعر الذي يمكن أن يتم به اقتناء أصول ثابتة مماثلة للأصول الثابتة التي تمتلكها المنشأة. وعلى هذا سيكون لدينا قيمتان سوقيتان للأصول: القيمة البيعية للأصول، والقيمة الاستبدالية للأصول.

• القيمة البيعية للأصول:

تقوم هذه الطريقة في التقييم على تحديد القيمة المتوقعة تحصيلها من بيع كل أصل على حدة. وتفترض هذه الطريقة في التقييم أن الأصول سيتم بيعها بصفة مستقلة بعضها عن بعض، أي أنها تفترض نظرياً تصفية الشركة موضوع التقييم تصفية تدريجية وسداد الالتزامات خلال فترة زمنية معينة⁽³⁾.

(1) Bel Kaoui, AR, (2002) Accounting Theory, London, Academic Press Limited, p. 139.

(2) Bel Kaoui, AR, (2002) same as previous p.139..

(3) د. نصر علي عبد الوهاب (2004) مرجع سبق ذكره، ص 348.

ويمكن أن تستخدم هذه الطريقة في حالة التصفية، أو عند بيع أصل-ول منشأة متوقفة-ة لاعتبارات فنية لم يعد في الإمكان التغلب عليها كعدم إمكان تجديد-دها، ومن ثم فإن المنشأة سوف تباع كأصول منفردة وليس كوحدة متكاملة. والقيمة البيعية على هذا النحو لا يمكن أن تكون أساساً سليماً لتقييم منشأة قائمة تزاوول أنشطتها بصورة عادية، ومن ثم فهي لا تصلح لتقييم منشآت قطاع الأعمال التي قد تتجه الدولة إلى بيعها. ومع هذا فإن القيمة البيعية تعتبر أساساً علمياً سليماً لتقييم الأراضي، حيث تمثل القيمة البيعية لها قيمتها الاقتصادية السوقية⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن أسلوب تقييم الأصول كل على حدة لا يصلح لتقييم منشأة مستمرة في أعمالها لأن الأصول في الشركة المستمرة تتحدد نتيجة تفاعل هذه الأصول بعضها مع بعض لإنتاج الربح وتحقيق التدفق النقدي في المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أنه في كثير من الحالات نجد أن قيمة مجموعة من الأصول معاً تفوق مجموع قيم هذه الأصول منفردة، وبالتالي فإن مجموع قيم الأصول منفردة سيكون أقل من القيمة الحقيقية للشركة ويمكن النظر إلى هذا المجموع على أنه الحد الأدنى لقيمة الشركة⁽²⁾.

• القيمة الاستبدالية للأصول:

تنطوي هذه الطريقة على تقدير قيمة الموجودات على أساس القيمة الشرائية المعدلة لها، وهي القيمة التي يلزم دفعها للحصول على أصول مماثلة في مواصفاتها الفنية وطاقتها الإنتاجية للأصول المطلوب تقييمها نفسها مع الأخذ في الاعتبار كفاءة الموجدات المراد تقييمها مقارنة بالموجودات الجديدة، حيث يتم تقدير نسبة الكفاءة للأصل-ول القائمة بمعرفة الفنيين التخصصيين في هذه النوعية من الموجودات. بمعنى آخر إن القيمة الاستبدالية هي القيمة التي يلزم إنفاقها لتملك منشأة مماثلة للمنشأة القائمة بعد استبعاد القيمة المماثلة لما تم إهلاكه من المنشأة القائمة، ومن ثم فإن هذه الطريقة تعتمد على الدراسة الفنية للمنشأة القائمة وإجراء دراسة أو مسح شامل لتقدير قيمة منشأة جديدة وإجراء التعديلات اللازمة في القيمة المالية بما يتفق والتباين بين المنشأتين.

(1) د. ثروت محمد علي (1999) مرجع سبق ذكره، ص 242.

(2) Richard Lewis & David Pendrill (2003): "Advanced Financial Accounting", Educational law-financial Book Scheme Firmmed by the British Government p.189.

وهكذا فإن تقدير القيمة السوقية للأصول الثابتة لأي منشأة اقتصادية هو مسؤولية فريق التقييم، حيث يتطلب الأمر إجراء الكثير من الاتصالات والحصول على الكثير من العطاءات للنوعيات المماثلة من الموجودات، إلى غير ذلك⁽¹⁾.

(1) أنظر :

- Ross & Westerfield (2005), Co-operate finance – International edition – McGraw Hill U.S.A, P.242.
- Jose' Antonio and other (2003) same as previous p 186.

ب- الأصول المتداولة:

في ظل طريقة القيمة السوقية يسهل تحديد كل من القيمة البيعية للمخزون باعتباره - أ القيمة التي يمكن بيع المخزون الموجود لدى المنشأة الاقتصادية والتصرف ب- هـ، وكذلك تحديد القيمة الاستبدالية (الشرائية) للمخزون وفق الأسعار السائدة في السوق. ومما لا شك فيه أن القيمة البيعية للمخزون تقل عن القيمة الاستبدالية، ويمكن تحديد الفرق بين القيمتين في م- أ يلي بافتراض عدم وجود أصناف راكمدة أو غير متداولة أو تالفة أو غير ذلك.

- إن سعر بيع المخزون سيكون أقرب إلى سعر الجملة على عكس س- عر الشراء الذي سيكون أقرب إلى سعر التجزئة.

- قيمة مصروفات البيع التي يمكن أن تتحمل بها المنشأة، والتي تزيد في الغالب على مصروفات الشراء للأصناف نفسها.

- قيمة التالف والمسموحات التي قد تفقدها المنشأة أثناء عملية البيع.

وتتحدد قيمة المدينين والحسابات المدينة المختلفة وفق طريقة القيمة الس- وفيه بص- أفي قيمة الأموال التي يمكن تحصيلها منهم، ومن ثم تستبعد قيمة الديون المشكوك في تحصيلها، وأي نسب خصم من أرصدة هذه الحسابات قد تضطر المنشأة إلى تقديمها عند تحصيل ه- ذه الديون. أما قيمة النقدية، فستظل هي نفسها قيمة النقدية الموجودة لدى المنشأة، س- واء وفي البنوك أم في الصندوق⁽¹⁾.

ويرى الباحث بعد كل ما تقدم أن تحديد القيمة السوقية للمنشأة الاقتصادية، سواء القيمة البيعية أم الاستبدالية، ستعتمد بحد كبير على جهود فريق التقييم، وأن هذه الطريقة س- تتطلب جهداً كبيراً، كما أنها تعتبر باهظة التكاليف إذا قورنت بغيرها من طرق التقييم. وعلى الرغم من أن هذه الطريقة من الطرق المقبولة النتائج والشائعة الاستخدام، ولا سيما في حالة بيع منشأة بأكملها، أو وحدة إنتاجية متكاملة منها، أو خط إنتاجي مستقل، فإنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند استخدامها ما يلي:

- صعوبة التوصل إلى توليفة مماثل الأصول نفسها العاملة في المنشأة القائمة، ولا سيما بسبب التطورات الفنية، ومن ثم سيضطر فريق التقييم إلى تقدير قيمة الاختلاف بين ك- لا توليفتي الأصول لكل من المنشأة القائمة والمحتملة.

- اتخاذ قرار محدد حول انتقال الأصول الأخرى التي تمتلكها المنشأة خارج توليفة الأصول التي يجري استخدامها في الأنشطة المختلفة، كما هو الحال بالنسبة للأصول الأخرى

(1) Ross & Westerfield (2005), same as previous, P.244.

الطويلة الأجل، وفي كل الأحوال، سواء أتم انتقالها مع باقي الأصول أم تم بيعها منفردة، فإن قيمتها السوقية يجب أن تضاف إلى قيمة توليفة الأصول المماثلة للأصول القائمة، وكذلك بالنسبة للأصول المتداولة المختلفة، وبخاصة النقدية.

ومع هذا، فإن هذه الطريقة كالتاريخ السابقة لا تأخذ في الحسبان الآثار والفهم المالية غير المرتبطة بكل أصل بذاته والناجمة عن وجود المنشأة ككل، والتكامل والتناسق بين مكوناتها المختلفة، وما لديها من عمالة وإدارة وما لها من علاقات وتعاملات وغير ذلك.

4- التقييم على أساس فترة الاسترداد (The Payback Period):

يقوم هذا المفهوم على تحديد الفترة الزمنية التي يمكن للمستثمر فيها تغطية تكلفة الاستثمار الأصلية من التدفقات النقدية الداخلة للمنشأة، وعلى ذلك فكلما كانت الفترة التي يسترد فيها تكلفة الاستثمار الأصلية بسيطة كلما كان المشروع أكثر قبولاً وجاذبية للمنشأة⁽¹⁾.

وبمعنى آخر هو عبارة عن الفترة الزمنية المطلوبة ليتساوى التدفق النقدي الداخل مع التدفق النقدي الخارج للمشروع وهو مرشد وموجه للقرار الاستثماري وفق القاعدتين الأولى: يحدد المستثمر حداً أقصى من الزمن (سنتان، ثلاث سنوات أو أكثر) يريد خلالهما استرداد رأسماله المستثمر. فإن تحقق ذلك يكون المشروع مقبولاً. ويتم التعبير عن فترة الاسترداد بالسنوات وتحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{تكلفة الاستثمار}}{\text{صافي التدفقات الداخلة سنوياً}}$$

الثانية: في حال وجود مشروعات بديلة يسعى المستثمر للاختيار بينها، ويكـون المشـروع المقبول هو الذي يسترد رأسماله خلال أقصر فترة زمنية ممكنة.

ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداماً نظراً لسهولة وبساطة حساباته. إذ إنه سهل الفهم. فضلاً عن أنه يتسم بالاختيار التلقائي للمشروع الأول مخاطرة في حال وجود أكثر من بديل استثماري⁽²⁾.

(1) د. سالم عبد الله (1996) مرجع سبق ذكره ص. 113.

(2) الدبل، رندة (2006) مرجع سبق ذكره ص 126.

ويرى الباحث أن هذه الطريقة تهمل قيمة النقود عبر الزمن، وأيضاً يهمـل التدفقات النقدية أو المكاسب التي قد تتحقق خلال فترة الاسترداد رغم أن القيمة الفعلية للمشروع تعتمد على السنوات التي يحقق فيه المشروع عوائد وليس فترة تغطية رأسماله فحسب، وقد يقود هذا إلى اختيار مشاريع أقل كفاءة وبالتالي فإن هذا المشروع لا يعتبر سليماً لتقييم الربحية التجارية للمشروع.

ونظراً لأن فترة الاسترداد لا تقدم شيئاً عن ربحية الاستثمار. فيمكن الاستعانة بطريقة معكوس فترة الاسترداد (Payback Reciprocal) لمواجهة هذا النقد فهي من أبسط الطرق لتقدير معدل العائد الداخلي للمنشأة. ويحتسب معكوس فترة الاسترداد بقسمة واحد صحيح على فترة الاسترداد مضروباً في (100). وعلى الرغم من أن هذا المعكوس يكون دائماً أعلى من معدل العائد الداخلي إلا أنه يمثل تقديراً مناسباً لهذا المعدل الداخلي خاصة إذا كانت فترة التدفقات النقدية على الأقل نصف فترة الاسترداد. أما في حالة كون فترة التدفقات النقدية أقل من نصف فترة الاسترداد فإن تقدير معدل العائد الداخلي باستخدام المعكوس يكون ضعيفاً لا يعتد به بصورة كبيرة⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت التدفقات النقدية المتوقعة للمنشأة المعروضة للبيع غير متساوية فتستخدم المعادلة الآتية لتحديد فترة الاسترداد:

$$\text{فترة الاسترداد} = \text{عدد السنوات اللازمة لاسترداد الاستثمار} + \frac{\text{الاستثمار الأصلي} - \text{التدفق النقدي للسنوات اللازمة لاسترداد الاستثمار}^{(2)}}{\text{الاستثمار}^{(2)}}$$

التدفق النقدي للسنة التالية للسنوات اللازمة لاسترداد الاستثمار

5- التقييم المحاسبي:

أي تقييم الشركة على أساس التصفية الفورية للأصول وسداد الالتزامات.

يفترض هذا الأسلوب بيع جميع أصول الشركة وسداد التزاماتها أي تصفيتها في تاريخ محدد، أي بيع جميع أصول الشركة، وتحصيل الأرصدة المدينة المستحقة للشركة فوراً وسداد كافة التزاماتها فوراً. ويهمل هذا الأسلوب القيمة الزمنية للنقود، حيث يفترض بيع جميع أصول

(1) د. سالم، عبد ا (1996) مرجع سبق ذكره - ص 110.

(2) د. سالم، عبد ا (1996) مرجع سبق ذكره - ص 115.

الشركة وتصفيتهما في تاريخ محدد وذلك عن طريق بيع كافة أصول الشركة وسداد كافة الالتزامات للوصول إلى قيمة الشركة⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن هذا الأسلوب يهمل القيمة الزمنية للنقود ويفترض التصفية الفورية للمنشأة وهو أمر صعب تحقيقه.

وتجدر الإشارة إلى أنه من أهداف عمليات الخصخصة ضمان استمرار الشركات في أداء رسالتها وتطويرها وفتح استثمارات جديدة للعمل على زيادة الناتج القومي. ولكن في حالة تقييم الشركة على أساس أسعار التصفية الفورية فإنه لن يتم تحقيق أهداف برنامج الخصخصة حيث سيتم بيع كل أصل على حدة، ولن ينظر إلى الشركة ككيان اقتصادي مستمر ومنهج يحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومي.

6- طريقة نسبة سعر السهم إلى ربحيته:

يستخدم هذا الأسلوب لتقييم الشركات محل الخصخصة التي ليس لها أسهم متداولة في سوق الأوراق المالية. إذ يعتمد على استخدام نسبة سعر السهم إلى ربحيته في شركة مثلية تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية ليكون الأساس في تقدير القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة محل الخصخصة وصافي الربح بعد الضريبة للشركة محل الخصخصة⁽²⁾. ولا يقصد بالتأكيد، التشابه التام بين المشروعين أو المرفقين، إذ يكفي بأن يكون هناك قدر من التشابه من حيث طبيعة النشاط وحجم المشروع وظروف التشغيل⁽³⁾.

$$\frac{C_1}{P_{ro1}} = \frac{C_2}{P_{ro2}}$$

وتحتسب نسبة سعر السهم إلى ربحيته من خلال المعادلة التالية:

C_1 : تمثل القيمة السوقية للسهم (سعر السهم) في المشروع المراد خصخصته.

P_{ro1} : تمثل صافي الربح بعد الضريبة العائدة للسهم في المشروع المراد خصخصته.

C_2 : تمثل القيمة السوقية للسهم (سعر السهم) في المشروع المشابه.

P_{ro2} : تمثل صافي الربح بعد الضريبة العائدة للسهم في المشروع المشابه.

(1) د. نصر، علي عبد الوهاب (2004) مرجع سبق ذكره 350.

(2) أنظر:

- INTOSA (2004) Privatization Working Group - same as previous, p 10.

- شتا، علي أيوب الفتح أحمد (1999) - مراحل التقييم المحاسبي للشركات في ظل استراتيجية خصخصة الملكية - المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - كلية التجارة - جامعة عين شمس - القاهرة - العدد الأول - ص 512.

(3) د. هندي، منير إبراهيم (2004): الخصخصة - خلاصة التجارب العالمية - منشأة المعارف - الإسكندرية ص

وإذا ما احتسبت النسبة $\frac{C_2}{P_{ro2}}$ في المشروع أو المرفق المشابه، فإن تقدير قيمة السهم في المشروع محل الخصخصة يتم عن طريق ضرب تلك النسبة الأخيرة بربحية السهم في ذلك المشروع قيد الخصخصة. ولكن لما كانت حقوق الملكية لم توزع بعد على أسهم فيصار حينها إلى استخدام نسبة أخرى توازي تماماً نسبة سعر السهم إلى ربحيته ألا وهي نسبة حقوق الملكية إلى صافي الربح بعد الضريبة في المشروع محل الخصخصة⁽¹⁾.
حيث:

D_p : تمثل حقوق الملكية في المشروع محل الخصخصة.
BNC: تمثل صافي الربح بعد الضريبة في المشروع محل الخصخصة.

$$\frac{D_p}{BNC} = \frac{C_1}{P_{ro1}} \text{ وإذا كانت}$$

$$\frac{D_p}{BNC} = \frac{C_2}{P_{ro2}} \text{ فهذا يعني أن}$$

فإذا افترض أن الربح الصافي بعد الضريبة في المشروع محل الخصخصة يبلغ 2500.000 دولار. وإذا افترض كذلك أن الربح السنوي للمشروع المشابه يبلغ 1.2 مليون دولار، وعدد أسهم ذلك المشروع هو 300 ألف سهم، أما القيمة السوقية للسهم (سعر السهم) فتبلغ 32 دولار⁽²⁾.

استناداً إلى تلك المعطيات فإن ربحية السهم في المشروع المقابل سوف تبلغ 4 دولار $\frac{1.200.000}{300.000} = 4$. ولما كان سعر السهم في ذلك المشروع يبلغ 32 دولار فإن نسبة سعر السهم إلى ربحيته سوف تساوي 8 أي $\frac{C_2}{P_{ro2}} = \frac{32}{4} = 8$

بذلك يمكن استنتاج قيمة حقوق الملكية في المشروع محل الخصخصة من خلال التالي:

$$\frac{D_p}{BNC} = \frac{C_2}{P_{ro2}} \Rightarrow \frac{D_p}{2.500.000} = 8 \Rightarrow D_p = 2.500.000 \times 8 = 20.000.000$$

(1) د. ملاك، وسام (2003) تقييم الأصول في ظل الخصخصة تقرير غير منشور - الجامعة اللبنانية - بيروت لبنان ص.90.

(2) د. ملاك، وسام وآخرون (2003) مرجع سبق ذكره ص.91.

هذا يعني أن حقوق الملكية في المشروع محل الخصخصة تساوي 20 مليون دولار. فإذا قسمت الـ 20 مليون دولار على خمسمائة ألف سهم، فإن سعر السهم (القيمة السوقية للسهم) ستكون مساوية لـ 40 دولار، أيضاً ستكون ربحية السهم مساوية لـ 5 دولار $\frac{2.500.000}{500.000} = 5$.

$$\frac{C_1}{P_{rol}} = \frac{40}{5} = \frac{C_2}{P_{rol}} = \frac{32}{4} = 8$$

وإذا افترض أن الدولة سوف تتولى سداد كامل الالتزامات -أي الأموال المقرضة- أو بمعنى آخر الديون-، فإنه يقتضي عندها احتساب القيمة السوقية لمجموع الأصول -القيمة السوقية للمشروع- التي يجب أن تدفع للدولة، وهي تساوي القيمة السوقية لحقوق الملكية مضافة إليها القيمة السوقية للالتزامات أو الديون. بالتأكيد، في هذه الحالة، يقع على عاتق الدولة سداد كافة الديون في مواعيد استحقاقها. وبالتالي فإن المبلغ الصافي الذي تكون قد حصنت عليه الدولة فعلياً هو ذلك الذي يساوي القيمة السوقية لحقوق الملكية.

لكن كيف يتم اختيار المشروع المشابه؟ عملية الاختيار هذه تستند إلى جملة من المعايير الأساسية، أهمها تشابه معدلات النمو في المشروعين؛ تشابه المخاطر وتشابه الربحية. وتعد أهمية معياري النمو والمخاطر إلى إمكانية تأثيرهما على نسبة سعر السهم إلى ربحية، إذ على أساس هذه النسبة تتحدد القيمة السوقية لحقوق الملكية في المشروع محل الخصخصة.

أما فيما يتعلق بتشابه الربحية الاسمية -الربح المحاسبي أو الدفري-، فإن هذا التشابه لا يعني إطلاقاً تشابهاً موازياً في الربح الاقتصادي أو كذلك في الربح الحقيقي. فعلى سبيل المثال، في حال امتلاك المشروع المشابه لعقارات ومبان وأوراق مالية يتوقع أن ترتفع قيمتها مستقبلياً بنسب عالية، فإن الربح المحاسبي للمشروع سوف يكون أدنى من ربحه الاقتصادي. هناك عامل آخر يؤثر تماماً على قيمة الربح المحاسبي، وهو يتمثل في كيفية احتساب الإهلاك السنوي للمعدات والمباني (معدل الإهلاك) والمؤونات السنوية فيما يتعلق ببعض الأصول. يمكن أن تؤخذ بالاعتبار، أيضاً كيفية احتساب المخزون والطرق المتبعة به -الخصم- و LIFO، FIFO والتي تؤثر على قيمة تغير المخزون⁽¹⁾.

استناداً إلى ما تقدم، فإن نسبة سعر السهم إلى ربحيته قد تختلف بين مشروعين وقد يكونا في الحقيقة متشابهين في كل شيء باستثناء الربح الاسمي الذي يعزى لاختلافه إلى التباين في الإجراءات المحاسبية.

(1) انظر: - هندي، منير إبراهيم (2004)، مرجع سبق ذكره ص. 199.

- د. ملاك، وسام واخرون (2003) مرجع سبق ذكره ص. 92.

ولتجاوز تأثير التباين - في الربح المحاسبي - على تقدير نسبة سعر السهم إلى ربحيته، يبدو من الأنسب استخدام متوسط سعر السهم إلى ربحيته، فيما يتعلق بعدد كبير من المشروعات التي تنتمي إلى نفس القطاع الإنتاجي أو إلى نفس الخط الإنتاجي، إذا ما كان ذلك ممكناً. إلا أن هذا الإجراء قد لا يكون قابلاً للتطبيق إذا كان المشروع المطروح للخصخصة لا يتشابه مع متوسط المشروعات الأخرى في نفس القطاع، أو إذا كانت ربحية السهم في المشروعات المشابهة قريبة من الصفر أو ذات قيمة سلبية (خسارة). في هذه الحالة، يفضّل اللجوء إلى المتوسط المثلث بالأوزان⁽¹⁾.

لإيضاح ذلك، يفترض وجود ثلاثة مشروعات متشابهة A, B, C تعمل في نفس القطاع الإنتاجي وتمتلك نفس الأصول وتتعرض لنفس المخاطر، وتتماثل م- ن حيث ربح السهم الموزع. القيمة السوقية للسهم (سعر السهم) تبلغ مئة دولار، لكنه على إثر ركود مفاجئ فقد بلغ نصيب السهم من الأرباح نصف دولار بالنسبة للمشروع A، ودولار ونصف بالنسبة للمشروع B، ودولارين ونصف بالنسبة للمشروع C. في ظل هذه الفرضيات س- وف تبلغ نسبة سعر السهم إلى ربحيته 200 بالنسبة للمشروع A $\left(\frac{100}{0.5} = 200\right)$ و 66.7 بالنسبة للمشروع B $\left(\frac{100}{1.5} = 66.7\right)$ و 40 بالنسبة للمشروع C $\left(\frac{100}{2.5} = 40\right)$ على ضوء هذا العرض، تقتضي الإجابة عن السؤال التالي:

- أي نسبة من النسب الثلاث يجب الأخذ بها؟ قد يقول البعض بإمكانية استخدام متوسط

$$\frac{40 + 66.7 + 200}{3} = 102.2 \text{ النسب للأسهم الثلاثة}$$

على هذا الأساس، فإن سعر السهم (القيمة السوقية للسهم) تحتسب على الشكل التالي:

$$\text{سعر السهم} = \text{متوسط النسب للأسهم الثلاثة} \times \text{ربحية السهم}$$

أي أن:

$$\text{سعر سهم المشروع A: } 0.5 \times 102.23 = 51.11$$

$$\text{سعر سهم المشروع B: } 1.5 \times 102.23 = 153.34$$

$$\text{سعر سهم المشروع C: } 2.5 \times 102.23 = 255.57$$

(1) انظر: - هندي، منير إبراهيم (2004)، مرجع سبق ذكره ص.200.

- د. ملاك، وسام وآخرون (2003) مرجع سبق ذكره ص.93.

كما يتضح، فإن تقدير القيمة السوقية للسهم على هذا الأساس هي بعيدة تماماً عن الواقع، إذ إن القيمة السوقية الفعلية للسهم هي 100 دولار في حين أنه طبقاً لمعيار متوسط سعر السهم فإن متوسط أسعار الأسهم الثلاثة هو 153.34 دولار.

وهنا يشار إلى أنه يمكن التخفيف من الانحراف حول الوسيط (102.23) عن طريق استخدام المتوسط المثقل لنسبة سعر السهم إلى ربحيته، على أن تكون قاعدة التثقل متمثلة بمجموع الربحية (4.5 = 2.5 + 1.5 + 0.5).

المتوسط المثقل لمتوسط سعر السهم إلى ربحيته يساوي:

$$200 \times \frac{0.5}{4.5} + 66.7 \times \frac{1.5}{4.5} + 40 \times \frac{2.5}{4.5} = 66.6$$

وباستخدام هذه النسبة $\frac{\text{سعر السهم}}{\text{ربحية السهم}}$ يصبح بالإمكان احتساب سعر السهم. وهذا السعر يختلف تبعاً للمشروعات A, B, C.

$$\text{المشروع A: } 0.5 \times 66.6 = 33$$

$$\text{المشروع B: } 1.5 \times 66.6 = 100$$

$$\text{المشروع C: } 2.5 \times 66.6 = 167$$

على ضوء ذلك، يتبين أن متوسط سعر السهم يساوي في هذه الحالة مئة دولار $\left(\frac{33 + 100 + 167}{3} = 100 \right)$ ، كما أن الانحراف حول المتوسط انخفض من (±102.23) إلى (± 67) بالطبع إن انحرافاً يبلغ قدره % 67 ± عن متوسط سعر السهم هو انحراف كبير غير أنه يستحيل تلافيه⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن مدخل نسبة سعر السهم إلى ربحية السهم يركز على ربحية السهم في المدى القصير دون المدى الطويل، كما أنه يركز على الأوضاع الحالية دون الأوضاع المستقبلية، فربحية السهم المحددة وفقاً لما عليه حالتها الآن، وليست بالضرورة هي الربحية في المدى الطويل المتوقع تحقيقها في ظل إدارة المشتري، وهي بالتأكيد أعلى بكثير من تلك التي تتحقق في ظل إدارة تم اختيارها وتعيينها بواسطة الحكومة والتي في ظلها ترتفع تكلفة المنشأة. ولا شك أن ذلك يؤدي إلى بيع الشركة بسعر متواضع مما يلحق الأضرار بالمال العام نظراً لأن القوة الإيرادية للمنشأة وربحية السهم متواضعة بسبب عدم كفاءة الإدارة، مما

(1) انظر: - هندي، منير إبراهيم (2004)، مرجع سبق ذكره ص. 200.

- د. ملاك، وسام وآخرون (2003) مرجع سبق ذكره ص. 93.

يؤثر سلباً على قيمة المنشأة، بمعنى أن القيمة السوقية للأصول قد تزيد كثيراً عن قيمة المنشأة المحسوبة على أساس ربحية السهم المتوقعة في الأجل القصير.

وعليه يرى الباحث أن هذا المدخل لا يؤدي إلى تحديد القيمة الحقيقية لسهم المنشأة محل التقييم مما يجعل الاعتماد عليه لتحديد قيمة الشركة كبدل لتقييم الأصول لغرض الخصخصة لا يكفل التوصل إلى القيمة الملائمة لتلك الأصول.

7- طريقة القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة Discounted cash Flow

تقوم هذه النظرية على أساس تحديد التدفقات النقدية المتوقعة للأصول خلال فترة مستقبلية معينة، مع خصم هذه التدفقات بمعدلات خصم مناسبة تأخذ في عين الاعتبار المخاطر المتوقعة ومعدلات تكلفة الأموال⁽¹⁾. ويعتمد تطبيق هذه الطريقة على القيام بالخطوات التالية⁽²⁾:

- إعداد قائمة بالتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة للوحدات المخصصة.
- تحديد معدلات الخصم المناسبة.
- تحديد الفترة الزمنية المتوقع أن تستمر فيها أصول المنشأة في الإنتاج.

وسيتطلب تحديد صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية حصر الأصول الموجبة لودي الشركة في تاريخ التقييم، وتحديد الحجم الملائم والضروري من الأصول لتحفيق الأرباح والتدفقات النقدية من خلال العمليات العادية للمؤسسة، وبعد تحديد الحجم الملائم والصـروري من الأصول يتم تحديد الأصول غير المطلوبة والتي ينبغي الاستغناء عنها وتكون نتيجة ذلك تحديد حجم الاستثمار المبدئي المطلوب للمؤسسة والذي يضمن نجاح المؤسسة واستمرارها في أعمالها بأسلوب اقتصادي يضمن تحقيق أرباح وسلامة المركز المالي⁽³⁾.

وبعد تحديد الحجم الملائم من الأصول التي سيستمر استخدامها، أي تحديد الحجم الملائم للاستثمار بالمؤسسة والذي سيستخدم كأساس لتقييم المؤسسة، يتم الوصول إلى قيمة التدفقات النقدية الواردة من العمليات العادية ومن العمليات المالية ومن العمليات الرأسمالية⁽⁴⁾. وهذا يتم

(1) Tim koller- Marc Goehart – David Wessels (2005) - Measuring& Managing the value of companies-Mckinesy&companies p103.

(2) د. الجيزان، أسامة (2006) مرجع سبق ذكره ص. 759.

(3) د. علي، نصر عبد الوهاب - شحاتة شحاتة (2004) مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الإلكترونية - الدار الجامعية - الاسكندرية - ص 315-316.

(4) د. علي، نصر عبد الوهاب - شحاتة شحاتة (2004) مرجع سبق ذكره ص 316.

من خلال إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقبلية. ويفضل أن يسبق إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقبلية قائمة الدخل المستقبلية ولنفس عدد السنوات المقدرة.

• **قائمة الدخل وتتضمن⁽¹⁾:**

أ- إيرادات النشاط الجاري:

تؤخذ المبيعات المتوقعة من واقع الدراسة التسويقية، وبالنسبة للإيرادات الأخرى فيمكن أخذ متوسط السنوات السابقة مع الأخذ في عين الاعتبار الموازنة التقديرية المعتمدة للمنشأة للعام المالي المقبل، ويمكن إضافة نسبة لهذا المتوسط إذا كان هناك ما يدعو لذلك. وبالنسبة لأسعار منتجات الشركة فيتم تثبيتها خلال سنوات الدراسة وفق أسعار آخر موفوف مالي للمنشأة.

ب- المصروفات السنوية المتوقعة: وتشمل تكاليف التشغيل المباشرة وغير المباشرة مثل⁽²⁾:

- 1- الأجور: وتقدر وفقاً لآخر موفوف مالي للشركة ويتم تثبيتها بعد ذلك، مع الأخذ في الاعتبار العلاوات والزيادات المتوقعة وكذلك أثر التغيرات في المبيعات والاستثمارات الإضافية المستقبلية، أو الأصول المتوقعة بيعها مما يترتب عليه تخفيض طاقات المنشأة الإنتاجية مما يؤدي إلى تخفيض الأجور.
- 2- المستلزمات السلعية: تثبت أسعارها وفقاً لآخر موفوف مالي مع الأخذ في الاعتبار كميات الإنتاج المتوقعة، وأية زيادات في أسعار العناصر المخطط زيادة أسعارها فوق معدل التضخم العام طوال فترة دراسة التقييم، مع مراعاة معدلات الاستخدام للمعاملات الفنية الحالية والمتوقعة لكل نوع من المستلزمات.
- 3- المستلزمات الخدمية: تقدر بمتوسط السنوات السابقة مع الأخذ في الاعتبار آخر موازنة تقديرية معتمدة للمؤسسة، وأية تغييرات أو تطورات قد تحدث مستقبلاً خلال السنوات القادمة.
- 4- الإهلاك: يقدر اعتماداً على رقم الإهلاك خلال السنوات السابقة مع مراعاة أية إضافات أو استبعاد للأصول الثابتة خلال سنوات التقييم.
- 5- الفوائد: تقدر الفوائد المستحقة على القروض الأجنبية في ضوء بنود التعاقد مع البنوك الأجنبية المقرضة، كما تقدر الفوائد المستحقة على القروض المحلية بالفوائد الفعلية مع

(1) أنظر: - د. حماد، طارق عبد العال (2005) - التقارير المالية - الدار الجامعية الإسكندرية ص 450.

- د. سالم، عبد ا (1996) الخصخصة وتقييم الأصول و الأسهم جامعة الزقازيق ص 102.

(2) أنظر: - د. حماد، طارق عبد العال (2005) مرجع سبق ذكره، ص 450.

- د. سالم عبد ا - مرجع سابق ذكره ص 102.

- الأخذ في الاعتبار اتجاه انخفاض سعر الفائدة، وأية اتفاقيات جديدة مزعم إبرامها - أ- مع البنوك المحلية لإعادة جدولة الديون بشروط ميسرة لسدادها.
- 6- تحديد صافي الربح المحاسبي قبل الضرائب بمقدار الفرق بين (الإيرادات السنوية المتوقعة - المصروفات السنوية المتوقعة⁽¹⁾).
- 7- احتساب الضرائب الدخلية واستبعادها من صافي الربح المحاسبي للتوصل إلى صافي الربح المحاسبي بعد الضرائب.

• إعداد قائمة التدفقات النقدية السنوية المستقبلية، وتتضمن ما يلي:

- أ- التدفقات النقدية الداخلة: وتحدد بمقدار صافي الربح المحاسبي قبل الضرائب مضافاً إليه إهلاك الأصول الثابتة - باعتباره لا يمثل تدفق نقدي خارجي - والفوائد المدبنة عن القروض المحلية والأجنبية، لأن الهدف هو تقدير التدفقات النقدية المتولدة من إجمالي الأصول للتوصل إلى قيمة الأصول عند خصم هذه التدفقات والإيرادات النقدية الأخرى المتوقعة خلال سنوات التقييم - مثل حصة بيع بعض الأصول المخطط بيعها - وكذلك القيمة المتبقية المقدرة والتي تعكس التدفقات النقدية للشركة بعد فترة التنبؤ، وتقدر بقسمة صافي التدفق النقدي المتوقع للسنة الأخيرة على المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال، علماً بأن القيمة المتبقية يعاد خصمها بنفس معدل الخصم المستخدم لإيجاد قيمتها الحالية في تاريخ التقييم⁽²⁾.
- ب- التدفقات النقدية الخارجة: وتشمل الاستثمارات الإضافية المتوقعة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة - وتقدر على أساس احتياجات الشركة في المرحلة القادمة، ومتوسط المنفق على الأصول الثابتة خلال السنوات الثلاث السابقة - بالإضافة إلى الاستثمارات الإضافية المتوقعة لتطوير وتحديث وزيادة جودة الإنتاج، والضرائب الدخلية للعام السابق - حيث أن الضرائب عادة ما تسدد في العام التالي -، وأيضاً حصة العاملين من الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة للعام السابق أيضاً⁽³⁾.
- ج- إيجاد صافي التدفقات النقدية السنوية المستقبلية بالفرق بين الإيرادات السنوية المتوقعة والمصروفات السنوية المتوقعة.

(1) د. أمين، لطفي (2008)، اعداد وعرض الفوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 140-143.

(2) د. أمين، لطفي (2008) مرجع سبق ذكره ص 140-143.

(3) أنظر: - د. سالم، عبد الله (1996) مرجع سبق ذكره ص 105-106

- د. أمين، لطفي (2008) مرجع سبق ذكره.

وفي حالة تقييم الشركة باستخدام طريقة صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية، سيتم تقسيم التدفقات النقدية التي تحققها الشركة من المصادر المختلفة إلى أربعة أنواع رئيسية م-ن التدفقات كما سبق أن ذكرنا عند تحديد تلك التدفقات، وهذه التدفقات هي:

- 1- التدفقات النقدية الواردة من العمليات العادية للشركة والمتعلقة بممارسة النشاط الرئيسي للشركة.
- 2- التدفقات النقدية من العمليات المالية وهي التدفقات المرتبطة بالعلاقات م-ع المصارف والمؤسسات المالية التي تتعامل معها المنشأة.
- 3- التدفقات النقدية من العمليات الرأسمالية وهي التدفقات المرتبطة ببيع الأصول المقتـرح الاستغناء عنها وشراء أصول جديدة.
- 4- القيمة الرأسمالية المتبقية من الشركة في نهاية فترة الدراسة.

وتمثل القيمة الحالية لهذه التدفقات الإجمالية بسعر فائدة معينة قيمة الشركة، والتي يمكن تقسيمها على عدد الأسهم للوصول إلى القيمة العادلة للسهم⁽¹⁾.

• تحديد سعر الخصم المناسب:

إن سعر الخصم المناسب هو المتوسط المرجح لتكلفة الأموال المستثمرة في المنشأة محل التقييم، وحيث إن مصادر الأموال تتمثل في حقوق الملكية والقروض، فيتم تحديد المتوسط المرجح لتكلفة الأموال المستثمرة عن طريق حساب كل من تكلفة الأموال المملوكة وتكلفة الأموال المقترضة.

بالنسبة لتكلفة الأموال المملوكة فتتمثل في العائد المتوقع أن يحصل عليه المساهمون، وهذا العائد يكون دائماً عبارة عن العائد الخالي من المخاطرة -الاستثمار في أوراق حكومية- أو مضمونة من الحكومة كشهادات الاستثمار... بالإضافة إلى قدر يسمى العائد الإضافي للمخاطرة أو زائد بدل المخاطرة، وهو بمثابة تعويض لهم عن قبولهم الاستثمار في هذا النشاط ومخاطره. ولهذه المخاطرة مصدرين: أولهما الدولة، وثانيهما الاستثمار في النشاط محل التقييم. ويمكن حساب تكلفة الأموال المملوكة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{تكلفة الأموال المملوكة} = \text{أ} + (\text{ب} + \text{ج})$$

حيث إن:

أ: العائد الخالي من المخاطرة.

ب : معامل المخاطرة على مستوى الدولة.

ج: معامل المخاطرة عن الاستثمار في النشاط⁽¹⁾.

• تحديد عدد السنوات المتوقع أن تستمر فيها أصول الشركة في الإنتاج بصورة اقتصادية

يتحدد عدد السنوات المستقبلية التي تنسب إليها مسـ واء التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة، اعتماداً على طبيعة أصول الشركة محل التقييم ومتوسط عمرها الإنتاجي المتوقع، وحصة مبيعاتها في السوق الحالية والمتوقعة، وكذلك على وجهة نظر الجهة القائمة بـ التقييم من أجل الوصول إلى تقييم سليم للمنشأة محل الدراسة⁽²⁾.

وتعتبر طريقة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصوصة أكثر طـ رق التقييم ملائمة ولاسيما المنشآت المتوقع استمراريتها حيث إنها تستخدم كاختبار للربحية إلا أن العقبة الرئيسية التي تواجه هذه الطريقة هي عدم التأكد المحيط بعملية تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، وأيضاً صعوبة تحديد معدل الخصم المناسب الواجب استخدامه⁽³⁾.

وتمتاز هذه الطريقة بأنها تأخذ في الاعتبار عوامل متعددة منها قـ درة الموجـ ودات على تحقيق عوائد أو أرباح في المستقبل، والعوامل المسببة لعدم الكفاءة أو الضـ ياع -مثل العمالة الزائدة والمعدات والآلات العاطلة-، ومدى استجابة السوق، ومستوى العائد المطلوب للمـ تـ ثمر، ومدى إتاحة الموارد المالية لدى الشركة، وسجل الأرباح الماضية والأداء الماضي للشركة⁽⁴⁾.

وكذلك يساعد هذا المدخل على التنبؤ بحالة التصفية المتوقعة، مما يـ دل على قـ درة البيانات المحاسبية على المساعدة في معرفة احتمال تعرض الشركة لحالة الإفلاس قبل تحققها بوقت طويل، مما يدل على أهميته لمتخذي القرارات، وبالإضافة إلى ذلك يعتبر التدفق النقدي أحد المعايير التي تستخدم لقياس كفاءة الإدارة وفدريتها على تحقيق تدفق نقدي في المسـ تـ قبل، كما أنه أداة هامة في اتخاذ القرارات المختلفة لعدم تأثره بحالة التضخم والتوزيعات الجزائية لتكلفة الموجودات الثابتة وبالأساليب والمبادئ المحاسبية المختلفة خلافاً لما هو عليه بالنسبة لصافي الربح المحاسبي⁽⁵⁾.

(1) د. سالم عبد ا (1996) - مرجع سابق ذكره - ص 110.

(2) د. سالم عبد ا (1996) - مرجع سابق ذكره - ص 113.

(3) INTOSAI (2004) INTOSAI Privatization Working group (PWG) - same as previous page 11.

(4) Jkaplan; Sknk (1989) Company's Acquisition of federated- value. Destroy or value added; journal of financial Economics; vol.25 ; no.2; December; PP.192-210.

(5) Vuylsteke. Charles (2000). "Techniques of Privatization of State - Owned Enterprises. vol 1. World Bank , Technical Paper No 88 . Washington World Bank p 110-114.

ويرى الباحث أن هذا الأسلوب ملائم لتقييم الشركات المستمرة لأغراض الخصخصة، باعتباره يقيس قيمتها الاقتصادية بالقيمة الحالية للمنافع الصافية المتوقعة عن طريق خصم التدفقات النقدية للأصول بمعدل تكلفة رأس المال المناسب للوصول إلى القيمة الحالية لها ثم تقدير القيمة المتبقية، فهذا المدخل ملائم لتقييم الطاقة الإنتاجية والتسويقية المتوقعة لتغلالها لتحقيق المنافع الجارية بافتراض نفس الظروف والخصائص السائدة. ويمكن القول: إن هذا المدخل يتسم بأنه أكثر موضوعية وواقعية من مداخل التقييم الأخرى فيما يخص الشركات محل الخصخصة المتوقعة استمراريتها، إذ يعتمد مدخل التقييم على حقيقة مؤداها أن المبلغ الذي يدفعه المستثمر في شراء منشأة معينة بغرض الحصول على إيراد نقدي معين مسبقاً ما هو إلا القيمة الحالية لهذا الإيراد المتوقع الحصول عليه. وهذا المدخل يعتمد على الأسس والمعلومات المحاسبية بشكل كبير في تقدير التدفقات النقدية المخصومة، إذ يستخدم العلاقات المحاسبية التاريخية في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، والتي منها تقدر التدفقات النقدية المستقبلية.

وعلى الرغم من تلك المزايا التي يحققها اتباع طريقة القيمة الحالية للتدفقات المالية المخصومة مما يؤدي إلى نجاح الخصخصة بشكل عام، فإن البعض يأخذ على هذه صعوبة التطبيق في الواقع العملي، فضلاً على أن هذه الطريقة لا تأخذ وجهة النظر الاجتماعية أو القومية عند تحديد القيمة لتلك الوحدات⁽¹⁾.

ويرجع قصور المدخل المحاسبي من وجهة نظر الباحث إلى اهتمام المحاسبين بالتقييم من وجهة النظر الخاصة دون التقييم من وجهة النظر الاجتماعية أو القومية. لذا يرى الباحث أن قصور المداخل المحاسبية وعدم شمولية التقييم وامتداده إلى وجهة النظر الاجتماعية أو القومية، يجعل هذه المداخل محدودة الأهمية في اتخاذ بعض القرارات وقاصر في الإجابة عن بعض الأسئلة مثل: هل ينبغي بيع (أو عدم بيع) الشركة العامة؟ وبأي سعر يجب بيعها؟ ولمن ينبغي البيع؟

إن وجهة النظر الاجتماعية أو القومية لا تتحقق من خلال التقييم فحسب، وإنما من خلال مراحل الخصخصة المختلفة للوحدات الاقتصادية المرشحة للخصخصة فتحليل التكلفة والعائد (Benefit and cost) وقيل تحويلها إلى القطاع الخاص توضح الإجابة عن العديد من تلك التساؤلات⁽²⁾ المتعلقة بوجهة النظر القومية، كما أنه في مرحلة التقييم يمكن استخدام نتائج

(1) أنظر: - دياب، محمد عبد القادر (1994)، تحليل لبدائل تقييم شركات القطاع العام عند بيعها للقطاع الخاص - مع دراسة تطبيقية - المجلة المصرية لدراسات التجارية - العدد 4 - جامعة المنصورة - جمهورية مصر العربية.

- الجيزان، أسامة بن فهد (2006)، مصدر سابق ص 760.

(2) شتا، علي أبو الفتوح أحمد (1999)، مصدر سابق، ص 509.

تطبيق نموذج التقييم المتبع وإدخال بعض التعديلات عليها بحيث تتفق والأهداف القومية⁽¹⁾. وأخيراً يلائم هذا النموذج أسلوب البيع الكلي أو الجزئي للوحدات الاقتصادية العامة والتي ليس لها أسهم متداولة في السوق شرط أن تبقى تلك الوحدات مستمرة في ممارسة نشاطها.

وبالتالي كما ذكرنا فإن لا شيء يحول دون قبول هذا النموذج في التقييم سوى صعوبة تطبيقه وما ينطوي عليه من مشكلة تحديد التدفقات النقدية الخاصة بكل أصل من الموجودات منفرداً والتي تعد مشكلة خاصة إذا ما تدخل الأصل المطلوب تقييمه في توليد التدفقات النقدية مع أصل آخر وما يصاحب ذلك من عدم الدقة، بالإضافة إلى اختصار معدل الخصم الملائم⁽²⁾.

ثامناً: تقييم الشركة على أساس مضاعف الربحية:

من الطرق الشائعة والسهلة في تحديد قيمة السهم طريقة مضاعف الربحية، وفي ظل هذه الطريقة يتم تحديد ربحية السهم، ويتم ضرب هذه الربحية في مضاعف معين يتم تحديده وفق ظروف السوق وظروف العرض والطلب الخاصة بالأوراق المالية، وكلمة زاد رقم مضاعف الربحية كلما زادت قيمة السهم وبالتالي زادت قيمة الشركة. ويمكن استخدام متوسط الربح في السنوات السابقة أو استخدام متوسط الربح المتوقع للسهم في السنوات المستقبلية (سنوات التنبؤ).

وتتحدد قيمة الشركة وفقاً لهذا الأسلوب عن طريق ضرب قيمة السهم المحددة في عدد أسهم الشركة⁽³⁾.

ويرى الباحث أن متوسط الربح الذي حققته الشركة في الماضي لا تعكس كفاءة الإدارة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ونتيجة لذلك فإنه لا يمكن استخدام الربحية التاريخية كأساس لتحديد القيمة البيعية للسهم، وإنما ينبغي الاعتماد على الربحية المفردة في ضوء إمكانيات الشركة محل التقييم، لاسيما إذا كانت تلك التقديرات تتصف بالموضوعة. أي أنه

(1) حسونة، محمد أحمد لطفي (1991)، استخدام البيانات المحاسبية في تحديد القيمة الاقتصادية للمنشأة - دراسة تطبيقية على إحدى شركات قطاع الأعمال في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع2، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص 457.

(2) Shannon p.p, f. r. Robert, 2003, valuation a business, The Analysis and appraisal of closely Held companies, IRWIN, Professional Publishing, Chicago: pp 146.

(3) د. عبد الوهاب نصر علي والكتور شحاتة السيد شحاتة (2004) - المرجع السابق - ص 346 - 348.

من الأفضل عند تقييم الشركة باستخدام أسلوب مضاعف الربحية اسـ-تخدام متوسط طـالـ ربح المتوقع أن تحققه الشركة في المستقبل.

لقد تناول الباحث ث في الفصل الثالث أحد الموضوعات الحيوية المشاركة على كل المستويات، والتي تستند إلى التحول من الملكية العامة للمنشآت الاقتصادية متداولاً بالتفصيل طرق إعادة التقييم المختلفة موضحاً عيوب ومزايا كل منها، وأسس وقواعد وكيفية حساب قيمة الأصول التي يجري تقييمها وفق كل طريقة منها، وذلك بهدف إيضاح منهج وأسلوب كل طريقة من هذه الطرق، وإبراز أوجه الاختلاف والاتفاق في ما بينها، ومدى إمكانية استخدام كل مـن هذه الطرق في الحياة العملية، وما يشوبها من قصور، وتحديد مهام فريق التقييم والدور الذي يجب أن يضطلع به في الحياة العملية. وهناك عدة طرق للتقييم وهي:

- طريقة التكلفة التاريخية.
- طريقة التكلفة التاريخية المعدلة.
- طريقة القيمة السوقية.
- فترة الاسترداد ومعكوسها.
- التقييم المحاسبي.
- سعر السهم إلى ربحيته.
- مضاعف الربحية.
- القيمة الحالية للتدفقات المالية المخصومة.

إن طرق التقييم الأكثر شيوعاً هما سعر السهم إلى ربحيته، والقيمة الحالية للتدفقات المالية المخصومة، لكن لا يوجد طريقة واحدة تنسجم بالدقة التامة إذا **يرى الباحث** أنه مـن الأفضل استخدام أكثر من طريقة واحدة للتقييم للحصول على قيمة عادلة للمنشأة موضوع الخصخصة.

كما يرى الباحث أن طبيعة نشاط المنشآت المنوي خصصتها هو العامل الأهم الذي يحدد الطريقة الأنسب للتقييم.

ومما لا شك فيه أن المعلومات المالية التي تقدمها المحاسبة من خلال القوائم والتقارير المالية تعتبر أساساً في عملية التقييم. لذا فإن الإفصاح المحاسبي الكافي والمناسب للـ وائم المالية يساهم في نجاح عملية الخصخصة ولا بد لنا في هذه الدراسة من تبيان دور الإفصاح المحاسبي في عملية الخصخصة.

ثالثاً: دور الإفصاح المحاسبي في عملية الخصخصة

أدى أخذ معظم الدول بفلسفة الحرية الاقتصادية والبدء بإجراءات الخصخصة التي حدثت في نهايات القرن العشرين إلى تحويل الكثير من شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة، وبالتالي فسخ المجال بصورة أوسع أمام القطاع الخاص للمشركة في التنمية الاقتصادية، ومما لا شك فيه أن ذلك يتطلب وجود أسواق مالية ذات كفاءة عالية نظراً لما تقدمه من مزايا أهمها: توفر السيولة، تقليل مخاطر الاستثمار المالي، خلق أدوات مالية تتجه إليها إدارات الأفراد والمؤسسات في المجتمع، تحفيز إدارات الشركات على تحسين كفاءاتها في الأداء والعمل على زيادة الأرباح، وتشجيع الاستثمارات الرأسمالية في الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة ورفع مستويات الدخل وتسريع معدلات النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

ويعتبر الإفصاح المحاسبي ركناً أساسياً لنجاح أي سوق مالية لأنه يعزز الطمأنينة لدى المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة.

ويمكن ربط نشوء الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية والمحاسبية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة وذلك بتحولها من مجرد دخل الملكية (OWNERS APPROACH) إلى مدخل المستخدمين (USERS APPROACH)، حيث تحولت وظيفة المحاسبة من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه كنظام لمساعدة الدفاتر، غايته الأساسية حماية مصالح الملاك - والمحاسبة هنا هي فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، وتفسير النتائج التي تسفر عنها هذه الأحداث والعمليات - إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات - والمحاسبة هنا هي نظام يخدم بغير واسطة وتوصيل المعلومات الاقتصادية بقصد تمكين مستخدمي هذه المعلومات سواء أكانوا داخلين أم خارجيين؛ من مستثمرين، محللين ماليين، دائنين، دوائر حكومية...، في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة في الوقت المناسب⁽²⁾.

(1) أنظر د. زيود لطيف - د. قيطيم حسان - مكية نغم (2007) دورة الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية - مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - المجلد (29) العدد (1) ص 173.

(2) ضبة إيتسام (2007) الإجراءات المحاسبية لتقييم الأصول عند الخصخصة رسالة ماجستير في المحاسبة - جامعة حاب ص 75.

إذن يعتبر الإفصاح المحاسبي الأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث ذات الأثر المالي في المؤسسة لهؤلاء المستخدمين لدعم قراراتهم لاسيما تلك المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل.

وتأكيداً على أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فقد ورد في البيان الأساسي لنظرية المحاسبة الصادر عن جمعية المحاسبة الأميركية (AAA) عام 1996 ما يلي "تعتبر المعلومات المحاسبية الوسائل الأساسية للإقلال من حالة عدم التأكد لدى المستخدمين الخارجيين، إضافة إلى كونها وسائل أساسية للتقرير عن الممارسة المؤداة في الوحدة المحاسبية"⁽¹⁾.

وللإفصاح المحاسبي تأثير واضح على نجاح عملية الخصخصة لأن عملية الخصخصة تستلزم إجراء تقييم أصول والتزامات المؤسسة لتحديد القيمة العادلة لها، وتقدم المعايير المحاسبية الملزمة -الدولية والمحلية- الأساس المناسب لتحديد القيمة المناسبة لعناصر الأصول والالتزامات، وتعتبر الحد الأدنى للإفصاح المحاسبي الذي يجب أن يقدم لمستخدمي القوائم المالية، يؤدي إلى تخفيض عدم التأكد لديهم فيما يتعلق باستثماراتهم من جهة، وإلى الإقبال على شراء استثمارات جديدة من قبلهم أو من مستثمرين جدد من جهة أخرى⁽²⁾.

وفيما يلي سوف نتعرض لمفهوم الإفصاح بشيء من التفصيل:

1 - مفهوم الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالية وأساس نجاحه، فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكّلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين⁽³⁾.

واعترافاً بأهمية الإفصاح المحاسبي في صنع قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية فقد اهتمت المعاهد والجمعيات العلمية بمعايير الإفصاح والتأكيد على كمية ونوعية المعلومات

(1) Evanston; (1996); statement of basic accounting; (A.A.A).

(2) ضريبة إبتسام (2007) مرجع سبق ذكره ص 76.

(3) الإمام، أحمد فهمي (1999). أسواق الأوراق المالية في البلاد العربية - مجلة اتحاد المصارف العربية - ص 50.

التي لا بد من توافرها، فقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأميركية (FASB) في نشرته رقم (1) أهداف التقارير المالية كالتالي⁽¹⁾:

أ- تقديم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين ومستخدمي البيانات في تحديد وتوقيت درجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المتوقعة من التوزيعات أو الفوائد، والتدفقات الناتجة عن بيع أو استيراد أو استحفاق الاستثمارات المالية والروص، وهذه التدفقات المتوقعة تتأثر بقدرة المنشأة على خلق نقدية كافية لمواجهة الالتزامات في التوزيعات والفوائد وأقساط القروض وسدادها عند استحفاقها كما تتأثر أيضاً بتوقعات المستثمرين والدائنين بالمقدرة الكسبية للمنشأة مما ينعكس على أسعار الأسهم.

ب- تقديم معلومات عن الأداء المالي للمنشأة، ورغم أن قرارات الاستثمار والتمويل تعكس توقعات المستثمرين بالأداء المستقبلي للمنشأة، إلا أن هذه التوقعات تبنى في الغالب على تقييم الأداء السابق.

هذا بالإضافة إلى أن نظام التقارير الجيد سوف يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال بالنسبة للمنشأة وذلك نتيجة انخفاض درجة عدم التأكد لدى المستثمرين حول أحوالها المالية، أي أنه عن طريق اتباع سياسة محاسبية سليمة وبالتالي العناية بنظام التقارير المالية يمكن تخفيض درجة المخاطرة التي يتعرض لها رأس المال المستثمر لدى المنشأة وبالتالي تخفيض المعدل الذي يمكن أن يقبله المستثمرون كعائد على استثماراتهم، أضف إلى ذلك أن التدافس حول مصادر التمويل في سوق رأس المال سوف يمثل ضغطاً على كافة المنشآت لاتباع سياسات محاسبية ملائمة وتوفير نظام تقارير واف حتى في حالة عدم كفاية الأداء ذلك لأن عدم الإفصاح في مثل هذه الحالات سوف يفسر من قبل المتعاملين على أنه تغطية للمشكلات التي تتعرض لها المنشأة الأمر الذي يعجل بفشلها وقد يؤدي إلى خروجها من سوق الصناعة الذي تعمل فيه.

وحتى بالنسبة للشركات غير الناجحة فعلاً فإنه يهملها الإفصاح عن حقيقة الأوضاع التي تمر بها، وعن المجهودات والتدبيرات التي اتخذت والتي سوف تتخذ لتجذب هذه الأوضاع وإلا فقدت المنشأة الثقة نهائياً وبالتالي إفساد المحاولات التي تبذلها للخروج من الأزمة التي تمر بها.

ويمكن تعريف الإفصاح بأنه الوضوح وعدم الإيهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والفوائم المالية والتقارير المحاسبية.

(1) Financial accounting Standard Board; Statement of financial Accounting Concepts No.1 "objectives of financial Reporting By business Enterprises" 1990 Irwin.

ولكن من خلال المفهوم السابق نلاحظ أن مفهوم الإفصاح هو مفهوم نسبي فهو ينطلق من فكرة عامة تتمثل في التعبير الصادق عن الحقيقة لكنه يتأرجح بين كفتي التكلفة والمنفعة المرجوة فنلاحظ تفاوتاً في تحديد المعنى الدقيق المقصود وذلك تبعاً لظروف المنشأة وهـذا بدوره أبرز عدة أنواع للإفصاح⁽¹⁾.

وبالعودة إلى عدة مؤلفات سيتم إلقاء الضوء على عدة تعاريف، ومناقشتها للوصول إلى جوهر الإفصاح.

فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية⁽²⁾.

كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: تقديم للمعلومات والبيانات إلى المستخدمين في شكل ومضمون صحيحان وملائمان لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو ويشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين بآن معاً⁽³⁾.

ومن جهة أخرى تم تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه: إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل⁽⁴⁾.

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة تركيزها على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين منها بصيغة توضح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل، وفي الشكل الذي يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات.

وبتحليل التعاريف السابقة إلى مكوناتها الأساسية نجد ما يلي⁽⁵⁾:

- **المعلومات:** نلاحظ أن التعاريف الثلاثة السابقة أشارت إلى ضرورة تضمين القوائم والتقارير المحاسبية المعلومات الضرورية أو الكافية، إلا أنها اختلفت في تحديد كمية المعلومات بمعنى أن يكون الإفصاح في حدود الضرورة بالشكل الذي يمكّن المستخدم من

(1) د. زيود لطيف وآخرون (2001) مرجع سبق ذكره ص.179.

(2) دمطر، محمد - سويطي، موسى (2009)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية - دار وائل - عمان ص.230.

(3) حلوة حنان، محمد رضوان (2009)، نظرية المحاسبة، دار وائل ص.212.

(4) دمطر، محمد عطية، الحياي، وليد ناجي، الراوي، حكمت أحمد (1995)، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، دار حنين - مكتبة الفلاح - ص.371.

(5) أنظر د. زيود لطيف - د. فطيم حسان - مكية نغم - (2007) مرجع سبق ذكره ص.

اتخاذ القرار المناسب، في حين يتطرق التعريف الثالث إلى مفهوم الشمولية حيث يرى أن الإفصاح يتطلب إظهاراً لكل المعلومات. لكن تلتقي هذه التعاريف عند ضرورة أن تكون هذه المعلومات صحيحة، حقيقية، وغير مضللة.

- **مستخدمي المعلومات:** نلاحظ أن كلاً من التعريفين الأول والثالث لم يحددوا طبيعة مستخدمي المعلومات في حين أشار التعريف الثاني إلى نوعين من المستخدمين وهم المستخدمين الداخليون والمستخدمون الخارجيون، وهو أمر مهم جداً إذ تتفاوت حاجة المستخدمين وقدرتهم على تفسير تلك المعلومات بشكل سليم وفهمها على أساس صحيح بتفاوت مستوياتهم.

فالمستخدم الداخلي يتمثل بإدارة المنشأة حيث يتم توصيل المعلومات إليه من خلال التقارير بسهولة ناجمة عن الاتصال المباشر بين المحاسب والإدارة.

أما المستخدم الخارجي فيتمثل بأطراف عديدة ذات مصالح متباينة كالمستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين والجهات الحكومية... الخ، ويشتمل إيصال المعلومات إلى هذه الفئات إعـداد القوائم المالية الأساسية وهي: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية.

ويعود هذا التمييز إلى عدم تجانس مصالح هذه الأطراف، الأمر الذي يدعو كل طرف منها إلى المطالبة بالإفصاح بما يتناسب مع تحقيق هدفه.

أما بالنسبة إلى أنواع الإفصاح المحاسبي فإن التطور في الفكر المحاسبي يظهر اتجاهات متزايدة نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته إلى درجة أن المحاسبين أخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم ويحاولون بالـتمرار تذليل العقبات التي تحول دون هذا الهدف، ولكن هناك من يرى أنه من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع المستخدمين، بل ومن المستحيل أن يتفق المحاسبون على إطار محدد للإفصاح، لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الهدف من إعـداد البيانات المحاسبية والفئة المستفيدة منها.

وهناك مستويان للإفصاح هما⁽¹⁾:

- المستوى المثالي للإفصاح. (The Ideal Level Of Disclosure)
- المستوى المتاح أو الممكن للإفصاح. (The Attainable Level Of Disclosure)

لكن في الواقع لا يمكن توفير المستوى المثالي للإفصاح لعدة أسباب، منها: عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تعتبر البيانات المحاسبية المدخلات لها، وكذلك عدم الإلمام الكافي بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية، إضافة للتفاوت الكبير الذي يحدث في استجابة متخذي القرارات لأنماط المعلومات التي تتوفر لهم بموجب بدائل القياس المحاسبي المختلفة. ولهذه الأسباب ربط معيار الإفصاح المناسب بمعيار الإفصاح الواقعي (الإفصاح المتاح أو الممكن)، وقد قام (Moonitz) وهو من أوائل الباحثين الذين تعرضوا لمفهوم الإفصاح بتلخيصه في دراسة له صدرت عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بقوله "لا بد للتقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة"⁽¹⁾.

وقد ورد في عدد من معايير المحاسبة الدولية تأكيد على ضرورة الإفصاح المحاسبي عند التقرير عن العمل المالي بمختلف أشكاله. ونورد فيما يلي ما جاء في المعيار رقم 7 - الصادر عن (IFRS):

إن هدف هذا المعيار هو الطلب من المنشآت توفير الإفصاحات في بياناتها المالية التي تتيح للمستخدمين تقييم ما يلي⁽²⁾:

أ - أهمية البيانات المالية للمركز والأداء المالي للمنشأة.
ب - طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن البيانات المالية التي تتعرض لها المنشأة أثناء الفترة وفي نهاية فترة إعداد التقارير، وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر.

ويمكن هنا أن نورد أهم المعلومات الوصفية الواجب الإفصاح عنها كما يلي⁽³⁾:

- ملخص أسس القياس المحاسبي المستخدمة في إعداد القوائم المالية.
- التأثيرات على الدخل الناتجة عن تغيير الأساليب والطرق المحاسبية خلال السنة المالية ومن سنة إلى أخرى.
- الأحداث الهامة التي قد تؤثر على المركز المالي. (مثل توقيع عقد ببيع كبير - بيع منتجات المؤسسة، النقص في المواد الأولية التي تستخدمها المؤسسة، التشريعات الحكومية المتوقع صدورها والمحمّل أن تؤثر على سياسات المؤسسة كأن تطرح المؤسسة لعملية الخصخصة).

(1) د. مطر، محمد عطية - د. الحياي، وليد ناجي - د. الراوي، حكمت (1996)، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات / الأردن - عمان - دار حنين للنشر، ص 369.

(2) د. أبو نصار، محمد (2008)، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - دار وائل - الأردن - ص 235.

(3) د. مطر، محمد - سويطي، موسى (2008)، مرجع سبق ذكره ص 237.

وفي هذا المجال أيضاً اقترحت جمعية المحاسبة الأمريكية خمسة خط -وط عريضة للاسترشاد بها عند توصيل المعلومات المحاسبية للمستفيدين، من بينها الإفصاح عن عمليات المؤسسة وأوجه نشاطها عند إعداد التقارير المالية بطريقة تفيد متخذي القرارات وتساعدهم على تقييم أنشطتها⁽¹⁾.

وحددت لجنة التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لـدى مناقشتها للمعيار الثالث من معايير التدقيق -وهو معيار إعداد التقرير- ماهية الإفصاح المناسب بما يلي⁽²⁾:

إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضاً بالملاحظات المرفقة بها ويمدى ما تحويه من تفاصيل وذلك بكيفية جعل تلك القوائم قيمة إعلامية -من وجهة نظر مستخدميها.

بعد استعراض ما سبق من مفاهيم الإفصاح المحاسبي نقول إن الإفصاح المحاسبي ضروري لعرض المعلومات المالية المهمة عن طريق القوائم المالية وملحقاتها بحيث تكون المرشد السليم لجميع متخذي القرارات من قبل جميع مستخدمي هذه المعلومات ولا سيما المحللين الماليين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة. "كم -ا و- يرتبط تطور الإفصاح بشكل وثيق مع تطور نظم المحاسبة، وتتأثر ممارسات ومعايير الإفصاح بالنظم القانونية ومصادر التمويل والروابط السياسية والاقتصادية، ومسئولية التنمية الاقتصادية، ومستوى التعليم والمستوى الثقافي"⁽³⁾.

وعند طرح مؤسسات عامة لعملية الخصخصة يجب أن تكون القوائم المالية -لهذه المؤسسات تعبر عن حالتها المالية الحقيقية الراهنة لأنها المعيار الأفضل والأمثل للوصول إلى أسلوب الخصخصة المناسب لكل مؤسسة على حدة، بحيث تكون هذه القوائم نقطة الارتكاز لتنفيذ عملية الخصخصة للمؤسسة وإعطاء التقييم المناسب لأصولها.

(1) ضبة ابتسام (2007) مرجع سبق ذكره ص.78.

(2) معايير التدقيق الدولية (2009)، دار وائل - عمان.

(3) تشوي، فردريك - فروست، كارول آن - ميك، جاري (2004) - تعريب: د. زايد، محمد عصام الدين -

د. حجاج، احمد حامد- المحاسبة الدولية - دار المريخ للنشر - السعودية - الرياض، ص 190.

2- أهمية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي مهماً في إعداد جميع القوائم المالية التي يجب أن تلبى مختلف احتياجات مستخدمي القوائم المالية باختلاف مستوياتهم العلمية والثقافية.

وتتلخص أهمية الإفصاح في القوائم المالية فيما يلي⁽¹⁾:

- أ- إن المعلومات الواردة في القوائم المالية تساعد في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتبطين والدائنين والمساهمين.
- ب- إن المعلومات الواردة في القوائم المالية تسهل عملية تقييم الأداء للمؤسسة وتساهم في استنتاج التوقعات المستقبلية للأداء الإقتصادي لها (مثل التنبؤ بالربح أو الخسارة أو الإنفاق الرأسمالي وغيرها من البنود المالية).
- ج- تعتبر معلومات قائمة الدخل والتدفق النقدي ذات أهمية كبيرة لمستخدمي القوائم المالية لذلك يجب أن تكون معلوماتهما دقيقة وصحيحة. وعلى سبيل المثال فقد أوصت اللجنة الخاصة للتقرير المالي التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بدفع إعدادات هاتين القائمتين لجميع المؤسسات المالية في أمريكا.
- د- تساهم معلومات القوائم المالية في إمداد المستثمرين بالبيانات الهامة؛ لأن هذه البيانات على سبيل المثال تسمح للمستثمرين بالمقارنة بين ربحية المؤسسات ذات النشاط المتشابه.
- هـ- بسبب التطور المتسارع للاقتصاد تتزايد حاجة المستثمرين والمحللين الماليين إلى بيانات عن العمليات المالية لمختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، وعلى سبيل المثال يطالب المحللون الماليون باستمرار عرض بيانات القوائم المالية بشكل أكثر تفصيلاً عما عليه الآن، وقد أوصت لجنة معايير المحاسبة الدولية مـ وخراً بضرورة الإفصاح وفقاً للتوزيع الجغرافي وبحسب نوع المنتج.
- و- عند إعداد القوائم المالية من الأهمية بمكان الإفصاح عن المعالجة المحاسبية للأصول المختلفة وطرق حساب الإهلاكات المتبعة لهذه الأصول، أي لا بد من الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة في المؤسسة.

3- أنواع الإفصاح المحاسبي

بناء على ما تم ذكره يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعاً للأهداف من خلال ما يلي:

(1) تشوي، فردريك - فروست، كارول آن - مبيك، جاري (2004)، مرجع سبق ذكره ص.198.

• **الإفصاح الشامل (التام أو الكامل):** يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على مدى رورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم⁽¹⁾.

كما عرف (ويغانز وكيسو) الإفصاح التام أو (الشامل) كالتالي: "هو احتواء التقرير المالي لكل الحقائق المالية الجوهرية بصورة تكفي للتأثير على الحكم الشخصي للقارئ الواعي، ويعترف مبدأ الإفصاح الكامل بأن طبيعة ومقدار المعلومات التي تتضمنها التقارير تعكس سلسلة من الموازنات التي تستند للحكم الشخصي، حيث تسعى هذه الموازنات إلى تقديم التفاصيل الكافية للإفصاح عن الجوانب التي تؤثر على المستخدمين، وإلى الاهتمام بجعل المعلومات قابلة للفهم، مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف إعدادها واستخدامها"⁽²⁾.

وقد ظهرت أهمية هذه النوع من الإفصاح نتيجة لظهور شركات الأموال، ونص قانون الشركات في معظم دول العالم على ضرورة نشر القوائم المالية قبل الاجتماع السنوي للجمعيات العمومية⁽³⁾.

ويعتمد الإفصاح التام أو الشامل على ثلاثة فروض رئيسية⁽⁴⁾:

- أ - إن إحتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية يمكن مقابلتها بمجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام.
- ب - إن هناك إحتياجات مشتركة للأطراف الخارجية يمكن تلبيتها إذا تمت الفهم ذات الغرض العام عن الدخل والثروة.
- ج - إن دور المحاسب في الإفصاح عن المعلومات الملائمة للإحتياجات الخارجية يتحدد في إعداد وعرض القوائم المالية الأربعة كحد أدنى: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية (أو قائمة الأرباح المرحلة)، قائمة التدفق النقدي.

• **الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة

(1) د. زيود لطيف وآخرون (2007) مرجع سبق ذكره ص.

(2) ويغانز وكيسو (2009)، المحاسبة المتوسطة - دار المريخ للنشر، مرجع سابق، ص 84.

(3) ضبية ابتسام (2007) مرجع سبق ذكره ص 85.

(4) حلوة حنان، محمد رضوان (2009)، مرجع سبق ذكره ص 218.

فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشـكل متوازن⁽¹⁾.

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في الفقرة التاسعة من إـطـار إـعـداد وعرض البيانات المالية كالتالي:

أ- المستثمرون: وهم

- مقدمو رأس المال المضارب ومستثمريهم: يهتمون بالمخاطر الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها.

- **المساهمون:** يهتمون بالمعلومات التي تساعد على تقييم قدرة المشـروع على توزيع الأرباح.

ب- الموظفون: يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم والتي تمكنهم من تقييم قدرة المشروع على دفع مكافأتهم ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

ج- المقرضون: يهتمون بالمعلومات التي تساعد على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

د- الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الاستحقاق.

هـ- العملاء: يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المشروع لاسيما عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معه أو اعتماد عليه.

و- الحكومات ووكالاتها: تهتم بعملية توزيع الموارد، وبالتالي نشاطات المشاريع والسياسات الضريبية.

ز- الجمهور: تؤثر المشاريع على أفراد المجتمع بطرق متنوعة، فمثلاً يمكن للبيانات المالية أن تزود الجمهور بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في إنماء المشروع ومدى تنوع نشاطاته⁽²⁾.

• **الإفصاح الكافي:**

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات

(1) د. زيود لطيف وآخرون (2007)، مرجع سبق ذكره ص. 179.

(2) IASC (2001)- P55.

والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد⁽¹⁾.

• الإفصاح الملئ:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها. إذ إنه ليس من المهم الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية⁽²⁾.

• الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هـ- ذا الذ-وع م-ن الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى⁽³⁾. وطبقاً لهذا المفهوم في الإفصاح لم يعد التركيز على المعلومات التي تتمتع بدرجة عالية من الموضوعية والتي تتناسب مع المستثمر العادي ذي الخبرة المحدودة في أمور التحليل المالي وإنما يتسع النطاق ليشمل أيضاً أي معلومات ملائمة والتي قد تتصف بدرجة كبيرة نسبياً من التقدير والاجتهاد الشخصي⁽⁴⁾.

• الإفصاح الوفاي:

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذي القدرة المحدودة على استخدام المعلومات، لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية. فالإفصاح الوفاي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين⁽⁵⁾. ونشير هنا بأن الإفصاح الوفاي يتطلب الكشف عن الأمور التالية⁽⁶⁾:

(1) فريدريك تشوي وآخرون (2007)، مرجع سبق ذكره ص.179.

(2) د. زيود لطيف وآخرون (2007) مرجع سبق ذكره ص.180.

(3) د. فريدريك تشوي وآخرون (2007) مرجع سبق ذكره ص.181.

(4) ضبة إيتسام (2007) مرجع سبق ذكره ص.86.

(5) د. زيود لطيف وآخرون (2007) مرجع سبق ذكره ص.182.

(6) رضوان، حنان (2009)، مرجع سبق ذكره ص.224.

- السياسات المحاسبية المتبعة.
- تصحيح الأخطاء في الفوائض المالية.
- التغير في طبيعة عمل الوحدة المحاسبية.
- المكاسب والخسائر المحتملة.
- الارتباطات المالية للوحدة المحاسبية مع الآخرين.

4- الفوائض المالية الأساسية للمنشأة:

تعتبر الفوائض المالية الشكل الأكثر شيوعاً لتوفير المعلومات اللازمة للاستخدام على نطاق عام، وتعد هذه الفوائض طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المشرفة على سوق رأس المال أو تتضمنها قوانين الشركات في بعض الأحيان وهي:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة مصادر الأموال واستخدامها.
- قائمة التدفوق النقدي.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

ولكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في الفوائض المالية من تحقيق هــ دفها فـي الإفصاح لجميع مستخدمي وقراء الفوائض يجب أن تتمتع بالصفات التالية⁽¹⁾:

أ- الشمولية:

تشير هذه الخاصية إلى اشتغال الفوائض المالية على المعلومات، حيث تستعمل المعلومات الشاملة للإجابة عن كل الاستفهام لأن عدم القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة والسليمة يدل على عدم شمولية هذه المعلومات.

ب- الدقة:

من أهم خصائص المعلومات الجيدة الدقة في وصف وتصوير المركز المالي للمنشأة موضوع الدراسة، وتحديد مصادر التدفقات النقدية الداخلة وأوجه تصريف التدفقات النقدية الخارجة.

ج- الملائمة:

(1) فريدريك تشوي وآخرون (2007) مرجع سبق ذكره ص.184.

ما يميز هذه الخاصية هو أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتخذها، والمعلومات المحاسبية هي التي تكون قادرة على إيجاد فرق في قرارات المستثمرين والدائنين وتتأثر الملائمة في المعلومات بطبيعتها وأهميتها.

د- التوقيت:

ويقصد بذلك أنه يجب توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذة لذلك لا بد من مراعاة التوقيت في إعداد وعرض القوائم المالية.

هـ - الوضوح:

يقصد بالوضوح خلو المعلومات المعروضة في القوائم المالية من الغموض والالتباس بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها بسهولة وبسرعة لتكون أكثر فائدة.

5- المعايير المحاسبية الدولية اللازمة للإفصاح المحاسبي في ظل عملية الخصخصة

إن فكرة عولمة مهنة المحاسبة من خلال إيجاد لغة محاسبية موحدة حول العالم يتكلم بها المحاسبون ويفهمها قراء البيانات المالية قد فرضتها الظروف المالية والاقتصادية والتطورات والتغيرات المتلاحقة في عالم المال والأعمال، بدءاً بالثورة الصناعية التي شكلت مفصلاً في تاريخ التطور الاقتصادي والتي أنتجت شركات مساهمة كبيرة تجمع الأموال من مـ دخرات الناس من خلال بيع أسهمها، مروراً بالأزمة الاقتصادية الكبرى أو ما يسمى الكساد العظيم عام 1929، وبانعكاسات نتائج الحرب العالمية الثانية على الاقتصاد العالمي، وصولاً إلى عقد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) عام 1947 والتي حلت محلها فيما بعد منظمة التجارة الدولية (WTO) والتي أدت إلى تحرير التجارة الدولية وانفتاح الأسواق. واق العالمية واحتدام المنافسة بين الدول، وصولاً إلى ظهور شركات عملاقة متعددة الجنسيات (MULTINATIONAL COMPANIES) وسهولة تدفق رؤوس الأموال بين الدول، انتهاء بحوادث إفلاس العديد من الشركات وتضرر المجتمع المالي الذي تزعزعت ثقته بمهنة المحاسبة والتدقيق والذي زادت ضغوطاته باتجاه المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات المهنية المحاسبية من أجل إيجاد معايير محاسبية موحدة⁽¹⁾.

تشكل مخرجات (outputs) النظام المحاسبي في منشآت الأعمال، مدخلات (inputs) القرارات الهامة التي توجه الاستثمارات العالمية، وتوجه تدفقات رؤوس الأموال بين الدول.

(1) حاموش محمد (2007) معايير المحاسبة الدولية - مشكلات التطبيق في لبنان - اقتراحات وحلول رسالة دكتوراه - الماجستير في الجامعة الإسلامية ص. 51.

ولما كان المحاسبون في مختلف أرجاء العالم يستخدمون أسس وقواعد وسياسات محاسبية متباينة وغير منسجمة، فإن المعلومات التي تتضمنها البيانات المالية والتي تشكّل خلاصة مخرجات النظام المحاسبي ستكون متباينة وغير قابلة للمقارنة ولا تعبر عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة، ما يجعلها غير مفيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية⁽¹⁾.

إن عالمية أسس واق رأس المال (globalization of financial markets) وكثرة الشركات المتعددة الجنسيات (multinational companies) واتساع رفعة المجتمع مع المال يستلزم إعداد البيانات المالية على أساس معايير محاسبية دولية موحدة والتي توفر المعلومات المفيدة والقابلة للفهم والمقارنة⁽²⁾.

وبالفعل تم تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في عام 1973، وذلك نتيجة لاتفاق الهيئات المحاسبية في أستراليا وكندا واليابان وهولندا والمملكة المتحدة وأمريكا وأيرلندا، وقد وقعت اتفاقيتها المعدلة ودستورها عام 1982 وبين عامي 1983-2001 شمل أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية كافة الهيئات المحاسبية المهنية التي كانت أعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، ويقوم بأعمال اللجنة مجلس معايير المحاسبة الدولية المكون من 14 فرداً، وهي منظمة مستقلة تهدف إلى:

- تطوير مجموعة واحدة من معايير المحاسبة ذات النوعية الجيدة والقابلة للفهم والتطبيق.
- تحسين استخدام وتطبيق هذه المعايير.
- تحقيق التقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية من خلال التوصل إلى حلول ذات نوعية عالية⁽³⁾.

ومن بين المعايير الدولية تحظى معايير العرض والإفصاح العام (General disclosure) بأهمية خاصة، وذلك من منطلق أهمية الدور الذي تلعبه في تنظيم أسس لوب إبلاغ مختلف المستخدمين بتلك المعلومات التي تحقق المزايا السابقة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، ومن أهم هذه المعايير اللازمة للعرض والإفصاح المحاسبي في ظل عملية الخصخصة ما يأتي⁽⁴⁾:

أ- المعيار المحاسبي الدولي (1) وموضوعه عرض الفوائض المالية:

(1) حاموش محمد (2007) مرجع سبق ذكره ص.51.

(2) حاموش محمد (2007) مرجع سبق ذكره ص.51.

(3) IASB (2001) P11.

(4) د. شوقي أحمد (1996) أثر الخصخصة على الإصلاح المحاسبي في الفوائض المالية، مؤتمر دور المحاسبة والمراجعة في مرحلة الخصخصة المنعقد للفترة من 14-15 سبتمبر ن القاهرة ص 19-20.

إن إعداد وعرض البيانات المالية هو موضوع معيار المحاسبة الدولية رقم 1 IAS. وإن الهدف الأساس للبيانات المالية هو توفير معلومات مالية نافعة وشفافة وفي الوقت المناسب لشرريحة عريضة من المستخدمين (users) لأغراض القرارات (Decision Making)، إذ تعتبر المعلومات المحاسبية التي تتضمنها البيانات المالية القاعدة الأساس التي يعتمد عليها مستخدمو البيانات المالية لاتخاذ القرارات ولإعداد تنبؤاتهم المستقبلية حول وضعية المنشأة وتطورها.

ب - المعيار المحاسبي الدولي (17) وموضوعه محاسبة عقود الإيجار.

ج - المعيار المحاسبي الدولي (27) وموضوعه القوائم المالية المجمعة والمنفصلة.

د - المعيار المحاسبي الدولي (28) وموضوعه المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة.

هـ - المعيار المحاسبي الدولي (39) وموضوعه الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.

وهكذا يتضح بأن أهم مجالات تحقيق الملائمة في الإفصاح المحاسبي هو توفير المزيد من الإفصاح في محتويات القوائم المالية ذات الغرض العام، وذلك من خلال ضبط وإعداد تلك القوائم وفقاً لمعايير محاسبية معروفة، إذ قد اتضحت أهمية مثل تلك المعايير ولا سيما الدولية منها - في زيادة ملائمة الإفصاح في تلك القوائم وتطويعها لمقابلة احتياجات الخصخصة المحاسبية التي تتضمنها، وبالتالي تحسين وتطوير تلك القوائم لمقابلة احتياجات الخصخصة من المعلومات المحاسبية والمالية.⁽¹⁾

6 - مقارنة بين معايير المحاسبة الدولية والتصميم المحاسبي اللبناني

0 من حيث الإفصاحات العامة:

إن كلاً من المعايير الدولية والتصميم المحاسبي العام قد نص على وجوب أن تتضمن من البيانات المالية بعض الإفصاحات العامة التالية:

أ - اسم المنشأة المصدرة للبيانات المالية، مكان تسجيلها، شكلها القانوني.

ب - تاريخ الميزانية العمومية، والفترة التي تغطيها البيانات المالية، والعملية Currency.

ج - نبذة مختصرة عن طبيعة نشاط/ نشاطات المنشأة.

د - الأرقام المقارنة عن الفترة السابقة.

وبالنظر إلى نماذج تصاريح ضريبة الدخل التي تصدرها وزارة المالية اللبنانية، والتي تلزم المنشآت الكفيلة بالضريبة بتقديم بياناتها المالية وفق هذه النمذجة، ندري أنها تتطلب إفصاحات عامة أكثر تفصيلاً من تلك المذكورة آنفاً مثل:

• اسم وعنوان مندوب المنشأة.

- اسم وعنوان ممثل المنشأة القانوني.
- اسم وعنوان مفوض المراقبة الأساسي (المدقق الخارجي).
- اسم وعنوان مفوض المراقبة الإضافي.
- عنوان مكان وجود الدفاتر والسجلات المحاسبية.

o من حيث الشكل:

لم تحدد معايير المحاسبة الدولية شكلاً معيناً للبيانات المالية بل حدد معايير المحاسبة الدولية رقم 1 (IAS) مكونات هذه البيانات والحد الأدنى من متطلبات الإفصاح في صلب البيانات المالية، كما حدد البنود الأخرى التي يمكن عرضها إما في صلب البيانات المالية ذات العلاقة أو في الإيضاحات حول البيانات المالية. وقد أورد معايير المحاسبة الدولية رقم 1 (IAS) في ملحقه نموذج بيان المركز المالي لأغراض الإيضاح فحسب علماً أن الملحق المذكور لا يشكل جزءاً من المعيار المذكور، وهذا ما يدل على مرونة المعايير الدولية لإتاحة تطبيقها في مختلف الدول، إذ تركت أمر تحديد شكل البيانات المالية وترتيب بنودها للمنشأة المصدرة وذلك بحسب ما تقتضيه القوانين والأنظمة المرعية الإجراء من جهة وحسب ما تقتضيه طبيعة عمل المنشأة من جهة أخرى، شرط أن تتوفر البنود الواجب الإفصاح عنها كحد أدنى وفق المعايير الدولية، علماً أن بيان المركز المالي وفق المعايير الأمريكية -على سبيل المثال- ترتب بنوده بدءاً من الأصول الأكثر سيولة انتهاء بالأصول الأكثر ثباتاً -على عكس التصميم المحاسبي العام الفرنسي الذي يرتب بنود بيان المركز المالي بدءاً من الأصول الأكثر ثباتاً انتهاء بالأصول النقدية.

أما التصميم المحاسبي العام فقد أورد في الملحق رقم 1 للمرسوم 4665 تـ 26-12-81 نموذجين للميزانية العمومية؛ نموذج النظام الأساسي الذي يختص بالشركات الكبيرة، ونموذج النظام المختصر للمؤسسات الصغيرة، علماً أن المكلفين بضريبة الدخل يجب تقديم بياناتهم المالية وفقاً لنماذج تصاريح ضريبة الدخل التي تصدرها وزارة المالية وهي بالتالي إلزامية.

o من حيث المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP:

يتم إعداد بيان المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية ووفق التصميم المحاسبي العام استناداً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP، ولكن هذا لا يندرج تحت نص علىه المعايير الدولية ولم ينص عليه التصميم المحاسبي العام وهو مبدأ الجوهر فوق الشكل (substance over form)، فعنود الإيجار التمويلي -على سبيل المثال- هي عقد إيجار

وفق شكلها القانوني ولكنها تملك للأصل وسيطرة على منافعها وفوق جوهرها الاقتصادي وهذا يجب تغليب الجوهر على الشكل.

0 من حيث المحتويات:

لا يحتوي نموذج بيان المركز المالي وفق التصميم المحاسبي العام على بند حصصة الأقلية، في حين أن الفقرة 8 من المعيار 1 (IAS) نصت على حصصة الأقلية ضمن المعلومات التي يجب عرضها في صلب بيان المركز المالي.

0 من حيث الإفصاح عن البنود البيانات المالية:

يتطلب معيار المحاسبة الدولي 1 (IAS) إفصاحات عن بنود معينة في صلب البيانات المالية لا سيما بيان المركز المالي، ويتطلب الإفصاح عن بنود أخرى إما في صلب البيانات المالية أو في الإيضاحات حول البيانات المالية مما يعني أن المنشأة التي تطبق معايير المحاسبة الدولية لها أن تختار في الإفصاح عن بعض البنود إما في البيانات أو في الإيضاحات، فالمهم أن تُظهر المعلومات الواردة في المجموعة الكاملة للبيانات المالية والمكملة والموضحة في الإيضاحات، الوضع المالي ونتائج المنشأة المصدرة بعدالة وشفافية. أما التصميم المحاسبي العام فقد حدد نماذج البيانات المالية والبيانات التكميلية (الإيضاحات) وألزم المنشآت تقديم بياناتها للدوائر الضريبية وفق هذه النماذج.

0 من حيث حاجات مستخدمي البيانات العامة:

إن الهدف الأساس لعولمة المعايير المحاسبية هو الحفاظ على مصالح المجتمع المالي، والسؤال المطروح في هذا الإطار هو لمن توجه البيانات المالية كأولوية؟ ففي لبنان ينصب اهتمام المنشآت على إصدار بياناتها المالية بحيث تلبي حاجات الدوائر الضريبية كأولوية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية تعطى الأولوية للمجتمع المالي وفي معظمهم المشرعين والدائنين. بناءً على ما تقدم يرى الباحث إن طريقة عرض بيان المركز المالي ونوعية المعلومات التي يتضمنها تختلف باختلاف الجهة التي توجه إليها البيانات المالية، علماً أن المعلومات التي تعرض في البيانات المالية لا يمكن أن تلبي حاجات كل المستخدمين، ولكن يمكن أن تلبي حاجات معظم المستخدمين.

الباب الثاني الجانب العملي للدراسة

الفصل الأول: سياسة الإصلاح الاقتصادي واخصه لبنان

الفصل الثا : ليل نتائج الدراسة ايدانية واختبار الفرضيات

- المجتمع الأصلي للدراسة.
- عينة الدراسة.
- خصائص عينة الدراسة.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات.
- عرض وتحليل نتائج الدراسة.
- اختبار الفرضيات.

الفصل الثاني

تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

Analyzing Results of the field Study and Testing Hypothese

نقدم في هذا الفصل منهج البحث المتبع، وخطوات بناء أدلته (الاس-تمارة الاس-تبيان) وتصميمها، ونتائج البحث الاستطلاعي لها، وإجراءات تطبيقها وأساليب المعالجة الإحصائية.

1- منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات الضرورية، وتحليل هذه البيانات باستخدام الأساليب المناسبة من أجل نفي أو إثبات فرضيات البحث المتعلقة بتحديد دور المحاسبة في خصخصة المنشآت العامة.

2- متغيرات الدراسة:

تمت دراسة مجموعة من أسئلة الاستبيان تجيب على فرضيات أو تساؤلات فرضيات ومشكلة البحث وكانت المتغيرات التالية:

أ - البيانات التعريفية أو الشخصية لوحدات المعاينة (المتغيرات المستقلة) Independent variables. تحدد هذه المتغيرات صفات وخصائص أفراد عينة البحث والتي تتعلق بالنواحي التالية:

1- العمر.

2- الفئة التي ينتمي إليها أفراد العينة (المهنة).

3- المؤهل العلمي.

4- الاختصاص.

5- عدد سنوات الخبرة.

ب- مجموعة من المتغيرات التابعة تتألف من مجموعة بنود ترتبط كل مجموعة منها بمحور متعلق بالفرضيات صممت من أجل دراسة فرضيات البحث (أنظر ملحق الاستبيان).

3- المجتمع الأصلي للدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من كافة الاختصاصيين في الإدارة المالية والمحاسبة والتمويل وإدارة الأعمال، وتم تبويبهم في فئتين:

أ- الأكاديميون: اختار الباحث هذه الشريحة لتكون جزءاً من مجتمع الدراسة لأن أفرادها من حملة الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي معنيون بتدريس المحاسبة والإدارة المالية في الجامعة اللبنانية والجامعة الأمريكية في بيروت (AUB) وذلك لغرض معرفة آرائهم بخصوص المحاور التي تضمنتها أسئلة الاستبيان.

ب- المحاسبون القانونيون: تتمثل هذه الشريحة من المحاسبين القانونيين المزاولين للمهنة، وهم أعضاء في نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، وقد جرى اختيارهم دون غيرهم نظراً لخبرتهم العملية في المحاسبة والتدقيق، ولأنهم المعنيون بإعداد الفواتر المالية التي تبني على أساسها تقييم المنشآت الاقتصادية فضلاً عن تعرضهم لمخاطر المساءلة القانونية أكثر من غيرهم عن آرائهم في الفواتر المالية ووفقاً لكشف نقابة خبراء المحاسبين القانونيين في لبنان بلغ عددهم 1600 فرداً منهم 870 ممارس للمهنة فقط أما الباقي فهم غير ممارسين للمهنة.

4- عينة الدراسة:

تم سحب عينة عشوائية بسيطة من 165 فرداً من الأكاديميين والمحاسبين القانونيين وفق النسب التالية 76 أكاديمي بنسبة تعادل 46.1% من عينة الدراسة، 89 محاسب قانوني بنسبة 53.9% من عينة الدراسة بمجموع كلي لعينة الدراسة 165 مسجّلين والتوزيع كل 100% مما يعكس الإجابة الفعلية كما هو مبين في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
العينة المستهدفة ودرجة الاستجابة الفعلية

نسبة الاستجابة	عدد أفراد الدراسة		عينة الدراسة
	الاستجابة الفعلية	المستهدف	
100%	76	76	الأكاديميون
100%	89	89	المحاسبون القانونيون
100%	165	165	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن نسبة استجابة العينة 100% ويعود ذلك في تقدير الباحث إلى استشعار أفراد هذه العينة لأهمية هذه الدراسة في لبنان إضافة إلى أن الباحث وهو عضو في نقابة خبراء المحاسبين في لبنان ومحاضر في الجامعة اللبنانية قد لجأ إلى أسلوب المقابلات الشخصية مع أفراد العينة لملء الاستبانة وقد سهل عملية الاستجابة للدراسة.

5- خصائص عينة الدراسة:

يعرض الباحث في هذا الجزء الخصائص التعريفية للمستجيبين من أفراد العينة استناداً إلى إجاباتهم عن الأسئلة الواردة في الاستبانة ضمن فترة البيانات التعريفية من حيث المؤهلات العلمية والمهنة والتخصص وعدد سنوات الخبرة وذلك على النحو التالي:

أ- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (4) توزع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي: حملة إجازة جامعية، حملة دراسات عليا، (ماجستير، دكتوراه).

الجدول (4)

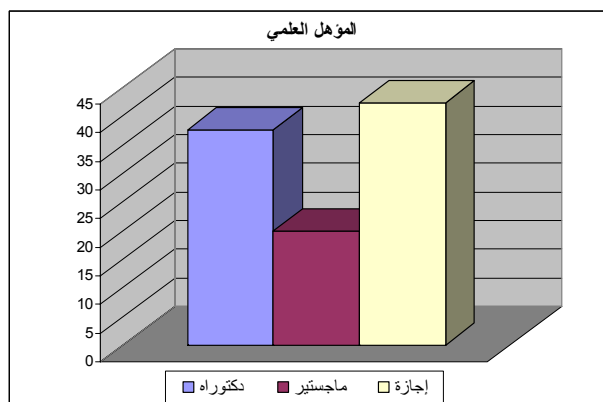
توزع عينة الدراسة حسب آخر مؤهل علمي حاصل عليه

النسبة %	العدد	
42.4	70	إجازة
20	33	ماجستير
37.6	62	دكتوراه
100	165	الإجمالي

من خلال الجدول (4) يتبين أن الأغلبية العظمى من عينة الدراسة حاصلة على إجازة 42.4%، في حين أن حملة الماجستير بلغوا 20%، أما حملة الدكتوراه فبلغت نسبتهم 37.6%. ويعود ذلك كون غالبية المحاسبين القانونيين يكتفون بالإجازة الجامعية ويتجهون إلى ممارسة المهنة، إضافة إلى عدم وجود دراسات عليا للماجستير والدكتوراه في المحاسبة في الجامعة اللبنانية في حين يحمل أعضاء الهيئة التدريسية شهادة الدكتوراه بحكم عملهم أي أنهم مؤهلون تأهيلاً أكاديمياً عالياً، الأمر الذي يعكس قدرتهم على فهم محتويات الاستبيان ومن ثم موضوعية إجاباتهم. وهذا موضح في الشكل التالي رقم (3).

الشكل رقم (3)

توزع عينة الدراسة حسب آخر مؤهل علمي حاصل عليه



ب- الفئة التي ينتمي إليها:

توزعت عينة الدراسة حسب الفئة (المهنة) التي ينتمي إليها المستجيب إلى-ى (محاسب- ب قانوني - أكاديمي)

الجدول (رؤم 5)

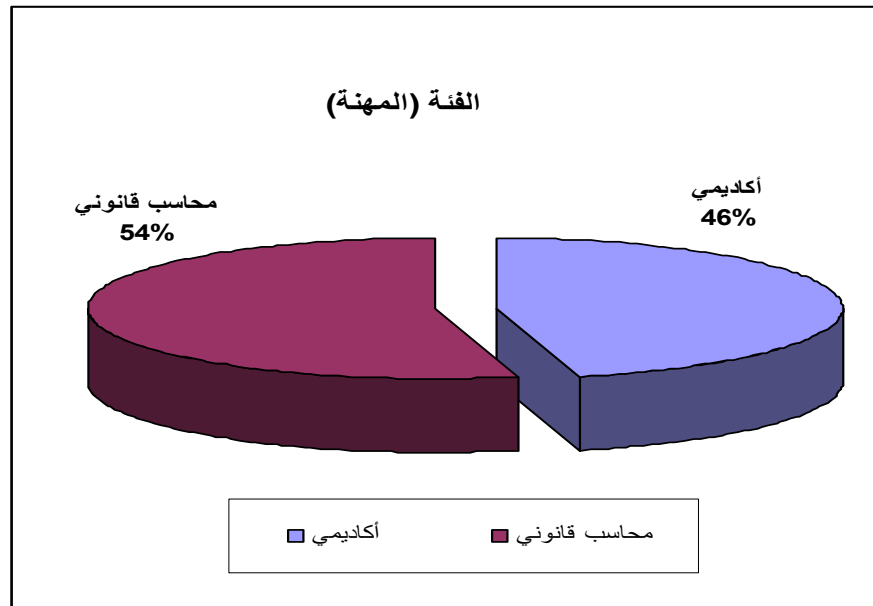
توزع العينة حسب فئة المستجيبين (المهنة)

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أكاديمي	76	46.1	46.1	46.1
محاسب قانوني	89	53.9	53.9	100
Total	165	100	100	

يتضح من الجدول أن الأكاديميين شكلوا نسبة 46.1%، أما المحاسب-يون الف-انونيون 53.9%، والهدف من هذا التفسير هو تقديم دراسة متكاملة حول موضوع الباحث يشمل أفراد مهنيين وأكاديميين في مجال المحاسبة، وهذا موضح في الشكل التالي رؤم(4).

الشكل رؤم (4)

توزع العينة حسب فئة المستجيبين



ج- التخصص:

توزعت عينة الدراسة حسب التخصص إلى (إدارة أعمال - محاسبة وتمويل - إدارة مالية)

جدول رقم (6)

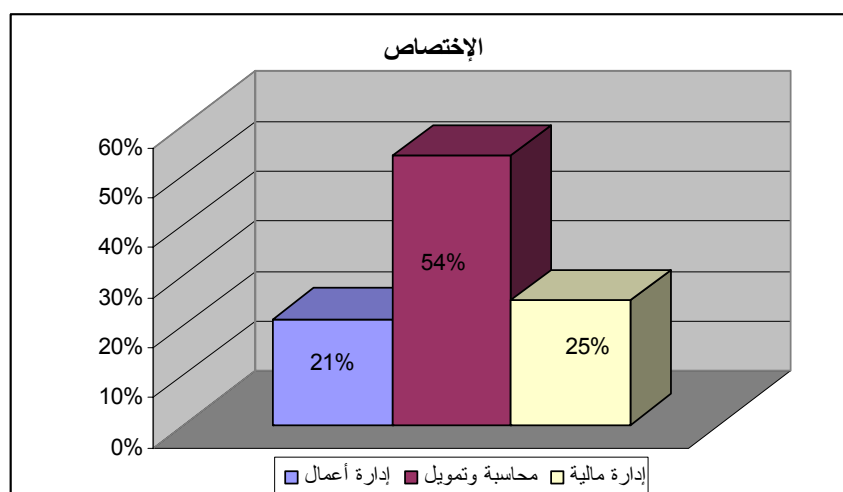
توزيع المستجيبين حسب التخصص

النسبة %	العدد	
21.2	35	إدارة أعمال
53.9	89	محاسبة وتمويل
24.8	41	إدارة مالية
100	165	Total

تعتبر هذه الاختصاصات هي المناسبة لفهم بدو الاسـتبانة والإجابة عنها بشكل موضوعي، ويتضح من الجدول (6) أن اختصاص المحاسبة والتمويل يمثل النسبة الأكبر من عينة الدراسة وتشكل 53.9% وهو أقرب اختصاص إلى موضوع البحث، ثم إدارة مالية 24.8% وأخيراً 21.2% لإدارة أعمال. وهذه الاختصاصات تتكامل جميعها من أجل الوصول إلى نتيجة تأخذ بعين الاعتبار المختصين في كل هذه المجالات. وهذا يعزز من اطمئنان الباحث بشأن مقدرتهم على استيعاب محتويات الاستبيان ومن ثم موضوعية إجاباتهم كما ذكرنا سابقاً. وهذا موضح في الشكل التالي رقم (5).

الشكل رقم (5)

توزيع المستجيبين حسب التخصص



د- سنوات الخبرة العملية:

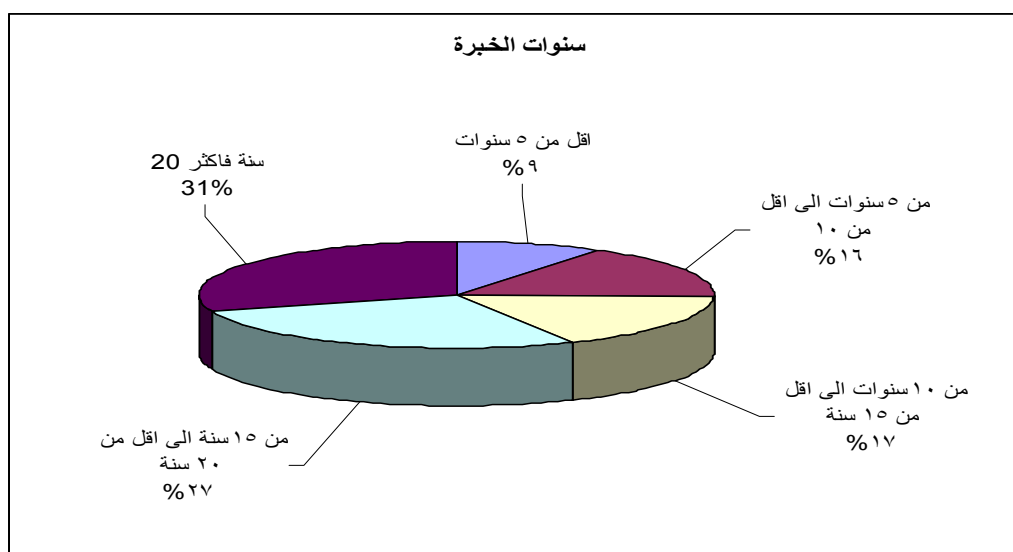
توزعت عينة الدراسة إلى خمس فئات (أول من 5 سنوات - من 5 سنوات إلى أول من 10، من 10 سنوات إلى أول من 15 سنة، من 15 سنة إلى أول من 20 سنة، 20 سنة فأكثر).

جدول رقم (7)
توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

%Percent	Frequency	
9.1	15	أقل من 5 سنوات
16.4	27	من 5 سنوات إلى أقل من 10
17.0	28	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
27.3	45	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة
30.3	50	20 سنة فأكثر
100	165	المجموع

يتضح من الجدول (7) أن أكثر من نصف العينة لديهم سنوات خبرة أكثر من 15 سنة حيث بلغت نسبة أصحاب الخبرة من 20 سنة فأكثر 30%، وبلغت نسبة أصحاب الخبرة من 15 إلى 20 سنة ما يعادل 27% ويمكن اعتبار هاتين النسبتين مهمة جداً لأن هؤلاء الأفراد يتمتعون بخبرة طويلة وهم أقدر على إعطاء رأيهم بموضوعية، وهذا يشير إلى تمتع غالبية أفراد العينة بالخبرة المناسبة، مما يولد الاطمئنان للإجابات التي حصل عليها الباحث كونها مبنية على تجربة عملية مناسبة. كما يظهر الجدول السابق أن 17% من أفراد العينة يتمتعون بخبرات تتراوح من 10 سنوات إلى 15 سنة تليها نسبة 16.4% من أفراد العينة تتمتع بخبرات من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات وأيضاً 9.1% من أفراد العينة يتمتعون بخبرة أقل من 5 سنوات. وهذا موضح في الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6)
توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة



6- أدوات الدراسة:

استخدم الباحث أداة الاستبانة في جمع البيانات الضرورية كم-ا-ق-ام الباحث بالعديد-د-م-ن المقابلات الشخصية مع العديد من الشخصيات التي لديها خبرة بموضوع البحث في الجامعات اللبنانية والأميركية واليسوعية ونقابة خبراء المحاسبين في لبنان. كما أجرى الباحث مقابلة مع كل من الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة الدكتور زياد حايك ونائب الرئيس في مجلس شورى الاتصالات لجنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدكتور رياض بحسون وهو عضو في اللجنة التنفيذية للمنتدى العام العربي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورئيس الفريق الخاص للاتحاد العالمي للاتصالات في القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

ويعود استخدام هذه الأدوات للأسباب التالية:

- أ - صغر حجم المجتمع بالإضافة إلى توفر إطار للمجتمع وإمكانية الوصول إلى جميع أفراد.
- ب- لإثارة عنصر الاهتمام لدى أفراد عينة البحث.
- ج- المناقشة والحوار معهم من أجل الوصول إلى المعلومات الضرورية والمكملة لمشكلة البحث.

7- تصميم الاستبانة:

اشتمل الاستبيان على قسمين رئيسيين:

الأول: عبارة عن مقدمة توضيحية عن البيانات الشخصية المتعلقة بأفراد العينة والستخلص نتائجها وهذا ما تم توضيحه سابقاً.

الثاني: تضمن القسم الثاني أسئلة الاستبيان والتي بدورها قسمت إلى محاور حيث اشتمل كل محور على عدة بنود كما يلي:

- 1- **المحور الأول:** طرق تقييم المؤسسات العامة في ظل الخصخصة في لبنان. ويشمل الأسئلة التالية (1-3-5-9-15) (انظر للاستبيان في الملاحق).
- 2- **المحور الثاني:** دور الأسواق المالية في عملية الخصخصة في لبنان. ويشمل الأسئلة التالية (11-12) (انظر للاستبيان في الملاحق).
- 3- **المحور الثالث:** أهمية اتباع معايير المحاسبة الدولية في الخصخصة في لبنان. ويشمل الأسئلة التالية (6-7-8) (انظر للاستبيان في الملاحق).

4- المحور الرابع-ع: انعكاس الخصخصة على الاقتصاد الوطني اللبناني. ويشمل الأسئلة التالية (19-20-21-22-23-24-31-25) (انظر ر للاستبيان في الملاحق).

5- المحور الخامس: مقومات الخصخصة في لبنان. ويشمل الأسئلة التالية (26-27-28-29-32) (انظر للاستبيان في الملاحق).

وقد تم استخدام مقياس (Likert لايكرت) مع تحويل الآراء الوصفية إلى صيغ كمية إذ تم التعبير عن الإجابات الوصفية بصيغة رقمية كما في الجدول رقم (13).

جدول رقم (8)

ترميز وصف الإجابات

الصفة الوصفية	الصفة الكمية ⁽¹⁾
موافق	1
غالباً	2
حيادي	3
أحياناً	4
غير موافق	5

8- اختبار مصداقية (Validity) وموثوقية (Reliability) أداة الدراسة وثباتها:

لفرض التأكد من الصدق المنطقي للاستبانة ووضوحها تم عرضها على عدد من الأساتذة من ذوي الاختصاص في المحاسبة والمالية والاقتصاد والإحصاء في كل من جامعة دمشق والجامعة اللبنانية والجامعة الأمريكية في لبنان، وقد أجرى الباحث التعديلات المناسبة بناءً على آرائهم، ثم قام الباحث بقياس مدى الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة حيث استخدم معامل كرونباخ (CCA Cronbachs coefficient Alpha) الذي يقيس نسبة تباين الإجابات ومدى الثبات والترابط الداخلي لأسئلة الاستبانة، بحيث تكون بعضها مع بعض مجموعة واحدة مما يساعد على مقدرتها في إعطاء نتائج متوافقة لردود المستجيبين تجاه أسئلة الاستبانة وعادة تتراوح قيمة معامل كرونباخ (صفر - واحد) وكلما اقتربت من الواحد كلما عكس قوة التماسك الداخلي للمقياس وقد وجد الباحث أن قيمة معامل كرونباخ هي 0.74 أي 74.48% وهي نسبة جيدة

(1) روعي عند اختبار الفرضيات تغيير هذا الترميز مع الاتجاه الإيجابي للفرضية.

تدل على الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة. علماً بأن النسبة المقبولة في الدراسات المتعلقة بـ العلوم الاجتماعية هي 60%.

9- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة لمعالجة البيانات:

اعتمد الباحث على برنامج SPSS الحزمة البرمجية للعلوم الاجتماعية والإحصائية، وقد استخدم عدة اختبارات لعرض البيانات واستخراج العلاقات بين متغيرات البحث وهـ. ذه الاختبارات هي:

- 1- **الدراسة الوصفية** من خلال التوزيعات التكرارية ومقاييس النزعة المركزية. التشتت. الالتواء لمتغيرات الدراسة.
- 2- **اختبارات الاستقلالية** والجداول التقاطعية: حيث استخدم اختبار (Chi-Square) وفي جداول (Crosstab) من رتب مختلفة لاختبار الاستقلال أو وجود علاقة بين الفئة التي ينتمي إليها المستجيب (المتغيرات المستقلة) والإجابة عن أسئلة المحاور (فرضيات البحث).
- 3- **اختبار العينة الأحادية** one Sample T- Test الذي يستخدم لعينة واحدة لاختبار فرضية تتعلق بالوسط الحسابي لفحص الاختلاف بين وسط إجابات أفراد العينة ووسط الاختبار.
- 4- **تحليل التباين** لاستخراج دلالة الفروق بين آراء الأكاديميين والمحاسبين القانونيين حيث استخدم الباحث تقنية تحليل التباين One-Way ANOVA (تحليل التباين – الأحادي الاتجاه)
- 5- **اختبار T للعينات المستقلة** Independent Sample T- Test الذي استخدمه الباحث لاختبار فيما إذا كانت هناك فروق معنوية أم لا بين إجابات أفراد عينة الدراسة المتمثلة في الأكاديميين كفئة أولى، والمحاسبين القانونيين كفئة ثانية بشأن بعض محاور الجانب العملي للدراسة.

10 – عرض وتحليل نتائج الدراسة

نتناول في هذا الفصل الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة مع العلم أن الباحث اعتمد في بعض المتغيرات على الإجابة ضمن أسلوب لا يكرت الخماسي حيث كانت الإجابات (موافق – غالباً – حيادي – أحياناً – غير موافق).

أولاً: الدراسة الوصفية لمتغيرات الاستبيان:

- 1- أفضل طريقة لتقييم موجودات الشركة في حال الخصخصة هي التي تؤدي إلى تصفية الشركة:

جدول رقم (9)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كانت أفضل طريقة لتقييم موجودات المنشأة في حال الخصخصة هي التي تؤدي إلى تصفية المنشأة.

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
13.9	13.9	13.9	23	موافق
14.5	0.6	0.6	1	غالباً
16.4	1.8	1.8	3	حيادي
18.2	1.8	1.8	3	احياناً
100.0	81.8	81.8	135	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			4.37	المتوسط
			5.0	المنوال

يتبين من الجدول السابق أن ما نسبته 81.8% من أفراد العينة ترى أن تصفية الشركة ليست هي الطريقة الأمثل لتقييم موجودات الشركة في حال الخصخصة. وهي تمثل أعلى نسبة، بينما يرى ما نسبته 13.9% من أفراد العينة أن تصفية الشركة هي أفضل طريقة لتقييم موجودات الشركة في حال الخصخصة وتتفاوت إجابات باقي أفراد العينة بين 0.6% - 1.8%. ويتضح مما سبق أن ميل أفراد العينة إلى عدم استخدام هذه الطريقة في حال الخصخصة ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 4.37 والمنوال (الأكثر تكراراً) كانت 5. ويعتقد الباحث أن ميل أفراد العينة إلى عدم استخدام هذه الطريقة لأنه لا يأخذ في الحسبان مدى مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح.

2- دراسة الطرق الأفضل لتقييم الموجودات في الشركة:

يرتبط هذا البند بالبند السابق، حيث أراد الباحث أن يبين من خلاله تفضيلات أفراد العينة الذين يؤيدون تصفية الشركة لكل طريقة من طرق تقييم موجودات الشركة التي تؤدي إلى تصفية الشركة حيث تم استخدام طريقة السؤال ذو خمسة خيارات لترتيب أفضل الطرق لتقييم موجودات الشركة في حالة الخصخصة وأعطيت أهمية الترتيبية للطرق الخمسة المتبعة وهي (التكلفة التاريخية - التكلفة التاريخية المعدلة - التكلفة الاستبدالية - معيار فترة الاسترداد - القيمة البيعية للأصول) فحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول رقم (10):

جدول رقم (10)

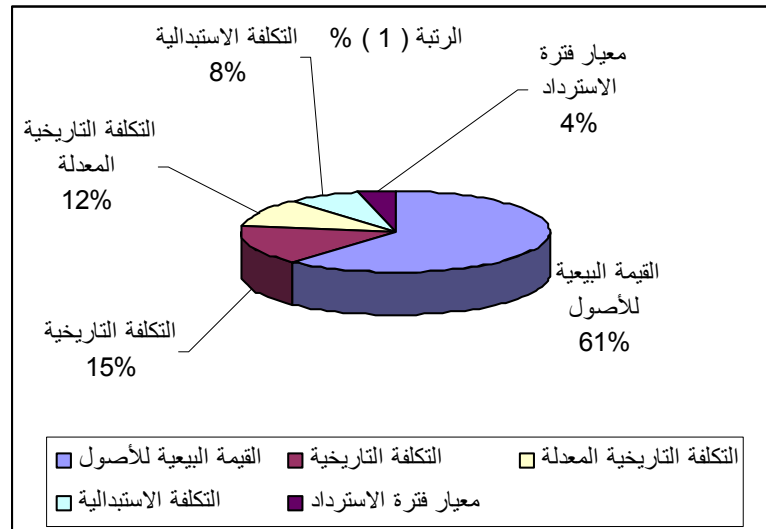
نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول الطريقة الأفضل لتقييم أصول المنشأة التي تؤدي إلى تصنيفها

الطريقة	الرتبة (1) %
القيمة البيعية للأصول	61.5
التكلفة التاريخية	15.4
التكلفة التاريخية المعدلة	11.5
التكلفة الاستبدالية	7.7
معيار فترة الاسترداد	3.8
المجموع	100

يتبين من الجدول رقم (10) أن القيمة البيعية للأصول هي الطريقة المفضلة للمستجيبين (عينة الدراسة). ويفضلها ما نسبته 61.5% من أفراد العينة، ويليهما طريقة التكلفة التاريخية 15.4% ومن ثم التكلفة التاريخية المعدلة 11.5% ثم التكلفة الاستبدالية 7.7% ثم معيار فترة الاسترداد 3.8%. على الرغم من اختيار هذه الطريقة يرى الباحث أن تقييم الأصول وحسب طريقة القيمة البيعية يتم لكل أصل على حدة إلا أن هذا لا يصلح لتقييم منشأة مستمرة بأعمالها لأن الأصول في الشركة المستمرة بالعمل تتحدد قيمتها نتيجة تفاعل هذه الأصول بعضها مع بعض لإنتاج الربح وتحقيق التدفق النقدي. وتجدر الإشارة إلى أنه في كثير من الحالات نجد أن قيمة مجموع الأصول معاً تفوق مجموع الأصول منفردة. ومع هذا فإن القيمة البيعية تعتبر أساساً علمياً سليماً بتقييم الأراضي حيث تمثل القيمة البيعية لها قيمتها الاقتصادية السوقية. انظر الشكل رقم (7).

الشكل رقم (7)

توزع تفضيل الطريقة المناسبة لتقييم أصول الشركة والتي تؤدي إلى تصنيف المنشأة



3- الاتجاه الأمثل لتقييم أصول الشركة في حال الخصخصة هي الطرق التي تراعي قدرات نمو الشركة:

جدول رقم (11)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كان الاتجاه الأمثل لتقييم المنشأة في حال الخصخصة هي التي تراعي قدرات النمو

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
83.6	83.6	83.6	138	موافق
89.1	5.5	5.5	9	غالبا
100.0	10.9	10.9	18	غير موافق
0	0	0	0	حيادي
0	0	0	0	أحيانا
	100.0	100.0	165	Total
			1.49	المتوسط
			1	المنوال

نلاحظ من الجدول السابق أن الغالبية الكبرى لأفراد العينة تؤيد الطرق التي تراعي قدرات نمو الشركة لتقييمها في حال الخصخصة، حيث وافق ما نسبته 83.6% منهم أنهم يفضلون هذه الطرق، في حين أجاب ما نسبته 5.5% منهم أنهم غالبا ما يجدون هذه الطريقة هي الأنسب وبإضافة هذه النسبة إلى نسبة الموافقة، نحصل على نسبة تأييد 89.1% لهذه الطرق، وهذا يدل على أهمية قدرة الشركة على توليد الإيرادات عند تقييم الشركة.

4- الطرق الأفضل المتبعة لتقييم الشركة والتي تراعي قدرات النمو للشركة:

يرتبط هذا البند بالبند السابق، حيث أراد الباحث أن يبين تفضيلات أفراد العينة الذين يؤيدون الطرق التي تراعي قدرات نمو الشركة، وذلك حسب تأييدهم لكل طريقة من هذه الطرق، وهذه الطرق هي:

- 1- التقييم على أساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية.
- 2- سعر السهم إلى ربحيته في شركة مثيلة.
- 3- تقييم الشركة على أساس مضاعف الربحية.

جدول رقم (12)

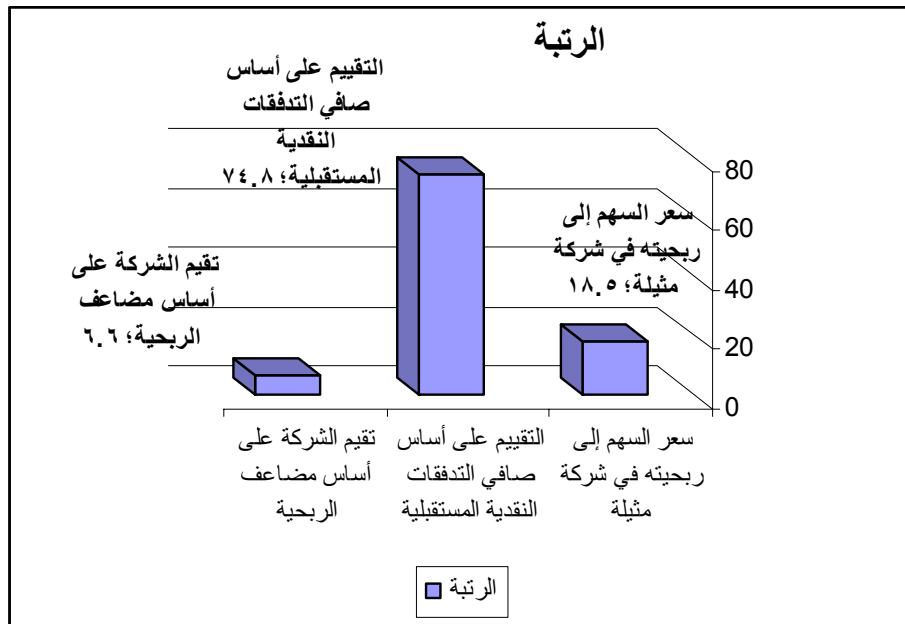
نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول الطريقة الأفضل لتقييم الشركة التي تراعي قدرات النمو

الترتبة (1)%	الطريقة
74.8	التقييم على أساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية
18.5	سعر السهم إلى ربحيته في شركة مثيلة
6.6	تقييم الشركة على أساس مضاعف الربحية
100	المجموع

يتبين من الجدول رقم (12) أن غالبية أفراد العينة أي ما نسبته 74.8% منهم يجـدون أن طريقة التقييم على أساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية هي الأفضل وذلك باعتبار أنها تمثل القيمة الاقتصادية الحالية للمنافع الصافية المتوقعة، وباعتبار أن قيمة الشركة تتحدد بالتنبؤات لأداء المؤسسة في المستقبل والأرباح المتوقعة، بينما يفضل ما نسبته 18.5% من أفراد العينة طريقة سعر السهم إلى ربحيته في شركة مثيلة. أخيراً يفضل طريقة تقييم الشركة على أساس مضاعف الربحية ما نسبته 6.6% من أفراد العينة. كما يوضح ذلك الرسم البياني رقم (8):

الشكل رقم (8)

الطرق الأفضل المتبعة لتقييم الشركة والتي تراعي قدرات النمو



5- إن اختيار الطريقة المناسبة لتقييم المشروعات تتم حسب طبيعة نشاط المشروع المتوقع خصصته.

جدول رقم (13)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول اختيار الطريقة المناسبة لتقييم المشروعات حسب طبيعة نشاط المشروع المراد خصصته

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
83.6	83.6	83.6	138	موافق
89.1	5.5	5.5	9	غالبا
100.0	10.9	10.9	18	غير موافق
	0	0	0	حيادي
	0	0	0	أحيانا
	100.0	100.0	165	Total
			1.44	المتوسط
			1	المنوال

من الجدول رقم (13) تبين لنا إن نسبة 83.6% من أفراد العينة توافق على أن اختيار الطريقة المناسبة لتقييم المشروعات تتم حسب طبيعة نشاط المشروع المتوقع خصصته وهي النسبة الأعلى ثم نسبة 10.9% غير موافق، والنسب الأخرى 5.5% غالبا والتي يمكن أن تضاف إلى الموافق لتزيد النسبة بحدود 89.1% موافق ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 1.44 والمنوال (الأكثر تكراراً) كانت 1 وهذا يدل على أن بعض المؤسسات الإنتاجية تتحدد قيمتها بناءً على قيمة الأصول الثابتة، أما بعض المؤسسات الخدمية مثل الاتصالات تقاس بعدد الزبائن وتوقع نموهم واستعدادهم على الإنفاق على خدمات مستحدثة.

6- تتماشى الإجراءات المحاسبية المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية

الغرض من هذا السؤال هو معرفة مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية عندما تتم عملية خصخصة الوحدات الاقتصادية، ويمكن تمثيل استجابات أفراد العينة بالجدول التالي:

جدول رقم (14)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول تماشي الإجراءات المحاسبية المتبعة لأغراض أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
64.8	64.8	64.8	107	موافق
92.1	27.3	27.3	45	غالباً
94.5	2.4	2.4	4	حيادي
96.4	1.8	1.8	3	أحياناً
100.0	3.6	3.6	6	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			1.52	المتوسط
			1	المنوال

من الجدول رقم (14) تبين لنا إن نسبة 64.8% من أفراد العينة (وهي النسبة الأكبر) موافقة على أن تعتبر أن الإجراءات المحاسبية المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية تضاف إليها نسبة 27.3% غالباً لتصبح النسبة 92.1% ثم نسبة 3.6% منهم غير موافق و 2.4% من أفراد العينة كانت حيادية وأخيراً 1.8% من الإجابات أحياناً ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 1.52 والمنوال (الأكثر تكراراً) كانت 1.

وهذا يدل على أهمية اعتماد هذه المعايير في حالة الخصخصة وذلك لأن معايير المحاسبة الدولية تعتمد على مبادئ محاسبية مقبولة دولياً وتساعد في توحيد اللغة المحاسبية بين المستثمرين المحليين والأجانب.

7- أن اتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس الفوائد المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة لها

جدول رقم (15)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كان اتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس الفوائد المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة لها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
53.3	53.3	53.3	88	موافق
65.5	12.1	12.1	20	غالباً
66.1	0.6	0.6	1	حيادي
69.1	3.0	3.0	5	أحياناً
100.0	30.9	30.9	51	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			2.46	المتوسط
			1	المنوال

من الجدول (15) تبين لنا إن نسبة 53.3% من أفراد العينة تعتبر أن اتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس القوائم المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة لها وهي النسبة الأعلى، كما أن ما نسبته 30.9% من أفراد العينة غير موافق على ذلك، يليه ما نسبته 12.1% تميل إلى اعتبار أن طريقة معايير المحاسبة الدولية غالباً ما تعكس القيمة العادلة، ثم نسبة 3.0% أحياناً. وهكذا نلاحظ أن نسبة الموافق هي الأعلى ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 2.46 والمونال (الأكثر تكراراً) كانت 1.

ويعود ذلك إلى كون معايير المحاسبة الدولية تعتمد على مبادئ محاسبية مقبولة دولياً لدى جميع الأطراف (البائع والمستثمر).

8- يجب تقييم الموجودات المعنوية (كالشهرة وحقوق الامتياز) استناداً إلى ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة

جدول رقم (16)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول وجوب تقييم الموجودات المعنوية استناداً إلى ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
62.4	62.4	62.4	103	موافق
66.7	4.2	4.2	7	غالبا
70.9	4.2	4.2	7	حيادي
81.8	10.9	10.9	18	أحيانا
100.0	18.2	18.2	30	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			2.18	المتوسط
			1	المونال

من الجدول (16) تبين لنا إن نسبة 62.4% من أفراد العينة هي الأعلى تعتبر أنه يجب تقييم الموجودات استناداً إلى ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة، ثم نسبة 18.0% غير موافق على ذلك، والنسب الأخرى هي 10.9% أحياناً، 4.2% غالباً وينفس النسبة الحيادي 4.2%، ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 2.18 والمونال (الأكثر تكراراً) كانت 1. ويرتبط هذا البند بالبندين السابقين، حيث وجدنا أن غالبية أفراد العينة تؤيد استخدام معايير المحاسبة الدولية عند خصخصة الوحدات الاقتصادية وذلك لأن تطبيق هذه المعايير (حسب رأي أفراد العينة) يؤدي إلى الوصول إلى القيمة العادلة لأصول الوحدات.

الاقتصادية عند خصصتها. والسبب في ذلك حسب تقدير الباحث يعود إلى أن المعايير لا تأخذ بالحسبان الموجودات المعنوية التي لا تدر أرباحاً وتحدد قيمة كافة الأصول وفقاً للقيمة العادلة، فمثلاً مصاريف التأسيس في التصميم المحاسبي العام اللبناني يصنف ضمن الموجب-ودات الثابتة- غير الملموسة بينما في معايير المحاسبة الدولية تصنف ضمن فئة الأعباء أو المصروفات (المعيار رقم 38).

9- في حال خصخصة الشركات العامة يجب تقييم الموجودات بالأسعار العالمية

جدول رقم (17)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول وجوب تقييم موجودات المنشأة العامة بالأسعار العالمية في حال خصصتها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
69.1	69.1	69.1	114	موافق
85.5	16.4	16.4	27	غالباً
86.7	1.2	1.2	2	حيادي
91.5	4.8	4.8	8	أحياناً
100.0	8.5	8.5	14	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			1.67	المتوسط
			1	المنوال

من الجدول (17) تبين لنا إن نسبة 69.1% من الإجابات موافق هي الأعلى والتي تعتبر في حال خصخصة الشركات العامة يجب تقييم الموجودات بالأسعار العالمية ثم نسبة 16.4% غالباً والنسب الأخرى تراوحت بين 8.5% غير موافق. نسبة 4.8% أحياناً، ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 1.67 والمنوال (الأكثر تكراراً) كانت 1.

وهذا يعني أن الأسعار يجب أن تتحدد وفقاً لآلية السوق (العرض والطلب) وهذا يعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية للموجودات.

10 - يجب تطبيق نسب التحليل المالي لتقييم السياسات والتفديرات التي تستخدمها الشركة لقياس عوامل النجاح والمخاطر:

جدول فم (18)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول وجوب تطبيق نسب التحليل المالي لتقييم السياسات والتفديرات التي تستخدمها المنشأة لقياس عوامل النجاح والمخاطر

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
71.5	71.5	71.5	118	موافق
90.9	19.4	19.4	32	غالباً
91.5	0.6	0.6	1	حيادي
99.4	7.9	7.9	13	أحياناً
100.0	.6	.6	1	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			1.47	المتوسط
			1	المنوال

من الجدول (18) تبين لنا إن نسبة 71.5% من أفراد العينة موافق هي الأعلى والتي تعتبر أنه يجب تطبيق نسب التحليل المالي لتقييم السياسات والتفديرات التي تستخدمها الشركة لقياس عوامل النجاح والمخاطر، ثم نسبة 19.4% غالباً، والنسب الأخـرى تراوحت بين 7.9% أحياناً. نسبة 0.6% حيادي ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 1.47 والمنوال (الأكثر تكراراً) كانت 1.

مما يعني أن تطبيق التحليل المالي يساعد في الحكم على الوضع المالي للمنشأة وقدراتها على تحقيق الإيرادات، وتوليد تدفقات نقدية مستقبلية، وعلى تحقيق التوازن المالي على المدى القصير والمتوسط والطويل وهذا يتفق مع رأي غالبية أفراد العينة من حيث اختيار الطـرق التي تراعي قدرات النمو للشركة إذ تساعد أدوات التحليل المالي في دراستها.

11 - يساعد وجود أسواق مالية متطورة على التقييم العادل للشركات المراد خصصتها

جدول رقم (19) نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول تأثير

وجود أسواق مالية متطورة في التقييم العادل للشركات المراد خصصتها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
59.4	59.4	59.4	98	موافق
77.6	18.2	18.2	30	غالباً
80.6	3.0	3.0	5	حيادي
91.5	10.9	10.9	18	أحياناً
100.0	8.5	8.5	14	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			1.91	المتوسط
			1	المونوال

من الجدول (19) تبين لنا إن نسبة المؤيدين من أفراد العينة بلغت 59.4% وهي النسبة الأعلى، ثم نسبة 18.2% غالباً، والنسب الأخرى تراوحت بين 10.9% أحياناً ونسبة 8.5% غير موافق و3.0% حيادي ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط - ط الحس - إبي ال - ذي يساوي 1.91 والمونوال (الأكثر تكراراً) كانت 1.

وهذا يدل على أهمية الأسواق المالية المتطورة إذ إنه من خلال السوق المالية يتم طرح أسهم الشركات للتداول، كما إن للسوق المالية وظيفة بالغة الأهمية؛ وهي متابعة أداء الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية في البورصة حيث تلتزم قانوناً بتقديم تقارير ربع سنوية تفصح فيها عن مركزها المالي وعن أدائها في تلك الفترة. مما يساعد على تقييم الشركة - ركة - د - د خصصتها ويسهل مهمة تقدير قيمتها وقدرتها على توليد الإيرادات.

12 - إن وجود أسواق مالية متطورة يقلل من الوقت اللازم لتقييم الشركات المراد خصصتها

جدول رقم (20)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول تأثير وجود أسواق مالية في تقليل الوقت اللازم لتقييم

المنشآت المراد خصصتها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
66.1	66.1	66.1	109	موافق
81.2	15.2	15.2	25	غالباً
82.4	1.2	1.2	2	حيادي
86.7	4.2	4.2	7	أحياناً
100.0	13.3	13.3	22	غير موافق

	100.0	100.0	165	Total
			1.84	المتوسط
			1	المنوال

من الجدول (20) تبين لنا إن نسبة 66.1% موافق هي الأعلى والتي تعتبر أن وجود أسواق مالية متطورة يقلل من الوقت اللازم لتقييم الشركات المراد خصصتها، ثم نسبة 15.2% من أفراد العينة تعتبر أنه غالباً ما يقلل وجود الأسواق المالية المتطورة من الوقت اللازم لتقييم الشركات المراد خصصتها، والنسب الأخرى تراوحت بين 13.3% غير موافق. نسبة 4.2% أحيانا و 1.2% حيادي ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 1.84 والمنوال (الأكثر تكراراً) كانت 1. وهذا يؤكد النتيجة التي حصلنا عليها في البند السابق ويعزز من أهمية وجود أسواق مالية متطورة تساعد على عملية الخصخصة وتقليل الوقت الضروري لتحقيقها وبكفاءة عالية.

13- يمكن لخبير التقييم الواحد القيام بخدمات تقييم المشروع أو مساعدة العميل في مفاوضات البيع / الشراء وليس الاثنين معاً

جدول رقم (21)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول إمكانية الخبير الواحد بالقيام بخدمات تقييم المشروع أو مساعدة العميل في مفاوضات البيع / الشراء وليس الاثنين معاً

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
61.2	61.2	61.2	101	موافق
63.6	2.4	2.4	4	غالباً
73.3	9.7	9.7	16	حيادي
75.8	2.4	2.4	4	أحيانا
100.0	24.2	24.2	40	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			2.26	المتوسط
			1	المنوال

من الجدول (21) تبين لنا إن نسبة 61.2% موافق هي الأعلى والتي تعتبر أنه يمكن لخبير التقييم الواحد القيام بخدمات تقييم المشروع أو مساعدة العميل في مفاوضات البيع/الشراء وليس الاثنين معاً.

ثم نسبة 24.2% غير موافق والنسب الأخرى تراوحت بين 9.7% حيادي. نسبة 2.4% أحيانا و 2.4% غالباً ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 2.26 والمنوال (الأكثر تكراراً) كانت 1.

وهذا يدل على كون الخبير يعتبر طرفاً وتشهد عملية التقييم اختلافاً بين وجهة نظر

البائع التي هي الدولة، وبين وجهة نظر المستثمر لأن كل من الطرفين يسعى إلى الحصـول على العرض الذي يناسبه.

14- ليس من مسؤولية خبير التقييم الذي يقوم بتقييم المشروعات إعادة التدقيق في البيانات المالية إلا أنه يتوجب عليه الأخذ في الاعتبار الأمور التي تظهر بشكل غير منطقي:

جدول رقم (22)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول مسؤولية خبير التقييم - الذي يقوم بتقييم المشروعات - في إعادة التدقيق في البيانات المالية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
38.8	38.8	38.8	64	موافق
46.7	7.9	7.9	13	غالبا
47.9	1.2	1.2	2	حيادي
61.2	13.3	13.3	22	أحيانا
100.0	38.8	38.8	64	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			3.01	المتوسط
			1	المنوال
			1.82	Std. Deviation

من الجدول (22) تبين لنا إن نسبة 38.8% من أفراد العينة غير موافقة على أنه لا يس من مسؤولية خبير التقييم الذي يقوم بتقييم المشروعات إعادة التدقيق في البيانات المالية وأنه يتوجب عليه الأخذ في الاعتبار الأمور التي تظهر بشكل منطقي فحسب. ونسبة أحيانا كانت 13.3 وبالتالي يصبح مجموع النسبتين 52.6% التي تميل إلى عدم الموافقة وهي الأعلى ثم نسبة 38.8% موافق ونسبة 7.9% غالبا أي 46.7% (38.8% + 7.9%) موافقة ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 3.01 والمنوال (الأكثر تكراراً) كانت 1 وبانحراف معياري كبير 1.82 وذلك لاعتبار أن التقييم جزء من مراحل العملية المحاسبية وإذا كانت أسس التقييم اعتمدت على أسس وبيانات غير دقيقة يصبح التقييم غير عادل، أما بالنسبة للموافقين فحسب تقدير الباحث يعود السبب لاعتبارهم أن التقييم هي عملية تتعلق بمصداقية البيانات المالية والتي تعود مسؤولية التدقيق فيها إلى المحاسب أو المدقق المالي.

15 - تتأثر عملية التقييم بالبيانات المحاسبية المتوفرة عن المؤسسات العامة المخصصة لها

جدول رقم (23)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول تأثير عملية التقييم بالبيانات المحاسبية المتوفرة عند المؤسسات المراد خصصتها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
71.5	71.5	71.5	118	موافق
90.9	19.4	19.4	32	غالباً
91.5	.6	.6	1	حيادي
99.4	7.9	7.9	13	أحياناً
100.0	.6	.6	1	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			1.47	المتوسط
			1	المنوال

من الجدول (23) تبين لنا إن نسبة 71.5% موافق هي الأعلى والتي تعتبر أن عملية التقييم تتأثر بالبيانات المحاسبية المتوفرة عن المؤسسات العامة المراد خصصتها، ثم نسبة 19.4% غالباً، والنسب الأخرى تراوحت بين 7.9% أحياناً ونسبة 0.6% غير موافق وحيادي ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 1.47 والمنوال (الأكثر تكراراً) كانت 1. وهذا يؤكد على أهمية البيانات المحاسبية ودورها في تقييم هذه المؤسسات، إذ إن عملية التقييم ستتم بناءً على البيانات المتوفرة عن أصول وخصوم هذه المؤسسات إضافة إلى ما تقدمه هذه البيانات من معلومات مكملة وإضافية باستخدام أدوات ومؤشرات التحليل المالي.

16 - من الأفضل تخصيص المؤسسات العامة على أساس ما يلي:

بعد دراسة الطرق المتعلقة بعملية الخصخصة، أراد الباحث الوصول لآراء أفراد العينة حول أسلوب نقل ملكية المؤسسات المراد خصصتها، وذلك باختيار الأساليب الواردة في الجدول (24):

جدول رقم (24)

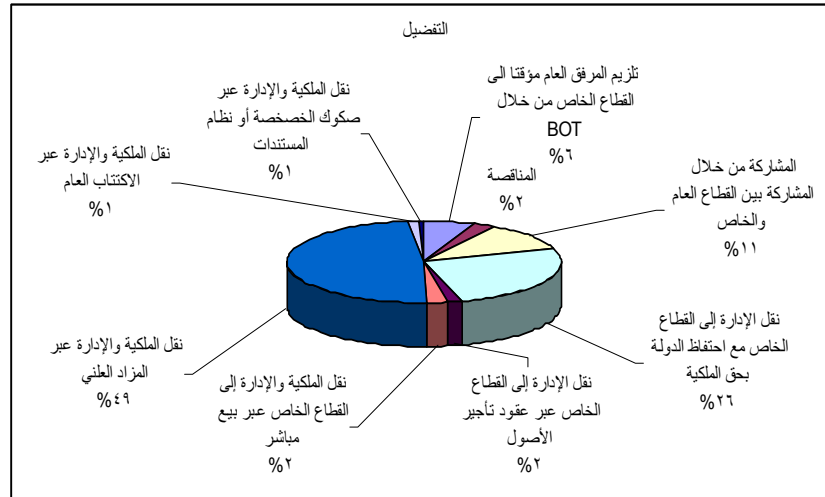
نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول اختيار الأسلوب الأنسب لتخصيص المؤسسات العامة.

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
6.1	6.1	6.1	10	تأجير المرفق العام مؤقتاً إلى القطاع الخاص من خلال BOT
8.5	2.4	2.4	4	المنافسة
19.4	10.9	10.9	18	المشاركة من خلال المشاركة بين القطاع العام والخاص
45.5	26.1	26.1	43	نقل الإدارة إلى القطاع الخاص مع احتفاظ الدولة بحق الملكية
47.3	1.8	1.8	3	نقل الإدارة إلى القطاع الخاص عبر عقود تأجير الأصول
49.7	2.4	2.4	4	نقل الملكية والإدارة إلى القطاع الخاص عبر بيع مباشر
98.2	48.5	48.5	80	نقل الملكية والإدارة عبر المزاد العلني
99.4	1.2	1.2	2	نقل الملكية والإدارة عبر الاكتتاب العام
100.0	0.6	0.6	1	نقل الملكية والإدارة عبر صكوك الخصخصة أو نظام المستندات
	100.0	100.0	165	Total

من الجدول (24) تبين لنا أن نسبة 48.5% هي الأعلى والتي تعتبر أن م-ن الأفضل لتخصيص المؤسسات العامة على أساس نقل الملكية والإدارة عبر المزاد العلني والسبب في ذلك - بحسب تقدير الباحث - يعود إلى أن هذه الطريقة تحقق أكبر عائد للدولة، ويظهر الجدول أن نسبة 26.1% من أفراد العينة التي ترى أنه من الأفضل نقل الإدارة إلى القطاع الخاص م-ع احتفاظ الدولة بحق الملكية لتمتلك الدولة من الاستفادة من التدفقات المالية المستمرة. ويظهر الجدول أن نسبة 10.9% تفضل المشاركة بين القطاع العام والخاص والسبب في اختيار هذا الأسلوب حسب رأي أفراد العينة أن القطاع الخاص قادر على تطوير تقنيات الإنتاج وتطوير المنشأة. كما يشير الباحث إلى أن اختيار عينة الدراسة لهذه الطريقة يتنافض مع الطريقة التي اعتمدتها الدولة اللبنانية في خصخصة الهاتف الخليوي والتي أخذت شكل ال-B.O.T ، كما يوضح الرسم البياني رقم (9).

الشكل رقم (9)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول اختيار الأسلوب الأنسب لتخصيص المؤسسات العامة



17- إن عملية تقييم المنشآت المراد خصصتها في لبنان يجب أن يتم عبر ما يلي:

جدول رقم (25)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول اختيار المؤسسات التي تقوم بعملية تقييم المنشآت المراد خصصتها في لبنان

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
19.4	19.4	19.4	32	مؤسسات دولية مشهود لها بالكفاءة والنزاهة
47.3	27.9	27.9	46	مؤسسات محلية مشهود لها بالكفاءة والنزاهة
100.0	52.7	52.7	87	الاثنين معا
	100.0	100.0	165	Total

من الجدول (25) تبين لنا إن نسبة 52.7% وهي النسبة الأكبر يفضلون أن تتم عملية تقييم المنشآت المراد خصصتها في لبنان من خلال مؤسسات دولية ومؤسسات محلية مشهود لها بالكفاءة والنزاهة كما يظهر الجدول أن 27.9% من أفراد العينة يفضلون أن تتم عملية تقييم المنشآت في لبنان عبر مؤسسات محلية مشهود لها بالكفاءة والنزاهة، ويعود ميل أفراد هذه العينة لاختيار المؤسسات المحلية نظراً لخبرتها في السوق المحلية أكثر من المؤسسات الدولية وربما لأغراض تتعلق بسرية البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه المؤسسات التي قد تكون مؤسسات حيوية لها أثر كبير في الاقتصاد الوطني، كما يظهر الجدول أن 19.4% من أفراد العينة يفضلون أن تتم عملية التقييم عبر مؤسسات دولية ويعود ذلك لاعتبارهم أن المؤسسات الدولية المشهود لها بالكفاءة والنزاهة تتمتع بخبرة عالية وتعتمد أساليب متطورة في عملية التقييم.

18- أن تقييم قطاع الاتصالات في لبنان يعتمد على نقاط عدة:

جدول رقم (26)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول تقييم قطاع الاتصالات في لبنان.

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
7.3	7.3	7.3	12	القيمة الصافية للأصول
60.0	52.7	52.7	87	عدد الزبائن
100.0	40.0	40.0	66	الاثنين معا
	100.0	100.0	165	Total

يتبين من خلال الجدول رقم (26) أن 52.7% من أفراد العينة وهي الأعلى يعتبرون أن تقييم قطاع الاتصالات يعتمد على عدد الزبائن، ويظهر الجدول أن نسبة 40% من أفراد العينة يرون أن تقييم قطاع الاتصالات في لبنان يعتمد على القيمة الصافية للأصول وعلى عدد

الزبائن، وأن 7.3% من أفراد العينة يعتبرون أن تقييم الاتصالات في لبنان يعتمد على قيمة الصافية للأصول. ويرى الباحث أن الغالبية يعتبرون أن عملية التقييم في قطاع الاتصالات يعتمد على عدد الزبائن يدل على أهمية توقع نمو الزبائن واستعدادهم للإنفاق على الخدمات المستحدثة، وهكذا يمكن تحديد التوقعات المتعلقة في التدفقات المالية المستقبلية.

19- أن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى البعيد

جدول رقم (27)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول مساهمة خصخصة قطاع الاتصالات في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى البعيد.

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
20.6	20.6	20.6	34	موافق
26.1	5.5	5.5	9	غالباً
33.9	7.9	7.9	13	حيادي
34.5	.6	.6	1	أحياناً
100.0	65.5	65.5	108	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			3.85	المتوسط
			5	المنوال

من الجدول (27) تبين لنا إن نسبة 65.5% غير موافق هي الأعلى والتي لا تعتبر أن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى البعيد، ثم نسبة 20.6% موافق، والنسب الأخرى تراوحت بين 7.9% حيادي ونسبة 5.5% غالباً. 0.6% أحياناً ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 3.85 والمنوال (الأكثر تكراراً) كانت 5.

وحسب تقدير الباحث إن 65% من أفراد العينة غير الموافقة على أن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى البعيد لأنهم يعتقدون أن الموارد المالية المتأتية من خصخصة قطاع الاتصالات لن تستخدم في الاستثمارات المنتجة بل ستنفق على سداد الديون إضافة إلى حرمان الموازنة العامة من التدفقات النقدية التي كانت تحصل عليها من قطاع الاتصالات قبل الخصخصة.

20- إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى القصير

جدول رقم (28)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول مساهمة خصخصة قطاع الاتصالات في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى القصير

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
69.7	69.7	69.7	115	موافق
73.3	3.6	3.6	6	غالبا
77.0	3.6	3.6	6	حيادي
80.0	3.0	3.0	5	أحيانا
100.0	20.0	20.0	33	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			2.06	المتوسط
			1	المنوال

من الجدول (28) تبين لنا إن نسبة 69.7% موافق هي الأعلى والتي تعتبر أن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى القصير، ثم نسبة 20.0% غير موافق، والنسب الأخرى تراوحت بين 3.6% غالبا. نسبة 3.6% حيادي. 3.0% أحيانا ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحس-إبي ال- ذي يس-اوي 2.06 والمن-وال (الأكثر تكراراً) كانت 1. وهذا يدل على أن الخصخصة -على المدى القصير- تم-وفر م-وارد مالية للدولة تستخدمها في تخفيض العجز في الموازنة العامة.

21- إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي لزيادة الإنتاجية

الجدول رقم (29)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كانت خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
65.5	65.5	65.5	108	موافق
70.9	5.5	5.5	9	غالبا
88.5	17.6	17.6	29	حيادي
92.1	3.6	3.6	6	أحيانا
100.0	7.9	7.9	13	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			1.83	المتوسط
			1	المنوال

من الجدول (29) تبين لنا إن نسبة 65.5% موافق هي الأعلى والتي تعتبر أن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي لزيادة الإنتاجية، ثم نسبة 17.6% حيادي، والنسب الأخرى تراوحت بين 7.9% غير موافق. نسبة 5.5% غالباً. 3.6% أحياناً. ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 1.3 والمنوال الذي يساوي 1. والسبب في ذلك -حسب رأي الباحث- أن المنشآت الخاصة تهدف إلى زيادة ربحها، لذلك تسعى إلى تعزيز القدرة التنافسية من أجل استقطاب الزبائن، واكتساب القدرة التنافسية يفرض تحسين الإنتاجية.

22- إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي إلى الارتفاع في الأسعار بهدف زيادة الربحية لهذه المؤسسات

جدول رقم (30)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول ارتفاع الأسعار في حال خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان.

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
15.2	15.2	15.2	25	موافق
30.4	15.2	15.2	25	غالباً
38.9	8.5	8.5	14	حيادي
64.4	25.5	25.5	42	أحياناً
100	35.6	35.6	59	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			3.52	المتوسط
			5	المنوال

من الجدول (30) تبين لنا إن نسبة 35.6% غير موافق هي الأعلى، وبضـاف إليها نسبة 25.5% أحياناً لتصبح 61.7% وهذه النسبة تمثل أفراد العينة الذين يرون أن خصخصة قطاع الاتصالات لن يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار، بينما 15.2% موافق. نسبة 15.2% غالباً. 8.5% حيادي ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 3.52 والمنوال (الأكثر تكراراً) كانت 5.

والسبب في ذلك - حسب رأي الباحث - أن القطاع الخاص عندما يمتلك هذا القطاع، وفي سعيه للحصول على حصة سوقية أكبر، فهو لن يرفع أسعار خدماته حتى لا تتدخل نسبة المشتركين ويحرم قطاع الاتصالات من إيرادات إضافية، لذلك فإن خصخصة قطاع الاتصالات لن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

23- إن خصخصة منشآت القطاع العام في لبنان سيؤدي إلى انخفاض أسعار بعض الخدمات بسبب المنافسة

جدول رقم (31)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول انخفاض أسعار بعض الخدمات بسبب المنافسة عند خصخصة منشآت القطاع العام في لبنان

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
51.5	51.5	51.5	85	موافق
58.2	6.7	6.7	11	غالباً
71.5	13.3	13.3	22	حيادي
88.5	17.0	17.0	28	أحياناً
100.0	11.5	11.5	19	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			2.3	المتوسط
			1	المنوال

من الجدول (31) تبين لنا إن نسبة 51.5% من أفراد العينة موافق هي الأعلى والتي تعتبر أن خصخصة منشآت القطاع العام في لبنان سيؤدي إلى انخفاض أسعار بعض الخدمات بسبب المنافسة، ثم تليها نسبة 17.0% أحياناً، والنسب الأخرى تراوحت بين 13.3% حيادي. نسبة 11.5% غير موافق وغالباً 6.7%. ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 2.3 والمنوال (الأكثر تكراراً) كانت 1.

ويرى الباحث أنه عادة ما تلجأ المنشآت إلى تخفيض أسعارها لاستقطاب الزبائن من أجل زيادة نسبة مبيعاتها وبالتالي تحقيق الأرباح والاستمرارية. وهذه النتائج تؤكد نتائج السؤال السابق إذ يرى أفراد العينة أن أسعار بعض الخدمات ستخفض نتيجة خصخصتها.

24- إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يؤدي إلى سيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد الوطني

جدول رقم (32)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول سيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد الوطني عند خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
موافق	31	18.8	18.8	18.8
غالباً	6	3.6	3.6	22.4
حيادي	29	17.6	17.6	40.0
أحياناً	29	17.6	17.6	57.6
غير موافق	70	42.4	42.4	100.0
Total	165	100.0	100.0	
المتوسط	3.6			
النوال	5			

من الجدول (32) تبين لنا إن نسبة 42.4% من أفراد العينة غير موافق هي الأعلى والتي لا تعتبر أن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يؤدي إلى سيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد الوطني.

ثم نسبة 18.8% موافق والنسب الأخرى تراوحت بين 17.6% حيادي. نفس النسبة أحياناً ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الـ 3.6 والمذ- وال (الأكثر تكراراً) كانت 5.

وربما سبب هذه النتائج هو أن المستثمر الأجنبي يعمل ضمن قوانين مسموح بها في لبنان، ولن تتم سيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد لاسيما إذا تم وفرت شروط الرقابة والمنافسة، والجدير ذكره أن القانون 431 في لبنان لا يسمح للمستثمر الأجنبي أن يمتلك أكثر من 40% من أسهم قطاع الاتصالات.

25- إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان في حال وجود عدة شركات ستؤدي إلى الاحتكار

جدول رقم (33)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كانت خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان ستؤدي إلى احتكار

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
15.8	15.8	15.8	26	موافق
19.4	3.6	3.6	6	غالباً
20.6	1.2	1.2	2	حيادي
26.7	6.1	6.1	10	أحياناً
100.0	73.3	73.3	121	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			4.18	المتوسط
			5	المنوال

من الجدول (33) تبين لنا إن نسبة 73.3% من أفراد العينة غير موافق هــي الأعلى والتي لا تعتبر أن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان في حال وجود عدة شركات ستؤدي إلى الاحتكار، ثم نسبة 15.8% موافق، والنسب الأخرى تراوحت بين 3.6% غالباً. نسبة 6.2% أحياناً. 1.2% حيادي. ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 4.17 والمنوال (الأكثر تكراراً) كانت 5.

ويمكن تفسير هذه النتائج أنه في ظل وجود عدة شركات تسعى كل من هذه الشركات إلى تقديم الخدمة بالسعر المنافس لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن، عندها لن تؤدي خصخصة قطاع الاتصال إلى وجود احتكار لا سيما أن الأسلوب المقترح لخصخصة قطاع الاتصالات في لبنان هو الشركة المساهمة.

26- إن ارتفاع تكاليف إعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبءاً أمام

إتمام عملية تحويلها إلى قطاع خاص:

جدول رقم (34)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول وجود عبء أمام تحويل بعض المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص بسبب ارتفاع تكاليف إعادة هيكلتها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
50.3	50.3	50.3	83	موافق
65.5	15.2	15.2	25	غالباً
75.2	9.7	9.7	16	حيادي
77.0	1.8	1.8	3	أحياناً
100.0	23.0	23.0	38	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			2.32	المتوسط
			1	المنوال

من الجدول (34) تبين لنا إن نسبة 50.3% من أفراد العينة موافق هي الأعلى والتي تعتبر ارتفاع تكاليف إعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبءاً أمام إتمام عملية خصخصتها، ثم نسبة 15.2% غالباً، والنسب الأخرى تراوحت بين 23.0% غير موافق، نسبة 9.7% حيادي، 1.8% أحياناً. ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 2.32 والمنوال (الأكثر تكراراً) كانت 1.

يمكن تفسير هذه النتائج على أن ارتفاع التكاليف سيؤدي إلى إجهاد القطاع الخاص عن استثمار هذه المنشآت. لأن زيادة التكاليف سوف تؤدي إلى تقليص هامش الربح الذي يعتبر المحفز الأساسي للاستثمار.

27- الخسائر المحققة لبعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبءاً أمام تحويلها إلى القطاع الخاص:

جدول رقم (35) نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول وجود عبء أمام تحويل بعض المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص بسبب الخسائر المحققة لها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
46.1	46.1	46.1	76	موافق
59.4	13.3	13.3	22	غالباً
72.1	12.7	12.7	21	حيادي
72.7	.6	.6	1	أحياناً
100.0	27.3	27.3	45	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			2.5	المتوسط
			1	المنوال

من الجدول (35) تبين لنا إن نسبة 46.1% من أفراد العينة موافق هي الأعلى والتي تعتبر أن الخسائر المحققة لبعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبءاً أمام تحويلها إلى القطاع الخاص، تلتها نسبة 27.3% غير موافق، والنسب الأخرى كانت 13.3% غالباً. نسبة 12.7% حيادي، 0.6% أحياناً. ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 2.5 والمنوال (الأكثر تكراراً) كانت 1. ويمكن تفسير هذه النتائج أن الخسائر التي تتكبدها هذه المؤسسات قد يكون لها أسباب متعلقة بالقطاع الذي تعمل به بشكل عام وفي ذلك مخاطرة قد تتحملها الجهات التي تستثمر هذه المؤسسات الخاسرة ثم إن الخسائر المحققة تقلل

من القيمة الاقتصادية للمؤسسات العامة.

28- إن الخلافات بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضة تشكل عبة لتنفيذ عملية الخصخصة

جدول رقم (36)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كانت الخلافات السياسية بين القوى الحاكمة والمعارضة تشكل عبة لتنفيذ عملية الخصخصة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
91.5	91.5	91.5	151	موافق
96.4	4.8	4.8	8	غالبا
97.0	.6	.6	1	حيادي
97.6	.6	.6	1	أحيانا
100.0	2.4	2.4	4	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			1.18	المتوسط
			1	المنوال

من الجدول (36) تبين لنا إن نسبة 91.5% من أفراد العينة موافق هــي الأعلى والتي تعتبر أن الخلافات بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضة تشكل عبة لتنفيذ عملية الخصخصة، تلتها نسبة 4.8% غالباً، 2.4% غير موافق، 0.6% أحيانا و0.6% حيادي ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الـ 1.18 والمنوال (الأكثر تكراراً) كانت 1.

فالوضع السياسي ينعكس دوماً على الوضع الاقتصادي في أي بلد، وفي لبنان تؤدي الخلافات بين القوى السياسية إلى عرقلة عملية الخصخصة بسبب خوف المستثمر على أمواله ويمكن تحليل هذه النتائج أيضاً على أن الخلافات بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضة ستؤدي إلى تهديد السلام الأهلي مما يؤدي إلى هروب المستثمرين وهذا يحرم البلاد من فرص الاستثمار.

29- أن عدم توفر معلومات ملائمة وشفافة عن برنامج الخصخصة لجمهور المستثمرين في لبنان يشكل عتبة أمام تحويل المنشآت العامة للقطاع الخاص

جدول رقم (37)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كان عدم توفر معلومات ملائمة وشفافة عن برنامج الخصخصة لجمهور المستثمرين في لبنان يشكل عتبة أمام تحويل المنشآت العامة للقطاع الخاص

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
80.6	80.6	80.6	133	موافق
84.8	4.2	4.2	7	غالباً
86.1	1.2	1.2	2	حيادي
87.9	1.8	1.8	3	أحياناً
100.0	12.1	12.1	20	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			1.61	المتوسط
			1	النموال

من الجدول (37) تبين لنا إن النسبة الأعلى بلغت 80.6% من أفراد العينة والتي وافقت على أن عدم توفر معلومات ملائمة وشفافة عن برنامج الخصخصة لجمهور المستثمرين في لبنان يشكل عتبة أمام تحويل المنشآت العامة للقطاع الخاص، ثم نسبة 12.1% غير موافق، والنسبة الأخرى تراوحت بين 4.2% غالباً. نسبة 1.8% أحياناً. 1.2% حيادي ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 1.61 والنموال (الأكثر تكراراً) كانت 1. لذلك يرى الباحث إن الإفصاح العادل يساعد على زيادة الثقة، وبالتالي فإن نشر معلومات كافية وشفافة يبعث الاطمئنان لدى جمهور المستثمرين ويساعد على عملية الخصخصة.

30- إن الامتيازات المتبقية لمؤسسات أخرى تشكل عتبة أمام الخصخصة (كهرباء فاديش- رحلة جبيل عالية بحدود)

جدول رقم (38) نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كانت الامتيازات المتبقية لمؤسسات أخرى تشكل عتبة أمام الخصخصة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
57.6	57.6	57.6	95	موافق
63.0	5.5	5.5	9	غالباً
68.5	5.5	5.5	9	حيادي
71.5	3.0	3.0	5	أحياناً
100.0	28.5	28.5	47	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			2.39	المتوسط
			1	النموال

من الجدول (38) تبين لنا إن نسبة 57.6% من أفراد العينة موافق هي الأعلى والتي تعتبر إن الامتيازات المتبقية لمؤسسات أخرى تشكل عبء أمام الخصخصة (كهرباء قاديشا، زحلة، جبيل، عالية، بحدون) تلتها نسبة 28.5% غير موافق، والنسب الأخرى بلغت 5.5% غالباً. 5.5% حيادي. 3.0% أحياناً. ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 2.39 والمونال (الأكثر تكراراً) كانت 1.

ويمكن تفسير هذه النتائج أن الامتيازات التي أعطيت لهذه المؤسسات على المدى البعيد وبأسعار متدنية لا تتناسب مع القدرة الشرائية للعملة الوطنية وهــ ذا يجعلها فرصة غير مرغوب بها للاستثمار في القطاع الخاص.

31- إن الخصخصة في لبنان تؤدي إلى زيادة البطالة

جدول رقم (39)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كانت الخصخصة في لبنان ستؤدي إلى زيادة البطالة.

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
29.7	29.7	29.7	49	موافق
32.7	3.0	3.0	5	غالباً
44.8	12.1	12.1	20	حيادي
58.2	13.3	13.3	22	أحياناً
100.0	41.8	41.8	69	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			3.35	المتوسط
			5	المونال

من الجدول (39) تبين لنا إن نسبة 41.8% من أفراد العينة غير موافق هي الأعلى والتي تضاف إليها نسبة 13.3% أحياناً لتصبح 55.2% لا تعتبر أن الخصخصة في لبنان تؤدي إلى زيادة البطالة. ويمكن تفسير ذلك أن الخصخصة تساهم في زيادة الاستثمار وخلق فرص عمل للأشخاص الذين يتمتعون بالكفاءة وهذا ما حصل فعلاً عندما تم خصخصة البريد في لبنان، مما خلق فرص جديدة.

أما نسبة 29.7% من أفراد العينة التي وافقت على أن الخصخصة تؤدي لزيادة البطالة، فيمكن تفسير ذلك حسب رأي أفراد العينة بأن القطاع الخاص يسعى لزيادة قدراته التنافسية من أجل زيادة المبيعات فيلجأ لتخفيض تكاليف الإنتاج وتحديد تكاليف العمال فيصرف العمال غير المهرة ويستبدل بها أيدي عاملة ماهرة وهذا يؤدي إلى البطالة. والجدير ذكره أنه عندما تم خصخصة البريد في لبنان ازدادت فرص العمل ولم يتم تسريح الموظفين وهذا يتناقض مع

رأي الموافقين على أن الخصخصة تؤدي إلى زيادة البطالة. ويظهر الجدول أن نسبة الحيادي كانت 12.1% و 3.0% غالباً ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 3.35 والمنوال (الأكثر تكراراً) كانت 5.

32- يعتبر الإصلاح الإداري شرطاً أساسياً لنجاح الخصخصة في لبنان:

جدول رقم (40)

نتائج تحليل آراء أفراد العينة فيما إذا كان الإصلاح الإداري شرطاً أساسياً لنجاح الخصخصة في لبنان

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
93.3	93.3	93.3	154	موافق
95.2	1.8	1.8	3	غالباً
96.4	1.2	1.2	2	حيادي
97.6	1.2	1.2	2	أحياناً
100.0	2.4	2.4	4	غير موافق
	100.0	100.0	165	Total
			1.15	المتوسط
			1	المنوال

من الجدول (40) تبين لنا أن نسبة 93.3% من أفراد العينة موافق هي الأعلى والتي تعتبر أن الإصلاح الإداري شرط أساسي لنجاح الخصخصة في لبنان، تلتها نسبة 2.4% غير موافق، و 1.8% غالباً. نسبة 1.2% حيادي و 1.2% أحياناً. ولتأكيد هذه النتائج تم الحصول على المتوسط الحسابي الذي يساوي 1.15 والمنوال (الأكثر تكراراً) كانت 1.

ويعود السبب في ذلك -حسب رأي الباحث- إلى أن الإصلاح الإداري يؤدي إلى نجاح المؤسسات، وهذا سينعكس على أدائها الاقتصادي وبالتالي تعزيز قدراتها التنافسية وبالتالي زيادة قيمة أصولها.

ثانياً- الدراسة التفاضلية وإيجاد اختبار الاستقلالية:

1- دراسة استقلالية متغير الفئة التي ينتمي إليها المستجيب مع أسئلة الاستبيان:

قام الباحث باستخدام التقنية الإحصائية crosstabs لوصف تقاطعات آراء المتغيرين (الأكاديميين والمحاسبين القانونيين) انطلاقاً من فرضية الاستقلال بينهما.

لذلك اعتمد على إجراء اختبار chi-square بين فئة المستجيب (أكاديمي - محاسب

قانوني) وهو متغير من النوع Nominal مع أسئلة الاستبيان حيث يتم وضع فرضية ع-دم وفرضية بديلة في كل حالة وكانت النتائج كما يلي:

أ- أفضل طريقة لتقييم موجودات الشركة في حال الخصخصة هي تصفية الشركة حسب الفئة التي ينتمي إليها أفراد العينة:

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد علاقة بين آراء الأكاديميين والمحاسبين (المهنة) بأن أفضل طريقة لتقييم موجودات الشركة في حال الخصخصة هي تصفية الشركة.

والفرضية البديلة H_1 : يوجد علاقة بين آراء الأكاديميين والمحاسبين بأن أفضل طريقة لتقييم موجودات الشركة في حال الخصخصة هي تصفية الشركة.

الجدول (41)

توزع القيمة الفعلية Count والقيم المتوقعة Expected Count لآراء المستجيبين فيما إذا كانت أفضل طريقة لخصخصة المنشأة هي تصفيتها.

Total	الفئة التي ينتمي إليها (المهنة)			
	محاسب قانوني	أكاديمي		
23	13	10	Count	موافق
23.0	12.4	10.6	Expected Count	
1	1	0	Count	غالباً
1.0	.5	.5	Expected Count	
3	1	2	Count	حيادي
3.0	1.6	1.4	Expected Count	
3	3	0	Count	أحياناً
3.0	1.6	1.4	Expected Count	
135	71	64	Count	غير موافق
135.0	72.8	62.2	Expected Count	
165	89	76	Count	Total
165.0	89.0	76.0	Expected Count	

جدول (42) Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.394	4	4.089(a)	Pearson Chi-Square
		165	N of Valid Cases

من تحليل الجدول رقم (42) نجد أن قيمة χ^2 هي 4.089 وقيمة معنوية الاختبار Sig=P-value هي 0.394 وهي أكبر من مستوى الدلالة الفياسي 0.05 مما يعني قبول فرضية العدم أي أن آراء المحاسبين القانونيين والأكاديميين حول أفضل طريقة لتقييم موجودات الشركة في حال الخصخصة هي آراء مستقلة، أي ليس للفئة التي ينتمي إليها المستجيب (أكاديمي - محاسب قانوني) أي أثر لاختلاف الإجابات حول أن تصفية الشركة هي الطريقة الأفضل لتقييمها في حال خصصتها.

ب- الاتجاه الأمثل لتقييم الشركة في حال الخصخصة هي الطرق التي تراعي فدرات نمو الشركة حسب الفئة التي ينتمي إليها:

جدول (43)

توزع القيمة الفعلية Count والقيم المتوقعة Expected Count لآراء المستجيبين فيما إذا كان الاتجاه الأمثل لتقييم المنشأة في حال الخصخصة هي الطرق التي تراعي فدرات نمو المنشأة.

Total	الفئة التي ينتمي إليها (المهنة)			
	محاسب قانوني	أكاديمي		
138	76	62	Count	موافق
138.0	74.4	63.6	Expected Count	
9	3	6	Count	غالباً
9.0	4.9	4.1	Expected Count	
18	10	8	Count	غير موافق
18.0	9.7	8.3	Expected Count	
165	89	76	Count	Total
165.0	89.0	76.0	Expected Count	

جدول (44) Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.443	2	1.628(a)	Pearson Chi-Square
		165	N of Valid Cases

من تحليل الجدول رقم (44) نجد أن قيمة χ^2 هي 1.628 وقيمة معنوية الاختبار Sig = P-value هي 0.443 وهي أكبر من مستوى الدلالة الفياسي 0.05 والتي تدل هنا على قبول فرضية العدم، أي لا يوجد علاقة بين آراء المحاسبين والأكاديميين بشأن الاتجاه الأمثل لتقييم الشركة في حال الخصخصة هي الطرق التي تراعي فدرات نمو الشركة وبالتالي ليس لمتغير المهنة أثر على اختلاف إجابات أفراد العينة.

ج - إن اختيار الطريقة المناسبة لتقييم المشروعات تتم حسب طبيعة المشـروع المـراد خصصته مع الفئة التي ينتمي إليها (المهنة):

الجدول (45)

توزع القيمة الفعلية Count والقيم المتوقعة Expected Count لآراء المستجيبين حسب الفئة التي ينتمون إليها فيما إذا كان اختيار الطريقة المناسبة لتقييم المشروعات تتم حسب طبيعة المشروع المراد تخصيصه

Total	الفئة التي ينتمي إليها (المهنة)			
	محاسب قانوني	أكاديمي		
117	58	59	Count	موافق
117.0	63.1	53.9	Expected Count	
39	27	12	Count	غالباً
39.0	21.0	18.0	Expected Count	
3	1	2	Count	أحياناً
3.0	1.6	1.4	Expected Count	
6	3	3	Count	غير موافق
6.0	3.2	2.8	Expected Count	
165	89	76	Count	Total
165.0	89.0	76.0	Expected Count	

جدول (46)

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.163	3	5.119(a)	Pearson Chi-Square
		165	N of Valid Cases

من خلال تحليل الجدول رقم (46) نجد أن قيمة χ^2 هي 5.119 وأن قيمة معنوية الاختبار Sig = P-value هي 0.163 وهي أكبر من مستوى الدلالة القياسية 0.05 والتي تدل هنا على قبول فرضية العدم، أي لا يوجد علاقة بين آراء المحاسبين والأكاديميين فيما يتعلق بأن اختيار الطريقة المناسبة لتقييم المشروعات تتم حسب طبيعة المشـروع المـراد خصصته، أي ليس للمهنة أي دور في اختلاف طبيعة الإجابات.

د- تتماشى الإجراءات المحاسبية المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية مع الفئة التي ينتمي إليها (المهنة):

جدول رقم (47)

توزع القيمة الفعلية Count والقيم المتوقعة Expected Count لآراء المستجيبين حسب الفئة التي ينتمون إليها فيما إذا كانت الإجراءات المحاسبية المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية

Total	الفئة التي ينتمي إليها (المهنة)			
	محاسب قانوني	أكاديمي		
6	3	3	Count	غير موافق
6.0	3.2	2.8	Expected Count	
3	1	2	Count	أحياناً
3.0	1.6	1.4	Expected Count	
4	3	1	Count	حيادي
4.0	2.2	1.8	Expected Count	
45	32	13	Count	غالباً
45.0	24.3	20.7	Expected Count	
107	50	57	Count	موافق
107.0	57.7	49.3	Expected Count	
165	89	76	Count	Total
165.0	89.0	76.0	Expected Count	

جدول (48)

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.065	4	8.844(a)	Pearson Chi-Square
		165	N of Valid Cases

من خلال تحليل الجدول رقم (48) نجد أن قيمة χ^2 هي 8.884 وقيمة معنوية الاختبار Sig=P-value هي 0.065 وهي أكبر من مستوى الدلالة القياسي 0.05 والتي تدل هنا على قبول فرضية العدم، أي لا يوجد علاقة بين آراء المحاسبين والأكاديميين بأن تتماشى الإجراءات المحاسبية المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية أي ليس للمهنة دور في طبيعة الإجابات.

هـ - إن اتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس الفوائد المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة لها حسب الفئة التي ينتمي إليها (المهنة):

جدول رقم (49)

توزع القيمة الفعلية Count والقيم المتوقعة Expected Count لآراء أفراد العينة فيما إذا كان اتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس الفوائد المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة لها

Total	الفئة التي ينتمي إليها (المهنة)			
	محاسب قانوني	أكاديمي		
51	29	22	Count	غير موافق
51.0	27.5	23.5	Expected Count	
5	4	1	Count	أحياناً
5.0	2.7	2.3	Expected Count	
1	0	1	Count	حيادي
1.0	.5	.5	Expected Count	
20	16	4	Count	غالباً
20.0	10.8	9.2	Expected Count	
88	40	48	Count	موافق
88.0	47.5	40.5	Expected Count	
165	89	76	Count	Total
165.0	89.0	76.0	Expected Count	

جدول (50)

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.030	4	10.730(a)	Pearson Chi-Square
		165	N of Valid Cases

من خلال تحليل الجدول رقم (50) نجد أن قيمة χ^2 هي 10.730 وقيمة معنوية الاختبار Sig = P-value هي 0.030 وهي أصغر من مستوى الدلالة الفياسي 0.05 والتي تدل هنا على تبني الفرضية البديلة أي يوجد للمهنة (أكاديمي - محاسبي قانوني) دور في اختلاف الآراء حول ضرورة أن تتماشى الإجراءات المحاسبية المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية أي للمهنة دور في اختلاف الآراء. ويعود هذا الاختلاف حسب رأي الباحث لعدة أسباب، منها: اطلاع الأكاديميين على معايير المحاسبة الدولية بحكم عملهم، بينما قد لا يهتم المحاسبون القانونيون بهذه المعايير، إضافة إلى تأييد

الأكاديميين لكل اتجاه مطور في علم المحاسبة، بينما يبقى المحاسب القانوني تقيلاً-دي يطبق-ق مهنة المحاسبة.

و- يجب تقييم الموجودات استناداً إلى ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة مع الفئة التي ينتمي إليها:

جدول رقم (51)

توزع القيمة الفعلية Count والقيم المتوقعة Expected Count لآراء المستجيبين حول وجوب تقييم الموجودات استناداً إلى ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة.

الفئة التي ينتمي إليها (المهنة)		Total		
أكاديمي	محاسب قانوني	أكاديمي		
30	10	20	Count	غير موافق
30.0	16.2	13.8	Expected Count	
18	17	1	Count	أحياناً
18.0	9.7	8.3	Expected Count	
7	3	4	Count	حيادي
7.0	3.8	3.2	Expected Count	
7	5	2	Count	غالباً
7.0	3.8	3.2	Expected Count	
103	54	49	Count	موافق
103.0	55.6	47.4	Expected Count	
165	89	76	Count	Total
165.0	89.0	76.0	Expected Count	

جدول (52)

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.001	4	18.316(a)	Pearson Chi-Square
		165	N of Valid Cases

من خلال تحليل الجدول رقم (52) نجد أن قيمة χ^2 هي 18.31 وأن قيمة معنوية الاختبار Sig = P-value هي 0.0010 وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسية 0.05 والتي تدل هنا على تبني الفرضية البديلة أي يوجد علاقة للمهنة (أكاديمي - محاسب قانوني) باختلاف الآراء فيما يتعلق بوجوب تقييم الموجودات استناداً إلى ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية. ويرتبط هذا البند بالبند السابق حيث يؤكد ذلك خلاف رأي الأكاديميين والمحاسبين القانونيين حول معايير المحاسبة الدولية.

ز - في حال خصخصة الشركات العامة يجب تقييم الموجودات بالأسعار العالمية مع الفئة التي ينتمي إليها:

جدول رقم (53)

توزع القيمة الفعلية Count والقيم المتوقعة Expected Count لآراء المستجيبين حول ضرورة تقييم الموجودات بالأسعار العالمية عند خصخصة المنشآت العامة.

Total	الفئة التي ينتمي إليها (المهنة)			
	محاسب قانوني	أكاديمي		
114	50	64	Count	موافق
114.0	61.5	52.5	Expected Count	
27	25	2	Count	غالباً
27.0	14.6	12.4	Expected Count	
2	1	1	Count	حيادي
2.0	1.1	.9	Expected Count	
8	3	5	Count	أحياناً
8.0	4.3	3.7	Expected Count	
14	10	4	Count	غير موافق
14.0	7.6	6.4	Expected Count	
165	89	76	Count	Total
165.0	89.0	76.0	Expected Count	

جدول (54)

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.000	4	23.505(a)	Pearson Chi-Square
		165	N of Valid Cases

من خلال تحليل الجدول رقم (54) نجد ان قيمة χ^2 هي 23.505 وقيمة معنوية الاختبار Sig=P-value هي 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسية 0.05 والتي تدل هذا على رفض الفرضية الصفرية وتبني الفرضية البديلة أي أن للمهنة علاقة في اختلاف الآراء حول تقييم الموجودات بالأسعار العالمية.

2 - دراسة الاستقلالية بين المحاور المشكلة للاستبانة مع الفئة التي ينتمي إليها (المهنة):

بعد دراسة الاختلاف بين آراء المحاسبين والأكاديميين فيما يتعلق بـ طرق تقييم الخصخصة، قام الباحث بدراسة مدى استقلالية المهنة التي ينتمي إليها أفراد العينة مع متوسط إجابات متغيرات المحاور التي شكلت الاستمارة لمعرفة دور المهنة في رأي أفراد العينة وكانت المراحل كما يلي:

أ - دراسة مدى استقلالية الفئة التي ينتمي إليها المستجيب مع المحور الأول (ط-رق تفيم المؤسسات العامة في ظل الخصخصة)

تم حساب متوسط الإجابات على المحور الأول المؤلف من الأسئلة (1-3-5-9-15) باستخدام الإجراءية Compute (Mean (var1,var2...)) فحصلنا على الجدول التكراري التالي:

جدول (55)

دراسة مدى استقلالية الفئة التي ينتمي إليها المستجيب مع المحور الأول

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.589	13	11.255(a)	Pearson Chi-Square
.504	13	12.289	Likelihood Ratio
.053	1	3.744	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

من تحليل الجدول رقم (55) نجد أن قيمة χ^2 هي 11.255 وقيمة معنوية الاختبار Sig=P-value هي 0.589 وهي أكبر من مستوى الدلالة القياسية 0.05 والتي تدل هنا على قبول فرضية العدم، أي لا يوجد علاقة بين المهنة (أكاديمي - محاسب - إداري) واختلاف الإجابات أو الآراء بين الفئتين حول طرق تقييم المؤسسات بهدف خصخصتها.

ب - دراسة مدى استقلالية الفئة التي ينتمي إليها المستجيب مع المحور الثاني (دور الأسواق المالية في عملية الخصخصة):

تم أخذ متوسطات الإجابات بين الأسئلة (11 و 12) المشكلة لهذا المحور مع المتغير المستقل (الفئة التي ينتمي إليها المستجيب) وكانت النتائج التالية:

جدول (56)

دراسة مدى استقلالية الفئة التي ينتمي إليها المستجيب مع المحور الثاني

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.000	8	48.410(a)	Pearson Chi-Square
.000	8	60.094	Likelihood Ratio
.000	1	20.527	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

من تحليل الجدول رقم (56) نجد أن قيمة χ^2 هي 48.410 وقيمة معنوية الاختبار Sig=P-value هي 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسية 0.05 والتي تدل هنا على تبني الفرضية البديلة أي يوجد علاقة للمهنة بآراء المحاسبين والأكاديميين حول أثر وجود أسواق مالية متطورة في نجاح عملية الخصخصة.

ج - دراسة مدى استقلالية الفئة التي ينتمي إليها المستجيب مع المحور الثالث (أهمية اتباع معايير المحاسبة الدولية في التخصص):

تم أخذ متوسطات الإجابات بين الأسئلة (6-7-8) المشكلة لهذا المحور مع المتغير المستقل (الفئة التي ينتمي إليها المستجيب) وكانت النتائج التالية:

جدول (57)

دراسة مدى استقلالية الفئة التي ينتمي إليها المستجيب مع المحور الثالث

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.000	12	36.887(a)	Pearson Chi-Square
.000	12	42.838	Likelihood Ratio
.429	1	.625	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

من خلال تحليل الجدول رقم (57) نجد أن قيمة χ^2 هي 36.887 وأن قيمة معنوية الاختبار Sig=P-value هي 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسي 0.05 والتي تدل هنا على تبني الفرضية البديلة أي يوجد علاقة بين المهنة (أكاديمي - محاسب - إداري) واختلاف الآراء واتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس عناصر القوائم المالية على القيمة العادلة لها.

د - دراسة مدى استقلالية الفئة التي ينتمي إليها المستجيب مع المحور الرابع (انعكاس التخصص على الاقتصاد الوطني).

حيث أخذ متوسطات الإجابات بين الأسئلة (19-20-21-22-23-24-25-31) المشكلة لهذا المحور مع المتغير المستقل (الفئة التي ينتمي إليها المستجيب) وكانت النتائج التالية:

جدول (58)

دراسة مدى استقلالية الفئة التي ينتمي إليها المستجيب مع المحور الرابع

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.000	20	49.152(a)	Pearson Chi-Square
.000	20	60.727	Likelihood Ratio
.008	1	7.115	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

من خلال تحليل الجدول رقم (58) نجد أن قيمة χ^2 هي 49.152 وقيمة معنوية الاختبار Sig=P-value هي 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسي 0.05 والتي تدل هنا

على تبني الفرضية البديلة أي يوجد علاقة بين الفئة التي ينتمي إليها المستجيب (أكاديمي - محاسب قانوني) واختلاف الإجابات حول قضية انعكاس خصخصة الاتصالات إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

هـ - دراسة مدى استقلالية الفئة التي ينتمي إليها المستجيب مع المحور الخامس (مفومات الخصخصة في لبنان):

حيث أخذ متوسطات الإجابات بين الأسئلة (26-27-28-29-32) المشكلة لهذا المحور مع المتغير المستقل (الفئة التي ينتمي إليها المستجيب) وكانت النتائج التالية:

جدول (59)

دراسة مدى استقلالية الفئة التي ينتمي إليها المستجيب مع المحور الخامس

Asymp. Sig. (2-sided)	Df	Value	
.000	16	60.242(a)	Pearson Chi-Square
.000	16	70.071	Likelihood Ratio
		165	N of Valid Cases

من خلال تحليل الجدول رقم (59) نجد أن قيمة χ^2 هي 60.242 وأن قيمة معنوية الاختبار Sig = P-value هي 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسية 0.05 والتي تدل هنا على تبني الفرضية البديلة أي يوجد علاقة بين الفئة التي ينتمي لها المبحوث (أكاديمي - محاسب قانوني) واختلاف الآراء حول وجود عوائق تواجه الخصخصة في لبنان.

3- دراسة الاستقلالية بين المحاور المشكلة للاستبانة مع التخصص:

قام الباحث بدراسة مدى استقلالية تخصص المستجيب (إدارة أعمال - محاسبة وتمويل - إدارة مالية) مع متوسط إجابات متغيرات المحاور التي شكلت الاسـتمارة لمعرفة دور التخصص في رأي المستجيب وكانت المراحل كما يلي:

أ - دراسة مدى استقلالية تخصص المبحوث مع المحور الأول (طرق تفهيم المؤسسات العامة في ظل الخصخصة)

تم أخذ متوسطات الإجابات بين الأسئلة المشكلة لهذا المحور والذي يشمل الأسئلة التالية (1-3-5-9-15) مع المتغير المستقل التخصص (إدارة أعمال - محاسبة وتمويل - إدارة مالية) وكانت النتائج التالية:

جدول (60)

دراسة مدى استقلالية تخصص المستجيب مع المحور الأول

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.207	26	31.578(a)	Pearson Chi-Square
.117	26	34.769	Likelihood Ratio
.155	1	2.025	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

من خلال تحليل الجدول رقم (60) نجد أن قيمة χ^2 هي 31.578 وقيمة معنوية الاختبار Sig=P-value هي 0.207 وهي أكبر من مستوى الدلالة الفياسية 0.05 والتي تدل هنا على قبول فرضية العدم أي لا يوجد علاقة بين التخصص واختلاف الآراء ج-ول ط-رق تقي-يم المؤسسات في طال التخصص.

ب - دراسة مدى استقلالية تخصص المستجيب مع المحور الثاني (دور الأسواق المالية في عملية الخصخصة).

حيث أخذ متوسطات الإجابات بين الأسئلة المشكلة لهذا المحور والذي يشـمل الأسـئلة التالية (11-12) مع المتغير المستقل التخصص (إدارة أعمـال - محاسـبة وتمويـل - إدارة مالية) وكانت النتائج التالية:

جدول (61)

دراسة مدى استقلالية تخصص المستجيب مع المحور الثاني

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.000	16	47.902(a)	Pearson Chi-Square
.000	16	53.944	Likelihood Ratio
.429	1	.625	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

من خلال تحليل الجدول رقم (61) نجد أن قيمة χ^2 هي 47.90 وقيمة معنوية الاختبار Sig=P-value هي 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسي 0.05 والتي تدل هنا على تبني الفرضية البديلة أي يوجد علاقة للتخصص واختلاف الآراء ج-ول دور أس-واق مالية-متطورة في عملية الخصخصة.

ج - دراسة مدى استقلالية التخصص المبحوث مع المحور الثالث (أهمية اتباع معايير المحاسبة الدولية في التخصص):

تم أخذ متوسطات الإجابات بين الأسئلة المشكلة لهذا المحور والذي يشمل الأسئلة التالية (6-7-8) مع المتغير المستقل التخصص (إدارة أعمال - محاسبة وتمويل - إدارة مالية) وكانت النتائج التالية:

جدول (62)

دراسة مدى استقلالية تخصص المستجيب مع المحور الثالث

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.010	24	43.065(a)	Pearson Chi-Square
.002	24	48.927	Likelihood Ratio
.205	1	1.609	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

من خلال تحليل الجدول رقم (62) نجد أن قيمة χ^2 هي 43.065 وأن قيمة مستوى الدلالة هي 0.01 وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسية 0.05 والتي تدل هنا على تبني الفرضية البديلة أي يوجد علاقة للتخصص في اختلاف الآراء أو الإجابات على هذا المحور أي تباينت الآراء باختلاف التخصص.

د - دراسة مدى استقلالية تخصص المبحوث مع المحور الرابع (انعكاس التخصص على الاقتصاد الوطني).

تم أخذ متوسطات الإجابات بين الأسئلة المشكلة لهذا المحور والذي يشمل الأسئلة التالية (19-20-21-22-23-24-25-31) مع المتغير المستقل التخصص (إدارة أعمال - محاسبة وتمويل - إدارة مالية) وكانت النتائج التالية:

جدول (63)

دراسة مدى استقلالية تخصص المستجيب مع المحور الرابع

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.001	40	73.911(a)	Pearson Chi-Square
.000	40	79.411	Likelihood Ratio
.397	1	.718	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

من خلال تحليل الجدول رقم (63) نجد أن قيمة χ^2 هـ-ي 73.911 وأن قيمة معنوية الاختبار هي 0.001 وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسية 0.05 والتي تدل هنا على تبني الفرضية البديلة أي يوجد علاقة بين التخصص واختلاف الإجابات في هـ-ذا المحـور جـ-ول انعكاس الخصخصة على الاقتصاد الوطني.

هـ- - دراسة مدى استقلالية تخصص المبحوث مع المحور الخامس (مفومات الخصخصة في لبنان):

تم أخذ متوسطات الإجابات بين الأسئلة المشكلة لهذا المحور والذي يشمل الأسئلة التالية (26-27-28-29-32) مع المتغير المستقل التخصص (إدارة أعمال - محاسبة وتمويل - إدارة مالية) وكانت النتائج التالية:

جدول (64)

دراسة مدى استقلالية تخصص المستجيب مع المحور الخامس

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.000	32	65.330(a)	Pearson Chi-Square
.000	32	77.697	Likelihood Ratio
		165	N of Valid Cases

من خلال تحليل الجدول رقم (64) نجد أن قيمة χ^2 هـ-ي 73.911 وقيمة معنوية الاختبار Sig=P-value هي 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسي 0.05 والتي تدل هنا على تبني الفرضية البديلة أي أن للتخصص دور في اختلاف الإجابات حول مفومات الخصخصة في لبنان.

3- دراسة مدى استقلالية سنوات خبرة المستجيب مع متوسط متغيرات المحاور التي

شركات الاستثمار لمعرفة دور الخبرة في رأي المبحوث تمت الدراسة كما يلي:

أ- دراسة مدى استقلالية سنوات الخبرة للمبحوث مع المحور الأول (طرق تقييم المؤسسات العامة في ظل الخصخصة)

تم حساب متوسط الإجابات على المحـور الأول باستخدام الإجراء Compute (Mean (var1,var2) فحصلنا على الجدول التالي:

جدول (65)

دراسة مدى استقلالية عدد سنوات خبرة المستجيب مع المحور الأول

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.032	52	72.400(a)	Pearson Chi-Square
.015	52	76.513	Likelihood Ratio
		165	N of Valid Cases

من خلال تحليل الجدول رقم (65) نجد أن قيمة χ^2 هي 72.400 وأن قيمة معنوية الاختبار Sig=P-value هي 0.032 وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسية 0.05 والتي تدل هنا على تبني الفرضية البديلة أي يوجد علاقة بين سنوات الخبرة واختلاف الإجابات أو الآراء بين فئات الخبرة حول طرق تقييم المؤسسات العامة في ظل الخصخصة.

ب - دراسة مدى استقلالية سنوات الخبرة للمستجيب مع المحور الثاني (دور الأسواق المالية في عملية الخصخصة).

تم أخذ متوسطات الإجابات بين الأسئلة المشكلة لهذا المحور مع المتغير المستقل (سنوات الخبرة) التي ينتمي إليها المستجيب وكانت النتائج التالية:

جدول (66)

دراسة مدى استقلالية عدد سنوات خبرة المستجيب مع المحور الثاني

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.015	32	51.879(a)	Pearson Chi-Square
.010	32	53.591	Likelihood Ratio
.004	1	8.448	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

من خلال تحليل الجدول رقم (66) نجد أن قيمة χ^2 هي 51.879 وأن قيمة معنوية الاختبار Sig=P-value هي 0.015 وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسي 0.05 والتي تدل هنا على تبني الفرضية البديلة أي يوجد علاقة بين سنوات الخبرة واختلاف الآراء حول دور الأسواق المالية في عملية الخصخصة أي تباينت الآراء باختلاف سنوات الخبرة.

ج - دراسة مدى استقلالية سنوات الخبرة للمستجيب مع المحور الثالث (أهمية اتباع معايير المحاسبة الدولية في الخصخصة):

تم أخذ متوسطات الإجابات بين الأسئلة المشكلة لهذا المحور مع المتغير المستقل (سنوات الخبرة) التي ينتمي إليها المبحوث وكانت النتائج التالية:

جدول (67)

دراسة مدى استقلالية عدد سنوات خبرة المستجيب مع المحور الثالث

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.001	48	83.689(a)	Pearson Chi-Square
.002	48	82.134	Likelihood Ratio
		165	N of Valid Cases

من خلال تحليل الجدول رقم (67) نجد أن قيمة χ^2 هي 83.689 وأن قيمة معنوية الاختبار Sig=P-value هي 0.01 وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسية 0.05 والتي تدل هنا على تبني الفرضية البديلة أي يوجد علاقة لسنوات الخبرة في اختلاف الآراء أو الإجابات على هذا المحور أي تباينت الآراء باختلاف سنوات الخبرة.

د - دراسة مدى استقلالية سنوات الخبرة للمبحوث مع المحور الرابع (انعكاس الخصخصة على الاقتصاد الوطني).

تم أخذ متوسطات الإجابات بين الأسئلة المشكلة لهذا المحور مع المتغير المسجل (سنوات الخبرة) التي ينتمي إليها المستجيب وكانت النتائج التالية:

جدول (68)

دراسة مدى استقلالية عدد سنوات خبرة المستجيب مع المحور الرابع

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.004	80	117.039(a)	Pearson Chi-Square
.010	80	112.071	Likelihood Ratio
		165	N of Valid Cases

من خلال تحليل الجدول رقم (68) نجد أن قيمة χ^2 هي 117.039 وأن قيمة معنوية الاختبار Sig=P-value هي 0.004 وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسية 0.05 والتي تدل هنا على تبني الفرضية البديلة أي يوجد علاقة بين سنوات الخبرة واختلاف الإجابات على هذا المحور حول انعكاس الخصخصة على الاقتصاد الوطني.

هـ - دراسة مدى استقلالية سنوات الخبرة للمبحوث مع المحور الخامس (مفومات الخصخصة في لبنان):

تم أخذ متوسطات الإجابات بين الأسئلة المشكلة لهذا المحور مع المتغير المسجل (سنوات الخبرة) التي ينتمي إليها المستجيب وكانت النتائج التالية:

جدول (69)

دراسة مدى استقلالية عدد سنوات خبرة المستجيب مع المحور الخامس

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.110	64	78.174(a)	Pearson Chi-Square
.023	64	88.629	Likelihood Ratio
.036	1	4.396	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

من خلال تحليل الجدول رقم (69) نجد أن قيمة χ^2 هي 78.174 وأن قيمة معنوية الاختبار Sig=P-value هي 0.110 وهي أكبر من مستوى الدلالة الفياسي 0.05 والتي تدل هنا على قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد علاقة لسنوات الخبرة باختلاف الإجابات حول مقومات الخصخصة في لبنان.

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة

نكرس هذه الصفحات لاختبار فروض الدراسة، حيث سيتم التحقّق من أن الوسط الحسابي الذي أبدته عينة الدراسة لكل محور من المحاور الخمسة أكبر أو أول بدرجة معنوية من الوسط المعياري، أو وسط أداة القياس (اعتمد الباحث على الوسط الحسابي (3)). باستخدام عدد من الاختبارات منها one sample T-Test ولعينة مستقلتين Independent Sample T-Test.

وستكون قاعدة القرار وفقاً لهذا الاختبار هي قبول الفرضية العدمية (H_0) إذا كان مستوى الدلالة (sig) أكبر أو يساوي 0.05، في حين سترفض الفرضية العدمية ونتبنى الفرضية البديلة (H_1) إذا كان مستوى الدلالة (Sig) أصغر من 0.05.

1- اختبار الفرضية الأولى:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الأكاديميين والمحاسبين حول طرق تقييم المؤسسات بهدف خصصتها في لبنان.
الفرضية العدمية H_0 : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الأكاديميين والمحاسبين حول طرق تقييم المؤسسات بهدف خصصتها في لبنان.

الفرضية البديلة H1: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الأكاديميين والمحاسبين حول طرق تقييم المؤسسات بهدف خصصتها في لبنان.

تم استخدام اختبار معنوية الفروق (الدلالة) للمقارنة بين متوسطات إجابات متغيرات الدراسة على أسئلة الاستبيان الممثلة للفرضية الأولى مع متغير مستقل، وهو الفئة التي ينتمي إليها المستجيب (أكاديمي - محاسب قانوني) فحصلنا على النتائج التالية:

جدول (70) الإحصاءات الوصفية للفرضية الأولى

الفئة التي ينتمي إليها	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أكاديمي	76	2.12	.309	.035
محاسب قانوني	89	2.03	.281	.030

جدول (71) نتائج اختبار الفرضية الأولى (1)

t-test for Equality of Means							Levene's Test for Equality of Variances			
95% Confidence Interval of the Difference		Std. Error Difference	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	Sig.	F		
Upper	Lower									
.180	-.001	.046	.09	.053	163	1.951	.469	.527	Equal variances assumed	PH1
.181	-.002	.046	.09	.055	153.064	1.937			Equal variances not assumed	

يتضح من الجدول رقم (70) أن الوسط الحسابي لإجابات الأكاديميين يساوي 2.12، والوسط الحسابي للمحاسبين يساوي 2.03 ومن نتائج اختبار (Levene's test Equality of Variances) الذي يظهره الجدول رقم (71)، كان مستوى الدلالة 0.469 لذا نستطيع القول إن تباين المجتمعين متساويان وحيث أن T المحسوبة تظهر 1.915 ودرجات الحرية 163 ومستوى المعنوية $\text{sig} = 0.53$ فإننا نقبل فرضية العدم ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الأكاديميين والمحاسبين حول طرق تقييم المؤسسات بهدف خصصتها في لبنان.

(1) يتم المقارنة بين متوسطين مجموعتين مختلفتين مثال الفئة (أكاديمي - محاسب قانوني) وهو المتغير المستقل ومتغير تابع هو متوسط (أسئلة الاستبيان المتعلقة بهذا المحور)

وهذا ما توصلنا إليه بتطبيق اختبار (Chi-Square) في السابق ويؤيد عدم معنوية الفروق بين آراء الأكاديميين وآراء المحاسبين تقارب المتوسطات الحسابية لآراء كل منهما وانخفاض وتقارب قيم الانحراف المعياري المناظرة مما يشير إلى تدني درجة التباين بين آراء أفراد العينتين.

2- الفرضية الثانية:

لا يؤثر وجود أسواق مالية متطورة على نجاح عملية الخصخصة في لبنان.

الفرضية العدمية H0: لا يؤثر وجود أسواق مالية متطورة على نجاح عملية الخصخصة

الفرضية البديلة H1: يؤثر وجود أسواق مالية متطورة على نجاح عملية الخصخصة

تقوم هذه الفرضية⁽¹⁾ في الأساس على مقارنة متوسط إجابات أفراد العينة مع المتوسط المعياري الذي يساوي 3 وتم احتسابه كالتالي ($5+4+3+2+1=15$) يقسم الناتج على 5 هو (المتوسط المعياري)، ثم نقوم بتحديد ما إذا كان المتوسط المحسوب من العينة والمتوسط المعياري ذو دلالة إحصائية أم لا، وعلى اعتبار أن العينة تتبع التوزيع الطبيعي كـون حجم العينة أكبر من 30 إذاً نقوم بإجراء (one-sample T-test) ونختبر متوسط العينة حول القيمة 3 (يجب أخذ المقياس الإيجابي أي نقوم بقلب القياس بحيث 5 موافق، و4 غالباً، و3 حيادي. 2 أحياناً. 1 غير موافق) وهي تشمل متغيرين؛ المتغير الأول: يساعد وجود أسواق مالية متطورة على التقييم العادل للشركات المراد خصخصتها، والثاني: إن وجود أسواق مالية متطورة يقلل من الوقت اللازم لتقييم الشركات المراد خصخصتها.

وكانت النتائج التالية:

جدول (72)

الإحصاءات الوصفية للفرضية الثانية

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.099	1.270	4.13	165	متغير الفرضية

جدول (73)

نتائج اختبار الفرضية الثانية

Test Value = 3					
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t
Upper	Lower				

(1) يتم اختبار One-Sample T-test وفيها يتم مقارنة متوسط عينة بمتوسط مجتمع.

متغير - ر	11.406	164	.000	1.13	.93	1.32
الفرضية						

من خلال قراءة الجدول رقم (72) تبين أن متوسط الإجابات هو 4.13 وهي الأقرب إلى الموافق كما يظهر الجدول أن الانحراف المعياري يساوي 1.27 وأن قيمة T المحسوبة تساوي 10.496 ودرجات حرية 164 وحيث إن $\text{sig} = 0.000$ وهي أصغر من 0.05 في الجدول رقم (73) لذلك نرفض الفرضية العدمية ونتبنى الفرضية البديلة أي **ي-ؤثر وج-ود أسواق مالية متطورة على نجاح عملية الخصخصة ويقال من الوقت اللازم لتقييم الشركات المراد خصخصتها في لبنان ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي الذي أشار إلى القيمة 4.13 هي أقرب إلى درجة الموافق.**

3 - الفرضية الثالثة:

لا يعكس اتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس عناصر القوائم المالية على القيمة العادلة لها:

الفرضية العدمية H0: لا يعكس اتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس عناصر القوائم المالية على القيمة العادلة لها.

الفرضية البديلة H1: يعكس اتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس عناصر القوائم المالية على القيمة العادلة لها.

تقوم هذه الفرضية في الأساس على مقارنة متوسط إجابات أفراد العينة مع المتوسط المعياري الذي يساوي 3 وتم احتسابه كالتالي $(5+4+3+2+1=15)$ ، يقسم الناتج على 5 فيكون 3 هو (المتوسط المعياري)، ثم نقوم بتحديد ما إذا كان الفرق المتوسط المحسوب من العينة أعلى من المتوسط المعياري ذو دلالة إحصائية أم لا. وعلى اعتبار أن العينة تتبع التوزيع الطبيعي كون حجم العينة أكبر من 30 إذاً نقوم بإجراء (one-sample T-test) ونختبر متوسط العينة حول القيمة 3 (يجب أخذ المقياس الإيجابي؛ أي نقوم بقلب القياس بحيث 5 موافق و4 غالباً و3 حيادي و2 أحياناً و1 غير موافق) وهي تشمل ثلاثة متغيرات؛ المتغير الأول: تتماشى الإجراءات المحاسبية المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية، والثاني: إن اتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس القوائم المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة لها، والثالث: يجب تقييم الموجودات استناداً إلى ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة.

جدول (74)

الإحصاءات الوصفية للفرضية الثالثة

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.089	1.148	3.95	165	متغير الفرضية

جدول (75) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

Test Value = 3					
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t
Upper	Lower				
1.12	.77	.95	.000	164	10.581

من خلال قراءة الجدول رقم (74) نلاحظ أن متوسط الإجابات هو 3.95 وهي الأقرب إلى الموافق كما يظهر الجدول أن الانحراف المعياري يساوي 1.18 وأن قيمة T المحسوبة تساوي 10.581 ودرجات حرية 164 وحيث إن $\text{sig} = 0.000$ وهي أصغر من 0.05 في الجدول رقم (75) لذلك نرفض الفرضية العدمية ونتبنى الفرضية البديلة أي **يعدّ س اتبع معايير المحاسبة الدولية لقياس عناصر الفوائد المالية على القيمة العادلة لها.**

4 - الفرضية الرابعة:

لا ينعكس خصخصة قطاع الاتصالات إيجابياً على الاقتصاد الوطني.
الفرضية العدمية H_0 : لا ينعكس خصخصة قطاع الاتصالات إيجابياً على الاقتصاد الوطني.
الفرضية البديلة H_1 : ينعكس خصخصة قطاع الاتصالات إيجابياً على الاقتصاد الوطني.

تقوم هذه الفرضية في الأساس على مقارنة متوسط إجابات أفراد العينة مع المتوسط المعياري 3 ($1+2+3+4+5=15$ ، يقسم على 5 الناتج 3 وهو المتوسط المعياري)) لتحديد إذا كان المتوسط المحسوب من العينة أعلى من المتوسط المعياري بشكل دال إحصائي أم لا. ونظراً لكون فقرات الدراسة قد تم قياسها على مقياس ليكرت الخماسي فيكون المتوسط المعياري هو 3 وعلى اعتبار أن العينة تتبع التوزيع الطبيعي يكون حجم العينة أكبر من 30 إذا نقوم بإجراء (one-sample T-test) ونختبر متوسط العينة حول القيمة 3 (يجب الأخذ بالمقياس الإيجابي؛ أي نقوم بقلب القياس بحيث 5 موافق، و4 غالباً، و3 حيادي، 2 أحياناً، و1 غير موافق) وهي تشمل سبعة متغيرات (تشمل الأسئلة 19-20-21-22-23-24-25-31) (أنظر للإستبيان في الملحق رقم 1)

جدول (76) الإحصاءات الوصفية للفرضية الرابعة

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.047	.610	3.46	165	متغير الفرضية

جدول (77) نتائج اختبار الفرضية الرابعة

Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
.55	.36	.46	.000	164	9.653	متغير الفرضية

من خلال قراءة الجدول رقم (76) تبين أن متوسط الإجابات هو 3.46 وهي الأؤ- رب إلى الموافق كما يظهر الجدول أن الانحراف المعياري يساوي 0.610 وان قيمة T المحسوبة تساوي 9.651 ودرجات حرية 164، وحيث $\text{sig} = 0.000$ أصغر من 0.05 في الجدول رقم (77) لذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة ينعكس خصخصة قطاع الاتصالات إيجابياً على الاقتصاد الوطني في لبنان.

5 - الفرضية الخامسة:

لا يوجد عوائق تواجه الخصخصة في لبنان.

الفرضية العدمية H0: لا يوجد عوائق تواجه الخصخصة في لبنان.

الفرضية البديلة H1: يوجد عوائق تواجه الخصخصة في لبنان.

تقوم هذه الفرضية في الأساس على مقارنة متوسط إجابات أفراد العينة م-ع المتوسط- ط المعياري 3 ($1+2+3+4+5 = 15$)، يقسم على 5 الناتج 3 وهو (المتوسط المعياري)) لتحديد إذا كان المتوسط المحسوب من العينة أعلى من المتوسط المعياري بشكل دال إحصائي أم لا. ونظراً لكون فقرات الدراسة قد تم قياسها على مقياس ليك- رت الخماسي فيك- ون المتوسط- ط المعياري هو 3 وعلى اعتبار أن العينة تتبع التوزيع الطبيعي كون حجم العينة أكبر من 30 إذا نقوم بإجراء (one-sample T-test) ونختبر متوسط العينة حول القيمة 3 (يجب أن يكون المقياس الإيجابي؛ أي نقوم بقلب المقياس بحيث 5 موافق، و4 غالباً، و3 حيادي، 2 أحياناً، 1 غير موافق) وهي تشمل خمسة متغير- رات (تشمل الأس- ثلة 26-27-28-29-32)(أنظر- ر للإستبيان في الملحق رقم 1) .

جدول (78) الإحصاءات الوصفية للفرضية الخامسة

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.067	.866	4.14	165	معامل الفرضية

جدول (79) نتائج اختبار الفرضية الخامسة

Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
1.27	1.01	1.14	.000	164	16.886	معامل الفرضية

من خلال قراءة من الجدول رقم (78) نجد أن متوسط الإجابات هو 4.14 وهي الأقرب إلى الموافق كما نلاحظ من الجدول أن الانحراف المعياري يساوي 0.868 وان قيمة T المحسوبة تساوي 16.886 ودرجات حرية 164، حيث $\text{sig} = 0.00$ اصغر من 0.05 في الجدول رقم (79) لذلك نرفض الفرضية العدمية ونتبنى البديلة بوجود عوائق تواجهه الخصخصة في لبنان.

ملخص نتائج الفرضيات:

إزاء ما سبق واعتماداً على ما أظهرته الجداول المتعلقة بالفرضيات ونتائج مناقشة اختبار الفرضيات يمكن وضع ملخص نتيجة اختبار الفرضيات كما يلي:

جدول رقم (80) ملخص نتائج اختبار الفرضيات

م	الفرضية	دلالة t	نتيجة اختبار الفرضية
1	لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الأكاديميين والمحاسبين حول ط-رق تقييم المؤسسات به-دف خصصتها	أكبر من (0.05)	قبول
2	لا يؤثر وجود أسواق مالية متطورة على نجاح عملية الخصخصة.	أقل من (0.05)	رفض
3	لا يعكس اتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس عناصر القوائم المالية على القيمة العادلة لها	أقل من (0.05)	رفض
4	لا ينعكس خصخصة قطاع الاتصالات إيجابياً على الاقتصاد الوطني.	أقل من (0.05)	رفض
5	لا يوجد عوائق تواجه الخصخصة في لبنان.	أقل من (0.05)	رفض

الإستنتاجات

Conclusions

كشفت الدراسة من خلال إطارها النظري ونتائج اختبار الفروض التي يقوم عليها عن الإستنتاجات النظرية والنتائج العملية الآتية:

أولاً: الإستنتاجات النظرية:

- 1- للمحاسبة دور أساس في عملية الخصخصة لأن المحاسبة تهتم بتوفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في صنع واتخاذ القرار .
- 2- تعتبر عملية الخصخصة من العمليات ذات المراحل المتعددة إلا أن البعد المحاسبي يعتبر البعد الرئيس؛ بسبب الحاجة إلى المعلومات المحاسبية خلال جميع مراحل عملية الخصخصة.
- 3- ضرورة اختيار الوقت المناسب للخصخصة من حيث الحالة الاقتصادية السائدة، إضافة إلى أهمية إخضاع الخصخصة لدراسات واستشارات عميقة متأنية قبل إجرائها.
- 4- إن تحقيق هدف الخصخصة في خفض العجز المالي للحكومة يتوقف على أساسين هما:
 - حجم المديونية الخارجية ومقدار العجز العام.
 - حجم الشركات أو المشروعات التي سيتم بيعها ومقدار الإيراد منها في ضوء حالتها.
- 5- لا يمكن نقل تجارب الخصخصة بحذافيرها من بلد إلى آخر، فيجب قبل اختيار الأسلوب المناسب للخصخصة في أي بلد، الأخذ بالظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالاعتبار عند رسم إستراتيجيات الخصخصة وتنفيذها.
- 6- بينت الدراسة أن نماذج التقييم المتعارف عليها هي: طريقة التكلفة التاريخية، طريقة التكلفة التاريخية المعدلة، طريقة القيمة السوقية، فترة الاسترداد ومعكوسها، التقييم المحاسبي، مدخل سعر السهم إلى ربحيته، مضاعف الربحية، القيمة الحالية للتدفقات المالية المخصومة، وأكدت الدراسة على أن طريقتا التقييم الأكثر شيوعاً هما سعر السهم إلى ربحيته والقيمة الحالية للتدفقات المالية المخصومة، ومن الأفضل استخدام أكثر من طريقة واحدة للتقييم للحصول على قيمة عادلة للمنشأة موضوع الخصخصة.
- 7- إن إقرار تصفية المنشأة العامة يجب أن يكون مبنياً على أن الخسارة المترتبة على تصفية المنشأة الآن أقل بكثير من الخسارة التي تترتب على الإبقاء عليها في المستقبل.

- 8- إن التدرج في إتمام عملية الخصخصة يفضي إلى نتائج إيجابية، وفي المقابل التسرع يؤدي إلى الكثير من الفشل في تحقيق الهدف المعلن من الخصخصة، لذلك نجد أن بريطانيا التي يضرب بها المثل في تجربة الخصخصة كانت إنتقائية ومتدرجة، ولم تتعد عمليات الخصخصة أصابع اليد خلال حكومة المحافظين التي تبنت هذه السياسة في عهد رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر، في الوقت الذي بيعت فيه كل المؤسسات العامة بـلا حدود وفي أي وقت في دول الاتحاد السوفياتي السابق.
- 9- للإفصاح المحاسبي تأثير واضح على نجاح الخصخصة لأن عملية الخصخصة تتسبب في تلزم تقييم أصول والتزامات المؤسسة لتحديد القيمة العادلة لها، وهــ و صـ روري لعـ رض المعلومات المالية المهمة عن طريق القوائم المالية وملحقاتها بحيث تكون المرشد السليم لجميع متخذي القرارات من قبل جميع مستخدمي هذه المعلومات بمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

ثانياً: الاستنتاجات العملية:

- 1- أثبتت الدراسة الميدانية بأن عدم توفر معلومات ملائمة وشفافة عن برنامج الخصخصة لجمهور المستثمرين في لبنان يشكل عبة أمام تحويل المنشآت العامة للقطاع الخاص.
- 2- أظهرت الدراسة أن الخلافات بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضة تشكل عبة لتنفيذ سياسة الخصخصة.
- 3- أكدت الدراسة أن ارتفاع تكاليف إعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبة أمام إتمام عملية الخصخصة.
- 4- أثبتت الدراسة أن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان لا يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى البعيد.
- 5- أظهرت الدراسة أن تقييم قطاع الاتصالات يعتمد على نمو عدد الزبائن (المشركين) واستعدادهم للإنفاق على خدمات إضافية.
- 6- أكدت الدراسة الميدانية أن تقييم المنشآت المراد خصخصتها في لبنان يجب أن يتم عبر مؤسسات دولية ومحلية مشهود لها بالكفاءة وبالنزاهة.
- 7- أن اختيار الطريقة المناسبة لتقييم المنشآت تتم حسب طبيعة نشاط المشروع المراد خصخصته.
- 8- أكدت الدراسة الميدانية أنه يجب تقييم الموجودات المعنوية استناداً إلى ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة.

- 9- أكدت الدراسة على ضرورة تقييم الموجودات بالأسعار العالمية.
- 10- أثبتت الدراسة أنه يجب تطبيق نسب التحليل المالي لتقييم السياسات والتفديرات التي تستخدمها المنشأة لقياس عوامل النجاح والخطر.
- 11- أثبتت الدراسة أن وجود أسواق مالية متطورة يساعد على التقييم العادل للمنشآت المراد خصصتها.
- 12- أكدت الدراسة على أن عملية التقييم تتأثر بالبيانات المحاسبية المتوفرة عن المعلومات المراد خصصتها.
- 13- أكدت الدراسة أن الإصلاح الإداري يعتبر أساساً لنجاح الخصخصة في لبنان.
- 14- أكدت الدراسة أن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى القصير لكنه لن يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى الطويل.
- 15- أكدت الدراسة أن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي إلى انخفاض أسعار الخدمات بسبب المنافسة.
- 16- أكدت الدراسة أن خصخصة قطاع الاتصالات سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

وأظهرت المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع عدد من المحاسبين القانونيين (أعضاء في نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان) الآتي:

- 1- إن عدم وجود سوق للأوراق المالية نشط في لبنان يؤدي إلى:
 - أ- صعوبة وتعقيد إنجاز عملية التقييم للمنشآت العامة المراد خصصتها.
 - ب- صعوبة تطبيق بعض نماذج التقييم التي تحتاج آلية تطبيقها إلى وجود سوق نشط للأوراق المالية كسعر السهم إلى ربحيته في شركة مثيلة ومضاعف الربحية.
- 2- إن عدم توافر البيانات اللازمة والشفافة في لبنان لتطبيق نماذج التقييم بطريقة علمية وسليمة يقف عائقاً أمام الخصخصة.

وأظهرت المقابلة الشخصية التي أجراها الباحث مع كل من نائب رئيس مجلس شوري الاتصالات بجنوب آسيا وشمال أفريقيا وممثل الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات في الأمم المتحدة الدكتور رياض بحسون والأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة الدكتور زياد حايك النتائج التالية:

- 1- ضرورة خصخصة قطاع الاتصالات على شكل شركة مساهمة وإدخال شريك استراتيجي على أن لا تتعدى نسبة مشاركته 35%، وعلى أن تبقى واحدة من الشبكات

- الأرضية لخدمة الجوال ملكية الدولة وذلك من أجل تعزيز المنافسة بين القطاعين - العام والخاص - والتي هي أساس التقدم التكنولوجي.
- 2- البيع من خلال البورصة 30% من قيمة الأسهم للمواطنين والمؤسسات المحلية لمدة ستة أشهر قبل عرض بيع الأسهم على المستثمر الإستراتيجي لأن سعر السهم سيزداد نسبياً (حسب قانون العرض والطلب) خلال هذه الفترة، وبالتالي ستباع الأسهم بسعر أعلى إلى المستثمر الاستراتيجي.
- 3- استخدام الأموال المحصلة من عملية الخصخصة في الاستثمارات المنتجة.
- أما اختبار الفرضيات التي قامت عليها الدراسة فقد أفضى إلى النتائج الآتية:
- 1- لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء الأكاديميين والمحاسبين حول طرق تقييم المؤسسات بهدف خصخصتها، ومن أفضل الطرق تلك التي تراعي قدرات النمو، وأبرزها التقييم على أساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية.
 - 2- إن وجود أسواق مالية متطورة يساهم في نجاح عملية الخصخصة.
 - 3- إن اتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس عناصر الفوائض المالية يعكس القيمة العادلة لها.
 - 4- إن خصخصة قطاع الاتصالات ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.
 - 5- يوجد عوائق تواجه الخصخصة في لبنان كاختلاف القوى السياسية، والخسائر المحققة لبعض المؤسسات العامة، وعدم توفر معلومات ملائمة وشفافة عن برنامج الخصخصة لجمهور المستثمرين فضلاً عن الامتيازات المتبقية لمؤسسات أخرى.

التوصيات

Recommendations

في الواقع إن الدعوة إلى الخصخصة لا يمكن تعميمها على جميع الظروف ولا سيما في بلد كلبان إذ إن الظروف الاستثنائية الشاملة التي تمخضت عن حرب الخمسة عشر عاماً لم ينج من مضاعفاتها السلبية لا القطاع العام ولا القطاع الخاص. من هنا فإن ضعف كفاءة القطاع العام الإنتاجية وأدائه المالي الخاص عائد بشكل رئيس إلى الحرب، إضافة إلى تدخل السياسيين في شؤون المنشآت العامة يشدها إلى الوراء بسبب اختيار العناصر غير الكفوءة. ولا بد لمرحلة ما بعد الحرب أن تترافق مع عملية إصلاح الإدارة اللبنانية برمتها وتأهيل العنصر البشري وتحديث أساليب العمل وتأمين الكفاية في الأجور والتعويضات وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب وتحقيق الانضباط المالي وإدخال المعايير الإنتاجية والفعالية.

إن الأولوية في سياسات الحكومة المستقبلية وبرامجها الإجمالية يجب أن تتولى النهوض بالقطاع العام وتطويره لأجل إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وخاصة لناحية تأمين الخدمات العامة بشكل كامل وسليم، إضافة إلى معالجة التشوهات العميقة التي أصابت الاقتصاد اللبناني، كشرط أساس لتحقيق عملية النهوض والإعمار والإنماء. كما أن نجاح القطاع العام في تأدية وظائفه وخدماته العامة بشكل متطور يساهم في تعزيز ارتباط المواطن بالدولة والثقة بها.

إن عملية التخصيص في لبنان لا تزال تثير العديد من المخاوف أهمها الخشية من أن تكتسب المنشآت المنوي تخصيصها مواقع احتكارية إذ إن المنافسة في النشاطات (الكهرباء، المياه، الاتصالات...) التي تنتمي إليها هذه المنشآت في غياب تام، وهذا ما يسمح لهذه المنشآت من رفع تعرفتها بشكل عشوائي من حين لآخر.

إضافة إلى أن الأسس الضرورية لإنجاح سياسة الخصخصة تفترض وجود عدة عوامل غير متوافرة في لبنان وإذا كان لا بد من تطبيقها فإنها لا تكون بمعزل عن السياسات الاقتصادية الأخرى ذلك أن نجاح سياسة الخصخصة يحتاج إلى تكامل تلك السياسة مع السياسات الأخرى المالية والاقتصادية والاجتماعية.

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1- مسح شامل ومفصل للمؤسسات العامة القائمة وعلى أثر ذلك تحدد:

- المرافق المستثناة من الخصخصة (المرافق العامة غير القابلة دستورياً للخصخصة)
 - المرافق القابلة للخصخصة على الفور.
 - المرافق التي يجب أن تؤجل خصخصتها لحين المعالجة الناجحة لمشكلاتها.
- في ضوء هذا الفرز تأخذ بالاعتبار أولاً المرافق القابلة للخصخصة على الفور، على أن يصار إلى تناول كل مرافق على حدة لمعرفة طبيعته وخصائصه، ومن ثم إبراز أفضل أساليب الخصخصة التي يمكن أن تنطبق عليه.
- 2- الحرص على أن تصاحب عمليات الخصخصة الشفافية والوضوح في كل مراحلها، إذ تعتبر الشفافية من أهم عناصر نجاح عملية الخصخصة لأنها تعطي مصداقية أكبر وبالتالي تولد ثقة لدى كل الأطراف المعنية، لأن أي شك في عمليات البيع قد يسبب معارضة قوية وقد يؤدي إلى فشل البرنامج.
 - 3- العمل على إعادة هيكلة بعض المشروعات المراد خصخصتها وذلك لهدف رفع تقييم أصولها وتكون أكثر مردودية عند الشروع في خصخصتها وتشكل عامل مساعد على الإقدام عليها من قبل القطاع الخاص.
 - 4- وضع معايير للمشروعات التي يجب أن تظل بيد الدولة ولا تخصص لأسباب اجتماعية. كالمؤسسات الصحية.
 - 5- الموازنة بين الملكية الأجنبية والمحلية وحتى الحكومية في بعض المؤسسات الهامة مما يضمن المصلحة العامة.
 - 6- ضرورة إلزام القطاعات الحكومية المتوقعة خصخصتها بإعداد قوائمها المالية السنوية لتتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً بجاذب ما تعده أصلاً من قوائم مالية تقليدية تتماشى مع قواعد المحاسبة الحكومية.
 - 7- ضرورة استخدام طريقة معينة للتقييم تتسق مع طبيعة الأصل وطبيعة نشاط المنشأة.
 - 8- ضرورة توفير أسواق رأس مال نشطة، وتصويب نشاطها بما يتناسب مع أسواق رأس المال المتعلقة بالكيفية والأداء لتصبح جاهزة لاستقبال المنشآت المعروضة للخصخصة، وبيع أسهمها للمستثمرين بطريقة تؤدي إلى انتقال الملكية بسهولة وشفافية مقرونة بالثقة والاطمئنان بدلاً من عمليات المزادات التي قد لا يفطن المستثمر إلى الثمن الذي تستحقه المنشأة فعلاً، وكذلك الطرف الآخر (الحكومة) لأنه قد يحدث تلاعب وتواطؤ في عملية البيع في غياب السوق المالية.
 - 9- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في الخصخصة لاسيما فيما يتعلق بالدور الذي اضطلعت به المحاسبة في تنفيذ تلك التجارب وما تم اتخاذه من إجراءات وإستصدار

- القوانين بغرض تطوير وتنفيذ دور المحاسبة في الوحدات الاقتصادية المعنية بالخصخصة كمتطلب أساس من متطلبات تنفيذ عملية الخصخصة وتحقيق الأهداف منها.
- 10- الإسراع في خصخصة قطاع الاتصالات وفقاً لما ينص عليه القانون 431 .
- 11- العمل إلى الوصول إلى اتفاقية مع البنك الدولي وبعض المؤسسات الدولية والمصارف المحلية إلى إجراء تسوية لتجميد الدين العام (البالغ ما يقارب 54 بليون دولار منه 63% محلي، و37% خارجي)⁽¹⁾ لمدة سبع سنوات على أن تسدد فائدة الدين فقط خلال مدة سبع سنوات وبمعدل الفائدة السائد عالمياً (اليوم) أي بحدود 3%.
- 12- الحرص على أن تستخدم عوائد الخصخصة في الإنفاق الاستثماري ورفع كفاءة رأس المال البشري والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية في مجال التعليم والصحة والبنية الأساسية للمجتمع. وهذا من شأنه أن يحفز الاستثمارات في لبنان ويزيد من الإيرادات العامة التي ستستخدم في سداد الدين العام والعجز في الموازنة العامة.

ويرى الباحث أن رغم أن هذه الدراسة تختص بعنصر تقييم المؤسسات المرشحة للخصخصة بهدف تحديد القيمة المبدئية لها، ومسؤولية المحاسبة في هذا الصدد ذات طبيعة خاصة فهي تنجز مهمة التقييم في إطار مسؤولية إيجاد توازن دقيق وضروري بين المصالح المختلفة لأطراف عملية التخصيص. وقد يؤدي التحيز إلى الإضرار بإحدى الفئات التي تتأثر بالتخصيص وبالصالح العام وبالتالي عندما تقرر بأن الهدف هو الوصول إلى القيمة العادلة (fair value) وهي التي يقررها السوق، وحيث يقبلها البائع والمشتري برضاء تام (مع توفير شروط السوق التنافسي الكامل الأخرى) فإنها تحقق العدالة بين البائع والمشتري، فهل تقتصر العلاقات في حالة الخصخصة على البائع (الحكومة) والمشتري (المستثمر)؟؟

في تقدير الباحث إن عملية الخصخصة لا تقتصر على مجرد الصفقة الخاصة بانتقال الشركة وإنما يتعدى أثرها ذلك. فالهدف الذي تسعى إليه الدولة هو زيادة كفاءة المشروع وإسهامه في التقدم الاقتصادي علاوة على عدم تضرر الأطراف الأخرى في المشروع ولاسيما العمال. لذلك فإن هناك أبعاداً وأطرافاً عدة تتأثر بالخصخصة ولذلك يقترح **الباحث** اعتماد مفهوم القيمة المنصفة (equitable value) والتي تحقق مصالح جميع الأطراف وتنعكس هذه النظرة على مداخل التقييم، إذ يجب أن يراعي التكلفة الاجتماعية للعمالة والتي سوف يتحمل المشتري تبعاتها.

(1) تقرير صادر عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق (2008) - المؤشرات الاقتصادية والمالية في لبنان - بيروت - لبنان، ص 7.

قائمة المراجع والمصادر العربية

أولاً: الكتب

1. أبو نصار، محمد (2008)، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - دار وائل - ل- عمان - الأردن.
2. أمين لطفي (2008)، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة - الدار الجامعية - الإسكندرية - جمهورية مصر العربية.
3. تشوي فريدريك وآخرون (2004)، تعريب أ. د. زايد محمد عصام الدين وآخرون - المحاسبة الدولية - دار المريخ - الرياض - السعودية.
4. الجبوري، فهد (2008) النظام القانوني للتحويل إلى القطاع الخاص - دار الحامد - الأردن.
5. حلوة ، حنان، رضوان (2009) ، نظرية المحاسبة، دار وائل عمان - الأردن.
6. خوري رفيق (2002)، عقود البي أو تي وعقود الخصخصة - دار صادر ص. 82.
7. الربيعي، عبده محمد فاضل (2004)، الخصخصة وأثرها على التنمية في الدول النامية - مكتبة مديولي القاهرة - جمهورية مصر العربية.
8. سالم عبد ا (1996)، الخصخصة وتقييم الأصول والأسهم في البورصة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
9. الشيرازي، عباس مهدي (1991)، نظرية المحاسبة - مطبعة السلاسل - الكويت.
10. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1999) تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا - الأمم المتحدة - نيويورك. بيروت - لبنان.
11. لطفي، السيد احمد (2005)، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة - الدار الجامعية - القاهرة - جمهورية مصر العربية.
12. الموسوي، حسن يوسف (2009)، المرشد في الاقتصاد - المكتبة العلمية - بيروت.
13. معايير التدقيق الدولية (2009)، دار وائل عمان - الأردن.
14. مطر، محمد - سويطي ، موسى (2009)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية - دار وائل - عمان - الاردن.
15. مارون إبراهيم (2008)، التنمية والسياسات الاقتصادية - المركز التربوي للبحوث والإنماء - بيروت - لبنان.

16. موسى، احمد جمال الدين (2004) – الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المترتبة على وحدات قطاع الأعمال العام – مطبعة جامعة المنصورة - القاهرة - جمهورية مصر العربية.
17. ماهر، احمد (2003)، دليل المدير في التخصصة – الدار الجامعية - القاهرة - جمهورية مصر العربية.
18. المرسي، السيد حجازي (2001) التخصصة – إعادة ترتيب الدولة ودور القطاع الخاص – الدار الجامعية للطباعة والنشر. القاهرة - جمهورية مصر العربية.
19. نسناس، روجيه وآخرون (2008)، نهوض لبنان نحو رؤيا اقتصادية واجتماعية – دار النهار – بيروت – لبنان.
20. نصر، علي عبد الوهاب (2004) – مراجعة الحسابات في بيئة التخصصة وأسواق المال – الدار الجامعية – القاهرة - جمهورية مصر العربية.
21. هندي، منير إبراهيم (2004)، التخصصة – خلاصة التجارب العالمية – منشأة المعارف بالإسكندرية - جمهورية مصر العربية -
22. وبغذات وكيسو (2009)، المحاسبة المتوسطة – دار المريخ للنشر - الرياض – السعودية.

ثانياً: الدوريات والبحوث

1. رودبيفس، مانويل بيدرو وأندريه، تفارو فاليرا (2007) – هل يمكن أن تكون محاسبة القيمة العادلة مفيدة لمستخدمي البيانات المالية في ظل نموذج الإدارة العامة الجديدة – المجلة الدولية للعلوم الإدارية – الإمارات العربية المتحدة.
2. زيود لطيف، وآخرون (2007)، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية – مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – المجلد 29 – العدد 1 - الجمهورية العربية السورية.
3. مجلة المحاسب المجاز (2007)، التخصصة في لبنان – العدد 6 – بيروت.
4. الجيزان، أسامة بن فهد (2006) أثر طبيعة النشاط ونوع الأصل في تحديد طريقة تقييم الأصول الثابتة بمنشآت التخصصة – دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات السعودية – مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين – كلية التجارة – جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية.
5. ديوب، محمد معن (2006) المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج التخصصة – مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - المجلد 28 - العدد 2 - الجمهورية العربية السورية.

6. جاموس، مصطفى (2001) - الجوانب التنظيمية والمحاسبية لعملية التخصيصية - تجربة الأردن - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 17 العدد الأول.
7. بشير، محمد شريف (2001)، الخصخصة اتجاهات ودروس مستفادة - مجلة الاقتصاد والأعمال - بيروت - لبنان.
8. أبو الهنا سيد فتحي عويس (2000) استخدام التحليل المالي للقيمة المضافة لتهيئة شركات قطاع الأعمال العام للخصخصة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية - العدد 1 - كلية التجارة - جامعة الزقازيق - جمهورية مصر العربية.
9. بدوي، محمد عباس والأمير إبراهيم عثمان (2000) دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة - منشأة المعارف بالإسكندرية.
10. عسيري، عبد الله علي (2000)، الخصخصة في إطارها الفكري ودور المحاسبة في تحقيقها مع عرض التجربة السعودية: دراسة نظرية - مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد والإدارة - الرياض - السعودية.
11. صوفان، حسين (2000) خطة النهوض الإقتصادي في لبنان - مجلة الإقتصاد - بيروت - لبنان.
12. د. اسكندر مروان (1999)، مستقبل الاقتصاد اللبناني في القرن الحادي والعشرين، مجلة الحياة الاقتصادية .
13. عيسى، نجيب (1999) سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في لبنان - مركز دراسات الوحدة العربية (عدد خاص) - بيروت - لبنان.
14. الإمام، احمد فهمي (1999)، أسواق الأوراق المالية في البلاد العربية - مجلة اتحاد المصارف العربية.
15. ثروت محمد علي (1999) أساليب وطرق الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في البلدان العربية - مجلة مركز دراسات الوحدة العربية (عدد خاص) - بيروت.
16. الليثي، فؤاد محمد (1996)، منظور محاسبي لتحديد القيمة العادلة لتقييم شركات قطاع الأعمال المخصصة - مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - م 33 - جامعة الإسكندرية - جمهورية مصر العربية -.
17. دياب، محمد عبد القادر (1994)، تحليل لبدائل تقييم شركات القطاع العام عند بيعها للقطاع الخاص مع دراسة تطبيقية - المجلة المصرية لدراسات التجارية - العدد 4 جامعة المنصورة - جمهورية مصر العربية.

18. عاشور، عصام سيد احمد (1993)، نموذج محاسبي مقترح لتقدير قيمة الشركات للخصخصة - المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - جامعة عين شمس.
19. يونس، فايزة محمد حلمي (1993)، دراسة صلاحية الأسس المحاسبية المتعارف عليها لتقديم أقوى الشركات - المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - العدد 2 - القاهرة.
20. حسونه، محمد احمد لطفي (1991)، استخدام البيانات المحاسبية في تحديد القيمة الاقتصادية للمنشأة - دراسة تطبيقية على إحدى شركات قطاع الأعمال في مصر - المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - العدد 2 - كلية التجارة - جامعة عين شمس.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

1. علي، خالد عبد الرحمن (2009)، دور المحاسبة في عملية تحويل وحدات القطاع العام الى قطاع الخاص (دراسة ميدانية في الجمهورية اليمنية) - رسالة دكتوراه - جامعة دمشق. - الجمهورية العربية السورية.
2. شما، شادي (2009)، الإدارة العامة و الخصخصة في لبنان - تحديات المواعمة بين ضرورات ترشيح الدولة و موجبات التزاماتها - رسالة أعدت لنيل الماجستير في جامعة الجنان - كلية إدارة الأعمال - طرابلس - لبنان.
3. ضبة ابتسام (2007)، الإجراءات المحاسبية لتقييم الأصول عند الخصخصة - جامعة حلب - الجمهورية العربية السورية.
4. الدبل رندة (2006)، تقييم الموجودات الثابتة في ظل الخصخصة - رسالة ماجستير - جامعة دمشق - الجمهورية العربية السورية.
5. سرور حسن (2005)، خصخصة إدارة التبغ والتبناك اللبنانية - رسالة ماجستير في الإدارة المالية - الجامعة الإسلامية في لبنان - بيروت - لبنان.
6. دوغان، محمد (2002) خصخصة قطاع الكهرباء في لبنان بين النظرية والتطبيق - رسالة ماجستير في الإدارة المالية - الجامعة الإسلامية في لبنان - بيروت - لبنان.
7. مرشاد سمير (2002) الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لخصخصة قطاع الاتصالات في لبنان رسالة ماجستير في الإدارة المالية - الجامعة الإسلامية - بيروت - لبنان.

رابعاً: التقارير والوثائق الرسمية.

1. وزارة الاتصالات (2008) تقرير غير منشور حول مشروع خصخصة الاتصالات في لبنان - بيروت - لبنان.
2. وزارة المالية (2007) برنامج لبنان الاقتصادي (تقرير مترجم) بيروت - لبنان.

3. تقرير صادر عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق (2007) رأي في قانونية الخصخصة. (www.dirasat.net/ar/actdetails.php?cermony=19).
4. تقرير صادر عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق (2005) الاقتصاد اللبناني.
5. نسرين غزيري وآخرون (2004) خيار الخصخصة في لبنان - المعنى، البيئة، التجربة والامكانات - تقرير صادر عن مكتب وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والإدارية - وحدة التطوير المهني - بيروت - لبنان.
6. تقرير صادر عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق (2004) الخصخصة في لبنان - بيروت.
7. الجامعة اللبنانية (2002) الخصخصة في لبنان في مقاربة للواقع اللبناني - تقرير غير منشور - بيروت - لبنان.
8. الجامعة اللبنانية (2002) الخصخصة في لبنان - تقرير غير منشور - بيروت - لبنان.
9. الجمهورية اللبنانية (2002) قانون رقم 431، بشأن خصخصة قطاع الاتصالات - الجريدة الرسمية العدد 21 دار صادر - بيروت - لبنان: 2002/7/23.
10. تقرير صادر عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق (2000) الخصخصة في لبنان ودول العالم - بيروت - لبنان.
11. الجمهورية اللبنانية (2000) قانون رقم 228، تنظيم عمليات الخصخصة وتحديد شروطها - الجريدة الرسمية العدد 24 دار صادر - بيروت - لبنان: 2000/6/2.
12. تقرير صادر عن مجلس الانماء والاعمار (1999) خطة أفق للعام 2000 بيروت - لبنان.

قائمة المراجع والمصادر الأجنبية

Books:

1. Antle & Garstka (2007) – Financial Accounting – Thomson – USA
2. Boeker, P.H. (1995), "Latin America's Turnaround, Privatization, Foreign Investment and Growth", San Francisco Press, California.
3. Bishop. M. (1995) "Privatization & Economic Performance", New York: Oxford University Press.
4. Claude Abou Assi (2009) – Guide to Economics – Scientific Library – Beirut .
5. CHAPMAN, (1990), "Selling the family silver", Hutchinsion Business Books, London.
6. Dieter Bos (2001) Privatization – A Theoretical treatment – Oxford University.
7. FOSTER, G. (1992), "Privatization, Public Ownership and the regulation of natural monopoly", Oxford: U.K.
8. Grout, P. (1990) "Popular Capitalism", Oxford University Press
9. H.M.T. (1990), "Privatization in the united kingdom: Background Briefing", London: Her Majesty's Treasury.
10. Kirkpatrick, Colin & Cook Paul (2005), Privatization in developing countries – Edward Elgar Publishing Limited – UK.
11. Koller Tim, Goedhart Marc, Wessels David (2007) Valuation Measuring & Managing the value of companies Mekinsey & Company, Inc Canada
12. Mitchell, J. (1990), "Britain: Privatization as Myth? In J. Richardson ed. Privatization & Deregulation in Canada & Britain" U.K.: Dartmouth

13. Priie, M. (1995) "Privatization Techniques and Results in Great Britain" In J. Goodman ed. Privatization. Texas: National Center for Policy Analysis.
14. Ramamurti, Ravi (2001), Privatization and control of state owned Enterprise – The International bank for reconstruction and development – The world Bank – Washington – U.S.A.
15. Richard Lewis & David Pendrill (2003): "Advanced Financial Accounting", Educational law-financial Book Scheme Firmmed by the British Government.
16. Ramandham, VVV. (2001), constraints and impacts of privatization – Rutledge – London and New York.
17. Simon Pariente' (2007) Analyse finacie're et evaluation d'entreprise – pearon – France.
18. Suleiman, E. & Waterbury J. (1990), "Political economy of public sector reform & privatization", Oxford: West view Press
19. Suleiman, E. (1990), "The policies of privatization in Britain & France", Oxford: West view Press.
20. William. L. Megginson (2007)– The Financial Economics of Privatization – Oxford University Press

Others

- **Periodicals:**

1. Russeil, C., and Joe, A., (2006), The mobilization of accounting in preening for privatization Accounting Auditing and Accountability Journal, vol. 19, Issue. 1, <http://search.ebscohost.com/login.aspx?>
2. Vuylsteke. Charles (2000). "Techniques of Privatization of State – Owned Enterprises. vol 1. World Bank , Technical Paper No 88 . Washington World Bank .

3. Myers, S. Nov. (1997), Determinants of Corporate Borrowing". Journal of Financial Economics, No. 5.
4. Coskun Can Aktua (1995), An Introduction to the theory of privatization, Dokuz Eylul University, Turkey. The Journal of Social Political & Economic Studies, Vol. 20 Number 2..
5. Shirely, M and et.al, (1994) Privatization – Lessons from market economics. The World Bank observers, Vol. 9, No. 2.
6. Churchill, M, (1992), Asset valuation methods, Australian Accountant, vol. 62, No. 4.
7. El-Mousawi Hassan, (1992), Privatization in Lebanon in Theory & Practice – Monday Morning, Vol. 1873.
8. Lim, S. S., and Sunder, S (1991), Efficiency of Asset valuation Rules under price movement and Measurement Errors, the Accounting Review, Vol. 66, No. 4.
9. Bishop & Kay (1989) "Privatization: Lessons from Experience" World development, vol. 17, no.5
10. Jkaplan; Sknk (1989) Campeau's Acquisition of federated- value. Destroy or value added; journal of financial Economic; vol.25 ; no.2.

• **Thesis:**

1. Salibi ; Malek Josef (2008); The Privatization of Alfa & Mtc Touch- Examining the Intricacies& Advantages of changes – MBA thesis; A.U.B – Beirut- Lebanon.
2. Khoury Dany (2007), Effects of Privatization on the Lebanese Economy – M.B.A thesis – A.U.B.
3. Nakhleh, Elie (2003), The Role of Privatization in the Economic Growth, M.B.A thesis, A.U.B.

4. Bou Jaoude, Robert Wadih (2001), Privatization Strategic, Financial and Institutional Frameworks – MBA thesis – A.U.B
5. Baydoun, Abeer Ahmad (2001), Privatization in Lebanon Benefits and Costs – MBA thesis, A.U.B.

• **Reports:**

1. INTOSA (2004) Privatization Working Group (PWG), Technical case example Series. 1 – Privatization – World Bank.
2. INTOSAI (2004) The Case- by – Case approach to Privatization. Techniques & example World Bank.
3. IASC (2001).
4. Evanston; (1996); statement of basic accounting; (A.A.A).
5. “World Development Report”, (1994) World Bank.
6. Glade, William (1993):Privatization of Public Enterprises in Latin America” a Co-publication of the International Center for Economic Growth, the Institute of the Americans, and the Center for US-Mexican Studies, ICS Press, San Francisco California.
7. World Development Report (1991), The Challenge Development – The World Bank – Oxford University Press.

• **Internet:**

1. [http.w.w.w. asharqalasadat. Com/details.asp? section = 4 & article = 459052](http://www.asharqalasadat.com/details.asp?section=4&article=459052) & issue no. 10674, 18/22008.
2. [http. www. i caws.org/site/modules.php? name= News & file = article & sid = 13311](http://www.icaws.org/site/modules.php?name=News&file=article&sid=13311), 13/10/2008.
3. Guide to privatization in Lebanon available on:
yalibnan.com/site/archives/2005/08/guide-to-privat.php
4. Jose' Antonio Gonzalo, Vicente Pina and Lourdes Torres (2003) – Objectives Techniques and Valuation of state owned companies in

- privatization process, Vol5, Issue 2, Routledge – France, available on <http://www.tandf.com.uk/journals>.
5. Uddin, S., And Trevor H., (2002), Accounting For Privatization in Bangladesh: Testing World Bank Claims, [http:// Papers. Ssrn. Com / Paper . Taf? Abstract Id = 272605](http://Papers.Ssrn.Com/Paper.Taf?AbstractId=272605).
 6. www.inf.org.lb/arabicnews/index/html.

Abstract

The Role of Accounting in Privatizing the Public Enterprises

Case Study- Lebanon

Compiled by Researcher Hassan El-Mousawi

Supervised by Prof. Khaled El-Khateeb

The privatization process in Lebanon is facing a lot of hardship and problems on top of which is the problem of valuating the enterprises to be privatized. Considering the diversity in the known methods used for valuation, the study is aimed at recognizing the many ways used for valuating economic enterprises and pinpointing the effect on activity and kind of assets factors in choosing the suitable valuation method.

The importance of this study comes from determining the suitable method to evaluate the enterprise to be privatized which reflects a fair value for it. This shows the role of accounting in privatization for what required accounting information it provides to work on the preliminary preparation stage of public enterprises to be privatized, in addition to correcting and modifying financial statements for these enterprises and choosing among them. This helps in decision making about the fair value of the enterprise subject to privatization.

The importance of this study lies in the fact that privatization in Lebanon is the talk of the hour and is within the economic reform program that the Lebanese government is presently at.

The study stands on several hypotheses, mainly as follows:

1- There are no differences of statistical indicator among opinions of academic and chartered accountants about the method of valuating public institutes with the goal of privatizing them in Lebanon.

- 2- The presence of advanced financial markets doesn't affect the success of the privatization process in Lebanon.
- 3- Following the International Accounting Standards to measure the contents of financial statements reflects its fair value.
- 4- Privatizing communications doesn't reflect positively on the national economy in Lebanon.
- 5- There are no obstacles facing privatization in Lebanon.

In the light of the importance, goals and hypotheses of the study, the researcher followed two methodologies. The first one is the deductive methodology which was directed to show the theoretical side of the study through styles related to topic while the second one is the inductive methodology which has been applied through a questionnaire that has been distributed over a sample consisting of two groups. The first of which is academics (teachers of accounting and financial management in the Lebanese University, the American University, and some other private universities in Lebanon) and the second is chartered accountants. The researcher aimed at enhancing the theoretical side of the study through the distributed questionnaire.

The study has been executed in an introduction and two domains. The introduction demonstrated the problem, importance and goals of the study and of previous studies in addition to the hypotheses of the study and its methodology. The first domain which was divided to three chapters talked about the framework of concepts under the first chapter, then talked about experiences of some successful and failing countries in privatization under the second one, and under the third chapter of the first domain, the researcher discussed valuation and accounting disclosure in privatization.

The second domain was dedicated for the field work of the study which was divided into two chapters. The researcher began demonstrating the economic reform policy and privatization in Lebanon, and in the second chapter, the researcher described a society sample study and the statistical methods used in addition to analyzing the study results and testing the hypotheses. The study was summed up by demonstrating the conclusions among which:

- 1- There are no differences of statistical indicator among the opinions of academics and accountants about the methods of valuating institutes to privatize them in Lebanon.
- 2- The presence of advanced financial markets affects the success of the privatization process in Lebanon.
- 3- Following the International Accounting Standards to measure the contents of financial statements reflects its fair value.
- 4- Privatizing communications reflects positively on the national economy in Lebanon.
- 5- There are obstacles facing privatization in Lebanon.

The study ended in the following recommendations:

- 1- It is essential that public enterprises in Lebanon to be privatized be obligated to prepare their annual financial statements to agree with the accounting principals that are generally acceptable next to the traditional financial statements they originally prepare to cope with rules of state accounting.
- 2- It is also essential that the privatization process be accomplished transparently and clearly through all its stages as transparency is considered one of the most important elements in the success of the privatization process because it gives more credibility and consequently builds confidence among all related parties.

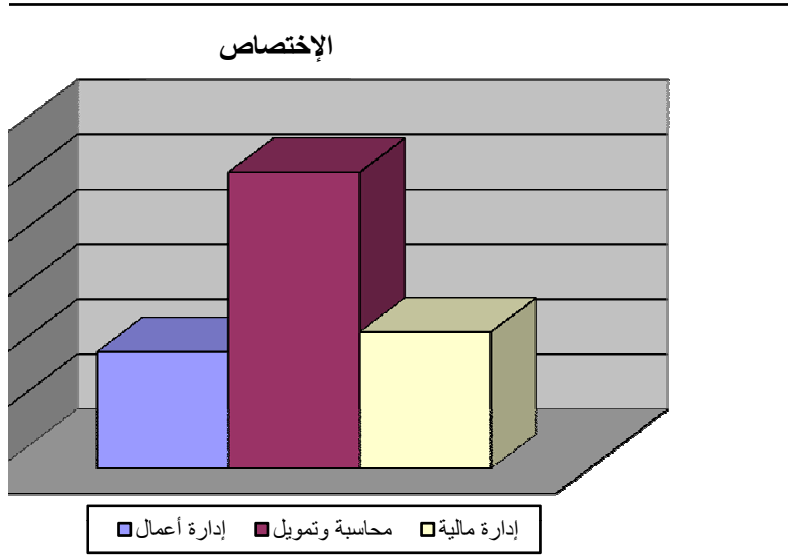
3- It is necessary to use a specific way of valuation that coordinates with the nature of the asset and the nature of the activity of the enterprise to be privatized. It is possible to use more than one way to reach the fair value.

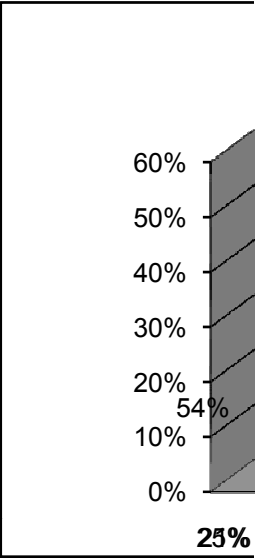
4- It is essential to provide active financial markets and directing its activities as suitable to the capital markets related to manner and performance to be ready for taking in the enterprises to be privatized and to sell its stocks to investors in a way that leads to change ownership easily and transparently.

5- Privatizing the communication sector in Lebanon should be done hastily as the law 431 indicates provided that the revenues of the privatization are spent on investment expenditure and increasing the adequacy of human capital and rising the human development indicators and main structure of the society. This can enhance investments in Lebanon and increase the public revenues that should be used in settling the debts and deficit in state budget.

6- Working out agreements with the World Bank and some other international establishments and local banks leads to compromise over freezing the public debt for seven year provided that the interest on this debt be paid during this period at the current world rate which is about 3%.

إدارة أعمال 21%
محاسبة وتمويل 54%
إدارة مالية 25%





مَدَامَ

Syrian Arab Republic
University of Damascus
Faculty of Economics
Department of Accounting



The Role of Accounting in Privatizing the Public Enterprises Case Study-Lebanon

.

Study To obtain the Ph.D degree in Accounting

**Submitted by
Hasan El Mousawi**

**Supervised by
Prof:
D.r Khaled Al Khateeb**

2009 A. C

1430 A.H

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق - كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

دور المحاسبة في خصخصة المنشآت العامة
حالة تطبيقية - لبنان

The role of accounting in privatizing
the public enterprises

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة

إعداد

حسنت يوسف الموسوي

إشراف

الأستاذ الدكتور خالد الخطيب

بسم ا الرحمن الرحيم

(وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل ا عليك عظيماً)

صدق ا العظيم

سورة النساء (من الآية 113)

لجنة المناقشة والحكم

الإهداء

شكر وتقدير

الملحق رقم (1)

استبيان

المحترم

الأستاذ الفاضل:

بعض التحية،

يسرنا أن نلفت عنايتكم إلى أن هذا الإستبيان قد تم إعداده بهدف الحصول على البيانات المتعلقة بالجانب الميداني لرسالة الدكتوراه في المحاسبة التي يعدها الباحث (دور المحاسبة في خصخصة المنشآت العامة: حالة تطبيقية - لبنان)

وما من شك أن اختياركم للإجابة المناسبة مع توخي الدقة سيكون له أثر كبير في إنجازها والوصول إلى نتائج مفيدة وواقعية، علماً أن الإجابة على هذا الاستبيان سوف تستخدم للأغراض العلمية وستحاط بالسرية التامة.

ويسر الباحث تلقي أي إضافات أو ملاحظات علمية يمكن تدوينها على الصفحات الخلفية للاستبيان، وسيكون على استعداد للإجابة عن أي استفسار يتعلق بالاستبيان والمفاهيم الواردة فيه.

شاكرين لكم تعاونكم

الباحث

حسن يوسف اوسوي

أولاً: المعلومات العامة

1 - العمر ☐

2 - الفئة التي تنتمي إليها أكاديمي ☐ محاسب قانوني ☐

3 - آخر مؤهل علمي حاصل عليه:

1. إجازة (بكالوريوس) ☐ تخصص
2. ماجستير ☐ تخصص
3. دكتوراه ☐ تخصص
4. مؤهل آخر أنكره ☐ تخصص

4 - عدد سنوات الخبرة:

1. أول من 5 سنوات ☐
2. من 5 سنوات إلى أول من 10 سنوات ☐
3. من 10 سنوات إلى أول من 15 سنة ☐
4. من 15 سنة إلى أول من 20 سنة ☐
5. 20 سنة فأكثر ☐

ثانيا: محاور الاستبيان
ضع إشارة (✓) للإجابة ال تراها مناسبة:

الرقم	الفقرة	موافق	غالبا	حيادي	أحيانا	غير موافق
1	أفضل طريقة لتقييم موج-ودات الش-ركة ف-ي حالة-الخصخصة هي الطرق التي تؤدي إلى تصفية الشركة.					
2	في حال الموافقة على السؤال الأول الرجاء إعطاء الطرق التالية درجات حس-ب تأييدك لكل منها-الدرجات من 1-5 بحيث تعطي أفضل طريقة برأيك الرقم (1): * التكلفة التاريخية: * التكلفة التاريخية المعدلة * التكلفة الاستبدالية: * معيار فترة الاسترداد: * القيمة البيعية للأصول:					
3	الاتجاه الأمثل لتقييم الشركة في حالة الخصخصة هي الطرق التي تراعي قدرات النمو للشركة.					
4	في حال الموافقة على السؤال الثالث الرجاء إعطاء الطرق التالية درجات حس-ب تأييدك لكل منها-الدرجات من 1-3 بحيث تعطي أفضل طريقة برأيك الرقم (1): * سعر السهم إلى ربحيته في شركة مثيلة: * التقييم على أساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة: * تقييم الشركة على أساس مضاعف الربحية:					
5	إن اختيار الطريقة المناسبة لتقييم المشروعات تتم حسب طبيعة المشروع المراد خصخصته.					
6	تتماشى الإ-راءات المحل-سية المتبعة لأغ-راض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحل-سية الدولية					

الرقم	الفقرة	موافق	غالباً	حيادي	أحياناً	غير موافق
7	إن اتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس عناصر القوائم المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة بها.					
8	يجب تقييم الموجودات المعنوية (كالشهرة وحقوق الامتياز) استناداً إلى ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة.					
9	في حال خصخصة الشركات العامة يجب تقييم الموجودات بالأسعار العالمية.					
10	يجب تطبيق نسب التحليل المالي لتقييم السياسات والتفديرات التي تستخدمها الشركة لقياس عوامل النجاح والمخاطر فيها. في حال عدم الموافقة حدد المعايير التي تقاس من خلالها عوامل النجاح و المخاطر					
11	يساعد وجود أسواق مالية متطورة على التقييم العادل للشركات المراد خصصتها.					
12	إن وجود أسواق مالية متطورة يقلل من الوقت اللازم لتقييم الشركات المراد خصصتها.					
13	يمكن لخبير التقييم الواحد القيام بأحدى الخدمات (تقييم المشروع أو مساعدة العميل في مفاوضات البيع / الشراء وليس الاثنين معاً).					
14	ليس من مسؤولية خبير التقييم الإذابة - وم بتقييم المشروعات إعادة التدقيق للبيانات المالية إلا أنه يتوجب عليه الأخذ في الاعتبار الأمور التي تظهر بشكل غير منطقي.					
15	تتأثر عملية التقييم بالبيانات المحاسبية المتوفرة عن المؤسسات العامة المراد خصصتها					

الرقم	الفقرة	موافق	غالباً	حيادي	أحياناً	غير موافق
16	من الأفضل تخصيص المؤسسات العامة على أساس: (يوضع في الخانة الخيار المناسب) أ- تزييم المرفق العام مؤقتاً إلى القطاع الخاص من خلال : 1 - B.O.T (إنشاء، استغلال وتحويل) 2 - المناقصة ب- المشاركة من خلال : 3 - المشاركة بين القطاع العام والخاص (Joint Venture) على أن تحتفظ الحكومة بسهم ذهبي. 4 - نقل الإدارة إلى القطاع الخاص مع احتفاظ الدولة بحق الملكية عبر عقد الإدارة (Management Contract) 5 - نقل الإدارة إلى القطاع الخاص عبر عقود تأجير الأصول ج- بيع المنشآت العامة إلى القطاع الخاص عبر : 6 - نقل الملكية والإدارة إلى القطاع الخاص عبر البيع المباشر 7 - نقل الملكية والإدارة إلى القطاع الخاص عبر المزاد العلني 8 - نقل الملكية والإدارة عبر الاكتتاب العام (شركة مساهمة). 9 - نقل الملكية والإدارة عبر صكوك الخصخصة (Privatization Vouchers) أو نظام المسندات (Vouchers System). 10 - البيع للإدارة والعاملين					
17	إن عملية تقييم المنشآت المراد خصخصتها في لبنان يجب أن تتم عبر : (يوضع في الخانة رقم الخيار المناسب) 1 مؤسسات دولية مشهود لها بالكفاءة و النزاهة 2 مؤسسات محلية مشهود لها بالكفاءة والنزاهة 3 الاثنين معاً					

الرقم	الفقرة	موافق	غالباً	حيادي	أحياناً	غير موافق
18	إن تقييم قطاع الاتصالات في لبنان يعتمد على: (يوضع في الخانة رقم الخيار المناسب) 1- القيمة الصافية للأصول 2- عدد الزبائن (المشاركين) 3- الاثنين معاً					
19	إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى البعيد.					
20	إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى القصير.					
21	إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية.					
22	إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يؤدي إلى الارتفاع في الأسعار بهدف زيادة الربحية لهذه المؤسسات.					
23	إن خصخصة منشآت القطاع العام في لبنان سيؤدي إلى انخفاض أسعار بعض الخدمات بسبب المنافسة.					
24	إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يؤدي إلى سيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد الوطني.					
25	إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان وفي حال وجود عدة شركات ستؤدي إلى الاحتكار.					
26	إن ارتفاع تكاليف إعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة في لبنان (مصالح الكهرباء). يشكل عبء أمام إتمام عملية تحويلها إلى القطاع الخاص.					

الرقم	الفقرة	موافق	غالباً	حيادي	أحياناً	غير موافق
27	الخسائر المحققة لبعض المؤسسات العامة في لبنان (الكهرباء...) يشكل عبء أمام تحويلها إلى القطاع الخاص.					
28	إن الخلافات بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضة تشكل عبء لتنفيذ عملية الخصخصة.					
29	إن عدم توفر معلومات ملائمة وشفافة عن برنامج الخصخصة لجمهور المستثمرين في لبنان يشكل عبء أمام تحويل المنشآت العامة للقطاع الخاص.					
30	إن الامتيازات المتبقية لمؤسسات أخرى (كهرباء، قاديشا، زحلة، جبيل، عالية، بحدون) تشكل عبء أمام الخصخصة.					
31	إن الخصخصة في لبنان تؤدي إلى زيادة البطالة.					
32	يعتبر الإصدار الإداري شرطاً أساسياً لنجاح الخصخصة في لبنان					

الملحق رقم (2)

التوزيعات التكرارية

أفضل طريقة لتقييم موجودات الشركة في حال الخصخصة هي تصفية الشركة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
13.9	13.9	13.9	23	موافق	Valid
14.5	.6	.6	1	غالباً	
16.4	1.8	1.8	3	حيادي	
18.2	1.8	1.8	3	أحياناً	
100.0	81.8	81.8	135	غير موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

التكلفة التاريخية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
16.7	16.7	2.4	4	1	Valid
25.0	8.3	1.2	2	2	
29.2	4.2	.6	1	4	
100.0	70.8	10.3	17	5	
	100.0	14.5	24	Total	
		85.5	141	System	Missing
		100.0	165	Total	

التكلفة التاريخية المعدلة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
12.5	12.5	1.8	3	1	Valid
54.2	41.7	6.1	10	2	
70.8	16.7	2.4	4	3	
100.0	29.2	4.2	7	4	
	100.0	14.5	24	Total	
		85.5	141	System	Missing
	100.0	165	165	Total	

التكلفة الاستبدالية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
8.3	8.3	1.2	2	1	Valid
50.0	41.7	6.1	10	2	
83.3	33.3	4.8	8	3	
95.8	12.5	1.8	3	4	
100.0	4.2	.6	1	5	
	100.0	14.5	24	Total	Missing
		85.5	141	System	
		100.0	165	Total	

معيار فترة الاسترداد

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
4.2	4.2	.6	1	1	Valid
8.3	4.2	.6	1	2	
50.0	41.7	6.1	10	3	
91.7	41.7	6.1	10	4	
100.0	8.3	1.2	2	5	
	100.0	14.5	24	Total	
		85.5	141	System	Missing
		100.0	165		Total

القيمة البيعية للأصول

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
66.7	66.7	9.7	16	1	Valid
70.8	4.2	.6	1	2	
79.2	8.3	1.2	2	3	
87.5	8.3	1.2	2	4	
100.0	12.5	1.8	3	5	
	100.0	14.5	24	Total	
		85.5	141	System	Missing
		100.0	165		Total

الاتجاه الأمثل لتقييم الشركة في حال الخصخصة هي الطرق التي تراعي قدرات النمو الشركة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
83.6	83.6	83.6	138	موافق	Valid
89.1	5.5	5.5	9	غالباً	
100.0	10.9	10.9	18	غير موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

سعر السهم إلى ربحيته في شركة مثيلة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
19.0	19.0	17.0	28	1	Valid
94.6	75.5	67.3	111	2	
100.0	5.4	4.8	8	3	
	100.0	89.1	147	Total	
		10.9	18	System	Missing
		100.0	165		Total

التقييم على أساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
76.9	76.9	68.5	113	1	Valid
93.2	16.3	14.5	24	2	
100.0	6.8	6.1	10	3	
	100.0	89.1	147	Total	Missing
		10.9	18	System	
		100.0	165	Total	

تقييم الشركة على أساس مضاعف الربحية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6.8	6.8	6.1	10	1	Valid
12.9	6.1	5.5	9	2	
100.0	87.1	77.6	128	3	
	100.0	89.1	147	Total	Missing
		10.9	18	System	
		100.0	165	Total	

إن اختيار الطريقة المناسبة لتقييم المشروعات تتم حسب طبيعة المشروع المراد خصصته

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
70.9	70.9	70.9	117	موافق	Valid
94.5	23.6	23.6	39	غالباً	
96.4	1.8	1.8	3	أحياناً	
100.0	3.6	3.6	6	غير موافق	
	100.0	100.0	165	Total	Missing

تتمش الإجراء المحاسبية المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.6	3.6	3.6	6	غير موافق	Valid
5.5	1.8	1.8	3	أحياناً	
7.9	2.4	2.4	4	حيادي	
35.2	27.3	27.3	45	غالباً	
100.0	64.8	64.8	107	موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

إن اتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس الفوائد المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة بها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
30.9	30.9	30.9	51	غير موافق	Valid
33.9	3.0	3.0	5	أحياناً	
34.5	.6	.6	1	حيادي	
46.7	12.1	12.1	20	غالباً	
100.0	53.3	53.3	88	موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

يجب تقييم الموجودات استناداً إلى ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
18.2	18.2	18.2	30	غير موافق	Valid
29.1	10.9	10.9	18	أحياناً	
33.3	4.2	4.2	7	حيادي	
37.6	4.2	4.2	7	غالباً	
100.0	62.4	62.4	103	موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

في حال خصخصة الشركات العامة يجب تقييم الموجودات بالأسعار العالمية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
69.1	69.1	69.1	114	موافق	Valid
85.5	16.4	16.4	27	غالباً	
86.7	1.2	1.2	2	حيادي	
91.5	4.8	4.8	8	أحياناً	
100.0	8.5	8.5	14	غير موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

يجب تطبيق نسب التحليل المالي لتقييم السياسات والتفديرات التي تستخدمها الشركة لقياس عوامل النجاح

والمخاطر

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
71.5	71.5	71.5	118	موافق	Valid
90.9	19.4	19.4	32	غالباً	
91.5	.6	.6	1	حيادي	
99.4	7.9	7.9	13	أحياناً	
100.0	.6	.6	1	غير موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

يساعد وجود أسواق مالية متطورة على تقييم عادل للشركات المراد خصصتها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
8.5	8.5	8.5	14	غير موافق	Valid
19.4	10.9	10.9	18	أحياناً	
22.4	3.0	3.0	5	حيادي	
40.6	18.2	18.2	30	غالباً	
100.0	59.4	59.4	98	موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

إن وجود أسواق مالية متطورة يقلل من الوقت اللازم لتقييم الشركات المراد خصصتها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
13.3	13.3	13.3	22	غير موافق	Valid
17.6	4.2	4.2	7	أحياناً	
18.8	1.2	1.2	2	حيادي	
33.9	15.2	15.2	25	غالباً	
100.0	66.1	66.1	109	موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

يمكن لخبير التقييم الواحد القيام بخدمات تقييم المشروع أو مساعد العميل في مفاوضات البيع / الشراء وليس الاثنين معاً

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
61.2	61.2	61.2	101	موافق	Valid
63.6	2.4	2.4	4	غالباً	
73.3	9.7	9.7	16	حيادي	
75.8	2.4	2.4	4	أحياناً	
100.0	24.2	24.2	40	غير موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

ليس من مسؤولية خبير التقييم الذي يقوم بتقييم المشروعات إعادة التدقيق للبيانات المالية إلا أنه يتوجب عليه الأخذ بعين الاعتبار الأمور التي تظهر بشكل غير منطقي

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
38.8	38.8	38.8	64	موافق	Valid
46.7	7.9	7.9	13	غالباً	
47.9	1.2	1.2	2	حيادي	
61.2	13.3	13.3	22	أحياناً	
100.0	38.8	38.8	64	غير موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

لتنفيذ عملية خصخصة المنشآت العامة في لبنان يجب اتباع الإجراءات التالية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
59.4	59.4	59.4	98	إعداد وعرض فـ وائتم مالية للمؤسسات العامة قبل خصصتها	Valid
90.3	30.9	30.9	51	مراجعة الفوائم المالية من قبل مراجع فـ انوني معتمد	
100.0	9.7	9.7	16	يتم تقييم الموجودات من قبل خبير تقييم محايد	
	100.0	100.0	165	Total	

من الأفضل تخصيص المؤسسات العامة على أساس

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6.1	6.1	6.1	10	تأجير المرفق العام مؤقتاً إلى القطاع الخاص مـ ن خلال BOT أو	Valid
8.5	2.4	2.4	4	المنافسة	
19.4	10.9	10.9	18	المشاركة مـ ن خـ لال المشاركة بـ ين القطاع العام والخاص	
45.5	26.1	26.1	43	نقل الإدارة إلى القطاع الخاص مع احتفاظ الدولة بحق الملكية	
47.3	1.8	1.8	3	نقل الإدارة إلى القطاع الخاص عبر عقود تأجير الأصول	
49.7	2.4	2.4	4	نقل الملكية والإدارة إلى القطاع الخاص عبر بيع مباشر	
98.2	48.5	48.5	80	نقل الملكية والإدارة عبر المزاد العلني	
99.4	1.2	1.2	2	نقل الملكية والإدارة عبر الاكتتاب العام	
100.0	.6	.6	1	نقل الملكية والإدارة عبر صكوك الخصخصة أو نظام المستندات	
	100.0	100.0	165	Total	

إن عملية تقييم المنشآت المراد خصصتها في لبنان يجب أن يتم عبر

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
19.4	19.4	19.4	32	مؤسسات دولية مشهود لها بالكفاءة والنزاهة	Valid
47.3	27.9	27.9	46	مؤسسات محلية مشهود لها بالكفاءة والنزاهة	
100.0	52.7	52.7	87	الاثنتين معا	
	100.0	100.0	165	Total	

إن تقييم قطاع الاتصالات في لبنان يعتمد على

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
7.3	7.3	7.3	12	القيمة الصافية للأصول	Valid
60.0	52.7	52.7	87	عدد الزبائن	
100.0	40.0	40.0	66	الاثنتين معا	
	100.0	100.0	165	Total	

إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى البعيد

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
65.5	65.5	65.5	108	غير موافق	Valid
66.1	.6	.6	1	أحياناً	
73.9	7.9	7.9	13	حيادي	
79.4	5.5	5.5	9	غالباً	
100.0	20.6	20.6	34	موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى القصير

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
20.0	20.0	20.0	33	غير موافق	Valid
23.0	3.0	3.0	5	أحياناً	
26.7	3.6	3.6	6	حيادي	
30.3	3.6	3.6	6	غالباً	
100.0	69.7	69.7	115	موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
7.9	7.9	7.9	13	غير موافق	Valid
11.5	3.6	3.6	6	أحياناً	
29.1	17.6	17.6	29	حيادي	
34.5	5.5	5.5	9	غالباً	
100.0	65.5	65.5	108	موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي إلى الارتفاع في الأسعار بهدف زيادة الربحية لهذه المؤسسات

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
35.2	35.2	35.2	58	غير موافق	Valid
60.6	25.5	25.5	42	أحياناً	
69.1	8.5	8.5	14	حيادي	
84.2	15.2	15.2	25	غالباً	
99.4	15.2	15.2	25	موافق	
100.0	.6	.6	1	6	
	100.0	100.0	165	Total	

إن خصخصة منشآت القطاع العام في لبنان سيؤدي إلى انخفاض أسعار بعض الخدمات المنافسة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
11.5	11.5	11.5	19	غير موافق	Valid
28.5	17.0	17.0	28	أحياناً	
41.8	13.3	13.3	22	حيادي	
48.5	6.7	6.7	11	غالباً	
100.0	51.5	51.5	85	موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يؤدي إلى سيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد الوطني

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
18.8	18.8	18.8	31	موافق	Valid
22.4	3.6	3.6	6	غالباً	
40.0	17.6	17.6	29	حيادي	
57.6	17.6	17.6	29	أحياناً	
100.0	42.4	42.4	70	غير موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان في حال وجود عدة شركات ستؤدي إلى الاحتكار

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
15.8	15.8	15.8	26	موافق	Valid
19.4	3.6	3.6	6	غالباً	
20.6	1.2	1.2	2	حيادي	
26.7	6.1	6.1	10	أحياناً	
100.0	73.3	73.3	121	غير موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

إن ارتفاع تكاليف إعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبء أمام إتمام عملية تحويلها إلى قطاع خاص

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
23.0	23.0	23.0	38	غير موافق	Valid
24.8	1.8	1.8	3	أحياناً	
34.5	9.7	9.7	16	حيادي	
49.7	15.2	15.2	25	غالباً	
100.0	50.3	50.3	83	موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

الخسائر المحققة لبعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبء أمام تحويلها إلى القطاع الخاص

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
27.3	27.3	27.3	45	غير موافق	Valid
27.9	.6	.6	1	أحياناً	
40.6	12.7	12.7	21	حيادي	
53.9	13.3	13.3	22	غالباً	
100.0	46.1	46.1	76	موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

إن الخلافات بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضة تشكل عبء لتنفيذ عملية الخصخصة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
2.4	2.4	2.4	4	غير موافق	Valid
3.0	.6	.6	1	أحياناً	
3.6	.6	.6	1	حيادي	
8.5	4.8	4.8	8	غالباً	
100.0	91.5	91.5	151	موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

إن عدم توفر معلومات ملائمة وشفافة عن برنامج الخصخصة لجمهور المستثمرين في لبنان يشكل عبء

أمام تحويل المنشآت العامة للقطاع الخاص

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
12.1	12.1	12.1	20	غير موافق	Valid
13.9	1.8	1.8	3	أحياناً	
15.2	1.2	1.2	2	حيادي	
19.4	4.2	4.2	7	غالباً	
100.0	80.6	80.6	133	موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

إن الامتيازات المتبقية لمؤسسات أخرى تشكل عبء أمام الخصخصة (كهرياء فاديشا - زحلة - جبيل - عالية - بحدون

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
28.5	28.5	28.5	47	غير موافق	Valid
31.5	3.0	3.0	5	أحياناً	
37.0	5.5	5.5	9	حيادي	
42.4	5.5	5.5	9	غالباً	
100.0	57.6	57.6	95	موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

إن الخصخصة في لبنان تؤدي إلى زيادة البطالة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
29.7	29.7	29.7	49	موافق	Valid
32.7	3.0	3.0	5	غالباً	
44.8	12.1	12.1	20	حيادي	
58.2	13.3	13.3	22	أحياناً	
100.0	41.8	41.8	69	غير موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

يعتبر الإصلاح الإداري شرطاً أساسياً لنجاح الخصخصة في لبنان

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
2.4	2.4	2.4	4	غير موافق	Valid
3.6	1.2	1.2	2	أحياناً	
4.8	1.2	1.2	2	حيادي	
6.7	1.8	1.8	3	غالباً	
100.0	93.3	93.3	154	موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

فئات التخصيص

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
21.2	21.2	21.2	35	إدارة أعمال	Valid
75.2	53.9	53.9	89	محاسبة وتمويل	
100.0	24.8	24.8	41	إدارة مالية	
	100.0	100.0	165	Total	

تتأثر عملية التقييم بالبيانات المحاسبية المتوفرة عن المؤسسات العامة المراد خصصتها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
71.5	71.5	71.5	118	موافق	Valid
90.9	19.4	19.4	32	غالباً	
91.5	.6	.6	1	حيادي	
99.4	7.9	7.9	13	أحياناً	
100.0	.6	.6	1	غير موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

إن وجود أسواق مالية متطورة يقلل من الوقت اللازم لتقييم الشركات المراد خصصتها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
13.3	13.3	13.3	22	غير موافق	Valid
17.6	4.2	4.2	7	أحياناً	
18.8	1.2	1.2	2	حيادي	
33.9	15.2	15.2	25	غالباً	
100.0	66.1	66.1	109	موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

إن اتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس الفوائم المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة بها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
30.9	30.9	30.9	51	غير موافق	Valid
33.9	3.0	3.0	5	أحياناً	
34.5	.6	.6	1	حيادي	
46.7	12.1	12.1	20	غالباً	
100.0	53.3	53.3	88	موافق	
	100.0	100.0	165	Total	

الملحق رقم (3) التوزيعات القطاعية واختبار كاي التربيعي

Crosstabs

Case Processing Summary

Cases						
Total		Missing		Valid		
Percent	N	Percent	N	Percent	N	
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	أفضل طريقة لتقييم موجودات الشركة في حال الخصخصة هي تصفية الشركة * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	الاتجاه الأمثل لتقييم الشركة في حال الخصخصة هي الطرق التي تراعي قدرات نمو الشركة * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	إن اختيار الطريقة المناسبة لتقييم المشروعات تتم حسب طبيعة المشروع المراد خصصته * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	تتماشى الإجراءات المحاسبية المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	إن اتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس القوائم المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة بها * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	يجب تقييم الموجودات استنادا إلى ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	في حال خصخصة الشركات العامة يجب تقييم الموجودات بالأسعار العالمية * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	يجب تطبيق نسب التحليل المالي لتقييم السياسات والتفديرات التي تستخدمها الشركة لقياس عولمة النجاح والمخاطر * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	يساعد وجود أسواق مالية متطورة على تقييم عادل للشركات المراد خصصتها * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	إن وجود أسواق مالية متطورة يقلل من الوقت اللازم لتقييم الشركات المراد خصصتها * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	يمكن لخبير التقييم الواحد القيام بخدمات تقييم المشروع أو مساعد العميل في مفاوضات البيع / الشراء وليس الاثنين معا * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	ليس من مسؤولية خبير التقييم إعادة التدقيق للبيانات المالية إلا أنه يتوجب عليه الأخذ بعين الاعتبار الأمور التي تظهر بشكل غير منطقي * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	لتنفيذ عملية خصخصة المنشآت العامة في لبنان اتباع الإجراءات التالية * الفئة التي ينتمي إليها.

Cases						
Total		Missing		Valid		
Percent	N	Percent	N	Percent	N	
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	من الأفضل خصخصة المؤسسات العامة على أساس * الفئة التي ينتمي إليها
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	إن عملية تقييم المنشآت المنوي تخصيصها في لبنان يجب أن يتم عبر * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	إن تقييم قطاع الاتصالات في لبنان يعتمد على * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى البعيد * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى القصير * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي لزيادة الإنتاجية * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي إلى الارتفاع في الأسعار بهدف زيادة الربحية لهذه المؤسسات * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	إن خصخصة منشآت القطاع العام في لبنان سيؤدي إلى انخفاض أسعار بعض الخدمات المنافسة * الفئة التي ينتمي إليها
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يؤدي إلى سيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد الوطني * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان في حال وجود عدة شركات ستؤدي إلى الاحتكار * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	إن ارتفاع تكاليف إعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبئاً مائلاً على عملية تحويلها إلى قطاع خاص * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	الخسائر المحققة لبعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبئاً أمام تحويلها إلى القطاع الخاص * الفئة التي ينتمي إليها
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	إن اختلافات بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضة تشكل عبئاً لتنفيذ عملية الخصخصة * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	إن عدم توفر معلومات ملائمة وشافية عن برنامج الخصخصة لجمهور المستثمرين في لبنان يشكل عبئاً أمام تحويل المنشآت العامة للقطاع الخاص * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	إن الامتيازات الممنوحة لمؤسسات أخرى تشكل عبئاً أمام الخصخصة (كهرباء فاديشا - زحلة - جبيل - عالية - بحدون * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	إن الخصخصة في لبنان تؤدي إلى زيادة البطالة * الفئة التي ينتمي إليها.
100.0%	165	.0%	0	100.0%	165	يعتبر الإصلاح الإداري شرطاً أساسياً لنجاح الخصخصة في لبنان * الفئة التي ينتمي إليها.

أفضل طريقة لتقييم موجودات الشركة في حال الخصخصة هي تصفية الشركة * الفئة التي ينتمي إليها
Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها				
	محاسب فانوني	أكاديمي			
23	13	10	Count	موافق	أفضل طريقة لتقييم موجودات الشركة في حال الخصخصة هي تصفية الشركة
23.0	12.4	10.6	Expected Count		
100.0%	56.5%	43.5%	within % أفضل طريقة لتقييم موجبات الشركة في حال الخصخصة هي تصفية الشركة.		
1	1	0	Count	غالباً	
1.0	.5	.5	Expected Count		
100.0%	100.0%	.0%	within % أفضل طريقة لتقييم موجبات الشركة في حال الخصخصة هي تصفية الشركة.		
3	1	2	Count	حيادي	
3.0	1.6	1.4	Expected Count		
100.0%	33.3%	66.7%	within % أفضل طريقة لتقييم موجبات الشركة في حال الخصخصة هي تصفية الشركة.		
3	3	0	Count	أحياناً	
3.0	1.6	1.4	Expected Count		
100.0%	100.0%	.0%	within % أفضل طريقة لتقييم موجبات الشركة في حال الخصخصة هي تصفية الشركة.		
135	71	64	Count	غير موافق	
135.0	72.8	62.2	Expected Count		
100.0%	52.6%	47.4%	within % أفضل طريقة لتقييم موجبات الشركة في حال الخصخصة هي تصفية الشركة.		
165	89	76	Count	Total	
165.0	89.0	76.0	Expected Count		
100.0%	53.9%	46.1%	within % أفضل طريقة لتقييم موجبات الشركة في حال الخصخصة هي تصفية الشركة.		

Chi-Square Test

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.394	4	4.089(a)	Pearson Chi-Square
.230	4	5.615	Likelihood Ratio
.666	1	.187	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

الاتجاه الأمثل لتقييم الشركة في حال الخصخصة هي الطرق التي تراعي قدرات نمو الشركة * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها					
	محاسب فانوني	أكاديمي				
138	76	62	Count	موافق	الاتجاه الأمثل لتقييم الشركة في حال الخصخصة هي الطرق التي تراعي قدرات نمو الشركة	
138.0	74.4	63.6	Expected Count			
100.0%	55.1%	44.9%	within %الاتجاه الأمثل لتقييم الشركة في حال الخصخصة هي الطرق التي تراعي قدرات نمو الشركة			
9	3	6	Count	غالبًا		
9.0	4.9	4.1	Expected Count			
100.0%	33.3%	66.7%	within %الاتجاه الأمثل لتقييم الشركة في حال الخصخصة هي الطرق التي تراعي قدرات نمو الشركة			
18	10	8	Count	غير موافق		
18.0	9.7	8.3	Expected Count			
100.0%	55.6%	44.4%	within %الاتجاه الأمثل لتقييم الشركة في حال الخصخصة هي الطرق التي تراعي قدرات نمو الشركة			
165	89	76	Count	Total		
165.0	89.0	76.0	Expected Count			
100.0%	53.9%	46.1%	within %الاتجاه الأمثل لتقييم الشركة في حال الخصخصة هي الطرق التي تراعي قدرات نمو الشركة			

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.443	2	1.628(a)	Pearson Chi-Square
.441	2	1.640	Likelihood Ratio
.931	1	.007	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 2 cells (33.3%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 4.15.

إن اختيار الطريقة المناسبة لتقييم المشروعات تتم حسب طبيعة المشروع المراد خصصته * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها					
	محاسب فانوني	أكاديمي				
117	58	59	Count	موافق	إن اختيار الطريقة المناسبة لتقييم المشروعات تتم حسب طبيعة المشروع المراد خصصته	
117.0	63.1	53.9	Expected Count			
100.0%	49.6%	50.4%	within% إن اختيار الطريقة المناسبة لتقييم المشروعات تتم حسب طبيعة المشروع المراد خصصته			
39	27	12	Count	غالباً		
39.0	21.0	18.0	Expected Count			
100.0%	69.2%	30.8%	within% إن اختيار الطريقة المناسبة لتقييم المشروعات تتم حسب طبيعة المشروع المراد خصصته			
3	1	2	Count	أحياناً		
3.0	1.6	1.4	Expected Count			
100.0%	33.3%	66.7%	within% إن اختيار الطريقة المناسبة لتقييم المشروعات تتم حسب طبيعة المشروع المراد خصصته			
6	3	3	Count	غير موافق		
6.0	3.2	2.8	Expected Count			
100.0%	50.0%	50.0%	within% إن اختيار الطريقة المناسبة لتقييم المشروعات تتم حسب طبيعة المشروع المراد خصصته			
165	89	76	Count	Total		
165.0	89.0	76.0	Expected Count			
100.0%	53.9%	46.1%	within% إن اختيار الطريقة المناسبة لتقييم المشروعات تتم حسب طبيعة المشروع المراد خصصته			

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.163	3	5.119(a)	Pearson Chi-Square
.155	3	5.244	Likelihood Ratio
.580	1	.307	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 4 cells (50.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.38.

تتماشى الإجراءات المحاسبية المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية
* الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها				
	محاسب فائزوني	أكاديمي			
6	3	3	Count	غير موافق	تتماشى الإجراءات المحاسبية المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية
6.0	3.2	2.8	Expected Count		
100.0%	50.0%	50.0%	%within المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية		
3	1	2	Count	أحياناً	تتماشى الإجراءات المحاسبية المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية
3.0	1.6	1.4	Expected Count		
100.0%	33.3%	66.7%	%within المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية		
4	3	1	Count	حيادي	تتماشى الإجراءات المحاسبية المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية
4.0	2.2	1.8	Expected Count		
100.0%	75.0%	25.0%	%within المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية		
45	32	13	Count	غالباً	تتماشى الإجراءات المحاسبية المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية
45.0	24.3	20.7	Expected Count		
100.0%	71.1%	28.9%	%within المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية		
107	50	57	Count	موافق	تتماشى الإجراءات المحاسبية المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية
107.0	57.7	49.3	Expected Count		
100.0%	46.7%	53.3%	%within المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية		
165	89	76	Count	Total	تتماشى الإجراءات المحاسبية المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية
165.0	89.0	76.0	Expected Count		
100.0%	53.9%	46.1%	%within المتبعة لأغراض خصخصة أي وحدة اقتصادية مع معايير المحاسبة الدولية		

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.065	4	8.844(a)	Pearson Chi-Square
.059	4	9.099	Likelihood Ratio
.262	1	1.257	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 6 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.38.

إن اتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس الفوائد المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة بها * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها				
	محاسب فائض	أكاديمي			
51	29	22	Count	غير موافق	إن إتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس الفوائد المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة بها.
51.0	27.5	23.5	Expected Count		
100.0%	56.9%	43.1%	within % إن إتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس الفوائد المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة بها.		
5	4	1	Count	أحياناً	
5.0	2.7	2.3	Expected Count		
100.0%	80.0%	20.0%	within % إن إتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس الفوائد المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة بها.		
1	0	1	Count	حيادي	
1.0	.5	.5	Expected Count		
100.0%	.0%	100.0 %	within % إن إتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس الفوائد المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة بها.		
20	16	4	Count	غالباً	
20.0	10.8	9.2	Expected Count		
100.0%	80.0%	20.0%	within % إن إتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس الفوائد المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة بها.		
88	40	48	Count	موافق	
88.0	47.5	40.5	Expected Count		
100.0%	45.5%	54.5%	within % إن إتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس الفوائد المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة بها.		
165	89	76	Count	Total	
165.0	89.0	76.0	Expected Count		
100.0%	53.9%	46.1%	within % إن إتباع معايير المحاسبة الدولية لقياس الفوائد المالية للمؤسسات العامة يعكس القيمة العادلة بها.		

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.030	4	10.730(a)	Pearson Chi-Square
.020	4	11.690	Likelihood Ratio
.225	1	1.472	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a. 4 cells (40.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .46.

Total	الفئة التي ينتمي إليها			
	محاسب فانوني	أكاديمي		
30	10	20	Count	غير موافق يجب - ب تنفي - يم الموجودات استنادا إلى ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة
30.0	16.2	13.8	Expected Count	
100.0%	33.3%	66.7%	within % يجب تقييم الموجودات استنادا إلى ما تنص عليه مع-ايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة	
18	17	1	Count	
18.0	9.7	8.3	Expected Count	أحيانا
100.0%	94.4%	5.6%	within % يجب تقييم الموجودات استنادا إلى ما تنص عليه مع-ايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة	
7	3	4	Count	
7.0	3.8	3.2	Expected Count	
100.0%	42.9%	57.1%	within % يجب تقييم الموجودات استنادا إلى ما تنص عليه مع-ايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة	حيادي
7	5	2	Count	
7.0	3.8	3.2	Expected Count	
100.0%	71.4%	28.6%	within % يجب تقييم الموجودات استنادا إلى ما تنص عليه مع-ايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة	
103	54	49	Count	غالباً
103.0	55.6	47.4	Expected Count	
100.0%	52.4%	47.6%	within % يجب تقييم الموجودات استنادا إلى ما تنص عليه مع-ايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة	
165	89	76	Count	
165.0	89.0	76.0	Expected Count	موافق
100.0%	53.9%	46.1%	within % يجب تقييم الموجودات استنادا إلى ما تنص عليه مع-ايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة	
165	89	76	Count	
165.0	89.0	76.0	Expected Count	
100.0%	53.9%	46.1%	within % يجب تقييم الموجودات استنادا إلى ما تنص عليه مع-ايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة	Total
165	89	76	Count	
165.0	89.0	76.0	Expected Count	
100.0%	53.9%	46.1%	within % يجب تقييم الموجودات استنادا إلى ما تنص عليه مع-ايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة	

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.001	4	18.316(a)	Pearson Chi-Square
.000	4	21.316	Likelihood Ratio
.763	1	.091	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

في حال خصخصة الشركات العامة يجب تقييم الموجودات بالأسعار العالمية * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها					
	محاسب فانوني	أكاديمي				
114	50	64	Count	موافق	فـ -- في حـ -- ال خصخصة الشركات العامة يجب -- ب -- تقييم الموجودات بالأسعار العالمية	
114.0	61.5	52.5	Expected Count			
100.0%	43.9%	56.1%	within % في حـ ال خصخصة الشركات العامة يجب ب تقييم الموجودات بالأسعار العالمية			
27	25	2	Count	غالباً		
27.0	14.6	12.4	Expected Count			
100.0%	92.6%	7.4%	within % في حـ ال خصخصة الشركات العامة يجب ب تقييم الموجودات بالأسعار العالمية			
2	1	1	Count	حيادي		
2.0	1.1	.9	Expected Count			
100.0%	50.0%	50.0%	within % في حـ ال خصخصة الشركات العامة يجب ب تقييم الموجودات بالأسعار العالمية			
8	3	5	Count	أحياناً		
8.0	4.3	3.7	Expected Count			
100.0%	37.5%	62.5%	within % في حـ ال خصخصة الشركات العامة يجب ب تقييم الموجودات بالأسعار العالمية			
14	10	4	Count	غير موافق		
14.0	7.6	6.4	Expected Count			
100.0%	71.4%	28.6%	within % في حـ ال خصخصة الشركات العامة يجب ب تقييم الموجودات بالأسعار العالمية			
165	89	76	Count	Total		
165.0	89.0	76.0	Expected Count			
100.0%	53.9%	46.1%	within % في حـ ال خصخصة الشركات العامة يجب ب تقييم الموجودات بالأسعار العالمية			

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.000	4	23.505(a)	Pearson Chi-Square
.000	4	27.031	Likelihood Ratio
.044	1	4.059	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 4 cells (40.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .92.

يجب تطبيق نسب التحليل المالي لتقييم السياسات والتفديرات التي تستخدمها الشركة لقياس عوامل النجاح والمخاطر * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها				
	محاسب فانوني	أكاديمي			
118	58	60	Count	موافق	يجب تطبيق نسب التحليل المالي لتقييم السياسات والتفديرات التي تستخدمها الشركة لقياس عوامل النجاح والمخاطر.
118.0	63.6	54.4	Expected Count		
100.0%	49.2%	50.8%	within % يجب تطبيق نسب التحليل المالي لتقييم السياسات والتفديرات التي تستخدمها الشركة لقياس عوامل النجاح والمخاطر.		
32	28	4	Count	غالباً	لنفق... اس عوامل النجاح والمخاطر
32.0	17.3	14.7	Expected Count		
100.0%	87.5%	12.5%	within % يجب تطبيق نسب التحليل المالي لتقييم السياسات والتفديرات التي تستخدمها الشركة لقياس عوامل النجاح والمخاطر.		
1	1	0	Count	حيادي	
1.0	.5	.5	Expected Count		
100.0%	100.0%	.0%	within % يجب تطبيق نسب التحليل المالي لتقييم السياسات والتفديرات التي تستخدمها الشركة لقياس عوامل النجاح والمخاطر.		
13	1	12	Count	أحياناً	
13.0	7.0	6.0	Expected Count		
100.0%	7.7%	92.3%	within % يجب تطبيق نسب التحليل المالي لتقييم السياسات والتفديرات التي تستخدمها الشركة لقياس عوامل النجاح والمخاطر.		
1	1	0	Count	غير موافق	
1.0	.5	.5	Expected Count		
100.0%	100.0%	.0%	within % يجب تطبيق نسب التحليل المالي لتقييم السياسات والتفديرات التي تستخدمها الشركة لقياس عوامل النجاح والمخاطر.		
165	89	76	Count		Total
165.0	89.0	76.0	Expected Count		
100.0%	53.9%	46.1%	within % يجب تطبيق نسب التحليل المالي لتقييم السياسات والتفديرات التي تستخدمها الشركة لقياس عوامل النجاح والمخاطر.		

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.000	4	28.494(a)	Pearson Chi-Square
.000	4	33.000	Likelihood Ratio
.432	1	.618	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a. 4 cells (40.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .46.

يساعد وجود أسواق مالية متطورة على تقييم عادل للشركات المراد خصصتها * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها				
	محاسب فانوني	أكاديمي			
14	14	0	Count	غير - - ر موافق	يساعد وجود أسواق مالية متطورة على تقييم عادل للشركات المراد خصصتها
14.0	7.6	6.4	Expected Count		
100.0%	100.0%	.0%	%within متطورة على تقييم عادل للشركات المراد خصصتها		
18	11	7	Count	أحياناً	
18.0	9.7	8.3	Expected Count		
100.0%	61.1%	38.9%	%within متطورة على تقييم عادل للشركات المراد خصصتها		
5	5	0	Count	حيادي	
5.0	2.7	2.3	Expected Count		
100.0%	100.0%	.0%	%within متطورة على تقييم عادل للشركات المراد خصصتها		
30	16	14	Count	غالباً	
30.0	16.2	13.8	Expected Count		
100.0%	53.3%	46.7%	%within متطورة على تقييم عادل للشركات المراد خصصتها		
98	43	55	Count	موافق	
98.0	52.9	45.1	Expected Count		
100.0%	43.9%	56.1%	%within متطورة على تقييم عادل للشركات المراد خصصتها		
165	89	76	Count	Total	
165.0	89.0	76.0	Expected Count		
100.0%	53.9%	46.1%	%within متطورة على تقييم عادل للشركات المراد خصصتها		

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.000	4	20.595(a)	Pearson Chi-Square
.000	4	27.817	Likelihood Ratio
.000	1	15.517	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 2 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.30.

إن وجود أسواق مالية متطورة يقلل من الوقت اللازم لتقييم الشركات المراد خصصتها * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها			
	محاسب فانوني	أكاديمي		
22	21	1	Count	غير موافق
22.0	11.9	10.1	Expected Count	
100.0%	95.5%	4.5%	%within إن وجـ ود أسـ واق مالية متطورة يقلل من الوقت اللازم لتقييم الشركات المراد خصصتها	
7	6	1	Count	أحياناً
7.0	3.8	3.2	Expected Count	
100.0%	85.7%	14.3%	%within إن وجـ ود أسـ واق مالية متطورة يقلل من الوقت اللازم لتقييم الشركات المراد خصصتها	
2	1	1	Count	حيادي
2.0	1.1	.9	Expected Count	
100.0%	50.0%	50.0%	%within إن وجـ ود أسـ واق مالية متطورة يقلل من الوقت اللازم لتقييم الشركات المراد خصصتها	
25	10	15	Count	غالباً
25.0	13.5	11.5	Expected Count	
100.0%	40.0%	60.0%	%within إن وجـ ود أسـ واق مالية متطورة يقلل من الوقت اللازم لتقييم الشركات المراد خصصتها	
109	51	58	Count	موافق
109.0	58.8	50.2	Expected Count	
100.0%	46.8%	53.2%	%within إن وجـ ود أسـ واق مالية متطورة يقلل من الوقت اللازم لتقييم الشركات المراد خصصتها	
165	89	76	Count	Total
165.0	89.0	76.0	Expected Count	
100.0%	53.9%	46.1%	%within إن وجود أسواق مالية متطورة يقلل من الوقت اللازم لتقييم الشركات المراد خصصتها	

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.000	4	22.317(a)	Pearson Chi-Square
.000	4	26.756	Likelihood Ratio
.000	1	18.829	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 4 cells (40.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .92.

يمكن لخبير التقييم الواحد القيام بخدمات تقييم المشروع أو مساعد العميل في مفاوضات البيع/الشراء ولايس الاثنين معا * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها			
	محاسب فلنوني	أكاديمي		
101	56	45	Count	موافق
101.0	54.5	46.5	Expected Count	
100.0%	55.4%	44.6%	%within بخدمات تقييم المشروع أو مساعد العميل في مفاوضات البيع/الشراء وليس الاثنين معاً	
4	2	2	Count	غالباً
4.0	2.2	1.8	Expected Count	
100.0%	50.0%	50.0%	%within بخدمات تقييم المشروع أو مساعد العميل في مفاوضات البيع/الشراء وليس الاثنين معاً	
16	3	13	Count	حيادي
16.0	8.6	7.4	Expected Count	
100.0%	18.8%	81.3%	%within بخدمات تقييم المشروع أو مساعد العميل في مفاوضات البيع/الشراء وليس الاثنين معاً	
4	4	0	Count	أحياناً
4.0	2.2	1.8	Expected Count	
100.0%	100.0%	.0%	%within بخدمات تقييم المشروع أو مساعد العميل في مفاوضات البيع/الشراء وليس الاثنين معاً	
40	24	16	Count	غير موافق
40.0	21.6	18.4	Expected Count	
100.0%	60.0%	40.0%	%within بخدمات تقييم المشروع أو مساعد العميل في مفاوضات البيع/الشراء وليس الاثنين معاً	
165	89	76	Count	Total
165.0	89.0	76.0	Expected Count	
100.0%	53.9%	46.1%	%within بخدمات تقييم المشروع أو مساعد العميل في مفاوضات البيع/الشراء وليس الاثنين معاً	

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.017	4	12.099(a)	Pearson Chi-Square
.007	4	14.069	Likelihood Ratio
.729	1	.120	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 4 cells (40.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.84.

ليس من مسؤولية خبير التقييم الذي يقوم بتقييم المشروعات إعادة التدقيق للبيانات المالية إلا أنه يتوجب عليه الأخذ بعين الاعتبار الأمور التي تظهر بشكل غير منطقي * الفئة التي ينتمي إليها.

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها			
	محاسب فانوني	أكاديمي		
64	40	24	Count	ليس م - ن مس - وولية خبير التقييم الذي يقوم بتقييم المشروعات إعادة التدقيق للبيانات المالية إلا أنه يتوجب عليه الأخذ بعين الاعتبار الأمور التي تظهر بشكل غير منطقي.
64.0	34.5	29.5	Expected Count	
100.0%	62.5%	37.5%	within % ليس من مسؤولية خبير التقييم الذي يقوم بتقييم المشروعات إعادة التدقيق للبيانات المالية إلا أنه يتوجب عليه الأخذ بعين الاعتبار الأمور التي تظهر بشكل غير منطقي.	
13	9	4	Count	غالباً الاعتبار الأمور التي تظهر بشكل غير منطقي.
13.0	7.0	6.0	Expected Count	
100.0%	69.2%	30.8%	Within % ليس من مسؤولية خبير التقييم الذي يقوم بتقييم المشروعات إعادة التدقيق للبيانات المالية إلا أنه يتوجب عليه الأخذ بعين الاعتبار الأمور التي تظهر بشكل غير منطقي.	
2	1	1	Count	حيادي
2.0	1.1	.9	Expected Count	
100.0%	50.0%	50.0%	within % ليس من مسؤولية خبير التقييم الذي يقوم بتقييم المشروعات إعادة التدقيق للبيانات المالية إلا أنه يتوجب عليه الأخذ بعين الاعتبار الأمور التي تظهر بشكل غير منطقي.	
22	22	0	Count	أحياناً
22.0	11.9	10.1	Expected Count	
100.0%	100.0%	.0%	within % ليس من مسؤولية خبير التقييم الذي يقوم بتقييم المشروعات إعادة التدقيق للبيانات المالية إلا أنه يتوجب عليه الأخذ بعين الاعتبار الأمور التي تظهر بشكل غير منطقي.	
64	17	47	Count	غير موافق
64.0	34.5	29.5	Expected Count	
100.0%	26.6%	73.4%	within % ليس من مسؤولية خبير التقييم الذي يقوم بتقييم المشروعات إعادة التدقيق للبيانات المالية إلا أنه يتوجب عليه الأخذ بعين الاعتبار الأمور التي تظهر بشكل غير منطقي.	
165	89	76	Count	Total
165.0	89.0	76.0	Expected Count	
100.0%	53.9%	46.1%	within % ليس من مسؤولية خبير التقييم الذي يقوم بتقييم المشروعات إعادة التدقيق للبيانات المالية إلا أنه يتوجب عليه الأخذ بعين الاعتبار الأمور التي تظهر بشكل غير منطقي.	

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.000	4	41.217(a)	Pearson Chi-Square
.000	4	50.118	Likelihood Ratio
.001	1	10.490	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 2 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .92.

لتنفيذ عملية خصخصة المنشآت العامة في لبنان يجب اتباع الإجراءات التالية * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها				
	محاسب فانوني	أكاديمي			
98	52	46	Count	إعداد وعرض قوائم مالية للمؤسسات العامة قبل خصصتها	لتنفيذ عملية خصخصة المنشآت العامة في لبنان يجب اتباع الإجراءات التالية
98.0	52.9	45.1	Expected Count		
100.0%	53.1%	46.9%	within % لتنفيذ - ذ عملي - عة خصخصة المنشآت العامة في لبنان يجب اتباع الإجراءات التالية		
51	29	22	Count	مراجعة القوائم المالية من قبل مراجع فانوني معتمد	
51.0	27.5	23.5	Expected Count		
100.0%	56.9%	43.1%	within % لتنفيذ - ذ عملي - عة خصخصة المنشآت العامة في لبنان يجب اتباع الإجراءات التالية		
16	8	8	Count	يتم تقييم الموجودات من قبل خبير تقييم محايد	
16.0	8.6	7.4	Expected Count		
100.0%	50.0%	50.0%	within % لتنفيذ - ذ عملي - عة خصخصة المنشآت العامة في لبنان يجب اتباع الإجراءات التالية		
165	89	76	Count	Total	
165.0	89.0	76.0	Expected Count		
100.0%	53.9%	46.1%	within % لتنفيذ - ذ عملي - عة خصخصة المنشآت العامة في لبنان يجب اتباع الإجراءات التالية		

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.858	2	.306(a)	Pearson Chi-Square
.858	2	.306	Likelihood Ratio
.957	1	.003	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 7.37.

من الأفضل تخصيص المؤسسات العامة على أساس * الفئة التي ينتمي إليها.

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها					
	محاسب فانوني	أكاديمي				
10	6	4	Count	تأجيل المرفق العام	م - ن الأفض - ل تخصيص المؤسسات العامة على أساس	
10.0	5.4	4.6	Expected Count	مؤقتاً إلى القطر - اع		
100.0%	60.0%	40.0%	%within من الأفضل تخص - يص المؤسسات العامة على أساس	الخاص من خ - لال BOT أو الم		
4	2	2	Count	المنافسة		
4.0	2.2	1.8	Expected Count			
100.0%	50.0%	50.0%	%within من الأفضل تخص - يص المؤسسات العامة على أساس			
18	9	9	Count	المشاركة من خ - لال	المشاركة بين القطاع العام والخاص	
18.0	9.7	8.3	Expected Count			
100.0%	50.0%	50.0%	%within من الأفضل تخص - يص المؤسسات العامة على أساس			
43	13	30	Count	نف - ل الإدارة إل - ي	القطاع الخاص م - ع احتفاظ الدولة بح - ق الملكية	
43.0	23.2	19.8	Expected Count			
100.0%	30.2%	69.8%	%within من الأفضل تخص - يص المؤسسات العامة على أساس			
3	1	2	Count	نف - ل الإدارة إل - ي	القطاع الخاص عب - ر عقود تأجير الأصول	
3.0	1.6	1.4	Expected Count			
100.0%	33.3%	66.7%	%within من الأفضل تخص - يص المؤسسات العامة على أساس			
4	2	2	Count	نقل الملكية - والإدارة	إلى القطاع الخاص عبر بيع مباشر	
4.0	2.2	1.8	Expected Count			
100.0%	50.0%	50.0%	%within من الأفضل تخص - يص المؤسسات العامة على أساس			
80	54	26	Count	نقل الملكية - والإدارة	عبر المزاد العلني	
80.0	43.2	36.8	Expected Count			
100.0%	67.5%	32.5%	%within من الأفضل تخص - يص المؤسسات العامة على أساس			
2	1	1	Count	نقل الملكية - والإدارة	عبر الاكتتاب العام	
2.0	1.1	.9	Expected Count			
100.0%	50.0%	50.0%	%within من الأفضل تخص - يص المؤسسات العامة على أساس			
1	1	0	Count	نقل الملكية - والإدارة	عب - ر ص - كوك الخصخصة أو نظ - ام المستندات	
1.0	.5	.5	Expected Count			
100.0%	100.0%	.0%	%within من الأفضل تخص - يص المؤسسات العامة على أساس			
165	89	76	Count	Total		
165.0	89.0	76.0	Expected Count			
100.0%	53.9%	46.1%	%within من الأفضل تخص - يص المؤسسات العامة على أساس			

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.027	8	17.338(a)	Pearson Chi-Square
.021	8	18.022	Likelihood Ratio
.011	1	6.545	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 11 cells (61.1%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .46.

ان عملية تقييم المنشآت المراد تخصصتها في لبنان يجب أن يتم عبر * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها			
	محاسب فانوني	أكاديمي		
32	26	6	Count	إن عملية تقييم المنشآت المراد تخصصتها في لبنان يجب أن يتم عبر
32.0	17.3	14.7	Expected Count	
100.0%	81.3%	18.8%	within % إن عملية تقييم المنشآت المنوي تخصيصها في لبنان يجب أن يتم عبر	
46	29	17	Count	مؤسسات دولية مشهود لها بالكفاءة والنزاهة
46.0	24.8	21.2	Expected Count	
100.0%	63.0%	37.0%	within % إن عملية تقييم المنشآت المنوي تخصيصها في لبنان يجب أن يتم عبر	
87	34	53	Count	مؤسسات محلية مشهود لها بالكفاءة والنزاهة
87.0	46.9	40.1	Expected Count	
100.0%	39.1%	60.9%	within % إن عملية تقييم المنشآت المنوي تخصيصها في لبنان يجب أن يتم عبر	
165	89	76	Count	الاثنين معا
165.0	89.0	76.0	Expected Count	
100.0%	53.9%	46.1%	within % إن عملية تقييم المنشآت المنوي تخصيصها في لبنان يجب أن يتم عبر	
			Count	Total
			Expected Count	
			within % إن عملية تقييم المنشآت المنوي تخصيصها في لبنان يجب أن يتم عبر	

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.000	2	18.873(a)	Pearson Chi-Square
.000	2	19.801	Likelihood Ratio
.000	1	18.656	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 14.74.

إن تقييم قطاع الاتصالات في لبنان يعتمد على * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها					
	محاسب فانوني	أكاديمي				
12	6	6	Count	القيمة الصافية للأصول	إن تقييم قطاع الاتصالات في لبنان يعتمد على	
12.0	6.5	5.5	Expected Count			
100.0%	50.0%	50.0%	within % إن تقييم قطاع الاتصالات في لبنان يعتمد على			
87	66	21	Count	عدد الزبائن		
87.0	46.9	40.1	Expected Count			
100.0%	75.9%	24.1%	within % إن تقييم قطاع الاتصالات في لبنان يعتمد على			
66	17	49	Count	الاثنين معا		
66.0	35.6	30.4	Expected Count			
100.0%	25.8%	74.2%	within % إن تقييم قطاع الاتصالات في لبنان يعتمد على			
165	89	76	Count			Total
165.0	89.0	76.0	Expected Count			
100.0%	53.9%	46.1%	within % إن تقييم قطاع الاتصالات في لبنان يعتمد على			

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.000	2	38.003(a)	Pearson Chi-Square
.000	2	39.607	Likelihood Ratio
.000	1	21.791	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 5.53.

إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى البعيد *

الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها					
	محاسب فانوني	أكاديمي				
108	57	51	Count	غير موافق	إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى البعيد	
108.0	58.3	49.7	Expected Count			
100.0%	52.8%	47.2%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى البعيد			
1	1	0	Count	أحياناً		
1.0	.5	.5	Expected Count			
100.0%	100.0%	.0%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى البعيد			
13	6	7	Count	حيادي		
13.0	7.0	6.0	Expected Count			
100.0%	46.2%	53.8%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى البعيد			
9	7	2	Count	غالباً		
9.0	4.9	4.1	Expected Count			
100.0%	77.8%	22.2%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى البعيد			
34	18	16	Count	موافق		
34.0	18.3	15.7	Expected Count			
100.0%	52.9%	47.1%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى البعيد			
165	89	76	Count	Total		
165.0	89.0	76.0	Expected Count			
100.0%	53.9%	46.1%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى البعيد			

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.509	4	3.302(a)	Pearson Chi-Square
.429	4	3.831	Likelihood Ratio
.743	1	.108	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 4 cells (40.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .46.

إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى القصير *
الفئة التي ينتمي إليها.

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها				
	محاسب فانوني	أكاديمي			
33	26	7	Count	غير موافق	إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى القصير.
33.0	17.8	15.2	Expected Count		
100.0%	78.8%	21.2%	%within في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى القصير.		
5	5	0	Count	أحياناً	الموازنة العامة على المدى القصير.
5.0	2.7	2.3	Expected Count		
100.0%	100.0%	.0%	%within في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى القصير.		
6	3	3	Count	حيادي	
6.0	3.2	2.8	Expected Count		
100.0%	50.0%	50.0%	%within في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى القصير.		
6	4	2	Count	غالباً	
6.0	3.2	2.8	Expected Count		
100.0%	66.7%	33.3%	%within في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى القصير.		
115	51	64	Count	موافق	
115.0	62.0	53.0	Expected Count		
100.0%	44.3%	55.7%	%within في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى القصير.		
165	89	76	Count	Total	
165.0	89.0	76.0	Expected Count		
100.0%	53.9%	46.1%	%within في لبنان يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المدى القصير.		

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.002	4	17.158(a)	Pearson Chi-Square
.001	4	19.700	Likelihood Ratio
.000	1	14.614	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

A 6 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.30.

إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها				
	محاسب فائزوني	أكاديمي			
13	10	3	Count	غير موافق	إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي لزيادة الإنتاجية.
13.0	7.0	6.0	Expected Count		
100.0%	76.9%	23.1%	%within إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي لزيادة الإنتاجية.		
6	3	3	Count	أحياناً	
6.0	3.2	2.8	Expected Count		
100.0%	50.0%	50.0%	%within إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي لزيادة الإنتاجية.		
29	17	12	Count	حيادي	
29.0	15.6	13.4	Expected Count		
100.0%	58.6%	41.4%	%within إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي لزيادة الإنتاجية.		
9	6	3	Count	غالباً	
9.0	4.9	4.1	Expected Count		
100.0%	66.7%	33.3%	%within إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي لزيادة الإنتاجية.		
108	53	55	Count	موافق	
108.0	58.3	49.7	Expected Count		
100.0%	49.1%	50.9%	%within إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي لزيادة الإنتاجية.		
165	89	76	Count	Total	
165.0	89.0	76.0	Expected Count		
100.0%	53.9%	46.1%	%within إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي لزيادة الإنتاجية.		

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.323	4	4.673(a)	Pearson Chi-Square
.300	4	4.874	Likelihood Ratio
.068	1	3.340	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 4 cells (40.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.76.

إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي إلى الارتفاع في الأسعار بهـ.د فـ.د زيادة الربحية لهـ.د
المؤسسات * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها				
	محاسب فانوني	أكاديمي			
58	33	25	Count	غير موافق	إن خصخصة -ة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي إلى الارتفاع في الأسعار بهـ.د فـ.د زيادة الربحية لهذه المؤسسات.
58.0	31.3	26.7	Expected Count		
100.0%	56.9%	43.1%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي إلى الارتفاع في الأسعار بهدف زيادة الربحية لهذه المؤسسات.		
42	16	26	Count	أحياناً	زيادة الربحية لهذه المؤسسات.
42.0	22.7	19.3	Expected Count		
100.0%	38.1%	61.9%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي إلى الارتفاع في الأسعار بهدف زيادة الربحية لهذه المؤسسات.		
14	3	11	Count	حيادي	
14.0	7.6	6.4	Expected Count		
100.0%	21.4%	78.6%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي إلى الارتفاع في الأسعار بهدف زيادة الربحية لهذه المؤسسات.		
25	24	1	Count	غالباً	
25.0	13.5	11.5	Expected Count		
100.0%	96.0%	4.0%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي إلى الارتفاع في الأسعار بهدف زيادة الربحية لهذه المؤسسات.		
25	12	13	Count	موافق	
25.0	13.5	11.5	Expected Count		
100.0%	48.0%	52.0%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي إلى الارتفاع في الأسعار بهدف زيادة الربحية لهذه المؤسسات.		
1	1	0	Count	6	
1.0	.5	.5	Expected Count		
100.0%	100.0%	.0%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي إلى الارتفاع في الأسعار بهدف زيادة الربحية لهذه المؤسسات.		
165	89	76	Count	Total	
165.0	89.0	76.0	Expected Count		
100.0%	53.9%	46.1%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان سيؤدي إلى الارتفاع في الأسعار بهدف زيادة الربحية لهذه المؤسسات.		

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.000	5	29.414(a)	Pearson Chi-Square
.000	5	35.032	Likelihood Ratio
.206	1	1.600	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 2 cells (16.7%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .46.

إن خصخصة منشآت القطاع العام في لبنان سيؤدي إلى انخفاض أسعار بعض الخدمات المنافسة * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها				
	محاسب فائزوني	أكاديمي			
19	9	10	Count	غير موافق	إن خصخصة منشآت القطاع العام في لبنان سيؤدي إلى انخفاض أسعار بعض الخدمات المنافسة.
19.0	10.2	8.8	Expected Count		
100.0%	47.4%	52.6%	%within العام في لبنان سيؤدي إلى انخفاض أسعار بعض الخدمات المنافسة.		
28	9	19	Count	أحياناً	بعض الخدمات المنافسة
28.0	15.1	12.9	Expected Count		
100.0%	32.1%	67.9%	%within العام في لبنان سيؤدي إلى انخفاض أسعار بعض الخدمات المنافسة.		
22	20	2	Count	حيادي	
22.0	11.9	10.1	Expected Count		
100.0%	90.9%	9.1%	%within العام في لبنان سيؤدي إلى انخفاض أسعار بعض الخدمات المنافسة.		
11	9	2	Count	غالباً	
11.0	5.9	5.1	Expected Count		
100.0%	81.8%	18.2%	%within العام في لبنان سيؤدي إلى انخفاض أسعار بعض الخدمات المنافسة.		
85	42	43	Count	موافق	
85.0	45.8	39.2	Expected Count		
100.0%	49.4%	50.6%	%within العام في لبنان سيؤدي إلى انخفاض أسعار بعض الخدمات المنافسة.		
165	89	76	Count	Total	
165.0	89.0	76.0	Expected Count		
100.0%	53.9%	46.1%	%within العام في لبنان سيؤدي إلى انخفاض أسعار بعض الخدمات المنافسة.		

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.000	4	21.930(a)	Pearson Chi-Square
.000	4	24.603	Likelihood Ratio
.682	1	.168	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 5.07.

إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يؤدي إلى سيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد الوطني * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها					
	محاسب فانوني	أكاديمي				
31	16	15	Count	موافق	إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يؤدي إلى سيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد الوطني	
31.0	16.7	14.3	Expected Count			
100.0%	51.6%	48.4%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يؤدي إلى سيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد الوطني.			
6	5	1	Count	غالباً		
6.0	3.2	2.8	Expected Count			
100.0%	83.3%	16.7%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يؤدي إلى سيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد الوطني.			
29	25	4	Count	حيادي		
29.0	15.6	13.4	Expected Count			
100.0%	86.2%	13.8%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يؤدي إلى سيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد الوطني.			
29	20	9	Count	أحياناً		
29.0	15.6	13.4	Expected Count			
100.0%	69.0%	31.0%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يؤدي إلى سيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد الوطني.			
70	23	47	Count	غير موافق		
70.0	37.8	32.2	Expected Count			
100.0%	32.9%	67.1%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يؤدي إلى سيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد الوطني.			
165	89	76	Count	Total		
165.0	89.0	76.0	Expected Count			
100.0%	53.9%	46.1%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان يؤدي إلى سيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد الوطني.			

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.000	4	29.465(a)	Pearson Chi-Square
.000	4	31.528	Likelihood Ratio
.009	1	6.886	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 2 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.76.

إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان في حال وجود عدة شركات ستؤدي إلى الاحتكار * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها					
	محاسب فانوني	أكاديمي				
26	12	14	Count	موافق	إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان في حال وجود عدة شركات ستؤدي إلى الاحتكار	
26.0	14.0	12.0	Expected Count			
100.0%	46.2%	53.8%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان في حال وجود عدة شركات ستؤدي إلى الاحتكار			
6	5	1	Count	غالباً		
6.0	3.2	2.8	Expected Count			
100.0%	83.3%	16.7%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان في حال وجود عدة شركات ستؤدي إلى الاحتكار			
2	2	0	Count	حيادي		
2.0	1.1	.9	Expected Count			
100.0%	100.0%	.0%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان في حال وجود عدة شركات ستؤدي إلى الاحتكار.			
10	7	3	Count	أحياناً		
10.0	5.4	4.6	Expected Count			
100.0%	70.0%	30.0%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان في حال وجود عدة شركات ستؤدي إلى الاحتكار.			
121	63	58	Count	غير موافق		Total
121.0	65.3	55.7	Expected Count			
100.0%	52.1%	47.9%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان في حال وجود عدة شركات ستؤدي إلى الاحتكار.			
165	89	76	Count			
165.0	89.0	76.0	Expected Count			
100.0%	53.9%	46.1%	within % إن خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان في حال وجود عدة شركات ستؤدي إلى الاحتكار.			

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.228	4	5.638(a)	Pearson Chi-Square
.155	4	6.665	Likelihood Ratio
.947	1	.004	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 5 cells (50.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .92.

إن ارتفاع تكاليف إعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبء أمام إتمام عملية تحويلها إلى قطاع خاص * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها				
	محاسب فانوني	أكاديمي			
38	31	7	Count	غير موافق	إن ارتفاع تكاليف إعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبء أمام إتمام عملية تحويلها إلى قطاع خاص.
38.0	20.5	17.5	Expected Count		
100.0%	81.6%	18.4%	within % إن ارتفاع تكاليف إعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبء أمام إتمام عملية تحويلها إلى قطاع خاص.		
3	2	1	Count	أحياناً	عملية تحويلها إلى قطاع خاص.
3.0	1.6	1.4	Expected Count		
100.0%	66.7%	33.3%	within % إن ارتفاع تكاليف إعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبء أمام إتمام عملية تحويلها إلى قطاع خاص.		
16	3	13	Count	حيادي	
16.0	8.6	7.4	Expected Count		
100.0%	18.8%	81.3%	within % إن ارتفاع تكاليف إعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبء أمام إتمام عملية تحويلها إلى قطاع خاص.		
25	20	5	Count	غالباً	
25.0	13.5	11.5	Expected Count		
100.0%	80.0%	20.0%	within % إن ارتفاع تكاليف إعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبء أمام إتمام عملية تحويلها إلى قطاع خاص.		
83	33	50	Count	موافق	
83.0	44.8	38.2	Expected Count		
100.0%	39.8%	60.2%	within % إن ارتفاع تكاليف إعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبء أمام إتمام عملية تحويلها إلى قطاع خاص.		
165	89	76	Count	Total	
165.0	89.0	76.0	Expected Count		
100.0%	53.9%	46.1%	within % إن ارتفاع تكاليف إعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبء أمام إتمام عملية تحويلها إلى قطاع خاص.		

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.000	4	33.406(a)	Pearson Chi-Square
.000	4	35.569	Likelihood Ratio
.000	1	13.539	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 2 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.38.

الخسائر المحققة لبعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبء أمام تحويلها إلى القطاع الخاص * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها				
	محاسب فانوني	أكاديمي			
45	28	17	Count	غير موافق	الخسائر المحققة لـ بعض المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبء أمام تحويلها إلى القطاع الخاص
45.0	24.3	20.7	Expected Count		
100.0%	62.2%	37.8%	within % of the total المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبء أمام تحويلها إلى القطاع الخاص.		
1	0	1	Count	أحياناً	تحويلها إلى القطاع الخاص
1.0	.5	.5	Expected Count		
100.0%	.0%	100.0%	within % of the total المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبء أمام تحويلها إلى القطاع الخاص.		
21	18	3	Count	حيادي	
21.0	11.3	9.7	Expected Count		
100.0%	85.7%	14.3%	within % of the total المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبء أمام تحويلها إلى القطاع الخاص.		
22	9	13	Count	غالباً	
22.0	11.9	10.1	Expected Count		
100.0%	40.9%	59.1%	within % of the total المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبء أمام تحويلها إلى القطاع الخاص.		
76	34	42	Count	موافق	
76.0	41.0	35.0	Expected Count		
100.0%	44.7%	55.3%	within % of the total المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبء أمام تحويلها إلى القطاع الخاص.		
165	89	76	Count	Total	
165.0	89.0	76.0	Expected Count		
100.0%	53.9%	46.1%	within % of the total المؤسسات العامة في لبنان يشكل عبء أمام تحويلها إلى القطاع الخاص.		

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.005	4	15.042(a)	Pearson Chi-Square
.002	4	16.540	Likelihood Ratio
.028	1	4.858	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 2 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .46.

إن الخلافات بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضة تشكل عقبة لتنفيذ عملية الخصخصة * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها			
	محاسب فانوني	أكاديمي		
4	3	1	Count	غير موافق
4.0	2.2	1.8	Expected Count	
100.0%	75.0%	25.0%	within % إن الخلافات بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضة تشكل عقبة لتنفيذ عملية الخصخصة.	
1	0	1	Count	أحياناً
1.0	.5	.5	Expected Count	
100.0%	.0%	100.0%	within % إن الخلافات بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضة تشكل عقبة لتنفيذ عملية الخصخصة.	
1	1	0	Count	حيادي
1.0	.5	.5	Expected Count	
100.0%	100.0%	.0%	within % إن الخلافات بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضة تشكل عقبة لتنفيذ عملية الخصخصة.	
8	6	2	Count	غالباً
8.0	4.3	3.7	Expected Count	
100.0%	75.0%	25.0%	within % إن الخلافات بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضة تشكل عقبة لتنفيذ عملية الخصخصة.	
151	79	72	Count	موافق
151.0	81.4	69.6	Expected Count	
100.0%	52.3%	47.7%	within % إن الخلافات بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضة تشكل عقبة لتنفيذ عملية الخصخصة.	
165	89	76	Count	Total
165.0	89.0	76.0	Expected Count	
100.0%	53.9%	46.1%	within % إن الخلافات بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضة تشكل عقبة لتنفيذ عملية الخصخصة.	

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.364	4	4.327 (a)	Pearson Chi-Square
.266	4	5.211	Likelihood Ratio
.330	1	.951	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a. 8 cells (80.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .46.

إن عدم توفر معلومات ملائمة وشفافة عن برنامج الخصخصة لجمهور المستثمرين في لبنان يشكل عبة أمام تحويل المنشآت العامة للقطاع الخاص * الفئة التي ينتمي إليها.

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها				
	محاسب فانوني	أكاديمي			
20	19	1	Count	غير موافق	إن عدم توفر معلومات ملائمة وشفافة عن برنامج الخصخصة لجمهور المستثمرين في لبنان يشكل عبة أمام تحويل المنشآت العامة للقطاع الخاص.
20.0	10.8	9.2	Expected Count		
100.0%	95.0%	5.0%	within % إن عدم توفر معلومات ملائمة وشفافة عن برنامج الخصخصة لجمهور المستثمرين في لبنان يشكل عبة أمام تحويل المنشآت العامة للقطاع الخاص.	أحياناً	إن عدم توفر معلومات ملائمة وشفافة عن برنامج الخصخصة لجمهور المستثمرين في لبنان يشكل عبة أمام تحويل المنشآت العامة للقطاع الخاص.
3	2	1	Count		
3.0	1.6	1.4	Expected Count		
100.0%	66.7%	33.3%	within % إن عدم توفر معلومات ملائمة وشفافة عن برنامج الخصخصة لجمهور المستثمرين في لبنان يشكل عبة أمام تحويل المنشآت العامة للقطاع الخاص.	حيادي	
2	1	1	Count		
2.0	1.1	.9	Expected Count		
100.0%	50.0%	50.0%	within % إن عدم توفر معلومات ملائمة وشفافة عن برنامج الخصخصة لجمهور المستثمرين في لبنان يشكل عبة أمام تحويل المنشآت العامة للقطاع الخاص.	غالباً	
7	5	2	Count		
7.0	3.8	3.2	Expected Count		
100.0%	71.4%	28.6%	within % إن عدم توفر معلومات ملائمة وشفافة عن برنامج الخصخصة لجمهور المستثمرين في لبنان يشكل عبة أمام تحويل المنشآت العامة للقطاع الخاص.	موافق	
133	62	71	Count		
133.0	71.7	61.3	Expected Count		
100.0%	46.6%	53.4%	within % إن عدم توفر معلومات ملائمة وشفافة عن برنامج الخصخصة لجمهور المستثمرين في لبنان يشكل عبة أمام تحويل المنشآت العامة للقطاع الخاص.		
165	89	76	Count		
165.0	89.0	76.0	Expected Count		
100.0%	53.9%	46.1%	within % إن عدم توفر معلومات ملائمة وشفافة عن برنامج الخصخصة لجمهور المستثمرين في لبنان يشكل عبة أمام تحويل المنشآت العامة للقطاع الخاص.		Total

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.002	4	17.513(a)	Pearson Chi-Square
.000	4	21.038	Likelihood Ratio
.000	1	16.317	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 6 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .92.

إن الامتيازات المتبقية لمؤسسات أخرى تشكل عتبة أمام الخصخصة (كهرياء فاديشا - زحلة - جبيل - عالية - بحدون * الفئة التي ينتمي إليها.

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها				
	محاسب فانوني	أكاديمي			
47	34	13	Count	غير موافق	إن الامتيازات المتبقية لمؤسسات أخرى تشكل عتبة أمام الخصخصة (كهرياء فاديشا - زحلة - جبيل - عالية - بحدون)
47.0	25.4	21.6	Expected Count		
100.0%	72.3%	27.7%	within % إن الامتيازات المتبقية لمؤسسات أخرى تشكل عتبة أمام الخصخصة (كهرياء فاديشا - زحلة - جبيل - عالية - بحدون)		
5	2	3	Count	أحياناً	زحلة - جبيل - عالية - بحدون)
5.0	2.7	2.3	Expected Count		
100.0%	40.0%	60.0%	within % إن الامتيازات المتبقية لمؤسسات أخرى تشكل عتبة أمام الخصخصة (كهرياء فاديشا - زحلة - جبيل - عالية - بحدون)		
9	6	3	Count	حيادي	
9.0	4.9	4.1	Expected Count		
100.0%	66.7%	33.3%	within % إن الامتيازات المتبقية لمؤسسات أخرى تشكل عتبة أمام الخصخصة (كهرياء فاديشا - زحلة - جبيل - عالية - بحدون)		
9	6	3	Count	غالبا	
9.0	4.9	4.1	Expected Count		
100.0%	66.7%	33.3%	within % إن الامتيازات المتبقية لمؤسسات أخرى تشكل عتبة أمام الخصخصة (كهرياء فاديشا - زحلة - جبيل - عالية - بحدون)		
95	41	54	Count	موافق	
95.0	51.2	43.8	Expected Count		
100.0%	43.2%	56.8%	within % إن الامتيازات المتبقية لمؤسسات أخرى تشكل عتبة أمام الخصخصة (كهرياء فاديشا - زحلة - جبيل - عالية - بحدون)		
165	89	76	Count	Total	
165.0	89.0	76.0	Expected Count		
100.0%	53.9%	46.1%	within % إن الامتيازات المتبقية لمؤسسات أخرى تشكل عتبة أمام الخصخصة (كهرياء فاديشا - زحلة - جبيل - عالية - بحدون)		

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.015	4	12.415(a)	Pearson Chi-Square
.013	4	12.723	Likelihood Ratio
.002	1	9.911	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 6 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.30.

إن الخصخصة في لبنان تؤدي إلى زيادة البطالة * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها					
	محاسب فانوني	أكاديمي				
49	27	22	Count	موافق	إن الخصخصة في لبنان تؤدي إلى زيادة البطالة	
49.0	26.4	22.6	Expected Count			
100.0%	55.1%	44.9%	%within إن الخصخصة في لبنان تؤدي إلى زيادة البطالة			
5	3	2	Count	غالباً		
5.0	2.7	2.3	Expected Count			
100.0%	60.0%	40.0%	%within إن الخصخصة في لبنان تؤدي إلى زيادة البطالة			
20	19	1	Count	حيادي		
20.0	10.8	9.2	Expected Count			
100.0%	95.0%	5.0%	%within إن الخصخصة في لبنان تؤدي إلى زيادة البطالة			
22	14	8	Count	أحياناً		
22.0	11.9	10.1	Expected Count			
100.0%	63.6%	36.4%	%within إن الخصخصة في لبنان تؤدي إلى زيادة البطالة			
69	26	43	Count	غير موافق		
69.0	37.2	31.8	Expected Count			
100.0%	37.7%	62.3%	%within إن الخصخصة في لبنان تؤدي إلى زيادة البطالة			
165	89	76	Count	Total		
165.0	89.0	76.0	Expected Count			
100.0%	53.9%	46.1%	%within إن الخصخصة في لبنان تؤدي إلى زيادة البطالة			

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.000	4	21.846(a)	Pearson Chi-Square
.000	4	25.362	Likelihood Ratio
.047	1	3.947	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 2 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.30.

يعتبر الإصلاح الإداري شرطاً أساسياً لنجاح الخصخصة في لبنان * الفئة التي ينتمي إليها

Crosstab

Total	الفئة التي ينتمي إليها					
	محاسب فانوني	أكاديمي				
4	3	1	Count	غير موافق	يعتبر - ر الإصد - لاج الإداري شرطاً أساسياً لنجاح الخصخصة في لبنان.	
4.0	2.2	1.8	Expected Count			
100.0%	75.0%	25.0%	within % يعتبر الإصد- لاج الإداري شرطاً أساسياً لنجاح الخصخصة في لبنان.			
2	0	2	Count	أحياناً		
2.0	1.1	.9	Expected Count			
100.0%	.0%	100.0%	within % يعتبر الإصد- لاج الإداري شرطاً أساسياً لنجاح الخصخصة في لبنان.			
2	1	1	Count	حيادي		
2.0	1.1	.9	Expected Count			
100.0%	50.0%	50.0%	within % يعتبر الإصد- لاج الإداري شرطاً أساسياً لنجاح الخصخصة في لبنان.			
3	2	1	Count	غالباً		
3.0	1.6	1.4	Expected Count			
100.0%	66.7%	33.3%	within % يعتبر الإصد- لاج الإداري شرطاً أساسياً لنجاح الخصخصة في لبنان.			
154	83	71	Count	موافق		Total
154.0	83.1	70.9	Expected Count			
100.0%	53.9%	46.1%	within % يعتبر الإصد- لاج الإداري شرطاً أساسياً لنجاح الخصخصة في لبنان.			
165	89	76	Count			
165.0	89.0	76.0	Expected Count			
100.0%	53.9%	46.1%	within % يعتبر الإصد- لاج الإداري شرطاً أساسياً لنجاح الخصخصة في لبنان.			

Chi-Square Tests

Asymp. Sig. (2-sided)	df	Value	
.515	4	3.264(a)	Pearson Chi-Square
.397	4	4.070	Likelihood Ratio
.939	1	.006	Linear-by-Linear Association
		165	N of Valid Cases

a 8 cells (80.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .92.

الملحق رقم (4) (قانون الخصخصة اللبناني)

أولاً: تنظيم عمليات الخصخصة وتحديد شروطها ومجالاتها بموجب القانون رقم 228 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2000/6/2.
أقر مجلس النواب، ونشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

المادة الأولى: تعريف:

من أجل تطبيق أحكام هذا القانون بالمصطلحات الآتية المعاني المبينة إلى جانب كل منها، ويعتبر هذا التعريف جزءاً لا يتجزأ من هذا القانون.

- (1) المجلس: المجلس الأعلى للخصخصة.
- (2) المشروع العام: مشروع له طبيعة اقتصادية وصفة عامة تعود ملكية للدولة أو للمؤسسات أو لأشخاص معنويين ذوي صفة عامة، تخضع لأحكام المرسوم الاشتراعي رقم 4517/ تاريخ 1972/12/13 المتعلق بالنظام العام للمؤسسات العامة أو لأي نظام قانوني له الصفة العامة.
- (3) الخصخصة: هي تحويل المشروع كلياً أو جزئياً أو تحويل إدارته كلياً أو جزئياً بأحد الطرق القانونية إلى القطاع الخاص، بما فيه نظام الامتياز أو الأنظمة الحديثة المشابهة له لإقامة وإدارة مشاريع اقتصادية لمدة معينة.
- (4) السهم الذهبي: سهم واحد من أسهم شركة تأسست نتيجة عمليات الخصخصة لمشروع عام تمنح الدولة بموجبه إذا رغبت في ذلك، ميزات محددة في التصويت يتم النص عليها في عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة لحماية للمصلحة العامة طبقاً للمادة (10) من هذا القانون.

المادة الثانية:

يتم تحويل ملكية المشروع العام أو إدارته إلى القطاع الخاص بقانون ينظم القطاع الاقتصادي المعني بعملية التحويل، ويحدد القانون أسس تحويل ومراقبة المشاريع المخصصة، عن طريق هيئات رقابية مستقلة تنشأ لهذه الغاية.

ويحدد كذلك المدة القصوى للتراخيص الممنوحة للعمل في القطاع وفقاً لأحكام المادة 89/ من الدستور.

ثانياً- المجلس الأعلى للخصخصة

المادة الثالثة: ينشأ مجلس أعلى للخصخصة ويتألف من:

الرئيس: رئيس مجلس الوزراء.

الأعضاء: وزير العدل، وزير المالية، وزير الاقتصاد والتجارة، وزير العمل.

- وينضم إلى المجلس حكماً الوزير المختص عند النظر في خصخصة مشروع عام يدخل نشاطه في نطاق مهام الإدارات التابعة له أو الخاضعة لوصايته.
- يحدد تنظيم أعمال المجلس وسير عمله بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

المادة الرابعة:

يمكن للمجلس أن يستعين بالخبرات من داخل الدارة ومن خارجها وأن يستعين ببيوتات الخبرة المحلية والدولية المختصة في النشاطات المخصصة وكذلك بالمصارف ومؤسسات التمويل الدولية ذات الخبرة في مجال تحضير عمليات الخصخصة وترويج الأسهم للمشاريع التي يتم خصخصتها.

المادة الخامسة:

- يتولى المجلس تخطيط وتنفيذ برامج وعمليات الخصخصة مع مراعاة الضوابط المنصوص عليها في هذا القانون، وعلى سبيل المثال:
- أ- اقتراح السياسة العامة للخصخصة وأساليب تنفيذها وعرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها.
 - ب- إعداد برنامج زمني بالمشاريع العامة التي يزمع خصخصتها وعرضه على مجلس الوزراء لاعتماده.
 - ج- إصدار القرارات اللازمة لتحقيق عمليات الخصخصة وإجراءاتها وفق البرنامج الزمني المعتمد والإشراف على تنفيذه.
 - د- تقييم أصول وممتلكات المشروع العام وفقاً للأسس المالية والاقتصادية المعتمدة دولياً وتحديد الميزانية الإنتاجية للمشاريع المخصصة وعرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه.
 - هـ- إعداد مشاريع القوانين والمراسيم عند الاقتضاء وتقديم التوصيات اللازمة لضمان برامج وعمليات الخصخصة.

المادة السادسة:

يلتزم أعضاء المجلس والهيئات الرقابية المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون، وجميع الأشخاص الذين استعانت بهم، وحتى بعد تركهم لمهامهم، بالسرية المهنية بالنسبة لكل المعلومات التي اطلعوا عليها بمناسبة قيامهم أو بسببها.

المادة السابعة:

- (1) لا يجوز لأي عضو من المجلس أو الهيئات المذكور في المادة السابقة، ولا لأي من الأشخاص الذين يتمتعون بصلاحيات تقريرية ممن اشتركوا في عمليات الخصخصة أثناء قيامه بمهامه وطوال مدة سنتين من تركه لها، الارتباط مباشرة أو غير مباشرة، في لبنان أو في الخارج، بأي شكل من أشكال العمل في المؤسسات التي تمت خصخصتها كما لا يجوز له اكتساب أي سهم من أسهمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلا من خلال الاكتتاب العام أو بواسطة البورصة. ويطبق هذا المنع أيضاً على من يعيرونه أسماءهم، وذلك تحت طائلة تطبيق المادة 364 من قانون العقوبات.
- (2) لا يجوز لأي من الأشخاص الذين يستعين بهم المجلس أو الهيئات المذكورة حتى لو لم يكن يتمتع بصلاحيات تقريرية، الارتباط بالعمل في أي من المؤسسات الآتية الذكر أثناء قيامه بمهامه لدى المجلس إحدى الهيئات المتعددة ذكرها.

ثالثاً: إجراءات الخصخصة:**المادة الثامنة:**

- تتضمن في عمليات الخصخصة الأحكام التالية:
- أ- تأمين المنافسة في الأنشطة التي تكون المنافسة فيها مجدية.
 - ب- حماية المستهلكين من حيث مستوى الأسعار وجودة الخدمات والسلع في المجالات التي يصعب التنافس فيها وذلك من خلال الجهات الرقابية المختصة المنشأة بموجب القوانين القطاعية.
 - ج- ضمان حقوق العمالة الوطنية العاملة في المشروع العام المراد خصخصته وبالكيفية والحدود التي يراها المجلس محققة للعدالة وفق أسس يحددها المجلس ويعلنها.
 - د- حماية المال العام عبر تقييم أصول وممتلكات المشروع العام وفق الأسس المالية والاقتصادية المعتمدة دولياً قبل خصخصتها، وذلك مع التقيد بالقواعد والإجراءات التي تؤمن العلانية والمنافسة، وتوفير جميع المعلومات المطلوبة لمن يرغب في الحصول عليها. حماية حقوق المستهلك والخزينة عن طريق الإجراءات المنصوص عنها في

دفاتر الشروط بالنسبة إلى مراقبة الأسعار والتعريفات وعائدات الدولة المالية، وكذلك عن طريق إجراءات منصوص عنها في دفاتر الشروط لمراقبة حسن تنفيذ شروط عمليات الخصخصة المنوط به مراقبتها.

هـ - توسيع قاعدة المشاركة في الملكية ورأس المال بإعطاء الفرصة للمواطنين للمساهمة في ملكية أو إدارة المشروع العام والحوول دون احتكار الأسهم.

و - استقطاب الاستثمارات الخاصة للمساهمة في مشاريع الخصخصة في نطاق القوانين المرعية.

المادة التاسعة:

في حال أدت الخصخصة إلى منح القطاع الخاص تراخيص لإنتاج سلع أو خدمات ذات طبيعة احتكارية أو استراتيجية، يجب بالإضافة إلى الأحكام المبينة في المادة السابقة، الالتزام بما يلي:

أ - أن يتضمن الترخيص آلية معلنة لتقدير الأسعار وتعديلها بشكل دوري لحماية مصالح المستهلكين وتحفيز مشاركة القطاع الخاص ورفع مستوى جودة السلع والخدمات.

ب - أن تزود إدارة المشروع المخصص الجهات الرقابية المختصة بالمعلومات والبيانات كافة التي تمكنها من القيام بدورها، وبتقارير دورية تتضمن خطاً لتوسيع مجالات السلع والخدمات تتناسب مع أهداف التنمية في البلاد.

ج - أن تحافظ إدارة المشروع على سلامة البيئة.

د - أن يتم تأمين نقل التقنيات الحديثة إلى المشاريع المخصصة.

المادة العاشرة:

يجوز للدولة أن تحتفظ لمدة زمنية بسهم ذهبي في ملكية الشركات ذات الطبيعة الاحتكارية أو ذات الحجم المؤثر في الاقتصاد الوطني والتي تأسست عن طريق الخصخصة، يخولها ميزات استثنائية في التصويت المتعلق بتوزيع ملكية الأسهم أو بتغيرات ذات طابع جوهري في أساليب إدارة النشاط الاقتصادي المعين. يتم استحداث السهم الذهبي وكيفية العمل به في عقد التأسيس وفي نظام الشركة، على أن لا يجوز تعديل أحكام هذا النظام لهذه الجهة إلا بعد موافقة الدولة.

يجوز الطعن بممارسة الدولة لهذه الميزات لدى المحاكم العدلية التي تطبق في هذه الحالة الأصول المتبعة لدى قاضي الأمور المستعجلة، كما يجوز إخضاع ممارسة الدولة لهذه الميزات للتحكيم.

المادة الحادية عشرة:

يعد المجلس شروط الاكتتاب العام والنشرات التمهيدية مع مراعاة تحقيق المساواة بين المكتتبين وذلك باستثناء الأحكام المتعلقة بالسهم الذهبي وبالحالات التي ترى فيها أن المصلحة العامة تقتضي غير ذلك.

المادة الثانية عشرة:

خلافاً لأي نص آخر، يحل الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي ينتقل إليه المشروع المخصص فوراً وحكماً محل المشروع العام في جميع حقوقه وموجباته تجاه الغير.

المادة الثالثة عشرة:

يمكن أن تحسم المصاريف العائدة لتحضير وتنفيذ عمليات الخصخصة وكذلك كل أو جزء من الديون والموجبات الخاصة بالمشروع العام الذي يتم خصخصته من إيرادات عملية الخصخصة، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح المجلس.

المادة الرابعة عشرة:

تحدد دقائق تطبيق هذا القانون عند الاقتضاء بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء.

المادة الخامسة عشرة:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية (1).

بعدد في 31/أيار/2000

الملحق رقم (5)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
25	السياسات الاقتصادية للتكيف الهيكلي	1
56	مراحل الترويج لبرنامج الخصخصة	2
198	توزيع عينة الدراسة حسب آخر مؤهل علمي حاصل عليه	3
199	توزيع العينة حسب فئة المستجيبين	4
200	توزيع المستجيبين حسب التخصص	5
201	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	6
206	توزيع تفضيل الطريقة المناسبة لتقييم أصول الشركة والتي تؤدي إلى تصفية المنشأة	7
208	الطرق الأفضل المتبعة لتقييم الشركة والتي تراعي قدرات النمو	8
218	نتائج تحليل آراء أفراد العينة حول اختيار الأسلوب الأنسب لخصخصة المؤسسات العامة.	9